الأهالى

د. عبد العليم محمد



على كثرة الكتب التى صدرت حتى الآن، عن ظاهرة «السادات»، فإن هذا الكتاب يتميز بخاصية أساسية، هى أنه يرتاد مجالاً جديداً من مجالات البحث عما فعله «السادات» بالوطن..هو مجال التحليل العلمى للخطاب السياسى الساداتى: أى تحليل منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية والمقولات والأفكار الأساسية التى نادى بها ومهد لها..!.إنه كتاب لايغريك بأسرار لم تقرأها عن السادات، بل ينقلك من التنكيت عليه، الى ادراك وفهم مصيبتنا به.

الخطاب الساداتى



تحليل الحقل الايديولوجى للخطاب الساداتى

كتاب الأهالى

رقم ٢٧/اغسطس ١٩٩٠

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م . ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات : يتفق بشـــأنها مع الادارة
الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكى ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .

ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى اليقين لا الذى يشوش عليه .

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه .

كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

عبد العليم محمد عبد العليم



* من مواليد محافظة المنيا بجمهورية مصر العربية عام ١٩٤٦.

* دكتوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢. ودبلوم الدراسات السياسية المتعمقة من كلية الحقوق بجامعة مونبلييه بفرنسا عام ١٩٨١. دكتوراه المرحلة الثالثة فى الدراسات السياسية من جامعة باريس ١٠ بفرنسا عام ١٩٨٥.

* باحث بالتنظيم والادارة بالديوان العام لمحافظة المنيا ١٩٧٥ - ١٩٧٧.باحث بجهاز تنظيم الاسرة والسكان بالقاهرة. باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ١٩٧٧ - ١٩٨٠.

الانتاج الفكرى:

كتاب «الحكم الذاتى والأراضى الفلسطينية المحتلة»، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام بالقاهرة عام ١٩٨٠. مؤتمر كامب دافيد : دراسة توثيقية جماعية، مركز الدراسات بالأهرام، ١٩٧٩. اتجاهات الصحافة الاسرائيلية بالاشتراك، كتاب جماعى، الجزء الثانى والثالث، القسم الخاص بالتطورات الاجتماعية، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩، ١٩٨٠.

* نشر عديد من الدراسات والمقالات فى مجلة الشباب التى كانت تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، جريدة الأهرام، ومجلة السياسة الدولية والموقف العربى ومجلة المنار فى باريس وجريدة أخبار الخليج فى البحرين والأهرام الدولى والطليعة العربية ومجلة الحوار التى تصدر فى ڤيينا.

شكر وتقدير

ليست هذه الكلمة مجرد مجاراة للتقاليد وإنما كلمة تعبر عن عرفان وشكر حقيقيين ازاء من قدموا عونا صادقا لى فى اصدار هذا الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

أتقدم بخالص تقديرى للأستاذ الفاضل السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والأستاذ الدكتور محمد دويدار رئيس قسم الاقتصاد السياسى بجامعة الاسكندرية والأستاذ الدكتور نادر فرجانى المستشار بمعهد التخطيط بالكويت.

كما أنه لايفوتنى أن أعبر عن عرفانى وشكرى العميق للدكتور محمد السيد أحمد سعيد والدكتور عبد المنعم سعيد على الخبيرين بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

فعلى أيدى هؤلاء قد تعلمت الكثير، ولهم جميعا فى عنقى دين آمل أن أتمكن من الوفاء به يوما.

كذلك فإنى أتوجه بالشكر للأستاذتين لبنى صبرى وعبير أبو الحسن عباس والأساتذة، أنور مغيث وخالد الخميسى وضياء رشوان الباحث بمركز الدراسات بالأهرام وذلك لمساعدتهم القيمة لى فى إنجاز هذا الكتاب.

«عبد العليم»

تقـــــديم

لم تحظ دراسة الخطاب السياسى العربى بالاهتمام الذى يتناسب وأهمية هذا الخطاب، ووظائفه، ودوره فى العملية السياسية العامة، وصنع القرارات المصيرية وتحديد الأهداف العليا للجماعة العربية فى الحال والاستقبال، بل قد يكون الأمر على النقيض من ذلك أى أن النظرة للخطاب السياسى تتميز بلا اكتراث ولا مبالاة، وفى كثير من الأحيان لا يؤخذ ماورد به مأخذ الجد، وذلك إذا مااستثنينا المتخصصين، وهم على أية حال ليسوا بالكثيرين بالقياس لجمهرة الدارسين والباحثين والمثقفين والمواطنين.

وإذا صدق ذلك على الخطاب السياسى العربى بشكل عام، فإنه ينسحب بشكل خاص على الخطاب الساداتى؛ أى منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية والمقولات والأفكار الأساسية التى نادى بها ومهد لها خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، فسواء كان الأمر على صعيد «النخب» المثقفة أوصعيد الجماهير العريضة من العرب والمصريين، كان الخطاب الساداتى مدعاة «للتندر» ومصدرا لكثير من «التنكيت والتبكيت»، ربما لغرابة المفاهيم والأفكار التى دافع عنها أو لعدم معقوليتها، وفى جميع الحالات تشكل لدى صاحب هذه الدراسة اقتناع قوى بضرورة دراسة الخطاب الساداتى والتعرف على مقترحاته ومفاهيمه فى ترابطها الداخلى البنائى ووظائفها فى الواقع السياسى والاجتماعى، وكذلك آليات تفاعلها، وديناميتها، وتأثيرها فى الممارسة العملية أى فى الحشد والتعبئة والادماج، والالتفاف حول التناقضات، ومعالجتها فى واقع مقعد كالواقع المصرى

والعربى سواء على صعيد المصالح والتطلعات والصراع الاجتماعى الداخلى أو على صعيد التناقض مع اسرائيل باعتبارها العدو الأساسى للشعوب العربية.

ورغم مافى هذه المهمة من مشقة وغرابة، بالذات عندما يتعلق الأمر بأطروحة دكتوراه فى إحدى جامعات الغرب الذى بلغ تعاطفه مع مصالحه ومع السادات شأوا بعيدا، إلا أن اقتناع كاتب الدراسة بضرورة إنجاز هذه المهمة، اقتناعا يستند على أرضية فكرية وقومية تقف بالضرورة والمنطق موقفا مناهضا ومناقضا لأساس التعاطف الغربى مع السادات، كان كفيلا بإنجازها وحتى ولو لم يكن ذلك بالشكل الذى كان يطمح اليه فى البداية.

يمثل اذن الخطاب الساداتى موضوع هذه الدراسة، باعتباره النواة الأساسية التى تمحورت حولها العملية الايديولوجية فى المجتمع المصرى فى الفترة التى أعقبت وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر أى من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، ولاشك أن دراسة هذا الخطاب برمته يبدو أمراً يصعب إنجازه، من ثم فقد كان اختيار عينة « Corpus » من هذا الخطاب ممثلة لمجمل إنتاج «السادات» الخطابى ومحاوره الأساسية اجراءاً أوليا وضروريا .

وقد استند إختيار العينة، على بعض المعايير ، والشروط التى تضمن لها حدا كبيرا من «التمثيلية» «representativite» وطبقاً لتقسيم تاريخى للفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١ «Périadiration» تضمن الأحداث البارزه فى هذه الفترة، والتى تمثل منعطفات هامة فى تطور الحياة السياسية فى مصر، وتحولات كيفية فى جوهر التوجهات السياسية والاقتصادية والقومية.

ولاشك أن المشكلات التى تواجه هذا النمط من الدراسات عديدة ومتنوعة، على الصعيد النظرى والمنهجى أو على صعيد الحصول على الوثائق والتصريحات التى تمثل هيكل العينة المقترحة، فالخطاب سواء كان سياسيا أو قانونيا أو فكريا من الممكن أن يكون موضوعا لتحليلات شتى، تنطلق من زوايا فكرية ومعرفية متباينة، والمعيار المقبول فى النهاية هو الهدف من التحليل وطبيعة الوظائف التى يريد المحلل الكشف عنها فى الخطاب.

وعلى صعيد هذه الدراسة يثار بادئ ذى بدء مفهوم «الخطاب» وكذلك مفهوم

«الايديولوچية» والمنهج الملائم لدراسة الخطاب الساداتى وحدوده المعروفة وفاعليته «العملياتية» فى الكشف عن محتوى هذا الخطاب ووظائفه وتأثيره وارتباطه بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر بشكل خاص، والعالم العربى بشكل عام، وهى الإشكاليات التى حاولنا التطرق لها والاقتراب منها فى الحدود التى تسمح لنا بالدخول إلى «فضاء» «Univers» الخطاب الساداتى والتعرف على محتواه.

والواقع أن ظاهرة الخطاب السياسى الحديث فى مصر تمتد بجذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر مع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر والثورة العرابية عام ١٨٨٢ والتى كان عبدالله النديم خطيبها الأول بحماسه الثورى ووطنيته الثائرة، ومع بداية القرن العشرين يتابع الزعيم الوطنى مصطفى كامل المسيرة التى بدأها أحمد عرابى ورفاقه بعد نفيه ورفاقه خارج الوطن.

ويمكن التمييز فيما يتعلق بتطور ظاهرة الخطاب السياسى الحديث فى مصر بين مرحلتين أساسيتين فى القرن العشرين، تبدأ أولا هما مع ثورة عام ١٩١٩ حيث ظهر الخطاب السياسى الوفدى ولعب دورا أساسيا فى الحياة السياسية فى مصر حتى عام ١٩٥٢، وتميز هذا الخطاب ملامح علمانية وليبرالية بالذات مع قادة الوفد التاريخيين سعد زغلول ومصطفى النحاس، أما ثانيهما فتبدأ مع الخطاب السياسى لثورة عام ١٩٥٢ وبداية تصدر الخطاب الناصرى مقدمة الحياة السياسية، ليس فقط فى مصر، وإنما أيضا فى العالم العربى وذلك مع تبلور ووضوح أبعاد ومضمون ثورة ٢٣ يوليو وتطلعها إلى العالم العربى ودفاعها عن القومية الدينية وتأكيدها على عروبة مصر(١).

أما الخطاب السياسى التقليدى السائد قبل مطلع القرن التاسع عشر، فقد تميز بكونه خطابا دينيا نمطيا مرتبطا بكل من أجهزة الدولة، والمؤسسات الدينية، ورجال الدين على حد سواء، وإذا كانت الفترة الحاسمة فى تاريخ تطور الخطاب السياسى الحديث هى سنوات الثلاثينيات والأربعينيات فإنه من الصحيح أن غالبية السياسيين المصريين فى الخمسينيات والستينيات قد تأثروا بمناخ هذه السنوات رغم اختلاف محتوى السياسات والشروط التى صاحبتها(٢).

والواقع أن الخطاب السياسى يحتل مكانة محورية هامة فى العملية السياسية برمتها فى المجتمع، ويلعب دورا هائلا فى تحديد الأهداف والوسائل الجماعية والمثل التى تنشرها الجماعة البشرية ويقوم بتحديد معسكر الاصدقاء ومعسكر الإعداء، فى الداخل والخارج، فى الحال والاستقبال. ولا تقتصر أهمية الخطاب السياسى على بلدان العالم الثالث فقط حيث تفتقد لاطار سياسى تعددى وانما تمتد لتشمل البلدان المتقدمة رغم اختلاف الأهداف والوسائل وأنماط والاتصال ورغم تعددها كذلك.

وقد أدى التطور المتزايد لأهمية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى تنامى "الإنتاج الخطابى" وتعميق دوره فى التطور السياسى للمجتمعات الحديثة بحيث أصبحت متابعة "الإنتاج الخطابى" فى متناول الجميع حتى ولو كانوا فى قرى نائية بعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى، حيث تتقرر السياسات العامة وتتركز مراكز اتخاذ القرارات، وفى هذا الصدد يمكن ملاحظة الدور الخطير والهام الذى تلعبه أجهزة "الكاسيت" لتسجيل الخطب وإعادة إنتاجها على نطاق جماهيرى واسع كما كان الحال بالنسبة للثورة الايرانية وزعيمها الروحى الإمام روح الله الخومينى عندما كان منفيا أو لاجئا سياسيا فى فرنسا ورغم ذلك كانت خطبه وأحاديثه فى متناول معظم الإيرانيين بعد طبعها وتسجيلها وتوزيعها عن طريق رواده وأنصاره فى مطلع التمهيد للثورة والإعداد لها.

وفى هذا الإطار يمكننا القول أن مراكز صنع الخطاب السياسى فى المجتمعات الحديثة المتقدمة والآخذة بالتقدم، لم تعد تقتصر على الزعيم أو الرئيس وإنما تتعدد وتتنوع مراكز صنع الخطاب السياسى وإعادة إنتاجها فى الوقت الراهن وذلك رغم سيادة وتفوق الخطاب السياسى الرسمى وبالذات فى البلدان المتخلفة.

ورغم تعدد وتنوع مناهج تحليل الخطاب كما أسلفنا، إلا أنه مع ذلك يمكننا التمييز بين مجموعتين من المناهج التى تتصدى لمعالجة الخطاب، تركز المجموعة الأولى من المناهج على معالجة الخطاب داخليا أو الخطاب " فى ذاته " بهدف استكشاف بنيته الداخلية وطبيعة الترابط بين مختلف مكوناته ومحتوى الرسائل المضمنة فيه وتشمل هذه المجموعة مناهج تحليل المضمون الكمى والكيفى والمناهج اللغوية أما المجموعة الثانية فهى تحاول معالجة الخطاب Discours فى إطار

علاقته بالواقع الاجتماعي الاقتصادى والتاريخى» والشروط العامة والخاصة التى ساهمت فى بلورة خطاب ماعلى هذا النحو أو ذاك، وكذلك موقع المتحدث فى السلم الاجتماعى وهويته الايديولوجية والطبقية، وطبيعة المصالح التى يستهدف بلورتها وتحقيق اتفاق حول أبعادها، أى باختصار ربط الخطاب ببيئته الثقافية والاجتماعية والظرف التاريخى العام الذى يُنتجَ فيه، والأسئلة التى تطرحها هذه المجموعة من المناهج تبدو هامة وأساسية ويجيئ فى مقدمتها على سبيل المثال ماهى مشكلات مجتمع ما فى لحظة تاريخية محددة طبقا لأولويتها وأهميتها على الصعيد العام؟

وكيف تبلورت هذه المشكلات فى خطاب الحكم، وماهى الأنماط التى طرحها الخطاب لمعالجة هذه المشكلات والمنظور التى تنتظم فيه؟ وأخيرا ماهى وظائف الخطاب مقرونة بطبيعة هذه المشكلات؟ وماهى حدود المعرفة والأيديولوجيا فى الخطاب المطروح؟ أى موقعه من التشويه والموضوعية .. الخ هذه الأسئلة التى تبدو مشروعة إلى حد كبير.

وحيث أن المقصود فى دراستنا هو الخطاب الساداتى، فإنه من المنطقى أن تكون الأسئلة التى نحاول الإجابة عليها تتعلق " بسببية " هذا الخطاب، ومصادره، والعلاقات، والروابط، التى ينسجها مع الواقع بمشكلاته والمحتوى الإجمالى لعلاقات القوى فى المجتمع المصرى كجزء من العالم العربى وصراعه ضد إسرائيل، وهذه الأسئلة لاشك تشكل جوهر دراستنا ومحورها ومحاولة الإجابة عليها هى بذاتها المهم الأساسى الذى ينظم عناصرها، ومع ذلك فنحن لانعتقد أننا توصلنا إلى إجابات حاسمة أو نهائية فاعتقاد كهذا يخالف منطق العلم والبحث العلمى، وإنما حاولنا صياغة الأسئلة وبلورة بعض عناصر الاجابة وحاولنا قبل كل ذلك بل وفوق كل ذلك لفت أنظار الباحثين والدارسين لخطورة وأهمية الخطاب السياسى وضرورة معالجته واستكشاف وظائفه العميقة وذلك فيما نعتقد مهمة ترتبط رغم طابعها العلمى الأكاديمى بتطوير خطاب سياسى عقلانى للحركة الوطنية المصرية والعربية يجمع بين التبسيط والتعقيد وبين القدرة على التوصيل والتواصل وبين النظرة الشاملة الاجمالية والنظرة التفصيلية للمشكلات المطروحة وكذلك يجمع بين ضرورات الحشد والتعبئة وبين ضرورة التثقيف والمعرفة بالواقع .

وهى مهمة لا يتأتى إنجازها الا عبر الاستفادة من نواقص الخطاب السياسى الرسمى وتعرية مصادر ضعفه المعرفية وكشف طابعه الايديولوجى.

هوامش

١- ABOUCHADID (Marline Nasr) : J'idéologie National Arab dans le dircours de Gamal Abd El Nasser; de1952-1970, thése pour le Doctarat du 3 eme cycle université Paris sarbonne, 1v, 1979.

٢- ABOUCHADID: Ibid

١- خطاب Discours : لهذا المصطلح فى علم الألسنة linguistique المعاصرة معنيان :

أ - المعنى الواسع : أى كل ماكتبه أو قاله أو علق عليه شخص ما سواء كان ذلك فى مقابلات أو مؤتمرات أو كتابات سياسية وفكرية أو وثائق، وينظر حول هذا التعريف :

Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le dircours de Gamal Abdel Nasser; 1952-1970, these du Doctorat de 3 eme cycle, uni Paris Sorbonne, 1979.

ب - المعنى الثانى : المعنى الألسنى الضيق وهو «مصاغ النطق أو البيان الذى يتجاوز الجملة منظورا إليه من زاوية قواعد تسلسل وترتيب تتابع الجمل»

وحول هذا التعريف الثانى يمكن مراجعة :

Anolyse de l'idéologie; centre d'étude de la penséy palitique Eds Galilée, Tome 2 themat ique, Paris, 1983, p.p. 310 -314.

د - ويمكننا أن نضيف تعريفا ثالثا لهذين التعريفين السابقين وهو :

«أن الخطاب مجموعة متماسكة من المقترحات النظرية المجردة تتضمن منطقا ونظاما خاصا، وتتضمن امكانة التواجد واعادة الانتاج والتطور طبقا لقوانينها الداخلية» وهى مقترحات مجردة لأنه يتشكل من مفاهيم ومفاهيم أولية عقلية

ينتجها الإنسان بهدف التعرف على الظواهر المحيطة به وتتنوع هذه الخطابات بتنوع الظواهر الاجتماعية فهناك الخطاب الدينى والفلسفى والاقتصادى والسياسى والقانونى والايديولوجى والأدبى والأخلاقى وجميعها تتداخل وتتشابك وقد تتناقض وهو الأمر الذى يجعل من دراسة أى منها على انفراد مهمة ليست سهلة.

وجدير بالذكر أننا استخدمنا هذا التعريف للخطاب فى الدراسة الحالية وذلك مع الأخذ فى الاعتبار التعريف الأول.

وينظر حول التعريف الثالث :

Miaille (Michel): une intraduction critique au droit, Eds Maspero, Paris, 1980. p. 33.

٢- العينة «Corpus» : وهو مصطلح من أصل لاتينى يعنى مدونة أو منظومة من الوثائق والقوانين التى تتعلق بمجال معين.

وفى الألسنية يعنى : مجموعة العناصر التى يتأسس عليها دراسة إحدى الظواهر اللغوية. وكذلك يعنى مجموعة الرسائل التى تتشكل بهدف وصف نمط لغوى ويختلف مفهوم corpus باختلاف الأهداف التى يتألف طبقا لها سواء كانت لغوية أو اجتماعية لغوية، وايديولوجية ويتضمن كل من هذه الأهداف وضع أفضليات وأولويات لتشكيل العينة. وهكذا لايفرض التعريف الألسنى للعينة كتعريف وحيد.

وفى دراستنا قمنا بتعريف العينة على اعتبار أنها مجموعة الوثائق والخطابات التى تتمحور حول مقولات أساسية وتمثل الانتاج الخطابى للسادات ومقولاته الأساسية وللعينة هنا هدف «عملياتى» فهى أداة لاغنى عنها فى الدراسة وذلك لغزارة الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه.

ينظر حول هذه التعريفات :

Analyse de l'idéoligie: centre de la perssée palitique, Eds Galilée, Paris, 1983. Tome 2. p 318.

٣- فيتيشيه Fétichisme : وتعنى بالنسبة لبعض الديانات البدائية أن يأخذ تنظيم علاقات الانسان بمختلف الموضوعات المادية طابعا كهنوتيا سحريا وترتبط بقوى خارج الطبيعة.

أما فى الماركسية فإنها تشير الى تحول منتجات العمل الاجتماعى الى موضوعات تبدو وكأن لها طابعا سحريا ومقدسا فى نظر منتجيها وتتخذ من ثم العلاقات الاجتماعية بين الانسان والانسان طابعا دينيا وسلبيا. وهو مايشير اليه مصطلح «فيتيشيه السلعة».

٤- حقل المواقف الايديولوجية Champs des pasitions idélo-giques مفهوم يتعرف الى تعيين العلاقات القائمة فى مجتمع معين على الصعيد السياسى الايديولوجى والرمزى، أى التصورات المختلفة والمتناقضة لشكل المجتمع الحاضر والمستقبل وهى تصورات متنافسة ومتناقضة وتقوم بينها علاقات موضوعية نتيجة لوجودها فى حقل الصراعات الاجتماعية وغالبا مالايتم الاعتراف بها صراحة ولكنها مع ذلك قائمة، ويحاول أطراف هذا الحقل الاستحواز على جزء من سوق الاحتياجات الرمزية والنفسية ومواجهة الآخرين ونقد ضعف تصوراتهم وحجمهم.

٥- يقترح بعض المفكرين العرب استبدال مصطلح «الايديولوجيا» بمصطلح «الأدلوجة» وكذلك الايديولوجى بالأدلوجى والعملية الايديولوجية بالأدلجة (عبد الله العروى فى مفهوم الأدلوجة).

الفصل الأول

مفهوم الايديولوجيا والخطاب

مناهج التحليل والقراءة

المبحث الأول
مفهوم الايديولوجيا والخطاب

يرتبط مفهوم الايديولوجيا فى أذهان الكثيرين بظهور الماركسية، ومن ثم يتحدد موقفهم ازاءها بموقفهم من الماركسية ذاتها، وهذه أولى المشكلات التى يثيرها هذا المفهوم، والواقع أن المصطلح أى «الايديولوجيا» ينحدر من أصل يونانى، ويعنى علم الأفكار، ودخل إلى اللغات الحية وبالذات اللغة الفرنسية، ولم يحتفظ المفهوم بمعناه الأصلى، واستعارته اللغة الألمانية، وضمنته معنى آخر وظل الحال على ذلك حتى عصر التنوير الأوروبى وظهور نابليون على مسرح السياسة الأوروبية بطموحاته الامبراطورية.(١)

فى هذه الأونة، كانت قد تشكلت مجموعة من العلماء الفرنسيين فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من بينهم «كابانيس» و «ديستوت دى تراس» و «ڤولنى»، واهتموا بدراسة العلاقة بين اللغة والأفكار، ونحت هذه الجماعة منحى إنسانى وانتقدت طموحات نابليون وأطلق عليهم هذا الأخير لفظة ايديولوجى «idéologues» والتى كانت تعنى وقتها التعالى عن الواقع، والهيام فى المثاليات المجردة بعيداً عن عالم الوقائع، ومن هنا اكتسب المفهوم معنى جديداً هو العزوف عن الواقع والتعامل مع عالم المثل والأفكار.(٢)

ولاريب أن الايديولوجيا بمعنى تَمثُّل «répresentation» الواقع وتشكيل صورة ذهنية عن الوجود الاجتماعى، تختلط فيها الإسطورة والدين والسحر، قديمة قدم الانسان ذاته فالانسان كان يسعى منذ الأزل، ولايزال لتشكيل صورة عقلية مثالية عن واقعه وبيئته ومنظومة فكرية عن عالم الواقع أى المجتمع والطبيعة

تمكنه من التأقلم معه وقبوله بل والحركة داخله.

غير أن هذا «التمثُّل» لم يرتبط فى البداية بانقسام المجتمع الى فئات متناقضة المصالح، حيث كان المجتمع يمثل وحدة متجانسة مكتفية ذاتيا تقوم على تقسيم بدائى للعمل بين المرأة والرجل وهو ماأطلق عليه «باقتصاد الكفاف» أو «الاقتصاد المنزلى». من هنا فلم يكتسب هذا «التمثُّل» بالضرورة معنى السيطرة وتشويه الواقع إذ أن مسعى الانسان لبلورة صورة عقلية عن واقعه، لم يرتبط بظهور فئة مسيطرة وإنما كان مسعى تلقائى لصيق بالانسان الباحث منذ البداية عن المثل والأفكار، اذ أن الايديولوجيا بمعنى تشويه الواقع بل وتزييفه ترتهن بانقسام المجتمع إلى طبقات متناقضة المصالح، ومن ثم تحاول الطبقات المسيطرة تقنيع سيطرتها بالمثل العليا والأساطير.

وإذا كانت الماركسية قد أسهمت إسهاما واضحا فى تطوير نظرية الايديولوجيا، ودراستها فى إطار محتواها الاجتماعى والتاريخى باعتبارها جزءا من البيئة القومية الثقافية والقانونية والسياسية، وتشكلها فى أحشاء حركة الصراع والتناقض فى المجتمع، إلا أن المفهوم ظل مع ذلك موضع خلاف كبير بين الماركسيين أنفسهم ولم يحظ تعريفه باتفاق جامع مانع حتى الآن رغم توحد المنطلق النظرى والمنهجى فى معالجته.

وقد أحصى أحد الباحثين الماركسيين مايقرب من ثلاثة عشر تعريفا لمفهوم الايديولوجيا فى الأدبيات الماركسية، يتناول كل منها جانبا محددا فى دلالات هذا المفهوم أو وظيفة محددة من وظائفه المتعددة ويرتب ذلك بالضرورة منطقا خاصا فى اتجاه التحليل والمعالجة.(٣)

يمكننا إذن القول أنه اذا كان تمثُّل الواقع وتشكيل صورة ذهنية عنه أحد وظائف الايديولوجيا، فإن مسعى الجماعة البشرية لفهم وتمثل واقعها فى البدء يتميز عن مفهوم الايديولوجيا بالمعنى الحديث، اذ تبلور هذا المفهوم مع تطور المجتمع الغربى الأوروبى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث بدت فى الأفق امكانة وجود علاقات اجتماعية جديدة من منظور مختلف للجميع والطبيعة والفرد يستند إلى نظرة «علمانية» تستند على مقدمات لاهوتية ميتافيزيقية

وذلك فى مواجهة المنظور الكنسى اللاهوتى الذى سيطر طوال المرحلة الاقطاعية.

كذلك فإن اشكالية العلاقة بين الايديولوجيا والواقع، تتميز عن اشكالية العلاقة بين الفكر والواقع التى شكلت محور الفلسفات اليونانية والاوروبية والاسلامية أى علاقة عالم المثل والوجدان والوعى بعالم المحسوس والوقائع، وقد حكمها فى الأولى المنطق الأرسطى وفى الثانية والثالثة المنظور الدينى، أما اشكالية العلاقة بين الايديولوجيا والواقع فقد تبلورت حديثا مع بداية التحول الاجتماعى وصعود البرجوازية الأوروبية فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر وانطلقت من نظرة «علمانية» واجتماعية تتحرر من سلطة الكهنوت واللاهوت.

الماركسية ومفهوم الايديولوجيا :

ركز ماركس فى أطروحاته على نقد مفهوم الايديولوجيا، وذلك بدءا من نصوص ماركس «الشاب» وحتى مرحلة «النضج»، فإذا كانت الايديولوجيا هى تُمثُّل العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى فإنها تمثُّل فى الوقت ذاته وعى الرأسمالية لذاتها، ولكنها فى الوقت ذاته وعى المجتمع لذاته التى تقف الرأسمالية فى قمته، وقد استندت أطروحة ماركس فى هذا المجال على أن وعى الطبقات والجماعات التى تكون تشكيلة إجتماعية تاريخية يتقرر بوعى الرأسمالى لذاته ومن ثم تبدو الايديولوجيا وكأنها المسافة بين الكائن الحقيقى والواقعى وبين صورته المعلنة سواء كان هذا الكائن ذاتا فردية أو جماعية.

ولنسوق مثلا لنوضح ذلك، فالفرد مثلا أى فرد، تتشكل لديه عبر الممارسة والتعامل مع واقعه ومحيطه صورة ما عن نفسه أيا كانت حدودها، أنه «فلان» وأنه يمتلك صفات كالذكاء والفطنة والدهاء وأنه طيب وتنطبق أقواله على أفعاله... الخ هذه الصفات التى تشكل مجتمعة صورة عقلية عن ذاته وأنه على ضوء هذه الصورة يتحدد مسلكه فى الحياة ومع الآخرين، ولكن هب أن هذا الشخص ذاته لسبب أو لآخر قد اضطر لزيارة أحد الاطباء النفسانيين. وذلك بصرف النظر عن اعتقادنا أو عدم اعتقادنا فى قيمة التحليل النفسى ومناهجه -

وأن هذا الأخير قام بفحصه وتحليله طبقا للمناهج المستخدمة وأنه من ثم خرج بصورة مختلفة كثيرا أو قليلا عن الصورة التى يحملها صاحبنا عن نفسه، من ثم سيظهر تناقض بين الصورة التى يعلنها هذا الشخص عن نفسه والصورة الأخرى التى شكلها المعالج من خلال بعض التكنيكات والأساليب(٤)، ولماركس عبارة شهيرة فى هذا السياق مضمونها أننا لاينبغى أن نحكم على عصر من خلال مايعلنه عن نفسه.

ورغم الفارق الكبير بين الذات المفردة والذات الجماعية فإن هذا المثال يوضح العلاقة بين الايديولوجيا باعتباره صورة المجتمع عن نفسه، وبين صورته الحقيقية والواقعية، والجدير بالملاحظة أن «الشخص المثالى» الذى سقناه قد لايغير من صورته عن نفسه على ضوء الصورة التى رسمها المحلل من خلال بعض الأساليب، بل على العكس من ذلك قد يستمر فى السلوك والتصرف انطلاقا من صورته «الذاتية» التى شكلها عن نفسه.

ماأردنا قوله هو أنه رغم أن صورة المجتمع عن نفسه قد تنقد وتحلل على أسس واقعية ولكنها مع ذلك يستمر الاعتقاد فيها. وقد أثبت «كوبرنيكوس» أن الأرض ليست محور الكون، وأنها تدور حول الشمس التى هى محور الوجود والمجموعة الشمسية، وكان يعارض بذلك الأطروحات اللاهوتية والكنسية التى تؤكد وقتها أن الأرض ثابتة وأن الشمس هى التى تدور حولها وكانت الملاحظة الساذجة السطحية تؤكد للمواطن العادى هذه المقولة فهو يرى الشمس تشرق من الشرق وتغيب فى الغرب، ومن ثم ظل الكثيرون يعتقدون فى صحة المقولة الكنسية رغم اكتشاف كوبرنيكوس العلمى آنذاك.(٥)

على أن تكشف أبعاد صورة مجتمع ما عن نفسه وتعريه أسسها الايديولوجية لايعنى ذلك انهيار هذه الصورة، أو تغييرها تلقائيا، وانما يرتبط التغيير بالتحولات الهيكلية الاجتماعية والتاريخية التى تجعل من تغيير هذه الصورة أمرا ممكنا وتعمق الممارسة الاجتماعية فى اتجاه احداث هذا التغيير.

أما العنصر الثانى فى مفهوم الماركسية للايديولوجيا فهو أن الطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع، وأن هذا

المسلك يرتبط بوجودها فى قمة السلطة، فمن ناحية أن أية طبقة تسعى للسلطة لابد وأن تقدم مصالحها الخاصة كمصالح المجتمع ككل ويرتبط ذلك بأنها تتعرف على ظواهر الاشياء المعلنة وليس جوهرها الحقيقى، ولايفترض هذا التفسير توافر عنصر العمد والعقد.(٦)

وفى تفسير الماركسية لزيف الوعى الايديولوجى تذهب الى أن تقسيم العمل الاجتماعى الى يدوى وذهنى، أدى الى تقسيم المجتمع الى طبقات تنتج وأخرى تتحرر من عبء الانتاج للاحتفاظ بوجودها، وتتفرغ للعمل الذهنى والفكرى وقد أدى ذلك الى أن من يفكرون لايرون مصدرا لتفكيرهم سوى ذاتهم وهو الأمر الذى أفضى الى القول بسريان الروح والمثال فى التاريخ.(٧)

فأيديولوجيو الطبقة الحاكمة مفكروها ومنظروها، يعنون منظومات من المفاهيم والأفكار، ولأنهم يقومون بهذه المهمة منفردين متفردين فإنهم يرون أنفسهم مصدرا لأفكارهم بل ومعيار صحتها وبذلك تختصر عناصر التاريخ المادية وتصبح الروح والفكرة مصدر التغير فى العالم الموضوعى.

ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال القول بأن الأفكار والمفاهيم مجرد معطى مباشر وافراز للواقع الموضوعى الاجتماعى والتاريخى، ولكنه يعنى أنه اذا كانت اشكال الحياة الاجتماعية والانتاج المادى هى التى تحدد أشكال الوعى فإنه بين أشكال الوعى والوجود المادى علاقة جدلية، تأثير وتأثر متبادلين، فالوعى والفكر يلعبان بذاتهما دورا أساسيا فى تغيير الواقع الموضوعى، ناهيك عن الاستقلال النسبى التى تتمتع به البنى الفكرية والمفهومية والصيغ الواعية واللاواعية التى تسمح لها بهذا الاستقلال. فإذا كان الفكر يتشكل فى أحشاء الوجود المادى فإنه يعود ليؤثر فى هذا الوجود وفى أحيان كثيرة بصورة فعالة. وإلا لما أصبح للماركسية ذاتها دورا، فهى قبل كل شئ منظومة فكرية ومفهومية انطلقت من الواقع ومن الممارسة لتؤثر فى مجريات الواقع ذاته عن طريق الممارسة الثورية والنضالية.

واذا كان وعى المجتمع يتحدد بوعى الرأسمالية لذاتها، وكان هذا الوعى زائفا أو مشوها فكيف يمكن تفسير تشكل وعى حقيقى وتاريخى للطبقة العاملة والمجتمع ككل؟ من المسلم به فى الماركسية أن الوعى البرجوازى يخترق وعى

طبقة العاملة كذلك أى أن الطبقات العاملة تحمل بدورها وعيا ليس وعيها أى سماليا.

والحال أن جورج لوكاتش فى كتابه التاريخ والوعى الطبقى يؤكد أن الطبقة عاملة يمكنها الوصول الى صيغة وشكل للوعى ليس ايديولوجيا أى انسانيا اريخيا، وذلك لسبب جوهرى وهو أن الطبقة العاملة يمكنها أن تستشرف ماوراء افق الرأسمالى، أى أن رؤيتها لاتتحدد بحدود الوعى الرأسمالى وذلك من خلال نضال ضد الاستغلال الرأسمالى وتطلعها إلى عالم بلا استغلال، والذى يفتح لها ريقا لتوافر امكانية موضوعية لبلورة وعى حقيقى وتاريخى وذلك بتعمق مارسة وتنظيمها والذى يمكنها من تحويل الأوهام الايديولوجية إلى نظام حقيقة.(٨)

وفى تحليله لمشكلة الايديولوجيا يرجع جورج لوكاتس أصل الظاهرة يديولوجية الى طبيعة المجتمع السلعى، حيث تسود السلعة وتصبح «عبادة» «Fétiche» وتظهر العلاقات بين الأفراد على أنها علاقات بين أشياء وهو لمق ظاهرة «التشيؤ» réification ، وترتكز هذه العملية على نظام له قوانين اصة بالمجتمع السلعى وتبدو ظاهريا عقلانية، ويخفى أى أثر لجوهر العلاقات جتماعية.(٩)

كارل مانهايم ومفهوم الايديولوجيا :

يعتبر كارل مانهايم أحد مؤسسى علم اجتماع المعرفة والذى يرتكز على أحد قولات الماركسية وهى العلاقة بين البنية المادية والانتاجية للمجتمع وبنيته يديولوجية والقانونية والثقافية. وفى دراسته الشهيرة حول «الايديولوجيا ليوتوبيا» حاول مانهايم دراسة تشكل منظومة الأفكار الايديولوجية واليوتوبية ، المجتمع وبالذات المجتمعات الغربية.

وقد ربط مانهايم بين تشكل منظور جديد للمجتمع وبين ظهور قوى اجتماعية

وسياسية فى أحشاء المجتمع القديم وحزب مثلا لذلك بظهور أفكار الحرية والاخاء والمساواة التى ثبتتها البرجوازية الفرنسية. ولكنه فرق فى الوقت ذاته بين كل من الايديولوجيا واليوتوبيا، فالأولى تمثل فى نظره الأفكار والمفاهيم التى تكرس الأمر الواقع وتحول دون تغييره ونقده ومن ثم فهى تتسم بطابع محافظ، بينما أن اليوتوبيا هى الأفكار والمفاهيم التى تتطلع إلى تجاوز الواقع الراهن وتغييره ومن ثم فهى تتسم بطابع ثورى وهذين النمطين من الأفكار رغم اختلاف طبيعة وهدف كل منهما يتواجدان معا أى مترابطين، فالأفكار اليوتوبية تتحول بذاتها إلى أفكار ايديولوجية لحظة تصدر الفئات الاجتماعية التى نادت بها قمة السلطة فى المجتمع.(١٠)

على أن كارل مانهايم لايصف الأفكار بأنها يوتوبية إلا فى اللحظة التى تدخل حيز الممارسة والفعل ضد نظام الأمر الواقع سواء كان ذلك بطريقة جزئية أو كلية، وهو بذلك يفرق بين الأفكار اليوتوبية التى عناها وبين الأفكار غير القابلة للتحقيق أى الوهمية كفكرة «الجنة» فى العصور الوسطى وذلك بسبب أن هذه الفكرة ذاتها هى جزء من ايديولوجية النظام الاقطاعى ومن ثم فهى ليست ثورية بل تحافظ على الأمر الواقع ولاتتجاوزه.(١١)

كذلك يفرق كارل مانهايم بين معنيين لمفهوم الايديولوجيا، أولهما خاص ويعنى تشككنا فى صحة أفكار ووجهة النظر التى يقدمها الخصم واعتبارها قناع وذلك فى اللحظة التى يتشكل لدينا انطباع بتناقضها مع مصالحنا وهذا المعنى الخاص يقرب الايديولوجيا من مفهوم الكذب، أما ثانيهما فهو المفهوم العام أى المتعلق بحقبة تاريخية أو جماعة سياسية ويرتبط المعنيان بالذات سواء الفردية أو الجماعية ويعتمد المعنى الثانى على التحليل المباشر للشروط الاجتماعية للأفكار بينما يعتمد الأول على التحليل النفسى

هوامش المبحث الأول

١- Mannheim (Karl): J'idéologie et l'utopie, librairie marcel

Riviére et cie, traduit de l'edition anglaise pour paulin Rollet, Paris, 1956, pp. 36-36.

٢- انظر حول هذه النقطة :

Dictionnaire des Noms propre "Petit Robert" Article Idéologues, p. 893.

وكذلك:

- رشيد مسعود : ملاحظات حول الفهم الفلسفي للايديولوجيا ، مجلة الفكر العربي ، العدد الخامس عشر ، مايو - يونيو ١٩٨٠ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص ٥٥ .

٣- Colin (summer): Reading and idelogy, an invstigation icinto the theory marxiste of law and ideology, London acadim pren, 1979.

٤- Miaille (Michel): une introduction critique au droit, Ed, Maspero, Paris, 1976 p.p 50-51.

٥- Miaille (Michel) ibid p.p 42-43.

٦- Marx (Karl), Engels (Friedrich): J'idéologie allemande, Eds saciales, Paris, 1976, p.p 46-47.

٧- Marx Engels ibid p.p 47-49.

٨- i-Analyse de l'idéologie: Centre d'etude de la penree pol tique, Ed Galilée, Paris, Tome -2-, 1983,p.p. 28-29.

٩- Analyse de l'edéologie ibid p.p 24-25.

١٠- Mannheim (Karl): J'ideologie et l'utopie, librainie Marcel Riviere et cve, tradint de lánglais, Paris, 1956. p. p 124-126.

١١- Mannheim: ibid

المبحث الثانى

الخطاب السياسى ومناهج التحليل و «القراءة»

يشير مصطلح الخطاب* Siscours بصفة عامة الى نظام فكرى يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعى، بغية تملكه معرفيا ومن ثم تفهم منطقه الداخلى. فمفهوم الخطاب يعين هيراركية فكرية محددة تنتظم بناء المفاهيم والمقولات ،بشكل استدلالى بحكم الضرورة المنطقية التى تصاحب عملية إنتاج المفاهيم.

وبهذا المعنى يتناول بعض المفكرين مفهوم «الخطاب» بمعنى المعرفة المنظمة الخاصة بجانب محدد من الواقع أو ظاهرة محددة، ومن ثم يمكن الحديث عن الخطاب التاريخى والخطاب الفلسفى والخطاب القانونى أي منظومة المفاهيم

---

* أصبح مصطلح الخطاب كثير التداول فى الفكر الاجتماعى ويتضمن الاستخدام الراهن لهذا المصطلح من جانب الكثيرين تجاهل العملية الاجتماعية التاريخية العامة التى يعتبر «الخطاب» جانبها العقلى والنظرى ومن ثم يتم التركيز على المفاهيم والتصورات العقلية مجردة فى أحيان كثيرة من الجدل الاجتماعى وعلاقته بالمعرفة النظرية وتشكل المفاهيم والتصورات العقلية، وفيما يتعلق بدراستنا فقد استخدمنا هذا المفهوم فى إطار علاقته الجدلية بالممارسة الاجتماعية والسياسية آخذا فى الاعتبار ان هذه العلاقة ليست شكلا ميكانيكيا مبسطا يمكن بسهولة التعرف عليه أو رؤيته بالعين المجردة وانما تتخذ أشكالا معقدة وأنماطا مركبة ينبغى الكشف عنها بتحليل موضوعى تاريخى للبنى الاجتماعية والايديولوجية.

والمقولات التى تتعلق بالتاريخ والوجود والقانون [١].

ومن هنا يستخدم مصطلح «الخطاب السياسى» لتعيين جملة التصورات النظرية والمفاهيم، والمقترحات المنتظمة فى إطار منطقى حول الواقع السياسى فى مجتمع مافى إطار تاريخى محدد، والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الاقليمية والدولية.

وفى هذا الإطار يستخدم مصطلح «الخطاب النهضوى العربى» للإشارة إلى منظومة المفاهيم، والمقولات النظرية والفكرية التى عالجت وتعالج قضايا النهضة العربية وإشكالاتها أى تلك المعرفة التى تم انتاجها فى الحقل التاريخى الذى صاحب النهضة العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر [٢].

إلا انه وبنفس الدرجة يمكن الحديث عن «خطاب عربى» بمعنى منظومة المفاهيم، والمقترحات النظرية، التى تشكل محاور الفكر السياسى العربى السائد لمعالجة القضايا والمشكلات التى تعترض طريق التطور السياسى للعالم العربى ومع ذلك ينبغى التنبيه أنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من الخطاب فى إطار «الخطاب السياسى العربى» تختلف باختلاف منطلقاته النظرية والفكرية وأطرها المرجعية والمعرفية. إذ يمكن التمييز بين خطابين سياسيين عربيين أولهما «علمانى» يمكن التمييز فى إطاره بين ثلاثة خطابات فرعية : الخطاب القومى والخطاب الليبرالى والخطاب الاشتراكى العلمى، ثانيهما دينى يتضمن بدوره خطابين : الخطاب الدينى التقليدى، الخطاب الدينى الجديد. وعلى صعيد آخر يمكن التمييز بين عدة خطابات داخل كل من هذه التفريعات، فالخطاب القومى مثلا يشمل الخطاب البعثى والخطاب الناصرى وكذلك الامر فيما يتعلق بالخطاب الدينى.

الخطاب السياسى

دوره وأهميته وشروط إنتاجه

الخطاب السياسى والايديولوجيا

تتعدد زوايا النظر إلى الخطاب السياسى، ماهيته، وظائفه، ودوره، وعلاقته بالواقع الاجتماعى والاقتصادى، بتعدد الأطر المعرفية والفكرية التى تقوم بمعالجته وتحليله ورغم هذا التنوع إلا ان ثمة إتفاقا بين مختلف هذه الأطر على ان الخطاب السياسى هو «الايديولوجيا» أو جزء منها على الأقل. ومن ثم تثار فى هذا الصدد تعريفات متنوعة ومتباينة لماهية الايديولوجيا ودورها ووظائفها . وعلاقتها بالواقع السياسى والاجتماعى والخطاب السياسى من حيث هو كذلك يعتبر جزءا من نظام فكرى شامل أى جملة من التصورات والمفاهيم والمقترحات عن الواقع الاقتصادى الاجتماعى فى لحظة تاريخية محددة تتحدد فيها طريقة تصور الماضى والحاضر والمستقبل لمجتمع مامن وجهة نظر النظام الجتماعى القائم وتتميز هذه المفاهيم والتصورات بمنطق داخلى يحكمها بصرف النظر عن طبيعته فلسنا هنا فى معرض نقد خطاب سياسى محدد - ولكن بصدد تقديم بعض الخطوط العريضة للتعريف بالخطاب السياسى والشروط التى تحدد انتاجه - ونعنى بهذا المنطق الداخلى الطريقة التى تنتظم فيها جملة هذه المفاهيم والتصورات بحيث تبدو متجانسة ومترابطة على الأقل فى نظر غير الدارسين، وفى الوقت ذاته الضرورة الداخلية التى تقتضى مايمكن أن نسميه «الاستدعاء» أى أن أحد هذه المفاهيم يستدعى بل ويرتب وجود مفاهيم أخرى مرتبطة به بحكم طبيعة السياق الذى تنتظم فيه هذه المفاهيم. فـ «الخطاب السياسى» بهذا المعنى هو تصور الواقع وتمثله على الصعيد العقلى أى نظريا فى نظام من المفاهيم التى تأخذ طابعا عاما ومجردا ولكن بالمعنى غير العلمى للتجريد النظرى.(٣) إلا أنه بين تصور الواقع والواقع ذاته، أو بين الحقيقى والطريقة التى يتم بها تصوره نظريا، ثمة مساحة كبيرة تتداخل فيها جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية بل والمعرفية، ترتبط بوضع اقتصادى واجتماعى ومحتوى طبقى معين يحول دون التعرف على الواقع كما هو أو تلمس قوانينه الموضوعية الفاعلة فيه والتى يتقرر على ضوئها حركته ونموه، وذلك فى أحسن الأحوال تحول هذه العوامل دون التعرف بشكل صحيح وكامل على ماهو حقيقى وانما التعرف عليه بشكل مشوه وجزئى يأخذ طابع الاطلاق والتعميم ويغلب عليه الطابع المثالى.

وهذه العملية التى يقع الخطاب السياسى فى القلب منها تعتبر جزءا لا يتجزأ

من طبيعة العملية التى تسهل السيطرة فى مجتمع يتسم بالتمايز فى المصالح بين فئاته المختلفة، فالسيطرة فى هذه المجتمعات لاتتم فقط عن طريق أجهزة الدولة المادية كالجيش والبوليس وخلافه وانما كذلك عن طريق أجهزتها الايديولوجية ونظام القيم والرموز التى يتم التأكيد عليها باستمرار.

ويشغل الخطاب السياسى مكانة حيوية فى التطور السياسى لمجتمع ما، وتنطبق هذه القاعدة ليس فقط على مجتمعات البلدان النامية، رغم تميز دور الخطاب السياسى فيها، وانما كذلك على البلدان المتقدمة وذلك رغم الاطار الليبرالى للحياة السياسية والذى يسمح فى حدود بتنوع وتعدد الخطاب السياسى وكذلك الرموز والقيم المتضمنة فيه.

بينما نجد أنه فى البلدان التى اصطلح على تسميتها بـ «المتخلفة»، تتميز الحياة السياسية بسيطرة خطاب سياسى واحد أى خطاب النظام الحاكم تتاح له كافة الامكانيات السمعية والبصرية والمادية التى يكفلها السيطرة على جهاز الدولة ومن ثم تؤمن له امكانية الذيوع والانتشار والقدرة على إقناع المواطنين بسلامة وصحة الحلول المتضمنة فيه، يتميز الخطاب السياسى فى البلدان الديموقراطية الغربية بالتعدد والتنوع اذ تكفل المنافسة السياسية تشجيع وتنمية الخطاب السياسى، والبحث عن حجج وأدلة لمعارضة الخطاب السياسى للحكم أو الخصم.(٤)

فالتوجه للناخب يفرض البحث عن امكانية وكيفية اقناعه بحجج مضادة وبدائل وحلول لمشاكله. يعزز من امكانية ذلك الطابع الليبرالى للحياة السياسية والذى يكفل قدراً من المساواة فى حقوق الترشيح والانتخاب وساعات الارسال التليفزيونى المخصصة للمرشحين سواء من جانب «الأغلبية» الحاكمة أو المعارضة وهو الأمر الذى يضفى على صناعة الخطاب السياسى حيوية خاصة ومرونة تكفل له التجدد والتنوع لمواجهة متطلبات إقناع الناخبين الذين تتوافر لهم «امكانية الاختيار» بين مرشح وآخر ومن ثم يتطلب إقناعهم دينامية خاصة تنعكس فى تعدد وتميز الأفق المطروح فى الخطاب لمعالجة مشاكلهم.

فى العالم الثالث يعانى الخطاب السياسى [illegible] من مختلف صنوف [illegible]

والمصادرة نظراً للطابع غير الديموقراطى الذى يميز الحياة السياسية. وحتى فى البلدان التى سمحت ظروفها باعلان ليبرالية ما، يعانى الخطاب السياسى من تمييز حاد فى المعاملة على صعيد الامكانيات الاعلامية والمادية ناهيك عن الملاحقات الرقابية والبوليسية وهو الأمر الذى لايسمح كما سبق الاشارة بتعدد الحلول المطروحة لمشكلات هذه البلدان. ويكفل بالتالى للخطاب السياسى للنظم الحاكمة السيطرة على عقول المواطنين وتحديد اتجاهاتهم وبلورتها فى الاتجاه الذى يكرس مصالح المجموعات الحاكمة.

إلا أنه ورغم التنوع والخصوبة التى يكفلها الاطار الليبرالى للخطاب السياسى، يكمن خطر البحث عن أية حجج بصرف النظر عن مصداقيتها لاقناع الناخبين بحجج يغلب عليها الطابع الانتخابى أى الحصول على الأصوات وزيادة الحصة الانتخابية لحزب ما، وذلك بصرف النظر عما اذا كانت هذه الحجج تلتقى فعلا مع الحلول الايجابية لمشكلات الناخبين المطروحة فى ظرف محدد.[٥] الا أن هذه الامكانية تظل محددة أو مضبوطة بطابع المنافسة الذى يهيمن على الحياة السياسية.

ويعود هذا الاختلاف تاريخيا الى الظروف والتطورات التى صاحبت النمو السياسى للبلدان الديموقراطية الغربية والتى انعكست نتائجها فى «تأسيس» الحياة السياسية وتحديد قواعد «اللعبة» بشكل مؤسسى ودستورى لايجوز الخروج عليه بل ويفترض احترامه من كافة القوى السياسية التى تشكل أحد أطراف الحياة السياسية، هذا فى الوقت الذى تميزت فيه ظروف تطور بلدان العالم المتخلف بعدم القدرة على انجاز مهمة تأسيس الحياة السياسية وشرعية تعدد الجماعات والأحزاب السياسية فيها، ونعنى بذلك ظروف الهيمنة الغربية على مقدرات هذه البلدان السياسية والاقتصادية وهو الأمر الذى حال دون تطور مماثل لما أفرزته ظروف تطور البلدان المتقدمة.

والأمر المؤكد ان ظروف الممارسة السياسية الليبرالية التى سبق الإشارة اليها تلعب دوراً غاية فى الأهمية فى استقرار الحكم والحفاظ على جوهر العلاقات الاجتماعية القائمة. وذلك بتجنيب النظم الاجتماعية مخاطر الانفجارات العفوية والشعبية حيث تتكفل قواعد «اللعبة الليبرالية» بتفريغ الأزمات والتوصل الى

حلول مؤقتة عن طريق القنوات والمسالك الشرعية القائمة، بينما نجد ان الأمر يكاد يكون عكس ذلك فى بلدان العالم الثالث حيث أن مخاطر هذه الانفجارات قائمة وتحدث بشكل دورى فى معظم هذه البلدان نتيجة لافتقاد الحياة السياسية لقنوات ليبرالية يمكن من خلالها التعبير من ناحية ومن ناحية أخرى كرد فعل للسياسات المطبقة والمنحازة للغرب ومصالح المجموعات الصغيرة الحاكمة على حساب الجماهير العريضة من الشعب.

غير أنه وعلى صعيد آخر يتميز الخطاب السياسى فى هذه البلدان بقدرة وامكانية ضخمة للتعبئة والحشد والادماج(٦) نتيجة محدودية فعالية الخطاب السياسى المناهض وعدم توافر الامكانيات المادية والاعلامية كما هو الحال بالنسبة للخطاب السياسى للمجموعات الحاكمة.

إنتاج الخطاب السياسى

يخضع انتاج الخطاب السياسى فى مجتمع ما لجملة من الشروط الاجتماعية والتاريخية تتحدد بدرجة تطور المجتمع ومكونات ثقافته التاريخية والمادية بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، أى الطريقة التى ينتج بها الناس حياتهم المادية وتلك التى يتصورون بها حياتهم. ولكن أيضا يتم تدخل بعض الشروط المصاحبة لتطور المجتمعات الحديثة وبالذات المتقدمة منها ونعنى بها تبلور وظهور فئة اجتماعية من المستشارين والمساعدين «التكنيكيين» تلعب دورا هاما على صعيد انتاج وصناعة الخطاب السياسى بشكل خاص ولكن أيضا على صعيد عملية اتخاذ وصنع القرار السياسى بشكل عام. وسنتناول فيما يلى كل من هذه الشروط بتفصيل أكثر :

الشروط الاجتماعية والتاريخية :

اذا اعتبرنا ان الخطاب السياسى انتاج ثقافى فهو كغيره من المنتجات العقلية والثقافية يخضع بشكل مباشر وغير مباشر لجملة من الشروط التاريخية والسوسيولوجية والمادية التى تؤطر انتاجه وتحدد اشكاله ونمط القيم المتضمن فيه وكذلك نمط توصيفه للحاضر واستشرافه للمستقبل.

ولكن يتميز الخطاب السياسى كإنتاج ثقافى وعقلى عن غيره بكونه جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية الرسمية أو أيديولوجية الطبقة الحاكمة أى الطريقة أو النظام الفكرى الذى يتم به تسويغ - أى اضفاء المشروعية - لمصالحها وتقنيعها بطريقة تضمن لها قدرا كبيرا من الاقناع لدى المواطنين فالخطاب السياسى من حيث هو كذلك يقوم بمهمة تقديم المصالح الخاصة للمجموعات الحاكمة على أنها المصالح العليا للمجتمع(٧) وهو بهذه الصفة يتكفل بمهمة ازالة التناقضات فى المصالح بين فئات المجتمع المختلفة والتى تتناقض مصالحها بالضرورة بطبيعة دور كل منها فى عملية الانتاج.

فى هذا الاطار يصبح الخطاب السياسى موضوعا لعملية معقدة ومتشابكة تحدد طريقة اخراجه ومضمونه الشروط التالية :

١- مصالح المجموعات الحاكمة فى لحظة تاريخية محددة، هذه المصالح تحدد التوجهات السياسية على الصعيد الداخلى والدولى بهدف تدعيمها وتثبيت سيطرتها. من ثم تتحدد السياسة التى يتم تطبيقها، ويتحدد أيضا معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء منظوراً اليهم من زاوية هذه المصالح.

ورغم وحدة وثبات مصالح المجموعات الحاكمة الا انها تتقرر على ضوء معطيات داخلية ودولية تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانع القرار ومن ثم تحدد الوسائل والأساليب التى يتم بها التعامل مع هذه المعطيات.

٢- طبيعة المشكلات المطروحة فى مجتمع ما والناتجة بطبيعتها عن التناقض بين مصالح الأقلية الحاكمة والأغلبية المحرومة، ويتفاوت حجم هذه المشاكل من لحظة الى أخرى وكذلك درجة خطورتها.

٣- القلق والاضطراب العام الناتج عن أزمة هيكلية وتمثل خطورة على شرعية النظام القائم فى هذه الحالة الخطاب السياسى لابد أن يقدم اجابة أو مشروعا لازالة هذا القلق وامتصاصه والحيلولة دون تفجره خارج الأطر الشرعية القائمة بل وضرورة ادماجه فى هذه القنوات :

ويجدر الاشارة الى أنه فى هذا الاطار التاريخى ينبغى تفسير اختلاف شكل ومضمون الخطاب السياسى على صعيد اللغة والأسلوب وكذلك أيضا على صعيد

القيم والرموز المتضمنة.

٤- التحديات الكبرى فى تاريخ مجتمع ما أو حاضره، يقوم الخطاب السياسى بتحديد الأولويات المقترحة وكذلك وسائل التنفيذ وتوزيع الأدوار.. الخ كتحد التنمية والاستقلال لبلدان العالم الثالث أو تحرير التراب الوطنى على سبيل المثال.

٥- تاريخ المجتمع ومكوناته المادية والسوسيولوجية وأنماط الثقافة المرتبطة به فمثلا حضارة مجتمع ودوره فى فترة تاريخية ما، أو نمط الثقافة الشعبية السائد أو قوة نزعة التدين والايمان لدى جماعة بشرية.. الخ.

فالخطاب السياسى فى محاولته للاقناع ووضع مصالح المجموعات الحاكمة موضع التنفيذ يستعين بكل ذلك بشكل معكوس أى يستثمره بطريقة تساعد على تسهيل هضم مقولاته وتسويغها أى اضفاء الشرعية عليها وهو فى هذا وذاك يستلهم ثقافة المجتمع وتاريخه ولكن بشكل معكوس وفى معظم الأحوال يكاد يكون بشكل معاد لهذه الثقافة بعينها أو ذاك التاريخ ذاته.

٦- طبيعة الممارسة السياسية فى مجتمع ما وما اذا كانت تتم فى اطار ليبرالى أو نظام ديكتاتورى عسكرى أو ديكتاتورية مقنعة تحت اسم - نظام الحزب الواحد.. الخ هذا الاطار يحدد طبيعة الخطاب السياسى مدى فعاليته وتأثيره وقدرته على التأثير والاقناع.

الشروط الخاصة لانتاج الخطاب السياسى :

تمييزا لها عن الشروط السابقة اسميناها بالشروط الخاصة وهى تتعلق كما سبق الاشارة بدور المستشارين أو المساعدين «التكنيكيين» أو من يمكن أن نطلق عليهم تجاوزاً «المثقفين العضويين». وهذه الفئة ارتبط تطورها بتطور المجتمع الحديث وتعقد عملية صنع القرار السياسى.

ويجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن الخطاب السياسى وبالذات للزعماء والقادة السياسيين نادرا ما يكون من صنع شخص واحد، الرئيس بذاته أو أحد معاونيه وإنما من صنع فريق متخصص وبالذات فى المناسبات القومية الكبرى أو

الأحداث الهامة. وفى هذه الحالة يخضع الخطاب السياسى لدراسة مثل هذا الفريق المتخصص ومن المفارقات المضحكة انه اذا طلب من أحد كبار الموظفين اعداد مسودة خطاب كما طلب من عشرين آخرين قبله، لن يتردد بأن يجزم انه قلم «الوزير» أو «الرئيس» بينما فى واقع الأمر ان من يقومون فعلا باعداد الخطاب يؤكدون انهم يلعبون دوراً ثانويا للغاية بل وغير ذات قيمة. وذلك لانهم يحتفظون بقدر من الوفاء والثقة تجاه قادتهم ولكن أيضا وبنفس القدر يحمون مصالحهم الشخصية.(٨)

والواقع ان هذه الفئة فى موقف لاتحسد عليه، فلو أكدوا مثلا ان الوزراء والقادة السياسيين لايغيرون شيئا فى الخطب التى يقومون باعدادها، كلمة أو فصلة، مثلا فسوف نستنتج ان هؤلاء الوزراء أشخاصا ليسوا ذوى قيمة على العكس من ذلك لو أكدوا أنهم يعيدون كتابة الخطاب من جديد سوف نستنتج أنهم معاونون غير أكفاء وليسوا قادرين. ومن ثم فالصمت أو التأكيد على أنهم يقومون بدور غير ذات قيمة يبدو فى هذه الحالة أفضل اجابة ممكنة.(٩)

ومابنبغى التأكيد عليه بهذا الخصوص هو أن هذه الفئة تلعب دورا هاما فى انتاج الخطاب، ولكن الاعتقاد الغالب ان هذا الدور يتحدد بالمرحلة الاعدادية أى اعداد الخطاب أو مشروعات الخطاب بينما فى النهاية يقوم الرئيس أو الوزير بتبييضه أى وضع الخطاب فى صيغته النهائية. ويوجد الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية وظيفة منتشرة وهو وظيفة «محرر الخطاب» وهو الأمر الذى يضفى على صناعة الخطاب مضمونا مهنيا متخصصا.

الا أن ثمة جانبا آخر من الصورة يحتفظ رغم أهمية ودور هذه الفئة فى اعداد الخطاب بدور ملحوظ وهو العناصر الشخصية والتى تلعب دورا هاما فى هذا المجال قد يفوق دور العناصر السابقة، فالفارق الكبير بين خطيب يقوم فقط بقراءة خطاب معد سلفا وبين آخر يخطب شفاهة ويستلهم عناصر خطابه أولا بأول من طبيعة المناسبة والموقف والجمهور ورد فعله وتجاوبه مع الخطاب فالأول يترك تأثيرا باهتا وضعيفا بينما ان الثانى يحدث دويا هائلا ويترك أثرا كبيرا فى جمهور المستمعين.

كذلك يدخل بين هذه العوامل قدرة الخطيب على التوقف عن مقاطع محددة فى خطبته والتأثير بالتكرار على بعض الصيغ التى يتكشف عمق تأثيرها فى جمهور المستمعين وهذه الصفات تتوقف على عناصر الكفاءة الشخصية والتدريب والممارسة.. الخ.

كما تلعب مثل مستوى التعليم والثقافة والخبرة والممارسة السياسية دورا هاما فى تحديد مستوى الخطاب أدبيا بليغا أو باهتا ضعيفا.

وليس ثمة جدال ان الخطاب السياسى ورغم التحديد السابق - هو فى النهاية محصلة هذه الشروط مجتمعة أو نتيجة تفاعلها المشترك ومن ثم فلا يمكن الفصل بين كل من هذه الشروط على حدة لتحديد أثر كل منها فى الخطاب فالمحتوى الاجتماعى والطبقى للخطاب لايمكن فصله عن شخص صاحبه، ثقافته وخبرته وتكوينه الثقافى وطبيعة النشأة الاجتماعية والخبرة السياسية التى تحصل عليها تلقى كل هذه العوامل بظلالها على محتوى الخطاب وشكله والقيم المتضمنة فيه وكذلك الرموز والاشارات التى يتم الرجوع اليها فى الخطاب والتى لاتنفصل بحال عن السياق الاجتماعى والتاريخى بمختلف جوانبه والذى يتقرر فيه انتاجه.

حول إعادة إنتاج الخطاب السياسى ووظائفه

إعادة إنتاج الخطاب :

إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية

يقصد بإعادة إنتاج الخطاب السياسى، تلك العملية العقلية التى يتم بموجبهاتطوير وتوضيح محتواه والتأكيد على القيم والمفاهيم المتضمنة فيه بهدف ترسيخها وتحويلها الى قناعات ايديولوجية فى وعى المواطنين تحمل تبريرا وتسويغا لوجود النظام الاجتماعى القائم ومن ثم فالخطاب السياسى ليس مجرد منتج يتم استهلاكه فى لحظة فقط وانما هو يخضع لعملية تفكير وتأمل متجددتين.

فالأفكار والمفاهيم والقيم المتضمنة فى الخطاب ينبغى أن تستحوذ على عقول

المواطنين ليس فقط لانها تمثل اجابات على تساؤلاتهم وقلقهم تجاه موقف محدد، أو مشكلة ما ولكن أيضا وذلك هو الأساس لأنها ينبغى أن تتحول الى قناعات ومن ثم ممارسات يومية وهذه العملية لها جانبها السيكولوجى الذى يعتمد على مايمكن أن نسميه ميكانيزم «الالحاح» أى تكرار أفكار ومفاهيم بذاتها عبر فترة زمنية منتظمة بهدف المحاصرة والسيطرة على تفكير المواطنين.

وتظهر ضرورة اعادة انتاج الخطاب نتيجة ان الخطاب الرسمى فى أعلى مستويات السلطة لايتدخل عادة الا بصدد المناسبات الكبرى والأحداث ذات الثقل الكبير وهو الأمر الذى يفرض ضرورة اعادة انتاج الخطاب تحت أنماط مختلفة دعائية بل وقد يتخذ بعض هذه الأنماط طابعا أكاديميا ونعنى بذلك استخدام أدوات ومفاهيم العلم الاجتماعى فى سياق هو بذاته معاد للعلم بمعناه الثورى أى المناهض لاخفاء الحقيقة وتقنيع الواقع. ويجدر الاشارة الى أن هذه المحاولات تستهدف اضفاء طابع المشروعية العلمية على الخطاب الرسمى وتسويغ وتسهيل قبوله من جانب الجماهير.

وتأخذ هذه المهمة طابعا معقدا فى الوقت الراهن وذلك نتيجة الدور الحاسم لأجهزة الاتصال الجماهيرى المسموعة والمرئية وكذلك المؤسسات الصحفية ومراكز الاعلام المتخصصة والاستفادة الضخمة من تطور تكنولوجيا الصحافة والاعلام. وهو الأمر الذى أفرد امكانة كبيرة للتأثير فى عقول الجماهير حتى فى المناطق المعزولة والنائية.

وهذه المهمة أى مهمة اعادة انتاج الخطاب - أصبحت الآن موكولة - بحكم التطور الحالى فى المجتمعات المدنية والآخذة «بالتحديث» - لفئة من المثقفين تدرج تحت مسميات مختلفة وإن كانت تشير إلى ظاهرة اجتماعية واحدة - المستشارين - المساعدين - الخبراء المعاونين - التكنيكيين.. الخ وهى تلك الفئة من المثقفين التى تلتحق بمؤسسات الحكم لتبرير وتقنيع سياساته بل والتنظير لها مستندة فى ذلك الى حصاد ما تحصلت عليه من تعليم وثقافة وتمرينات عقلية مختلفة.

وقياسا على ماتقدم يمكن القول ان افتتاحية صحيفة أو مجلة ما، يمكن أن تكون اعادة لانتاج الخطاب الرسمى فى حالة ماإذا تمثلت بمفهوم أو تصور ورد فيه

لتطويره وتعميقه أو شروحا مقدمة تتعلق ببعض الأهداف المتضمنة فى الخطاب، وفى هذا وذلك تعتبر هذه العملية جزءا عضويا من ايديولوجية النظام الاجتماعى القائم بل ان دورها وفعاليتها تبدو شديدة التأثير والانتشار بحكم انتظام هذه العملية ودرجة «الاحتراف» التى تتميز بها.

وتتم هذه العملية بطريقة تكفل للمواطنين أن يجدوا اجابات معدة باحكام على تساؤلاتهم وقلقهم بل وامتصاص وتفريغ هذا الأخير بطريقة منتظمة وبحجج تبدو للوهلة الأولى مقنعة.

الا أنه ينبغى التأكيد - وذلك تفاديا للتجزئة - ان اعادة انتاج الخطاب السياسى الرسمى تعتبر جزءا لايتجزأ من عملية واسعة يتم فيها اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ذاتها والقائمة فى مجتمع معين ويقصد بذلك ان النظام الاجتماعى القائم لكى يحافظ على وجوده واستقراره وتجدده يفرض بمقتضى السيطرة على جهاز الدولة ومصادر الملكية والثروة نظاما لاعادة انتاج أطراف العلاقات الاجتماعية بمعنى أن يعيد أطراف هذه العلاقة انتاج انفسهم.

ففى مجتمع رأسمالى حيث العلاقة الاجتماعية السائدة هى علاقة العمل برأس المال أو الطبقة العاملة بالطبقة الرأسمالية وبما ان ذلك هو القانون الأساسى السائد يتكفل المجتمع بكافة مؤسساته الايديولوجية والتعليمية والقانونية والحدود التى تنتج عن هذه الممارسة بأن تعيد كل طبقة انتاج نفسها، فتوزيع الدخل وتحديد مستويات الأجور بالنسبة للعمال مثلا يحول دون أن يصبح أبناؤهم «كوادر» فالأجور تكفى لاشباع الحاجات الأساسية - منظورا إليها بمنظور نسبى أى اختلافها من مجتمع لآخر حسب درجة التطور ومن مرحلة لأخرى فى مجتمع واحد - ومن ثم لاتكفى هذه الأجور للانفاق على تعليم أبنائهم لفترات طويلة ويتمكنوا بذلك من الافلات من العمل فى المصانع. فأبناء العمال ينبغى أن يؤهلوا للالتحاق بالمصانع كآبائهم لتأمين احتياجات هذه الأخيرة من الأيدى العاملة وبالذات عند بلوغ الآباء مرحلة من السن والشيخوخة تحول دون استمرارهم فى أداء أعمالهم.

وكذلك على صعيد طبقة الملاك وفى اطار نفس العملية ذاتها تتكفل البنية القانونية أى منظومة القوانين المطبقة وبالذات قوانين الميراث - بالاحتفاظ

بالسيطرة على مصادر الثروة حكراً على ملاكها الحاليين فقوانين الميراث والحدود والممارسات الاجتماعية ونظام القيم يؤمن تركيز الثروة وصيانتها ويضبط عملية «الحراك الاجتماعي».

وهذه العملية رغم تعقدها يمكن تلخيصها في السؤال التالى : كيف أصبحنا مانحن عليه الآن؟ وماذا سنكون عليه في الغد؟ فأقدار الأفراد ومصائرهم مرهونة بمواقعهم الطبقية والاجتماعية والاستثناءات فى هذا المجال وان تعددت لاتزيد على أن تؤكد هذه القاعدة! [١٠]

وفى دراسة قيمة صدرت أخيرا في فرنسا يؤكد صاحبها من واقع الاحصائيات الرسمية ان الكوادر الحاليين هم أبناء كوادر سابقين وان العمال الحاليين هم كذلك أبناء لعمال سابقين والاستثناء البسيط الذى أشار اليه يؤكد القاعدة. بل والأكثر من ذلك ان الكاتب يذهب لأبعد من ذلك ويؤكد ان الفرنسيين سوف يدهشون لو علموا ان مصادر الثروة يتم توارثها بين نفس الأسر منذ سبعة أجيال!! [١١]

ومن ثم فالخطاب الرسمى منظور اليه باعتباره جزءا من الايديولوجية الرسمية يلعب دورا هاما ليس فقط فى اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية القائمة وانما كذلك في تزيينها وتصويرها على انها أفضل علاقات اجتماعية ممكنة تتفق مع مقتضيات العقل والمنطق والطبيعة بل وروح الانسان أيضا.

وفى هذا السياق ينبغى أن نؤكد ان تناولنا لدراسة الخطاب السياسى من هذه الزاوية أى اعتباره جزءا من الايديولوجية الرسمية يصدر عن مفهوم محدد لهذه الأخيرة ذو بعدين أولهما ان الايديولوجية السائدة فى مجتمع ماتمثل كلا واحدا بل ومتجانسا من حيث طبيعة الأهداف المنوطة به وثانيهما انه رغم هذه الوحدة الا أنه يمكن وبقدر ما من الحذر والدقة افتراض تعدد مستويات هذه الايديولوجيا بل وتعدد الأشكال والأنماط التى تغلفها، فهناك مايمكن تسميته الايديولوجية السياسية أو المستوى السياسى لايديولوجية مجتمع ما ونعنى به الخطاب السياسى فى أعلى مستويات السلطة والذى يحدد كما سبق الاشارة التوجهات والأهداف الاستراتيجية والتكتيكية ويرسم السياسة العامة على الصعيد الداخلى والدولى ويحدد معسكر الأعداء والأصدقاء من وجهة نظر الحاكم. ويطلق عليها

البعض الايديولوجية الظاهرة أو المعلنة تمييزا لها عن الايديولوجية المختبئة أو غير المعلنة أي الضمنية وذلك في معرض التمييز بين هذه المستويات.(١٢)

بينما يمكن الحديث عن ايديولوجيا اجتماعية ثابتة ومتغيرة في وقت واحد قائمة في مؤسسات الدولة الثقافية والتعليمية والقانونية تتضمن مفاهيم تتباين بتباين المهام التي تقوم بها ولكنها تتميز رغم هذا التباين بالوحدة والتجانس أي توحد الأهداف التي ترمي اليها.

الا أنه ورغم ذلك، فايديولوجية مجتمع ما تبدو في الممارسة كوحدة لاتتجزأ اذ سرعان ماتتحول السياسة الرسمية الى قيم وثقافات تتخلل البرامج التعليمية والثقافية وهو الأمر الذى يبرز صعوبة الفصل بين مستويات الايديولوجية في الممارسة الاجتماعية الا لاعتبارات عملية ودراسية لتحديد موضوع الدراسة والمستوى الذى يمثل اهتمامها نظرا لصعوبة دراسة ايديولوجية مجتمع ما بأكملها وعلى كافة مستوياتها.

واذا كانت الدولة هي احتكار العنف المنظم في المجتمع فإنه، وبالمثل يمكن القول ان الايديولوجية هي كذلك احتكار صناعة «الرموز والصورة والمثل الأعلى» في مجتمع ما وذلك لحماية وتخليد مصالح النظام الاجتماعي القائم والحيلولة دون الفهم الشامل لحركة الواقع الاجتماعي والسياسي والقوانين الفاعلة في تطوره. ورغم ذلك فتراث شعب ما يمكن أن يتضمن رموزا وصورا وأساطير من نتاج خبرته التاريخية واليومية أو منقولة إليه من تاريخه أو من تاريخ مجموعات بشرية مجاورة وفي هذه الحالة يختلف مصدر الرمز والصورة وكذلك دورهما ووظيفتهما.

وفيما يلي من صفحات سنقوم بتحليل موجز لأهم وظائف الايديولوجيا في مجتمع ما وكذلك الحدود القائمة أو التي ينبغي تمييزها في أية مؤسسة ايديولوجية بين ماهو معرفي بالمعنى الثوري أي تكشفه لبعض جوانب الواقع وتغييرها وبين ماهو تشويهي أي يقنع الواقع ويحافظ عليه أي باختصار محاولة الاجابة على السؤال التالي : هل ثمة فعلا وجود لهذه الحدود في تشكيل ايديولوجية نظام اجتماعي ما ؟ وماهي الشروط التي يتعين على ضوئها تمييزها ؟

وظائف الايديولوجيا

١- تعميم الخاص :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الايديولوجيا ومضمونها يتلخص فى أن الطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع أو على انها المصالح العليا «للشعب» ويرتبط هذا المسلك العقلى ارتباطا جوهريا بموقعها فى العلاقات الاجتماعية القائمة فبحكم هذا الموقع لاترى من الأشياء الا ظواهرها(١٣) ومن ثم فهى ترى مظاهر العلاقات الاجتماعية أى الأشكال القانونية والفكرية التى تتمثل فيها على انها جوهرها فأجر العامل هو جوهر علاقة العمل.- رأس المال وليس فائض القيمة أو ساعات العمل غير المدفوعة والتى هى مصدر التراكم الرأسمالى والربح والتوسع، فقوة العمل هى العنصر الوحيد بين عناصر الانتاج الذى يقوم بخلق فائض القيمة، لكن هذا الجوهر يختفى فى اطار الادراك الايديولوجى للطبقة الحاكمة، فالعمل بهذا المعنى وكذلك الملكية تقدم على انها تمثل المصالح العامة للمجتمع ككل وليست الأسس التى تقوم عليها سيطرة المجموعات الحاكمة.

وفى كل مرحلة تاريخية تتحدد الأشكال والأنماط التى تصاحب هذا التقديم فمرحلة الغزو الاستعمارى لبلدان العالم الثالث ليست للبحث عن أسواق لفائض المنتجات أو للبحث عن المواد الأولية اللازمة لتشغيل المصانع الرأسمالية فى غمرة نموها وإنما انجاز لمهمة «الحضارة الغربية» و «المدينة الأوروبية» ورسالة «الرجل الأبيض» تجاه الشعوب «البدائية».

إلا أن هذا التعميم لايقتصر فقط على المصالح المادية والإجتماعية المباشرة وإنما يمتد كذلك ليسحب على جملة المفاهيم والتصورات والقيم التى تمثل جزءا من النظام الأيديولوجى فمفاهيم الملكية والفردية والإقتناء تقوم ليس فقط على أنها مدركات كونية وعالمية وإنما أيضا على أنها طبيعة إنسانية تمثل جزءا لايتجزأ من الطبيعة الإنسانية وروح الإنسان. إذ تتجاوز هذه المفاهيم المصالح الإجتماعية للنظام القائم فى حدود بشرية محددة لتدخل فى إطار العالمية والكونية الشاملة.

٢- التبرير :

ويقصد به ان الايديولوجيا تقوم بتبرير النظام الاجتماعى القائم وتسويغ قبوله بل واعتبار وجوده أمرا طبيعيا يجد أساسه فى الطبيعة البشرية ذاتها واستحالة تنظيمها دونه. وتمتد وظيفة التبرير لتشمل التستر على قصور أداء النظام الاجتماعى وعجزه عن حل المشكلات الأساسية المثارة فى لحظة تاريخية محددة. ويتخذ هذا التبرير أنماطا مختلفة يمكن تمييز بعضها :

نسبة الأخطاء إلى غير مسبباتها :

وهذا النمط شائع ومعروف فى آليات التبرير، فتناول الأخطاء وتحليلها لايتم عبر السياق الحقيقى الذى يقوم بانتاجها أى النظام الاجتماعى القائم وممارساته السياسية والفكرية وانما يتم نسبتها إلى مصادر لاعلاقة لها بالأخطاء ذاتها)أو - وذلك فى أحسن الأحوال - علاقتها بالخطأ ليست جوهرية منظورا إليها بالمقارنة مع أسباب أخرىَ جوهرية يتم تغطيتها واخفائها فالفقر مثلا ينسب إلى الكسل والغنى إلى النشاط والإرادة وليس نتيجة احتكار القلة مصادر الثورة والانتاج وحرمان الأغلبية منها. وكذلك وبالمثل قصور السياسات المطبقة عن إنجاز حلول جذرية للمشكلات القائمة فى مجتمع محدد ليس بسبب جوهر هذه السياسات وأصولها الإجتماعية وإنما بسبب سوء التطبيق والأداء ونشوء ظروف لم تكن فى حسبان واضعى هذه السياسات، والفساد المستشرى فى مجتمع ماليس بسبب المناخ العام المصاحب لسياسة بعينها أو نظام إجتماعى بذاته وإنما لفساد ذمم بعض الأفراد وانتهازيتهم الشخصية ، وهذا النمط من التبرير شائع فى أداء معظم الايديولوجيات ويمثل قاسما مشتركا أعظم بينها وبالذات فى مرحلة تدنيها وتحول الفئات الاجتماعية التى قامت بعبء التبشير بها إلى فئات مسيطرة فى قمة السلطة أى باختصار عندما تصبح مصالح هذه الفئات وليس مصالح المجتمع ككل أساس الممارسة الايديولوجية.

٣- منح الأخطاء طابعا أبديا:

فالأخطاء فى ايديولوجية نظام اجتماعى لايتم تحليلها بكشف أسبابها الحقيقية ومن ثم التقدم نحو معالجتها معالجة جذرية ولكنها تبدو وتقدم كجزء من

الطبيعة البشرية الأبدية والتى لايمكن التأثير فيها أو تغييرها ومن منا لايخطىء بل وليس ثمة إنسانا معصوما من الخطأ فالانسان أخطأ منذ البداية حتى عندما كان فى ملكوت السموات ! ناهيك عن القول ان الخطأ جزء من الطريق إلى النجاح.

والجدير بالذكر ان شيئا ما صحيحا فى هذا كله بمعنى إمكانية وجود الخطأ وبالذات عندما يكون المقصود تغيير المجتمع والتأثير فيه فالانسان والمجتمع ظاهرة يصعب السيطرة عليها «معمليا» ولكن الفارق يكمن هنا فى المنظور الذى يتم من خلاله النظر إلى الأخطاء ومعالجتها فالممارسة الاجتماعية نظرا لتعقدها تخضع دائما للمراجعة والتقييم العلمى بل وحسبان المتغيرات المستقبلية التى يمكن أن تستجد لدى تنفيذ خطة ماأو استرايتجية بل والبحث عن بدائل واختيار بعضها واختيار أفضلها على ضوء وظروف غاية فى التعقيدوالتنوع بينما الخطأ فى المنظور الايديولوجى يأخذ طابعا كونيا أو أبديا يصعب على التفسير والتحليل العلمى نتيجة انه يتم نسبته إلى عناصر هى بدورها فى هذا المنظور يصعب السيطرة عليها أو التأثير فيها كالطبيعة البشرية أو «سنة الحياة» ...إلخ

٤- تقنيع الواقع

ويقصد به هنا إستبدال العلاقة الاجتماعية الحية والمعاشة بأطرافها الحقيقيين الذى يتمتعون بوجود مادى بعلاقة أخرى تصورية ايديولوجية.[١٤] فالانسان فى إطار الايديولوجيا يعيش علاقته الاجتماعية بالآخرين ليس كما هى قائمة فعلا وإنما بشكل آخر ايديولوجى يشوه هذا الواقع ويجزئه، ويضفى عليه أقنعة تحول دون التعريف على ماهو حقيقى. ورغم ان العلاقات الحية للإنسان تقوده بالخبرة المباشرة واليومية إلى تكشف بعض جوانب الواقع بل والتمرد عليه ولكن هذا التكشف جزئى وتلقائى ومن ثم فهو محدود يحول دون تملك وعى تاريخى بحقيقة موقفه ومكانته فى العلاقات الاجتماعية القائمة. فعلاقة العمل برأس المال مثلا، رغم انها الأساس المادى للفقر والبؤس والغزو والنهب لبلدان العلم الثالث والحروب الاستعمارية والدمار الذى لحق بالبشرية من جرائه يبدو فى الخطاب الايديولوجى بأشكاله المختلفة علاقة طبيعية بل ومتكافئة على الصعيد القانونى فالعمل بموجب

العقد المبرم مع صاحب العمل حرا، ويقف على قدم المساواة مع هذا الأخير، ولكن الواقع يؤكد انه حر ولكن بمعنيين يناقض كل منهما هذا المعنى المضمن فى القانون فهو حر أولا بمعنى أن يبيع قوة عمله لمن يشاء ولكنه فى هذا وذاك مكره على ذلك وهو حر ثانيا بمعنى «حريته» من الملكية فهو لايملك ومن ثم فهو حر أن يبيع قوة عمله والواقع التاريخى يؤكد انه ليس «حرا» فى أن يبيع هذه السلعة المسماة «عملا» وإنما هو مكره بحكم التطور الذى أفضى إلى ظهور طبقة تملك وسائل الانتاج وأخرى لاتملك الا أن تبيع قوة عملها. هذه العلاقة تأخذ كما قلنا طابعا يضفى جوهرها ومضمونها التاريخى ليبدو العمل علاقة تعاقدية تتحدد بإرادة الطرفين العامل وصاحب العمل وإن ليس ثمة قيودا مادية على هذه الإرادة فهى حرة والعقد فى النهاية هو «شريعة المتعاقدين» بل والأهم من ذلك فهذه العلاقة ضرورية بل وحيوية فهى «للمصلحة العامة» و«للصالح العام» أى لصالح المجتمع والكل يعمل والمساواة فى الدستور والقوانين تقوم مقام العلاقات الاجتماعية التى تسبب بؤس الأكثرية ولكن أيضا سعادة الأقلية.

بهذا المعنى وليس بمعنى آخر يتم تقنيع الواقع واخفاء مضمونه الاجتماعى والتاريخى والقوانين الموضوعية الفاعلة فى حركته وتطوره، فالتصور يقوم مقام الحقيقى ويستبدل الواقعى المعاش بالمتخيل والوهمى وفى هذا وذاك فالنتيجة واحدة أى تأييد سيطرة الفئات المالكة والذى هو بذاته تأييد الفقر اللاملكية والابقاء على جوهر العلاقات الاجتماعية ولكن فوق ذلك أيضا الاغتراب عن الواقع ربما لطرفى هذه العلاقة مجتمعين.

فالدولة أيضا تتجرد فى المنظور الايديولوجي من طبيعتها الاجتماعية والتاريخية كأداة تقهر الطبقات غير المالكة بالعنف المنظم لتتحول الى «حارس» للصالح العام والمصلحة العامة وهى بذلك فوق المجتمع والطبقات تقوم بدور الحكم فى العلاقات الاجتماعية القائمة ومن ثم يتم اخفاء وظيفتها الطبقية لتأمين مصالح الطبقات المالكة واعادة انتاج العلاقات الاجتماعية أى تأييد سيطرة هذه الطبقات.(١٥)

٥- الإدمــاج

ويقصد به العملية التى يتم بمقتضاها تحديد دور كل فرد فى إطار العلاقات الاجتماعية القائمة حسب الموقع الطبقى والاجتماعى له ويتشكل خلالها إتجاهات الأفراد وسلوكهم وطريقة نظرهم للدور الذى يقومون به أو بمعنى آخر تتكفل هذه العملية بإدماج الأفراد فى نسيج المجتمع القائم عبر منظومة من المفاهيم لتشكيل وعيه وشخصيته ونمط استجاباته إزاء الواقع بطريقة تضمن تكيفه فى اطار العلاقات الاجتماعية القائمة، وفى هذا الاطار يلاحظ أن كل مؤسسة فى مجتمع ما تتضمن «خطابا» بمعنى منظومة من المفاهيم والتصورات النظرية بل وكذلك الأخلاقية التى يتم بمقتضاها استيعاب الأفراد فى اطارها وتحقيق قدر من الانسجام النفسى وقدر ما من الشعور بالانتماء وفى هذا وذاك يتم تشكيل شخصياتهم ووعيهم وضبط ردود أفعالهم و«ترشيد» طاقاتهم فى اطار الحفاظ على جوهر العلاقات القائمة فالأسرة والمدرسة والمنظمات الادارية والثقافية المختلفة تتكفل بهذه العملية بحيث يبدو سلوك الأفراد كما لو كان تابعا من اراداتهم الحرة وليس مفروضا عليهم.

المعرفة والمعرفة المشوهة فى اطار الايديولوچيا :

غير أن التساؤل الذى يثار فى هذا السياق هو هل ان الايديولوچيا - بالمعنى الذى أشرنا اليه والوظائف التى حددناها آنفا - سلبية ولا تؤدى الا وظائف التقنيع والتبرير واخفاء الحقيقة والواقع؟ أو بعبارة أخرى هل المؤسسة الايديولوچية لاتشمل فى كل لحظات تطورها الا على الوعى الزائف والتشويه والتبرير أم أنها تتضمن عناصر معرفية وحقيقية وعلمية تثور لواقع وتغير بعض جوانبه؟

والواقع ان الاجابة على هذا السؤال تبدو معقدة الا أنه يمكن وبقدر من الدقة القول ان الايديولوچية هى خليط من الزائف والحقيقى(١٦)، من الوهمى والعلمى، من المحافظة والتغيير، من المعرفى والتشويهى، ولكن النسبة التى تتفاعل فيها هذه العناصر داخل المؤسسة الايديولوچية تختلف من مرحلة تاريخية لأخرى بحيث انه فى مرحلة محددة تبدو نسبة العناصر المعرفية - أى الحقيقية ومن ثم الثورية- إذ ان الحقيقة لايمكن الا أن تكون ثورية - الى العناصر التشويهية التبريرية كبيرة

ومن ثم يغلب الطابع الثورى على أدائها ولكن وفى إطار نفس هذه المؤسسة الايديولوچية تبدو فى مرحلة أخرى نسبة العناصر المحافظة والتشويهية الى الأخرى المعرفية كبيرة ومن ثم يثبت الطابع المحافظ أى الذى ينبت الواقع الاجتماعى ويحافظ عليه ويكرسه لصالح الطبقة الحاكمة.

وتتوقف غلبة العناصر المعرفية الثورية على الأخرى المحافظة الوهمية على موقع الطبقة الاجتماعية التى تحمل هذه الايديولوچيا على صعيد العلاقات الاجتماعية والانتاجية فلحظة تطلعها الى الحكم والسلطة فى مواجهة النظام القديم والطبقة القائدة فيه تسود العناصر المعرفية اذ انها بحاجة الى تغيير ثورى يمتد الى هيكل العلاقات الاجتماعية لكى تسود كطبقة سائدة ومن ثم فهذه اللحظة هى لحظة تمثيل هذه الطبقة لمصالح المجتمع ككل أو بعبارة أخرى انها اللحظة التى يتاح فيها لكافة طبقات المجتمع تحقيق جزء من مصالحها على الصعيد المادى والمعنوى.

بينما أن الحال هو عكس ذلك فى مرحلة صعود هذه الطبقة الى الحكم وتربعها فى مقعد السلطة اذ تميل العناصر المحافظة والتشويهية الكامنة فى أعماق ايديولوچيتها الى النشاط لتكريس الامر الواقع وتزيين العلاقات الاجتماعية والدفاع عنها والمحافظة عليها وهى بذاتها التاريخية التى تتوقف فيها الايديولوچية المسيطرة عن تمثيل مصالح المجتمع ككل وانما الطبقة القائدة بمفردها.

ولعل البرجوازية الأوروبية وبالذات الفرنسية تعطى مثالا تاريخيا ملموسا على طبيعة العلاقات بين ماهو معرفى وكاشف وماهو وهمى وزائف فى أداء المؤسسة الايديولوچية. فالبرجوازية الفرنسية بمبادئها الشهيرة حول «الحرية والاخاء والمساواة» توضح بطريقة أفضل ميكانيزم وآلية هذا التفاعل بين العناصر الحقيقية والوهمية اذ كانت الحرية والمساواة تعنى من زاوية مصالحها التاريخية باعتبارها طبقة صاعدة تحمل نمطا انتاجيا جديدا وعلاقة - اجتماعية جديدة - تحرير الأقنان الفلاحين من نير السلطة الشخصية والاقطاعية للنبلاء، بمنحهم ما أسمى «الحقوق المدنية» وذلك لتحويلهم الى قوة عمل حرة من القيود والاقطاعية ولكنها كذلك حرة من الملكية.

ولكن هذا التناقض بين حرية الاقنان من القيود الاقطاعية وبين الاطار الجديد

الذى أعطى هذه الحرية مضمونا جديدا أدى الى تحولهم «لقوة عمل» فى سوق العمل حمل بذاته مضمونا ثوريا الى انتقال البشرية من مرحلة اجتماعية أقل رقيا الى مرحلة أخرى أكثر تقدما بل أنه أطلق حركة الجدل الاجتماعى والتاريخى.

وفى تاريخ مصر منذ ١٩٥٢ يحمل الخطاب الناصرى دلالة واضحة بالقيم التى حملها ودافع عنها اذ حمل توجه الخطاب الناصرى للمصريين باعتبارهم «مواطنين» مدلولا اجتماعيا وتاريخيا متقدما فامكانية أن يكون المصرى مواطنا بعد تاريخ طويل من الاحتقار الأجنبى هى امكانية قائمة فى الواقع موضوعيا كانت بحاجة لمن يكشف عنها لمن يخاطبها، لمن يدفع بعناصر تحققها فى الواقع الاجتماعى الاقتصادى الى الظهور والتبلور عن طريق السيطرة الوطنية على مصادر الثروة وتوظيف فوائضها لصالح الوطن. الا أنه وفى مرحلة لاحقة من تطور مصر السياسى والاقتصادى تغير هذا المحتوى الرمزى للعلاقات الاجتماعية بالانقلاب الحاصل على صعيد السياسة والاقتصاد والتاريخ اذ تحولت مصر والمصريون فى خطاب السادات الى عائلة واحدة وتحول رئيسها الى رب العائلة ويتضمن ذلك فرض سلطة أبوية على المواطنين وإنكار حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وطمس التناقضات الاجتماعية التى استفحل خطرها فى هذه الفترة واقامة وحدة وهمية بدلاً من معالجة التناقضات الاجتماعية الواقعية.

ويبدو من المنطقى فى هذا الاطار التساؤل عن دور المفكرين الذين ساهمت أفكارهم ولاتزال تمثل مصدر لاستلهام بعض النظم الفكرية الايديولوجية هل كان هؤلاء يفكرون لطبقة بذاتها أو هل كانوا باختصار «عملاء» «بالمعنى السطحى» لهذه الطبقة أو تلك وهل كانوا يعون المصير الذى يمكن أو تؤول اليه أفكارهم؟

ان مفكرى ورواد أفكار كالحرية والمساواة والعدل الاجتماعى لم يخطر على بالهم اطلاقا أن تتحول أفكارهم هذه بذاتها الى نظام لتكريس اللاحرية والظلم الاجتماعى واللامساواة.

فقد كانت همومهم الأساسية يحدوها ويوجهها المثل العليا للانسانية المتمثلة فى الاخاء والمساواة بين البشر.[١٧]

ولم تتقدم البشرية والفكر البشرى الا عن طريق أولئك العظام من المفكرين

والأحرار الذين كان همهم الأساسى البحث عن الحقيقة وتخليص البشرية من شرور النظم القائمة.(١٨)

ولكنه فى إطار نظام اجتماعى محدد والمقصود هنا النظام الرأسمالى - كما يتعرض المنتج العامل للاغتراب عن ناتج عمله كذلك وبنفس الدرجة وطبقاً لنفس الآلية تتعرض الأفكار والنظم الفكرية التى تم تجميعها عبر الدوافع النبيلة التى تحدوها المثل الانسانية العليا تتعرض لبيئة اجتماعية وشروط اجتماعية تجعلها توظف لخدمة أغراض قد تكون بذاتها مناقضة تماما لأغراض أصحابها الذين جاهدوا لكى ترى هذه الأفكار الضوء.(١٩)

بعبارة أخرى ان الأفكار فى إطار شروط اجتماعية وتاريخية محددة تتحرر من الدوافع التى حدت بأصحابها الى انتاجها لتعمل فى سياق مناهض تماما لهذه الدوافع ذاتها. ورغم هذا فإن ذلك لايمنع دون القول ان ثمة مفكرين آخرين ممثلين لمصالح الطبقة ومنظرين لمصالحها وتطلعاتها بشكل مباشر وهى الفئة التى أطلق عليها المفكر الايطالى اليسارى «جرامشى» «المثقفين العضويين» أى المرتبطين عضويا بالطبقة السائدة وجهازها الايديولوچى.

وفى هذا السياق يجدر ملاحظة أن دراسة الايديولوچيا أو «اجتماع الايديولوچيا» Socicologie de'idéologie لايفترض بالضرورة توافر عنصر «العمد» و «القصدية» فى عملية التضليل الايديولوچى أو تشويه وتزييف الواقع، إذ تستند هذه العملية فى جانب كبير منها على أساس موضوعى يرتكز بداية على الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى، وأصبح هذا الأخير من اختصاص المثقفين والمفكرين والذين لايرون مصدرا لتفكيرهم سوى ذواتهم بحكم ابتعادهم عن عملية الانتاج، وترتكز ثانية على حقيقة أن الفاعلين الاجتماعيين لايرون العملية الاجتماعية فى كليتها وشمولها وإنما يرونها جزئيا، أى تبعية مظاهرها دون محتواها الكلى.

ومع ذلك فإن هذا الاحتياط لايمكن تعميمه فى جميع الحالات أو جميع الايديولوجيات أو جميع الخطابات، فهناك فى كل مكان أناس حسنو القصد وآخرون سيئو المقصد ومن ناحية أخرى فإن تشكل أى منظور ايديولوچى للمجتمع

يسمح ابتداءاً بافتراض أن القوى الاجتماعية صاحبة هذا المنظور قد تعتقد فعلا - فى بداية تطلعها الى تصدر قمة المجتمع - فى صحة مفاهيمها وصلاحيتها وواقعيتها وبوصولها للحكم وادارتها لذمة شئون المجتمع انطلاقا من هذا المنظور وتعرفها رويدا على طبيعة التناقضات القائمة والمشكلات الناتجة، قد تدفعها الممارسة الى الوعى بجانب الزيف والتضليل فى بنيتها الفكرية والايديولوچية ومن ثم قد تصبح عملية التشويه واعية ومقصودة وتحتاج من ثم لعمل تقنية توجه العمل الايديولوچى وتبدو هذه العملية بوضوح فى عصرنا هذا، عصر التناقض بين التقدم والتخلف بين العمل ورأس المال وتفاقم التناقض بين الغنى والفقر بين نظام السيطرة العالمى والتوجه القروى للشعوب المقهورة، وتزايد دور الأجهزة الاعلامية والثقافية واتساع حلبة المنافسة والصراع بين المثل الكبرى فى تاريخ البشرية على نطاق واسع يتجاوز رقعة جغرافية معينة يمتد ليشمل أطراف المعمورة كافة، وكذلك تعقد مشكلات المجتمع الحديث وتبلور وظهور طبقات جديدة وسطى وبيروقراطية تتوسط الطبقات الأساسية التى تتناقض مصالحها منذ البداية وظهور وتنامى فئات المثقفين «العضويين» ودورهم فى عملية الصراع الايديولوجى والفكرى فى اطار تناقض المصالح والأفكار والمثل.

ويرتبط بهذا السياق ذاته حقيقة أن العملية الايديولوجية فى أى مجتمع هى عملية معقدة ومتشابكة وهو الأمر الذى يجعل من اخضاعها للدراسة العلمية والموضوعية والمنهجية مهمة صعبة للغاية، ذلك أن الايديولوجيا تدخل فى مجال الكليات الفكرية والأخلاقية والفلسفية التى تتشكل فى اطار ثقافى اجتماعى معين، وهى بذلك الصورة التى تتكون لدى جماعة بشرية عن حاضرها ومستقبلها، فإذا كان المنطق العلمى يستوجب لدراسة الظواهر الاختبار والتجريب والتحقق من المعطيات الموضوعية والوقائع ويجعل من دراسة المستقبل والتنبؤ بمآل الظواهر منطقة لايمكن الدخول اليها فإن الايديولوجيا على العكس من ذلك، فهى تستطيع ان تقدم صورة عامة عن المستقبل رغم عدم توافر أية معطيات علمية موضوعية بعد، اذ أن أية مؤسسة «ايديولوجية» تنهض على جملة من الافتراضات والمقترحات والمفاهيم التى قد تتسم بالتماسك أو عدم التماسك من الناحية المنطقية والتى لايمكن التحقق من صحتها ومصداقيتها.(٢٠)

ولايعنى ذلك قطعا القول بسقوط الايديولوجيا ورفع لواء العلم و«العلمية» فمن الواضح ان تشكل الايديولوجيات رهن تطور الجماعة البشرية ولصيق بها أيا كانت ففى كل زمان ومكان تشكل جماعة ثقافية صورة عن حاضرها ومستقبلها تحدد غايات وجودها وأهدافه ووسائله بل إن حتى الذين نادوا بانتهاء عصر الايديولوجيا قد روّعوا فى حقيقة تصاعد دور الايديولوجيا وتزايد الصراعات الايديولوجية المحلية وتحولها الى صراعات عالمية نظرا لطبيعة الاستقطاب الراهن فى العلاقات الدولية. وذلك لا يعنى من ناحية أخرى تزكية أى من الايديولوجيا أو العلم، وانما فهم طبيعة ومحتوى وأهداف كل منهما ومجاله «الحيوى» فأما المجتمع بحاجة لكليهما ولكن فى مجالين متميزين أولهما الايديولوجيا وتدخل فى مجال الكليات الفكرية والأخلاقية التى تستجيب لحاجات لايمكن للعلم والمنهج العلمى اشباعها، وقد تستخدم الايديولوجيا العلم وتستثمر انجازاته فى اشباع الحاجات وتطوير المجتمع، كذلك فإن العلم يهتم بدراسة الوقائع والمعطيات العينية بهدف استكشاف ديناميات الحركة الاجتماعية والتاريخية وترقية المعارف العامة بحيث تصل الى مستوى المعارف العلمية الموضوعية(٢١) ورغم تشابك احتياجات العلم والايديولوجيا فإن لكل منهما كما أوضحنا ميدانا بذاته متميزا عن الآخر وهو الأمر الذى حدا ببعض الباحثين الى القول بأن الايديولوجيا يمكنها أن تصوغ اجابات على أسئلة لاتتمكن المعرفة العلمية الموضوعية من الاحاطة بعناصر اجابتها وذلك لعدم توافر معطيات موضوعية يمكن التحقق منها لاستخلاص نتيجة معينة ترتكز على أساس علمى، فالايديولوجيا تتضمن جانبا «تنبؤيا» أى يستشرف آفاق المستقبل ويشكل صورة عنه من خلال تأمل الحاضر والواقع الراهن.(٢٢)

كل ذلك قد يجعل من الزعم بدراسة الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى من الناحية العلمية أمرا لايخلو من المأخذ، بل قد يتعرض صاحبه للوقوع هو بذاته تحت تأثير «أيديولوجيته» أى المعتقدات التى تشكلت عبر خبرته الاجتماعية والشخصية والصورة العقلية التى تبلورت لديه عن الوجود الاجتماعى وعلى صعيد آخر، يمثل ارتباط الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى بمنظومة متنوعة من الوظائف والأهداف الفردية والجماعية، النفسية والأخلاقية السياسية والاجتماعية

والثقافية والقيمية، مشكلة من نوع جديد اذ أن لكل من هذه الميادين حقلا للبحث خاص به ومناهج تتميز كثيرا أو قليلا، وهو الأمر الذى يفرض - رغم ضرورة تعدد المداخل لدراسة الايديولوجيا - اختيار زاوية المعالجة الأساسية التى تمثل وجهة التحليل دون اغفال بقية الجوانب حتى ولو تم معالجتها بشكل عرضى.

مناهج دراسة الخطاب السياسى

تتعدد مناهج دراسة الخطاب السياسى واستكشاف مضمونه بتعدد الأطر المعرفية والنظرية التى تستند إليها وتستمد منها نظرتها الى الخطاب معناه ومبناه، ومضمونه ووظيفته وآليات التفاعل بينه وبين الواقع الاجتماعى التاريخي فى لحظة ما.

ولقد لقيت دراسة الخطاب السياسى اهتماما كبيرا فى الغرب منذ فترة طويلة تتجاوز عشرين عاما الا ان هذه الدراسة شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه السنوات الأخيرة بتطور وتقدم علم الألسنية «Linguistique» والذى قام بوضع مقدمته وأسسه العامة «دى سوسور» فى محاضراته الشهيرة حول اللغويات.

وفى دراستنا هذه سنحاول فى هذا الجزء عرض ونقد بعض المناهج المستخدمة حاليا لدراسة الخطاب وكذلك تقديم المنهج المقترح والذى نعتبره قادرا على كشف الوظيفة الاجتماعية والتاريخية للخطاب.

أولا : تحليل المضمون :

يعتبر المنهج من أكثر المناهج شيوعا ليس فقط فى تحليل ودراسة الخطاب السياسى وانما كذلك فى تحليل ودراسة برامج ووسائل الاتصال السمعية والبصرية والرأى العام.[٢٣]

ويقدم صاحب هذا المنهج Berelson هذه الطريقة باعتبارها أداة «Technique» لدراسة وقياس المحتوى الرمزى المعلن فى الخطاب والرسائل وأنماط الاتصال وذلك بطريقة «موضوعية»

وقد استوصى هذا المنهج من نظرية المعلومات Théorie d'information

وهى نظرية تختص بعلم الالكترونيات وتم اعتماد فكرتها للتطبيق فى اطار العلاقات الاجتماعية. ولتطبيق هذا المنهج يقوم الباحث أولا بقراءة أو أكثر للنص أو الرسالة المراد اخضاعها للتحليل ومن خلال هذه القراءة يتم تشكيل انطباع ما لدى المحلل «analyste» عن الرسالة المضمنة فى النص وجوهرها.

وفى اللحظة التى يمتلك فيها المحلل انطباعا محددا عن النص بعد قراءته يتوجب عليه اختيار فئات التحليل «Catégories de l'analyse» هذه الفئات ينبغى أن تستوحى من النص مباشرة أى ليست خارجة عليه أو مفروضة من الباحث. وقد تكون اما مفاهيم «Concepts» أو مفردات «Vocobles».

الا انه ينبغى أن تتوافق هذه «المفاهيم» أو «الفئات» مع السياق الذى انتج فيه النص وطبيعته. فإذا كنا بصدد نص «سياسى» مثلا ينبغى أن تكون الفئات المختارة متوافقة مع الموقف السياسى الذى عبر عن النص. كما أنه اذا كنا بصدد «نص دينى» لاينبغى اختيار فئات «سياسية»(٢٤)

وفى مرحلة تالية لهذه العملية يجئ دور المرحلة الكمية «quantitative» أى أن المحلل يقوم بحصر تكرار هذه الفئات سواء كانت مفاهيم أو «كلمات» من النص أو النصوص أو العينة «Corpus» المراد تحليلها.

ثم وفى النهاية يقوم المحلل باستخلاص النتائج عبر الحصر الكمى للفئات واستخلاص الدلالات من التفاوت أو التساوى بين تكرارات الفئات المختلفة.

هذا هو المنهج بصورته العامة وان تعددت الطرق التى يستخدم بها، إلا انه ومع ذلك بل ورغم ذلك تظل هذه الطرق محدودة بالإطار النظرى الذى يحدد قدرتها التحليلية. فالباحث يهتم بخصائص المحتوى الظاهرة وعليه استخلاص نتائج محددة من جراء هذا التشخيص وأيضا التعرف على وعى وخصائص المتكلم من خلال فحص المحتوى ثم يقوم بتفسير هذا المحتوى «Contenee».

ويقدم Berelson تعريفه لهذا المنهج باعتباره «أداة للبحث هدفها الوصف

الموضوعى والأصيل والكمى للمحتوى الظاهر للاتصال».(٢٥)

لاحظنا من العرض السابق لهذا المنهج انه يقدم كأداة تكنيكية تعلو عن أية تحيزات نظرية أو ايديولوجية وتخلو من أية أحكام مسبقة أو ايديولوچية ومن ثم فهو بهذه الصفة ينسب اليه أصحابه صفة «الموضوعية» و«الحيادية».

غير أن هذه «الموضوعية» و«الحيادية» سرعان ماتتبدد لحظة التأكيد ان هذه «الموضوعية» و«الحيادية» تخفيان فى واقع الأمر «لاموضوعية» و«لاحيادية» أو تخفيان «ذاتية» و«انحيازية».

فهذا المنهج يتضمن مفهوما ضمنيا للايديولوچيا على انها العناصر الظاهرة فى النص أو الخطاب ومن ثم استحقت هذه العناصر التكرار والحصر فالدال «Significant» يؤخذ على أنه كاشف للواقع الاجتماعى والاقتصادى(٢٦) ومن ثم استحقت الفئات لذاتها وبصفتها هذه التكرار والحصر ولاينبغى التساؤل عما ورائها أو عن سببية هذا التكرار وتفسيره فى وعى المتحدث.

من ناحية أخرى فهذا المنهج يعتمد من الناحية الابستيمولوجية على ابسيتمولوجيا امبريقية فى نظرته الى الحقيقة والواقع فالواقع والحقيقى هو مايمكن ملاحظته امبريقيا ورؤيته بالعين المجردة، فالحقيقة تعلن عن نفسها فى النص، ظاهرة وما على المحلل الا تلمسها والتحقق من وجودها وذلك بحصر تكراراتها داخل النص دون تدخل خارجى، ودون فرض «تحيزات من خارج النص. فالحقيقى والواقعى يوجد فى النص وليس خارجه(٢٧).

ففضلا عن تجاهل شروط انتاج النص الاجتماعية والتاريخية والسياسية أى علاقة النص بواقع اجتماعى محدد أو لحظة محددة من تطوره وطبيعة المتحدث وموقعه من السلم الاجتماعى الطبقى فضلا عن كل ذلك. فإن هذا المنهج يخلط بين مظاهر وأشكال العلاقات الاجتماعية الفكرية والسياسية وجوهر هذه العلاقات الفعلى فالعناصر الظاهرة من الايديولوچيا فى الخطاب هى حقيقتها بل وجوهرها ومن ثم فانه يأخذ المظهر على أنه الجوهر والعكس صحيح وفى هذه الحالة لايصبح للعلم وظيفة حقيقية طالما ان المظهر هو بذاته الجوهر.(٢٨)

والواقع ان هذه النقطة تشكل قاسما مشتركا أعظم بين المناهج المستخدمة حاليا فى دراسة الخطاب السياسى فالخط العقد بين الواقع الاجتماعى الاقتصادى وبين المظاهر العقلية والفكرية والقانونية التى تتعامل معه يبدو من وجهة نظر هذه المناهج بسيطا وسهلا بل وواضحا فالحقيقى قائم فى النص ويعلن عن نفسه وما على الباحث الا تلمسه واستخراجه.

صحيح ان المضمون يحدد أشكاله أى أن ثمة علاقة بين الشكل «المظهر» والمضمون «الجوهر» حيث يحدد محتوى العلاقات الاجتماعية وجوهرها مظاهرها وأشكالها القانونية والفكرية والسياسية. وبين هذه الأشكال ومضامينها يوجد ليس فقط علاقة تناقض بسيط وانما تناقضا جدليا معقدا يفرض البحث عن الحقيقة فيما وراء النصوص والنظام العقلى المتجسد فيها، أى من حركة الواقع الاجتماعى ودينامياته المختلفة فالأخذ بعين الاعتبار هذا النمط من العلاقات بين الشكل والمضمون هو بذاته التجاوز الفعلى للقصور الحاصل فى المناهج التى نتعرض لها بالدراسة.

الا أنه لاينبغى ان يفهم من ذلك اننا ضد التحليل الكمى واستخدامه فى العلوم الاجتماعية وبالذات فيما يتعلق منها بدراسة الرسائل والنصوص أو ما اصطلح على تسميته الآن دراسات الاتصال «études de communica-tions» فاللجوء الى الحصر والتكرار الكمى ليس سيئا فى ذاته أو حسنا وانما هو كذلك بالمقارنة بالمنهج المستخدم وامكانية توظيفه للكشف - فى اطار منهج محدد - عن وعى المتحدث وموقعه فى العلاقات الاجتماعية والأسباب التى من أجلها يعيد التأكيد على بعض المفاهيم.

فالمحلل فى أفق تحليل المضمون لاينبغى أن يبحث عن دلالة التكرار وأسبابه فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى وانما اذا فعل ذلك فهو يفعله بطريقة استبطانية تأملية أى البحث عن هذه الدلالة فى اطار العلاقات الداخلية للنص والفئات.

وليس ثمة مجال للخوض فى تفصيلات نقد هذا المنهج، وانما نكتفى فى هذه الدراسة ببعض جوانب قصوره المعرفية والهيكلية التى تحول دون التوصل الى قراءة اجتماعية وتاريخية للنص أو الخطاب ومن ثم الكشف عن وظيفة النص

الاجتماعية والسياسية.

ثانيا : القراءة التأملية النقدية

وهى طريقة تعتمد على القراءة التأملية للنص دون منهج محدد للتحليل وانما قراءة النص من الاطار المرجعى للباحث وقدرته على استنباط بعض مالم يقله النص. وفى هذا وذاك فالاحتكام هنا ليس الى معايير محددة سلفا لدراسة النص وانما الى معايير يتم استنباطها فوريا بواسطة الباحث ومن ثم فهى تأملية أى لاتعتمد على منهج نظرى واضح أى مفهوم واضح لعلاقة النص والخطاب بالواقع الاجتماعى الاقتصادى فى لحظة تاريخية محددة كذلك فانها تفتقد الى مفهوم نظرى واضح لماهية الايديولوجية أو وظائفها الاجتماعية. ويجدر الاشارة الى أن هذه الطريقة فى قراءة النصوص عامة وشائعة لدى الكثيرين ويقوم بها كل من له حس نقدى أو موقفا نقديا إزاء نص أو خطاب محدد.

وتستند هذه الطريقة على فكرة «غنى النص» فالنص يتضمن ثروة فكرية ينبغى الكشف عنها وتبيان ماأراد أن يقوله النص وتلتقى هذه الطريقة مع تحليل المضمون فى ثلاث نقاط :

الأولى : تطابق كما هو ملاحظ «observé» مع ماهو واقع أو كما سبق الاشارة تطابق «المظهر» مع «الجوهر»، فما هو ملاحظ فى النص يتم تأمله كدالة فى الواقع الاجتماعى والتاريخى دون مفهوم محدد وواضح لا للواقع الاجتماعى ولا مايمكن ملاحظته فيه.(٢٩)

الثانية : استلهام مفاهيم نظرية الاتصال فى مجال الانسان والمجتمع فالرسالة أو النص أو الخطاب هو رسالة اتصال بين طرفين مرسلها ومستقبلها وذلك يتضمن اسقاط الشروط الاجتماعية والتاريخية التى يتم على ضوئها مهمة الاتصال، فالمرسل والمستقبل يتجردان فى هذه النظرة من الوجود الاجتماعى الذى يحيط كلهما بتعقيداته المتنوعة وتأخذ عملية الاتصال هنا طابعا فرديا بل وسلميا للغاية.(٣٠)

الثالثة : يعتمد هذان المنهجان أو الطريقتان على مايسمى

«Transparance» أى شفافية ووضوح العلاقات الاجتماعية ومن ثم «الايديولوجيا» فهذه وتلك يفصحان عن طبيعتهما وجوهرهما فى المظاهر التى تؤطرها ايديولوجية وفكرية. ومن ثم فانه من المنطقى والحال هذه الوقوف لدى سطح العلاقات الاجتماعية أى مظاهرها والاكتفاء بنقدها وحصرها وتأملها.

ثالثا : المناهج المستوحاه من الألسنية :

تعتبر دراسة اللغة فرعا من فروع المعرفة الانسانية منذ تاريخ طويل، ورغم ذلك فقد شهد هذا الفرع تطورا هاما وملحوظا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالذات مع تطور أبحاث دى سوسور «F.de Saussure» ومحاضراته الشهيرة حول علم الألسنية العام «L'a linguistique géne-rale»

ويمكن التمييز فيما يتعلق بتطور هذا العلم بين مرحلتين أساسيتين.

الأولى : ماقبل القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت دراسة اللغة تعتمد على التطور التاريخى والشروط التى صاحبت نمو اللغات وتطور استخدامها عبر دراسة وظائفها الأساسية بالذات الاتصالية منها أى باختصار الدراسة التعاقبية التطورية للغات «Diachronique».

الثانية : وهى المرحلة التى بدأت بأبحاث دى سوسور «F. de Saus-sure» عام ١٩١٦ وتروبيتزكوى «Troubetzkoy» عام ١٩٢٦ وعام ١٩٥٦ مع شومسكى «Chomsky»(٣١).

على نقيض المرحلة الأولى التى تم تناول اللغة فيها فى اطار تعاقبى وتاريخى ركز دى سوسور «F. de Saussure» على الدراسة التزامنية «اللغة» «S'ynchronique» أى دراسة جملة الظواهر اللغوية فى لحظة محددة من تاريخ اللغات بمعزل عن تطورها أى «الآن». واستنادا الى هذه النظرة قام دى سوسور F. de Saussure بتجميع وتطوير نظريته حول «الاشارة» Signe التى لاتملك وجودا مستقلا وانما يرتبط وجودها بعلاقاتها بالاشارات الأخرى

ويسوق التعريف التالى للاشارة «مايميزها عن الاشارات الأخرى يمثل جوهرها.»(٣٢)

فالاشارة بالمعنى الألسنى وطبقا لـ دى سوسور «F. de Saussure» هى العلاقة بين الدال Signifiant والمدلول Signifié الأول الصوت المتميز والثانى معناه أو قيمته.

وقد حدد دى سوسور F. de Saussure موضوع علم الألسنية بأنه فقط اللغة مستهدفة بذاتها ولذاتها(٣٣).

وانطلاقا فى تحديد موضوع هذا العلم على يد سوسور F. de Saussure شهد خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وضعه فى قائمة «العلوم الاجتماعية» الأكثر تطورا. حيث أدى عزل اللغة عن شروط انتاجها الاجتماعية والتاريخية ودراستها عبر دورها فى التبادل فى نظام الانتاج الاجتماعى، أدى ذلك الى نتيجتين متطورتين ومتضادتين فى الوقت ذاته حيث يسمح هذا الابعاد والعزل بتطور دراسة اللغة فى بنيتها الداخلية والعلاقات المتبادلة بين مكوناتها الصوتية والنحوية بل وتميز عدة فروع داخل الألسنية ذاتها كالصوتيات والنحويات ومن ناحية أخرى، فانه بقدر تطور علم الألسنيات بناء على هذه الأسس بقدر مايبعد عن العلوم الاجتماعية ليدخل دائرة علوم المنطق والفيزيقيا(٣٤)

وتتجسد حصيلة تطور علم الألسنيات فى تنوع وتقدم المناهج المستخدمة حاليا السمعية البصرية «Audio Visuelles» فى تعليم اللغات الأجنبية(٣٥)

وعلى صعيد آخر تنعكس محصلة التطور الذى شهده هذا العلم فى تنوع وتعدد المناهج المستوحاة منه لدراسة الخطاب السياسى ودراسات الاتصال. وتستبعد هذه المناهج بداية الشروط الاجتماعية والتاريخية لانتاج الخطاب السياسى وتعكف على معالجة هذا الأخير فى اطار بنيته الداخلية اللغوية والعلائق المفهومية فى اطار النسق اللغوى الذى يمثله النص أو الخطاب.

ونتناول فيما يلى عرض بعض المناهج أو الطرق اللغوية المستخدمة فى دراسة

الخطاب السياسى وقد تم تجميعها عن طريق مركز المفردات «Centre de Lexicologie» فى سانت كلود والأول فيها مستوحى من أطروجة ج. دوبوا J. Dubois التى كرسها لدراسة مجموعة مفاهيم فى نص والعلاتق المفهومية التى تربط بينها(٣٦)

(١) تحليل حقل دلالة المفهوم L'analyse du champsemantique

يتم بموجب هذه الطريقة اختيار مفهوم أو مجموعة مفاهيم فى النص المراد تحليله وتحديد «الحقل المفهومى» أو «الحقول المفهومية» المرتبطة به بهدف الكشف عن وعى المتحدث من خلال العلاقات المتبادلة بين المفهوم المركزى وحقله اللغوى، وتستهدف هذه الطريقة كشف شبكة العلاقات المفهومية فى الخطاب وتوصف هذه الشبكة فى مجموعتين احداها ايجابية حيث يتم تجميع وحصر المفاهيم التى تلتقى مع المفهوم المركزى ويطلق عليها «Association» أى المتوافقة معه وثانيهما سلبية أى تتعارض مع المفهوم أو المفاهيم موضوع التحليل ويطلق عليها معارضة «Opposition».(٣٧)

(٢) منهج احصاء المفردات Lexicométrie

قام بتطوير هذا المنهج مركز سان كلود Saint Cloud ويعتمد على الاحصاء الكمى للمفردات كما هو الحال فى منهج تحليل المضمون ولكنه يختلف عن هذا الأخير بكونه لاينطلق من مجموعة مسبقة من الأغراض والافتراضات والأسئلة التى يصيغها الباحث، حيث يقوم هذا الأخير بحصر شامل لمفردات النص وغالبا مايتم ذلك بالآلة الالكترونية.

ويتم طبقا لذلك ترتيب الأسماء والصفات والأفعال والحروف فى جدول حسب ورودها فى النص أو النصوص المدروسة ويجدر الاشارة الى ان هذا المنهج يصلح بصفة عامة كمقدمة لتحليل لاحق متعمق(٣٨)

ويؤدى تطبيق هذا المنهج الى تفتيت النص المدروس وعزل مفرداته عن سياقها.

(٣) التحليل التوزيعى أو تحليل المنطوق :

Analyse distributionnelle au analyse des enoncés

ويعتمد هذا المنهج على تقطيع النص واجراء تحويلات نحوية على الجمل بغية ردها الى بنياتها المبسطة ويسهل بالتالى مقارنتها وتصنيفها ضمن فئات متعادلة نحويا وتخضع هذه العملية لقوانين وقواعد نحوية محددة وتصليح هذه الطريقة للنصوص القصيرة يتطلب جهدا ووقتا كبيرا.

وقد قام بوضع هذا المنهج العالم الأمريكى Z. Harris لدراسة اللغة وقام بتطويره بعد ذلك عالم الألسنية الفرنسى J. Dubois [٣٩]

مناهج فرعية :

(١) حقل الدلالة المرجعية : L'analyse du champs référentiel

يتم طبقا لهذه الطريقة حصر الدلالات المرجعية للمفاهيم التى اختيرت لتكون موضوع التحليل وذلك بدراسة النص وتتنوع هذه الأطر المرجعية مابين أسماء علم، مواقع جغرافية أو تاريخية، حقب تاريخية معينة أو دلالات مرجعية دينية.

(٢) تحليل مسار البرهنة : Analyse de l'argumentation

وتستهدف هذه الطريقة تحديد الدلائل التى يستشهد بها المتحدث للتدليل على صدق مايقوله ولإقناع المتلقى والتأثير عليه، وقد تكون هذه الدلائل تاريخية أى يستعين بالتاريخ القديم منه والحديث أو المعاصر لاثبات صحة المقولات الخطابية أو جغرافية أو دلائل بيولوچية وذلك لتقريب الصورة من ذهن المتلقى باعطاء أمثلة ملحوظة وحددة [٤٠].

وسواء تعلق الأمر بالمناهج اللغوية أو تحليل المضمون أو هذه المناهج الفرعية، فالخطاب موضوع الدراسة يتم تحليله ومعالجته بمعزل عن علاقاته المباشرة أو غير المباشرة بهوية المتحدث وموقعه فى العلاقات الاجتماعية وطبيعة وعيه وعلاقته بالمصالح الطبقية والاجتماعية فى اطار تاريخى محدد فالوقوف لدى سطح النص

هو العلاقة البارزة فى تطبيق هذه الطرق وهو بذاته نقطة ضعفها المعرفية الأساسية ومصدر قصورها عن كشف العلاقات الجدلية بين الخطاب والسياق الاجتماعى التاريخى الذى تبلور فيه.

يضاف الى ذلك تجنب التعرض للسؤال التالى حول ماهى الايديولوچيا؟ وعلاقتها بالواقع الاجتماعى والاقتصادى وذلك رغم أن هذه النظرة بذاتها تحمل مضمونا محددا لهذه الأخيرة على أنها العناصر الظاهرة فى النص أو الخطاب ومن ثم يجب معالجتها كما هى واستنطاقها فى اطار الهيكل الداخلى للنص.

من خلال منهج مقترح للعرض والنقد السابق لبعض المناهج المستخدمة فى دراسة الخطاب السياسى أمكننا استخلاص بعض العناصر الأساسية التى يمكن فى تقديرنا أن تشكل أساسا لمنهج مقترح لدراسة الخطاب وبالذات وظيفته التاريخية والاجتماعية تلك الوظائف التى أسدل عليها الستار فى اطار المناهج السابقة.

وهذا المنهج يفرضه الهدف الذى ينشده الكاتب، وهو الكشف عن وظيفة الخطاب السياسية والتاريخية والاجتماعية فمن المعروف ان «الوسيلة أو الأداة لاتنفصل عن طبيعة الهدف» بل ترتبط به ارتباطا جدليا ونظريا محكما.

فحيث ان المقصود هو هذه الوظيفة ذاتها من ثم لابد من التفكير حول الأداة أو المنهج الذى يمكنه الكشف عنها أو على الأقل الاقتراب منها اقترابا حثيثا.

منهج اجتماعى تاريخى مقارن (٤١) :

يعتمد المنهج المقترح على أربعة عناصر أساسية تشكل وحدة جدلية واحدة بمعنى ان احدهما مرتبط وبشكل عضوى بالآخر وهذه العناصر هى : الاجراءات، المفهوم، التاريخ، وأخيرا التمييز بين المظهر والجوهر أو بين مظهر الايديولوچيا وجوهرها أى محتواها الفعلى الاجتماعى وسنتناول كل من هذه العناصر بتفصيل أكثر فيما يلى من صفحات :

(١) الاجراءات :

لو اعتبرنا المنهج B السلسلة التى تربط عملية البحث أو استراتيچية هذا

الأخير لأمكننا اعتبار الطريقة تكتيكا أو عدة تكتيكات تستهدف تسهيل الوصول الى الأهداف المنوطة بالبحث(٤٢).

والاجراءات بهذا المعنى هى جملة الخطوات المتبعة أو تلك التى ينبغى اتباعها للوصول الى هدف البحث.

وفيما يتعلق باختيار «المادة الرمزية» الخطاب أو النصوص ينبغى أن يخضع هذا الاختيار للمعايير التالية :

أولا : ملاحظة الظواهر التى يعد المحتوى المعلن «Contenu mani-feste» تعبيرا عنها والذى يخضع بدوره للتحليل، ولكن ثمة ملاحظة وملاحظة، بمعنى ان ثمة ملاحظة سطحية امبيريقية جزئية ولكن ثمة أيضا ملاحظة نقدية متعمقة تأخذ فى اعتبارها الترابط الجدلى بين الظواهر الاجتماعية المختلفة بحكم منطقها الداخلى. وفى السياق الذى نحن بصدده فهذه الملاحظة ذاتها هى المستهدفة، أى ملاحظة الترابط الحاصل بين مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يشكل موضوع الدراسة جزءا منها وهذه الملاحظة لاتزعم «الحيادية» وانما تتضمن بذاتها انطباعا مجددا مصدره بطبيعة الحال ان الملاحظ أو الباحث بموضوع ملاحظته.

ومن ثم فالباحث لايلاحظ فقط الظاهرة موضوع دراسته وانما تلك الظواهر التى ترتبط بها وكذلك أنماط التفال الحالية والمحتملة بينها. من ثم فهى ملاحظة شاملة ونقدية ولاتزعم «التعالى» أو «الاستعلائية» «Transcendantalisme» أو الحيادية وانما تتضمن موقعا نظريا ما يمليه موقف الباحث وموقفه فى العلاقات الاجتماعية وأطره الرجعية وطبيعة عملية التفكير ذاتها عندما يكون موضوعها المجتمع والانسان. ومن هنا فهذه الملاحظة تستند على «مفهوم» أيا كان للواقع الاجتماعى فى كليته سواء بمعناه الوظيفى «Fonctionaliste» أو بمعناه المتناقض الجدلى «Contradictoire».

ثانيا : يقوم الباحث لحظة تملكه هذا «المفهوم» بتوصيف المادة المواد تحليلها سواء فى مجال الأدب أو برامج وتقارير وسائل الاعلام أو الخطاب السياسى وذلك

طبقا للأحداث التى وقعت فى فترة تاريخية محددة وذلك باختياره الأخذات التى يمكن اعتبارها منعطفا تاريخيا أو تحولا كيفيا فى العملية الاجتماعية العامة.

وفى هذه الحالة لابد من اختيار المادة الممثلة لمجمل «التيمات» الايديولوچية فى خطاب سياسى، وذلك لتجنب اختيار «تيمات» ثانوية أو تابعة بالضرورة لتيمات أخرى.

ومن ثم فاختيار عينة «Corpus» ممثلة وطبقا لمعايير محددة يجنبنا مشقة معالجة التيمات الثانوية والهاشمية. كما أنه يمكن اختيار عينة «احتياطية» يمكن الرجوع إليها فى حالة اقتناع الباحث فى مجرى التحليل بعدم كفاية العينة الأساسية وذلك لضمان معالجة مختلفة جوانب المادة موضوع التحليل.

(٢) المفهوم «Concept»

والمقصود هنا مفهوم «الايديولوجيا» حيث قد لاحظنا ان الطرق والمناهج التى تعرضنا لها آنفا فى هذه الدراسة تركيز على مفهوم نظرى امبيريقى أو فى أحسن الأحوال براجماتى Pragmatique فهذه المناهج لا ترى فى «الايديولوچيا» غير عناصرها الظاهرة فى المحتوى المعلن «Contenu manifeste» ومن ثم تكتفى بملاحظة جزئية وسطحية. أما المنهج المقترح هنا فيستند الى مفهوم للايديولوچيا محدد يتلخص فى أن هذه الأخيرة تعتبر تصور الواقع وبين تصور الواقع والواقع نفسه مسافة شاسعة تتدخل فيها حملة من العوامل الاجتماعية والتاريخية مرهونة بمحتوى محدد للعلاقات الاجتماعية ومحتوى طبقى محدد لهذه العملية، هذه العوامل تحول دون التعرف على الحقيقى أو التعرف عليه بطريقة مشوهة. بعبارة أخرى أن الايديولوچيا هى العلاقة «المتصورة» للعلاقات الاجتماعية الحقيقية وانها بذلك تستبدل العلاقة الاجتماعية الحية بأخرى تصورية مشوهة بل ومعكوسة.

وبنفس القدر يختلف مفهوم الحقيقة فى أفق المنهج المقترح عنه فى المناهج التى عرضنا لها، فهو فى هذه الأخيرة تظهر الحقيقة نفسها، هى واضحة «transparent» فى النص بينما فى منهجنا المقترح مفهوم الحقيقة يقتضى

البحث عنها فيما وراء النص والخطاب أى فى العلاقات الاجتماعية الحقيقية القائمة، فى حركة البناء الاجتماعى والاقتصادى وما يظهر فى النص ليس الا بعض مظاهرها أو عناصرها المشوهة لجوهرها والاكتفاء بها يعنى الكف عن البحث عنها. كذلك يتضمن مفهوم «الايديولوچيا» فى أفق المنهج المقترح مجمل الأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والفلسفية التى تبرر الواقع الاجتماعى وتحافظ على مصالح الطبقة السائدة.

تملك مثل هذا المفهوم حيوى لكشف العلاقة الحية الجدلية بين الخطاب والنص وبين الواقع الاجتماعى والاقتصادى فى حركته المستمرة، وبين التصور عقليا وبين الواقع الحقيقى.

(٣) التاريخ

وهو العنصر الذى تم تغييبه فى المناهج التى تعرضنا لها، حيث يمكن توصيفها بانها مناهج لا تاريخية بل معادية لمفهوم التاريخ. فالمحتوى الظاهر للايديولوچيا ليس له تاريخ لقد وجد مرة واحدة والى الأبد رغم أن الواقع يؤكد تطور هذا المحتوى وتعدد الأشكال التى يتخذها فى فترات تاريخية مختلفة فحيث ان تطور الهيكل الاجتماعى والتاريخى فى تغير كذلك المحتوى الايديولوچى الذى يرتبط به متغير أيضا حتى وان كان هذا التغير بطيئا أو حتى وان استمرت بعض الأشكال التى يتخذها رغم انهيار أساسها المادى السوسيولچى فتغيره قانون يسرى مستقلا عن الوعى به.

وغياب مفهوم التاريخ لدى المناهج السابقة يضعها فى موقف استعلائى فى مراجعة الواقع اذ تكتفى ليس فقط بدراسة الحاضر وانما عنصرا معزولا من هذا الحاضر ذاته.

ومن ثم فالايديولوچيا فى اطار المنهج المقترح ليست خارج التاريخ تشكلها وأشكالها تخضع كغيرها من الظواهر للتطور والتنوع وذلك بتطور الأساس الاجتماعى والمادى القائمة فى أحشائه.

والأفق المقترح لدراسة الايديولوچيا فى هذا المنهج يتيح دراستها دراسة تاريخية مقارنة وتعيين الحدود بين القديم المستمر والجديد المستحدث فى فترة ما

كذلك تتيح هذه الدراسة المقارنة امكانية التعرف على غنى وتنوع المحتوى المعلن من خلاله دراسة تاريخه.

وعلى صعيد آخر تتيح الدراسة التاريخية للايديولوچية التعرف على الاستخدامات الجديدة للمفاهيم القديمة وتوظيفها لخدمة واقع اجتماعى مغاير لذلك الذى تم فيه انتاج هذه المفاهيم.

(٤) التمييز بين مظاهر العلاقات الاجتماعية وجوهرها :

وبين مظاهر الايديولوچيا وحقيقتها :

يعتبر التطابق بين الشكل والمضمون، بين المظهر والجوهر الخاصية الأساسية المشتركة بين المناهج التى سبق استعراضها ومن ثم فالايديولوچيا بالنسبة لهذه المناهة هى العناصر الظاهرة فى الخطاب أو النص والتى يمكن ملاحظتها مباشرة.

وترتكز هذه «البديهية» فى الواقع على المنطق الشكلى وكذلك الحقيقة اذ يؤخذ مظهرها على أنه «الحقيقة» ذاتها.

على النقيض من ذلك يرتكز المنهج المقترح على «ابستيمولوچى» يميز ليس فقط بين المظهر والجوهر وانما كذلك طبيعة العلاقات الجدلية بينهما، اذ يحدد مضمون العلاقات الاجتماعية شكلها ومظهرها كما أن ذلك لايعنى نكران أهمية الشكل والمظهر الذى تتجسد فيه العلاقات الاجتماعية وانما على عكس ذلك يفرد أهمية خاصة لتطور الشكل.

وفى هذا الاطار تتميز دراسة الخطاب فى اطار هذا المنهج بتمييز العناصر الظاهرة من الايديولوچيا عن حقيقتها وجوهرها فالعناصر الظاهرة لاتنطق بمضمونها. وذلك يفرض البحث عن حقيقتها فيما وراء هذه العناصر المعلنة. ومن ثم فتغير الأفكار والأنماط والصور المضمنة فى الخطاب بذاتها تعتبر نتيجة للتغير الحاصل فى العلاقات الاجتماعية ويفسر فى اطارها وليس خارج هذا الاطار.

فالحقيقى والواقعى فى اطار المناهج السابقة فى النص أو الخطاب ومن ثم بطبيعة المنطق الكامن وراء ذلك تسقط الشروط الاجتماعية والتاريخية من التحليل والبحث عن الحقيقة يتم فى «دهاليز» الخطاب وليس خارجه.

وتكمن الأهمية التى يسندها المنهج المقترح للشكل والمظهر الذى تتخذه الايديولوچيا باعتبارها استبدال العلاقات الاجتماعية الحقيقية بعلاقة أخرى تصورية الى الوظيفة المضللة والتشويهية المرتبطة بالضرورة بالمظهر فى الممارسة الاجتماعية(٤٣). ومصدر هذه الوظيفة التضليلية التشويهية لهذا المظهر تكمن فى حقيقة ان الفاعلين الاجتماعيين «Acteurs Sociaux» لايدركون من العملية الحقيقة الاجتماعية إلا أشكالها المعلنة. وعلاقة العمل برأس المال فى المجتمع الرأسمالى تعتبر تجسيدا حيا لهذه الحقيقة فكلا من طرف هذه العلاقة لا يدرك جوهرها فالرأسمالى قد يكون له مصلحة مؤكدة فى إخفائها ولكنه فوق ذلك وبحكم طبيعة ادراكه لهذه العملية التاريخية لايمكنه تفهم محتواها والعامل من باب أولى وبحكم عوامل متباينة يحال بينه وبين ادراك جوهر هذه العلاقة.

هذه وباختصار عناصر المنهج الذى اعتمدناه لدراسة الخطاب السياسى والكشف عن وظيفته السياسية والاجتماعية والتاريخية وقد تراءى لنا انه كفيل بتحديد هذه الوظيفة والقاء الضوء عليها وذلك بدراسة أساسها الاجتماعى ومحتواها الطبقى فى فترة تاريخية محددة وتحديد الأشكال الفكرية التى تجسدها وكذلك نظام القيم والصور المتضمنة فيها.

ويبقى فى النهاية حقيقة ان قضية المنهج فى العلوم الاجتماعية تظل مرتبطة بمفهوم الباحث عن الواقع والذى يتشكل عبر تعامله مع هذا الواقع سواء كان هذا المفهوم بالمعنى الوظيفى أو بالمعنى التناقضى الجدلى ويبدو أن طريقا ثالثا لم يتم العثور عليه بعد.

ومع ذلك يكمن الفارق بين منهج وآخر فى حقيقة ان منهجاً ما يزعم أو يدعى التسامى والخلو من التحيزات النظرية ومن ثم فاق صاحبه لم يكلف نفسه عناء وضع هذه التحيزات موضع التساؤل أو ضرورة مراجعتها وتقييمها وبين آخر ليس له هذا «الزعم» بل انه يقر صراحة بوجود هذه «التحيزات النظرية» ويحاول التقليل من آثارها والحد منها بالاستخدام الفعال لأدوات منهجه التاريخية والنظرية.

تطبيق تحليل المضمون على أحد خطابات السادات

ولكى نوضح إبعاد النقد الذى سقناه حتى الآن، حول المناهج المستخدمة فى تحليل «الخطاب» سواء منها المستوحاة من الألسنيات linguistique أو نظرية الاتصال théorie de communication، سنقوم فى هذا الجزء بتطبيق منهج تحليل المضمون على خطاب السادات أمام الكنيسيت الاسرائيلى بالقدس فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ وذلك خلال الزيارة الشهيرة التى قام بها الى اسرائيل فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧.

ولايخفى على القارئ أهمية هذا الخطاب والزيارة فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى والتداعيات المنطقية التى صاحبته على صعيد خريطة التحالفات الاقليمية والدولية والنتائج التى لحقت بمصر والأمة العربية والقضية الفلسطينية والتى أعقبتها.

فقد مثلت الزيارة منعطفا خطيرا فى تصور الصراع العربى الاسرائيلى وتجذر ما اصطلح على تسميته بالتسوية السلمية للصراع، حيث كانت بداية لقبول الوجود الإسرائيلى علنا والاعتراف به وهو الأمر الذى كانت تسعى اليه الصهيونية واسرائيل منذ انشائها فى عام ١٩٤٨، وكانت كذلك مقدمة لعقد اتفاقيات «كامب داڤيد» ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٩، واستكمال مخطط عزل مصر عن الصراع العربى الإسرائيلى واخراجها من المحيط العربى بل وانتزاعها من عروبتها والحيلولة دونها ودون تحمل تبعات المصير المشترك الذى فرضته حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة عبر القرون.

وقد تم اختيار فئات التحليل بعد عدة قراءات تمهيدية مركزة للكشف عن جوهر الرسالة التى حملها خطاب السادات أمام الكنيست مقارنة بالشروط والملابسات التى تمت فيها وكذلك الهدف منها والجو النفسى الذى صاحبها وذلك بهدف وضع اليد والامساك بفئات التحليل الأساسية واستبعاد ماهو ثانوى منها.

وفئات التحليل من الممكن أن تكون مفردات Vocables أو مفاهيم Con-cepts أو جمل أو مفردات بأكملها وذلك حسب الأفكار المضمنة والأهمية المغطاه

لها من وجهة نظر المحلل(٤٤)، وقد قمنا بداية باختيار المفاهيم الأساسية المضمنة فى الخطاب والمرتبطة بهدف ومحتوى الزيارة والظروف التى أحاطت بها أى دفع عملية التسوية مع اسرائيل واحداث نقلة نوعية وكيفية فى مجرى الصراع برمته.

وقد قمنا بتقسيم الخطاب الى مربعات لتسهيل عملية حصر التكرارات فى الخطاب، واستبدلنا الفئات بأحرف وأرقام لتبسيط النتائج النهائية واخراجها بصورة تخلو من التعقيد وتتسم بالشمول. ويتضمن خطاب السادات أمام الكنيست الاسرائيلى ١٣ صفحة باللغة العربية وهو يمثل فى اطار هذا الجزء «العينة» التى يتمحور حولها التحليل.

وينبغى أن نتذكر أن «العينة» التى ينهض على أساسها التحليل أى خطاب السادات أمام «الكنيست» ينصب حول عملية «التسوية والسلام» مع اسرائيل وهو الأمر الذى يضع حدودا على عملية اختيار المفاهيم وفئات التحليل أى ضرورة أن تنبثق المفاهيم والفئات التى اخترناها عن هذه العملية المحورية التى يدور حولها الخطاب.

وطبقا لهذه الاعتبارات، وبعد عدة قراءات تمهيدية للنص أو الخطاب، قمنا باستبعاد بعض الفقرات التى لاتدخل مباشرة فى هدف وجوهر الخطاب أو تلك التى رأينا أنها لاتحمل أهمية كبيرة بالقياس للفقرات الأخرى. وقد وقع اختيارنا على ست فئات للتحليل تلتقى مباشرة بجوهر الرسالة المضمنة فى الخطاب وتعكس بوضوح الترابط بين اجزاء هذه الرسالة وأبعادها وهى حسب ترتيب ورودها فى الخطاب: السلام، الحرب، الأمن، التعايش، المسؤولية، التاريخ وتحمل فى الجدول المرفق الذى يتضمن نتائج التحليل الأرقام، ١ . ٢ . ٣ . ٤ . ٥ . ٦ على التوالى.

وخلال عملية حصر التكرارات فى الخطاب والتى تعتبر أهم أبعاد تحليل المضمون لم يقتصر الحصر فقط على الفئات التى اخترناها وانما قمنا أيضا بحصر المفردات التى تلتقى مضامينها مع مضامين الفئات المختارة فى اللغة العربية أى مرادفات، فلفظة السلام فى اللغة العربية قريبة فى مضمونها من مفردات أخرى كالسلم والسلامة.

وكما سبق وأن ذكرنا أن زيارة السادات للقدس، تعتبر فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ممارسة غير مسبوقة بالذات من قبل أكبر دولة عربية وأكثرها فعالية فى مواجهة خطر اسرائيل والصهيونية وكانت نتائجها كما سوف نرى كارثة على الصعيد العربى العام ولم تلتئم الجروح التى أحدثتها فى صلب التوجهات القومية والسياسية والاجتماعية حتى الآن.

جدول رقم ١
النتائج الاجمالية لتحليل مضمون خطاب
«السادات» أمام الكنيسيت الاسرائيلى
فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧

رقم الفئات	فئات التحليل	تكرارات الفئات	عدد صفحات الخطاب	عدد الفقرات المستبعدة
١	السلام	٨٨		
٢	الحرب	٤٣		
٣	الأمن	٢٤	١٣ صفحة	١٧ فقرة
٤	التعايش	١٣		
٥	المسؤولية	١٨		
٦	التاريخ	٢٤		

المصدر: خطاب الرئيس «السادات» أمام الكنيسيت الاسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، خطب الرئيس «السادات» من يناير ١٩٧٧ الى ديسمبر ١٩٧٧.

ويتأمل محتوى الجدول السابق وفقا لحدود الرؤية المعرفية لتحليل المضمون

يمكننا استخلاص عدد من النتائج الأولية :

أولاها : أن فئة التحليل رقم (١) أى السلام قد بلغ عدد تكراراتها فى خطاب السادات ٨٨ مرة، فى حين أن الفئة رقم (٢) أى الحرب وصل عدد تكراراتها فى نفس الخطاب ٤٣ مرة، واستنادا إلى ذلك يمكننا القول مثلا أن السلام فى وعى السادات كان مطلبا ملحا وأنه كان الشاغل الأول، وتحيل رأس القائمه فى الأولويات السياسية التى ينوى اخذها على عاتقه ومن ثم فإنه كان ويحق رجل «السلام» ويحمل فى شخصه ووجدانه ملامح «النبوة» .

ثانيهما : كذلك وبنفس المنظور، يمكننا استنتاج أن الفئه رقم (٣) أى الأمن «أمن اسرائيل» بلغ عدد تكراراتها ٢٤ مرة، وهو نفس عدد تكرارات فئة «التاريخ» أى تاريخ اسرائيل رقم (٦) وهو الأمر الذى يشير إلى ارتباط أمن اسرائيل بتاريخها فى وعى السادات وأنه يعى جيدا العلاقه التى تقيمها اسرائيل بين وجودها وتاريخها ومفهومها للأمن حيث منح كلا من هاتين الفئتين بوعى أو بدون وعى نفس الأهمية ونفس التكرارات.

ثالثها : أنها لتدقيق فى محتوى النتائج المضمنه فى الجدول، ملاحظ انخفاض عدد تكرارات الفئة رقم (٤) أى التعايش العربى الاسرائيلى أو بالأخرى التعايش المصرى الاسرائيلى مقارنة ببقية الفئات إنه تكرارات هذه الفئة هى أكثر التكرارات انخفاضا وقد يفسر هذا الانخفاض كدلاله لإدراك السادات بالمشكلات والصعوبات التى تعتر من طريق وامكانه هذا التعايش ووقوف الخبرات المريره التى عاشتها الشعوب العربية والشعب المصرى مع الصهيونيه وإسرائيل حائلاً دون نمو وتطور هذا التعايش.

هذه باختصار النتائج التى يمكننا الأفق المعرفى والمنهجى لتحليل المضمون من استخلاصها، إذ ترتكز المعالجة على التحليل الداخلى للنص أو الخطاب فيذاته مسقطا من اعتباره شروط إنتاج الخطاب أو النص التى تعنى الإطار الإجتماعى والإقتصادى والتاريخى الذى أثر فى إنتاج الخطاب والمحتوى الإجتماعى والطبقى له ووظيفته التاريخية كذلك الشروط التى ساهمت فى بلورة شخص متحدث وثقافته وموقفه فى الصراع الإجتماعى وهويته السياسية والايديولوجيه والجدل الذى لايمكن تجنبه بين الشروط العامة والخاصة لحظة توحدها أو تناقضها ومحصلة

هذا الجدل على طبيعة الخطاب ووظيفته والحقل الخاص الذى يؤطر اداءه وفاعليته.

ومن ناحية أخرى فإن تحليل المضمون فى اعتماده كمرحلة أساسية فى التطبيق - على حصر التكرارات أى تكرارات المفاهيم والفئات فإنه لايتطرق للإجابة على السؤال الأساسى: لماذا تفوق تكرارات فئه على تكرارات الفئات الأخرى أى السبب وراء التفاوت في عدد التكرارات وهو سؤال لايمكن الإجابة عليه فى تقديرنا دون الرجوع للواقع الإجتماعى التاريخى والمحتوى الطبقى للخطاب ووظيفته فى هذا السياق . كما أن الفئات فى أفق تحليل المضمون تؤخذ فى حد ذاتها كمؤشر وكدالة فى الواقع الإجتماعى الثقافى أى لاينبغى البحث فيما وراء هذه الفئات والتطرق للخلفيه التاريخية والإجتماعية التى اسهمت فى بلورتها وظهورها فى الوعى والشعور. (٤٥)

أسباب كثافة الإنتاج الخطابى الساداتى :

نقصد بالخطاب الساداتى منظومة المفاهيم والمقترحات والتصورات النظرية التى تضمنها ماكتبه أو صرح به من أحاديث إذاعية وتلفزيونية وصحفية ووثائق رسمية، والتى تشكل نظاما فكريا مترابطا، و«رؤية» للواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى فى علاقته بالبيئة الاقليمية والدولية فى الفترة من ٨ أكتوبر ١٩٧٠ الى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وغنى عن البيان أن دراسة وتحليل كل ماكتبه أو صرح به السادات تبدو مهمة يتعذر أن يقوم بها باحث بمفرده، وذلك لعدة اسباب من بينها - بل على رأسها - أن الرئيس الراحل قد نهج فى التعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى والواقع المصرى والعربى، نهجا خاصا تميز«بشق عصا الطاعة» عن الحد الأدنى للأجماع العربى فى مواجهة إسرائيل على الأقل فى حدوده «السلبية» أى مقاطعة أسرائيل وعدم الاعتراف بها وهو السلاح الذى بدا أنه الوحيد الفعال من بين اسلحة العرب جميعا وهى كثيرة. ومن ثم كان السادات دائب الدفاع عن سياسته الجديدة و«تجميل وتبرير» مانجم عنها من جروح غائرة لم تجد بلسماً حتى الآن فى الواقع العربى والمصرى على حد سواء وتميز انتاجه الخطابى بالغزارة والكثافة واستثمر فى ذلك حصاد تجربته فى العمل السياسى قبل ١٩٥٢ وبعدها.

ومن ناحية أخرى الطابع الشخصانى لممارسة السلطة فى عهد السادات وهو مايسمى Personnalisation Du Pouvoir ويقصد به طغيان الدور الشخصى للرئيس فى عملية اتخاذ القرارات وتحديد السياسات العامة وتجاوز الاطار المؤسسى القائم وهو الأمر الذى اتخذ طابعا خاصا فى اطار الممارسة الساداتية الى حد اهمال نصائح أقرب معاونيه «محمد ابراهيم كامل» وزير خارجيته على سبيل المثال، أو أن أقرب هؤلاء كان آخر من يعلم بالقرار «اسماعيل فهمى» وزير خارجيته بشأن قرار زيارته للقدس. وكانت محصلة ذلك أن وحّد السادات بينه وبين سياسته وأصبح هو الشخص المؤهل للدفاع عنها ويفسر ذلك بين أسباب أخرى كثافة الخطاب الساداتى وذلك رغم أن سياسته كرّست مصالح وتطلعات طبقات بذاتها فى المجتمع المصرى ولم تكن حصيلة تقلباته وأهوائه ورؤيته الشخصية، وأيضا رغم الدور البارز لتكوينه الشخصى والنفسى كما أشار الى ذلك على نحو مستفيض محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات».

وفضلا عن ذلك فقد كان لسياسته - سواء منها المتعلقة بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى أو ماتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية المصرية - وقع خاص فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وهو الأمر الذى دفع بأجهزة الاعلام الغربى الى وضع السادات فى الصدارة ومن هنا تعددت أحاديثه ومقابلاته وتصريحاته بطريقة يصعب ملاحقتها.

لقد ساهمت كل هذه العناصر مجتمعة فى تكثيف الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه، رغم أنه بين زحمة هذا الانتاج يمكن التوقف لدى بعض المحاور الأساسية التى تشكل حولها انتاجه الخطابى كالسلام والانفتاح والدين... الخ.

هوامش المبحث الثانى

(١) فرانسوا دوس : عالم فوكو : الفيلسوف أو رجل اختراق الحواجز والحدود ، المنار ، السنة

الأولى، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٥، باريس، من ص ١٥٨ الى ص ١٦٦.

(٢) نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف : صراع الدين والدولة في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

(٣) - Miaille (Michel): Une Introduction Critique au Srait, Eds Maspero - textes à l'appui Paris, 1980 p.p.50,52.

(٤) - Ansart (Pierre): Idéologies, Conflits et Powoir Pnesses universitaires de france, Paris, 1977 p.p. 160-164.

(٥) Ansart, Ibid p.p. 160-164.

(٦) Ibid p. 165.

(٧) - Marx (Karl) et Engels (Friderich): L'idéologie Allemande, traduction de Auger (Heni), Baida (Gilbert), Eds Socides, Paris, 1976 p. 46.

(٨) - Seluane (liliande): les Scribes du Pauroir, le Monde Si- manche 31 October 1982.

(٩) Ibid

(١٠) - Bertaux (Saniel): Sestins Personnels et Structure de classes, Eds, Presses universitaires de france, Paris 1977 pp. 41- 45.

(١١) Ibid pp. 41-45.

(١٢) - Anscirt (Pierre): Sociologie de la Connaissance, études réunies par Surignaud (Jean): "taute connaissance du social est-elle idéologique"? ed Payot, Paris, 1979 pp. 33-34.

(١٣) - Emilio Se Spala: Critique de la thiéorie d'Althusser sur l'idéologie, Revue, l'homme et la Société, Nos 41,42, 1976 pp. 52-53.

(١٤) - Miaille (Michel): Une Introduction Critique au Sroit op cit pp. 50-51.

(١٥) Ibid p. 53.

(١٦) - Analyse de l'idéologie: études publiées sous la disection du Gérard duprat, section 1 "Theodar w. Adomo" pp. 51-52, Eds Galilée, Paris 1983, Tome - 2: "thématiques".

(١٧) - Adam Schaff: L'Alliénation en-Tant que Problématique Social et-Philosoplique, Revue; l"homme et la société, No. 31-32 Paris, 1979, pp. 35-37.

(١٨) بليخانوف : النظرة الواحدية للتاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الكاتب العربي للنشر، القاهرة، ١٩٦٩.

(١٩) Adam Schaff: op cit p. 35.

(٢٠) برهان غليون : اغتيال العقل؛ محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥. ص ص ٢١٨، ٢٢٤.

(٢١) برهان غليون نفس المصدر السابق ص ٢١٨ ص ٢٢٤.

(٢٢) Ansart (Pierre): idéologie, canflits et powoir PUF, Paris, 1977. pp. 206-208.

(٢٣) - Festinger et Katz (Daniel): les Methodes de Recherche dams les Sciences Sociates, Presses Universitaire de france, Paris 1963, pp. 481-534.

(٢٤) - Carée (Olivier): L'Idéologie Palestimienne de Résistance, (analyse de textes) 1964-1970 Recherches de fondation nationale des sciences politiques, Armond calin, Paris, 1972 pp. 137-138.

(٢٥) Festinger et Katz (Daniel), op.cit. pp. 481-534

(٢٦) Analyse de l'idéologie, op.cit. pp. 313-315

(٢٧) Ibid, p. 315

(٢٨) - Emilio de Heala: Critique de la théorie d'Althusser, op.cit., pp. 48-49.

(٢٩) - Colin (Summer): Reading of Idéology, an inuestigation into the marxist theory of law and ideology, London academic press, 1979 pp. 80-83.

(٣٠) Ibid, pp. 71.

(٣١) - Grawitz (Madeleine): Méthodes des Sciences Sociales, Textes et commentaires, Eds Dalloz, Paris, 1975, pp. 399.

(٣٢) - Grawitz (Madeleine): Méthodes des Sciences Sociales, Ed 3eme, Dalloz, Paris, 1976, p. 287.

(٣٣) Ibid, p. 288.

(٣٤) - Grawitz (Madeleine): Méthodes... textes et commentaires, op.cit., p. 399.

(٣٥) - Fougeyrollas (Pierre): les Sciences Sociales et le Marxisme, Ed. Payot Paris, 1980 .

(٣٦) Ibid.

(٣٧) - Abouchadid (Marline Nasr): l"Idéologie Nationale Arabe dans le Discours de Gamal abd-el-Nasser, de 1952-1970, thése de Doctorat, Univ, de Sorbonne IV, 1979.

(٣٨) مارلين أبو شديد نصر : التصور القومي العربى فى فكر جمال عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

(٣٩) انظر فى عرض هذه المناهج نفس المصدر السابق.

(٤٠) - Abouchadid (Marline Nasr): l'idéologie National Arabe dans le Discours de Gamal abd-el Nasser, de 1952-1970,

thére de doctorat, Univ. de Sorbonne IV, Paris 1979.

(٤١) - Summer (Colin): Reading of Ideology, op.cit., pp. 238-245.

(٤٢) Fougeyrallas (Piérre) op.cit.

(٤٣) Emilio De Spala, op.cit., pp. 52-53.

(٤٤) Carée (Olivier): lidéologie Ralestinieme de resistance (analyse ales textes) 1964-1970 Recharches des fondation nationale des sciences palitiques Ed Aromand calin, Paris, 1972 pp. 137-138.

(٤٥) قام المؤلف بنشر بعض مقالات من هذه الدراسة فى فترات متفاوتة، فى مجلة المنار الشهرية التى كانت تصدر فى باريس عدديها الصادرين فى يوليو ١٩٨٥، العدد السابع وديسمبر ١٩٨٥ العدد الثانى عشر، وكذلك مجلة الطليعة العربية الأسبوعية التى تصدر فى باريس بعددها الصادر فى ٣٠ مارس ١٩٨٧.

المبحث الثالث

المدى الزمنى للدراسة

ثورة ٢٣ يوليو وإشكالية التطور الايديولوچى

تشمل الدراسة الفترة التى بدأت بوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتولى الرئيس السادات مقاليد الأمور فى مصر حتى اغتياله، أى من أكتوبر عام ١٩٧٠ الى أكتوبر عام ١٩٨١. وقد تراءى لنا أنه من المفيد على الصعيد العملى تقسيم هذه المدة الى مراحل محددة حتى يمكننا الوقوف على الأحداث والتحولات الهامة التى شكلت منعطفات أساسية فى تشكل وبلورة الساداتية كايديولوچية وممارسة وحتى يمكننا تجنب الأحداث الثانوية والتى لاتخلو بالطبع من دلالة ولكنها تبدو متواضعة الأهمية اذا ماقورنت بالأحداث الأخرى.

ولايخفى على القارئ أن التقسيم المقترح يستند على أسباب براجماتية، حيث أن المشكلة الأساسية التى يثيرها مثل هذا التقسيم بالذات عندما يكون الأمر متعلقا بأحداث سياسية اجتماعية، هى مشكلة مصداقية Crédibilité الفصل بين هذه الأحداث، والتى ترتبط بالضرورة والمنطق بما قبلها وبما سيأتى بعدها، فالواقع الاجتماعى والسياسى يمثل كلا مترابطا ومتناقضا فى الوقت ذاته، وهو الأمر الذى يفرض، رغم الضرورة العملية للتقسيم - توافر نظرة اجمالية شاملة للفترة موضع الدراسة.

على أن النظر الى الواقع الاجتماعى على أنه كلية أو كلى مترابط، أصبح فيما يبدو المنطلق الأساسى لكافة تيارات الفكر الاجتماعى والعلوم الاجتماعية،

ويكمن الاختلاف فى طبيعة هذه الكلية، وما اذا كانت كلية متناقضة أى تتأسس على التناقض والصراع والجدل أم أنها كلية وظيفية لايمثل التناقض جوهرها ودافعها الأساسى.

ومهما يكن الأمر، فإن استقطاع عناصر من الواقع وتجاهل شموله وكليته يمثل مشكلة منهجية، فالممكن متضمن فى الحاضر، والمستقبل كذلك ليس خارجه[1]

على ضوء هذه الخلفية قمنا بتقسيم الفترة موضوع الدراسة أى من ١٩٧٠ الى ١٩٨١ الى ثلاث مراحل أساسية يتميز كل منها بهدف أساسى يمثل محور الحركة السياسية والخطابية للسادات، وذلك لايعنى بالطبع انفصال هذه المراحل وإنما ترابطها وتميزها فى وقت واحد، حيث تستند على خلفية اجتماعية وتاريخية واحدة. من ثم فالمعيار الذى تم بمقتضاه تعيين هذه المراحل، هو الهدف المنوط بكل مرحلة، والذى تبلور فى الخطاب الساداتى وكذلك الممارسة وارتباط هذه الأهداف بضرورات استقرار النظام الجديد.

المرحلة الأولى : ١٩٧٠ - ١٩٧٣

وهى المرحلة الانتقالية :

وتميزت هذه المرحلة ببحث النظام الجديد عن التميز عن العهد الناصرى، وارساء دعائم استقراره كما يراها وفقا لتركيبة المصالح الاجتماعية والسياسية ويمكننا أن نميز فى هذه المرحلة أربعة أحداث رئيسية :

١- ٨ أكتوبر ١٩٧٠ خطاب ترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية

٢-١٨ أكتوبر ١٩٧٠ خطاب السادات عقب نتائج الاستفتاء

٣- ١٤ مايو ١٩٧١ حركة «التصحيح»

٤- ٦ أكتوبر ١٩٧٣ حرب أكتوبر

المرحلة الثانية : من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦

وهى مرحلة الانفتاح الاقتصادى وتعدد الأحزاب ويمكننا رصد ثلاثة أحداث رئيسية هى

١- اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ابريل ١٩٧٤

٢- الذكرى السنوية الخامسة لوفاة الرئيس الراحل عبد الناصر

٣- العيد الرابع والعشرين لقيام ثورة ١٩٧٢

أما المرحلة الثالثة والتى تمتد من ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ فهى مرحلة السلام ويمكننا رصد أربعة أحداث أساسية :

١- مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧

١- زيارة القدس ١٩ نوفمبر ١٩٧٧

٢- توقيع اتفاقيات كامب داڤيد ١٨ سبتمبر ١٩٧٨.

٤- توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩

اختيار العينة

يقصد بالعينة «Corpus» «مدونة» أى مجموعة من الخطابات أو الوثائق السياسية، التى تمثل أهم محاور الانتاج الخطابى الساداتى، وأكثر الأهداف الحاحا وحيوية خلال الفترة موضوع الدراسة، ولايخفى على القارئ غزارة الانتاج الخطابى الساداتى وتشعبه، وهو الأمر الذى يجعل من دراسته جملة مهمة تخرج عن حدود بحث بذاته ومن ثم كان الاكتفاء بعينه اجراءا أوليا وأساسيا.

وقد روعى فى اختيار هذه العينة بعض المعايير التى تكفل لها قدرا من «التمثيلية» ويجئ فى مقدمة هذه المعايير :

أولا : الحــــدث

اختيرت العينة وفقا للأحداث الهامة، التى شهدها العهد الساداتى، والتى مثلت فى تقديرنا تحولا كيفيا فى مجرى سياسات هذا العهد، وإن ارتكزت على احداث جزئية وكمية تراكمت عبر سنوات، وقد واكب هذه التحولات أو صاحبها تغير فى محتوى الخطاب، والأولويات التى ينظمها، و«التيمات» الأساسية التى تمحور حولها الخطاب، وكذلك الإحالات المرجعية التاريخية والثقافية التى تبعث اليها فى الذهن والثقافة المصرية، وذلك بهدف تقنين هذه التحولات وتأكيد شرعيتها وتبريرها وجعلها أساسا للممارسة وهدف الحركة الجماعية فى مصر خلال هذه الفترة.

ففى المرحلة الأولى، قمنا باختيار خطاب السادات بمناسبة ترشيحه للرئاسة فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠ وخطاب عقب الاستفتاء واعلان النتائج فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٧٠ والذى وضع السادات فى قمة الحكم، وكذلك خطابه فى ١٤ مايو عام

١٩٧١ وبداية ما أسمى «حركة التصحيح» وخطابه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ وخطابه فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر.

وفى المرحلة الثانية اخترنا ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ باعتبارها أهم الوثائق التى صدرت فى العهد الساداتى والتى مثلت إطارا نظريا للتحولات الاجتماعية والسياسية التى حدثت قبلها وبعدها وهى تقابل فى نظر كثير من الباحثين ميثاق العمل الوطنى خلال الحقبة الناصرية، وشملت العينة خلال هذه الفترة «خطابات» السادات فى ٢٨ ستمبر ١٩٧٥ و ٢٢ يوليو ١٩٧٦، وفى المرحلة الثالثة من التقسيم الذى اقترحناه لهذه الفترة، قمنا باختيار خطاب السادات فى ٣ فبراير ١٩٧٧ وخطابه أمام الكنيسيت الاسرائيلى وكذلك خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب المصرى وخطابه فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨.

ثانيا : المستَقْبِل أو جمهور الخطاب :

راعينا اختيار العينة التى ذكرناها، أن تكون الخطابات ذات طابع جماهيرى عام، أى موجهة للأمة بأسرها، وأمكننا بذلك تجنب الأحاديث والخطابات الموجهة لجماعات وفئات مهنية ونقابية محدودة، حيث يغلب على هذاالنمط من الخطابات الطابع المناسباتى والبروتوكولى[٢]، وتتميز الخطابات هنا بالقصد ومحدودية «فضائها»، وتجنبها الإسهاب فى عرض وتبرير السياسات العامة أو التنظيرلا ناهيك عن توجها لجماعات محدودة أساسا، وهو الأمر الذى يجعل تمثيليتها محدودة. ويلاحظ القارىء أن الخطابات التى اختيرت فى العينة تحمل توجها عاما لجمهور المواطنين المصريين، باستثناء مجموعة احاديث ولقاءات مع ممثلى شباب مصر تحمل فى تقريرنا جرعات ايديولوجية واضحة وأهمية كبيرة فى البناء الايديولوجى والفكرى الساداتى.

ويخرج من إطار هذه الدارسة بالطبع ماأسميناه إعادة «إنتاج الخطاب الساداتى»، والذى نقصد به الاراء ووجهات النظر والمقالات التى تستلهم الخطاب الساداتى، بهدف ترسيخ وتوضيح وبلورة ما ورد به من أفكار ومفاهيم سواء فى الصحف والمجلات أو غيرها من وسائل الاعلام السمعية والبصرية، وبالاضافة إلى العينة التى قمنا باختيارها يمكننا اعتبار أن ثمة عينة أخرى احتياطية قد يقتضى

مجرى البحث اللجوء اليها وهى كتاب «السادات» المعنون «البحث عن الذات» ورغم أنه يعتبر سيرة ذاتية الإ أنه تعرض لقضايا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لموضوعنا مفصلا عن تاريخ وتوقيت صدوره فى اللحظة التى كانت المؤسسة الساداتية قد قطعت شوطا كبيرا فى الممارسة.

جدول رقم ٢
العينة المختارة من الخطاب الساداتى
وفقا للتقسيم التاريخى المقترح للفترة موضع الدراسة

م	المرحلة	الخطابات المضمنة فى العينة وتواريخها	عدد الصفحات والمصدر
١	المرحلة الانتقالية ١٩٧٠-١٩٧٣	٨ أكتوبر ١٩٧٠ ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ ١٤ مايو ١٩٧١ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣	جريدة الأهرام ٨/١٠/١٩٧٠ جريدة الأهرام ١٩/١٠/١٩٧٠ جريدة الأهرام ١٥/٥/١٩٧١ ٩ صفحات: مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١-١٩٧٧ وزارة الخارجية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٨٥ الى ص ٩٣.
٢	مرحلة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤-١٩٧٦	ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ ٢٢ يوليو ١٩٧٦	٧٩ الهيئة العامة ١١٢ للاستعلامات ١٠٠ بالقاهرة
٣	مرحلة السلام ١٩٧٧-١٩٨١	٣ فبراير ١٩٧٧ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ٢ أكتوبر ١٩٧٨	جريدة الأخبار ٤/٢/١٩٧٧ ٣١ الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١١ الهيئة العامة للاستعلامات ٢٦ مؤتمر كامب دافيد - دراسة توثيقية، مركز الدراسات بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩.

ثورة ٢٣ يوليو وإشكالية
التطور الايديولوجي

كانت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حلقة بارزة في تاريخ النضال الوطني والاجتماعي في مصر، وامتداد للثورة العرابية وثورة ١٩١٩، ولكنها كأى حدث تاريخي بارز في تاريخ المنطقة العربية لم تكن معزولة عما يحيط بها على الصعيد العربي من تطورات سياسية واجتماعية وتاريخية، ففي نفس هذه الفترة كانت تتشكل على الصعيد العربي حركة القوميين العرب وحركة البعث وانطلاقة المقاومة الفلسطينية الوطنية التي تعمد مولدها عام ١٩٦٥ والتي أنهت عهد الوصاية العربية على النضال الفلسطيني.

وكانت الظروف على الصعيد الدولي تبدو مواتية لاحداث ثغرة في جدار السيطرة العالمي التي ترسخت ملامحه بتشكل السوق الدولية الرأسمالية وتقسيم مناطق النفوذ في العالم العربي والعالم الثالث افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين الامبريالية البريطانية والفرنسية وغيرها، فقد خرجت القوى الامبريالية التقليدية بالذات انجلترا وفرنسا من الحروب العالمية الأولى والثانية ضعيفة تعاني من ويلات تدمير الحرب للموارد البشرية وضعف الأجهزة العسكرية وأصبحت مهمات بناء اقتصادها وانعاشه تحتل قمة اولويات وظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية وكذلك الإتحاد السوفيتي وعرف العالم آنئذ توازن الرعب النووي والحرب الباردة بين المعسكرين بعد أن «قسم الكبار العالم» في مؤتمر يالتا الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وكأى حدث تاريخي شكلت ثورة ٢٣ يوليو موضوعا لاستقطاب المشاعر معها أو ضدها، إذ أنها هددت مصالح وتوازنات كانت قائمة وفتحت الطريق والأفق لمصالح وتوازنات جديدة وتركيبة مختلفة لصيغة المجتمع والحكم، ولسنا هنا بصدد الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ايجابياتها وسلبياتها والتي أصبحت معروفة على

نطاق واسع، أو ما أنجزته وما لم تنجزه، فذلك حديث طويل قد يخرج بنا عن موضوع هذه الدراسة، ولكننا نهتم بموقع ثورة ٢٣ يوليو من التطور الايديولوچى فى مصر واشكالية تبلور مفهوم ايديولوچى واختيار ايديولوچى يستجيب لحاجات التطور الاقتصادى والاجتماعى ويرشد الممارسة الجماعية والاجتماعية فى مجملها.

ولاشك أن البعد الايديولوچى فى أزمة المجتمع المصرى والعربى يبدو هاما بالذات فى هذه الأونة حيث يختلط الحابل بالنابل ويعيد المثقفون النظر فى حصاد التطور الايديولوچى والثقافى خلال قرنين من الزمان هما عمر النهضة العربية والمصرية والحداثة والاشكاليات التى أثارتها ولاتزال تثيرها حتى الآن.

فالايديولوچيا بمعناها العام الشامل أى منظومة القيم والمثل والأهداف التى تنشدها الجماعة العربية لاتزال تحتفظ بأهميتها ودورها فى التطور الاجتماعى كأداة للتعبئة والحشد والتغير وبلورة الجهود الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الفردية والجماعية فى اطار يحدد محاور العمل فى الحال والاستقبال، جبهة الاعداء والاصدقاء فى الداخل والخارج.

والحقل الايديولوچى العربى تتصارع بداخله تيارات ايديولوچية مختلفة التيارات الدينية بتنوعاتها وكذلك العلمانية القومية والليبرالية والاشتراكية صحيح أن هذه التيارات لم «تتمأسس» بعد أى لم تنتظم فى اطار مؤسسى قوى ومقنن كما هو الحال فى بلدان الديمقراطيات العربية ولكن ذلك لاينبغى وجودها وفعالياتها ورؤاها المتصارعة والمتميزة وهو الأمر الذى يستحق نظرة نقدية لمسيرة هذا التطور الايديولوچى والعوامل المؤثرة فيه وطبيعة الخلل الذى اعتور هذه المسيرة ونصيب ثورة ٢٣ يوليو وموقعها فيه.

تأثير النموذج العربى وبداية ازدواج التكوين الايديولوچى :

ونقطة البدء فى هذه المعالجة هى النقطة التى كانت الابتداء أى احتكاك العالم العربى ومصر بالغرب الرأسمالى واصطدامه به فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، إذ تمثل هذه الفترة فى نظر كافة الباحثين والمؤرخين «علمانيين» كانوا أو «سلفيين» أساس الخلل الذى اعتور مسيرة التطور

الايديولوچى والاجتماعى والسياسى والعقبات التى تعترضه ولاتزال.

وقد مثلت الايديولوچية التقليدية الدينية قبل التصادم بالغرب الرأسمالى أساس الممارسة الايديولوچية فى المجتمعات العربية والاسلامية وكان الدين الاسلامى بمصادره الأساسية والمذاهب التى انبثقت عنه فى الممارسة منبعا للايديولوچية بمستوييها الرسمى وغير الرسمى، وكان الدين مصدر الشرعية ومسوغ قرارات الحكم وأفعاله أيا كان اتجاهها، كذلك كان الأمر فيما يتعلق بالتشريعات التى تنظم عمل واداء المؤسسات المختلفة، الزواج، الطلاق، الميراث والمعاملات المدنية والتجارية.

على أن الدين الاسلامى بمصادره الأساسية مالم يكن فقط مصدر شرعية الحاكم والحكم فقط وإنما امتد ليشمل كافة الصراعات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية التى يشهدها المجتمع الاسلامى عبر تطوره، فإذا كان الحاكم يستند الى الدين لتسويغ شرعيته، فإن معارضيه كانوا يستندون فى نقض هذه الشرعية ذاتها الى الدين أيضا وذلك اذا ما استثنينا بعض الحركات الاجتماعية التى قد لاتدخل بالضرورة فى هذا الاطار كحركة القرامطة.

واذا سلمنا بصحة هذه الفرضية، فإن نقطة التقاء المجتمع المصرى بقوة الغرب الرأسمالى الناهض والذى كان قد فرغ لتوه من الدخول الى أعتاب مرحلة جديدة فى تطوره أى المجتمع الرأسمالى، مثلت ولاتزال علامة فارقة فى تاريخ التطور الايديولوچى فى مصر.

وقد ترتب على ذلك أن واجه الفكر المصرى والعربى تحديات جديدة، وتزاحمت الأسئلة التى طرحتها هذه المواجهة فى الأفق، اذ تكشف للعرب آنذاك أن عالمهم وحضارتهم ليسوا بأفضل العوالم ولابأقواها وهالهم التخلف المادى الذى رزحوا فيه حينا من الدهر فى ظل الحكم العثمانى ودأب العرب على ماآلت اليه أحوالهم بأحوال الغرب الصناعى المتقدم.

ومنذ ذلك التاريخ تميز التطور الايديولوچى والثقافى بازدواجية لم تتمكن من تجاوزها تجاوزا جدليا وبناءا حتى الآن، فأصبحت هناك الايديولوچية التقليدية الدينية والايديولوچيات العلمانية الحديثة، الفكر التقليدى والفكر الحديث

التقليدية والحداثة، القديم والجديد وأصبح الغرب فى الوعى العربى نموذجا وتحديا فى الوقت ذاته.

وأصيب كذلك مفهوم «الزمن» بازدواج، فبعدائه كان زمنا واحدا متصلا فى استقامته وتعرجاته تقدمه وتقهقره، أى واقعا فى دائرة الزمن الاسلامى العربى، أصبح ينظر اليه باعتباره زمنين لازمن واحد، الأول ماقبل الاصطدام بالغرب أى الزمن الاسلامى الممتد من صدر الاسلام وحتى خلافة بنى عثمان والزمن الحديث المنتمى للحضارة الغربية التى تصدرت مركز العالم المعاصر والحديث.(٣)

وتعايش الأول مع الثانى بنسب مختلفة تقوى وتضعف حسب السياق ومعضلات التطور الاجتماعى والاقتصادى فى ظل السيطرة الغربية ومحصلة هذا التفاعل ونتائجه النهائية، زمنان مختلفان يتعايشان فى الوقت ذاته بمفاهيم وقيم وثقافات مختلفة.

ولم يقتصر هذا الازدواج فقط على صعيد البنية الايديولوجية والثقافية وإنما امتد ليشمل البنية الاجتماعية والطبقية، بل نستطيع القول أن الازدواج فى الأولى واكب ولحق الازدواج فى الثانية، ولايعنى ذلك رد مصادر التطور فقط الى الاحتكاك بالغرب بالذات فى بلد كمصر شهد محاولات استقلالية وتطلع الى الاستقلال قبل هذا التاريخ وهو ماجسدته حركة على بك الكبير فى نهاية القرن الثامن عشر.

وأفضت هذه التطورات الى زعزعة التركيبة الطبقية التقليدية التى ارتكزت بشكل أساسى على طبقة العسكريين والتجار والأعيان والمشايخ فى قمة المجتمع والفلاحين فى قاعدته وأفسحت المجال تدريجيا لنمو تركيبات طبقية جديدة كفئات الطبقة الوسطى والبرجوازية، والتى تشكلت نواتهما من الأعيان وأصحاب الاقطاعيات والمثقفين والمبعوثين الى أوروبا وكذلك نواة الطبقة العاملة التى ارتبطت بحركة التصنيع الحديث التى بدأها محمد على عند استيلائه على الحكم عام ١٨٠٥.

وعلى الصعيد السياسى بدأت مصادر الشرعية أى الدين والايديولوجية التقليدية تفسح الطريق لمفهوم جديد للشرعية وتنظيم السلطة والمجتمع لايستمد

قوته من الدين وإنما ينظر لهذه القضايا نظرة «علمانية» أو «عالمانية» ويستند الى تشكيل برلمان وحكومة ومؤسسات سياسية حديثة على النمط الغربى.

وظلت علاقات القوى بين هذين المفهومين لشكل المجتمع والسلطة تتفاوت من فترة لأخرى طبقا لعلاقات القوى بين الفئات التقليدية المسيطرة وتلك الجديدة التى بدأت تتبلور ملامحها مع تطور بنى الانتاج واستمرار السيطرة الغربية وتعميق أوامر التبعية فى المجتمع وذلك الى أن حسمت القوى الجديدة، طبقة كبار الملاك والبرجوازية الصراع لصالحها فى وقت متأخر مع نمو البرجوازية المصرية وتحالفها مع كبار الملاك وتطلعها الى الاستقلال والدستور وارساء قواعد جديدة للممارسة السياسية تستلهم التراث الغربى «العلمانى» وان لم تقطع بعد علاقتها بجذورها التقليدية والدينية.

وعلى الصعيد التعليمى والثقافى، وجد جنبا الى جنب نمطان متميزان للتحصيل المعرفى النمط الأول التقليدى المتمثل فى تحصيل المعارف الدينية كالتفسير والفقه والشريعة وأصول الدين والذى ارتبط بالأزهر والمعاهد والمدارس الدينية وتمحور هذا النمط حول مفهوم للمعرفة يقصرها على العلوم الدينية ويجعل من التفسير الدينى للعالم الغلبة على ماعداه من معارف «وصفية» أما الثانى فقد أخذ يشق طريقه رويدا رويدا عبر ضرورات «التحديث» أى تحديث جهاز الدولة وبنية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة، فقد رتب ذلك ضرورة توافر كوادر لديها رصيد من المعارف الفنية والعلمية الحديثة لتشغيل وادارة المصانع وجهاز الدولة وتهيئة الطريق لنمط تنظيم عقلى يستطيع أن يفى بعبء ومتطلبات الدولة الحديثة ومن ثم كان ارسال المبعوثين الى أوروبا وبالذات فرنسا وشكل هؤلاء نواة «الانتيلجنتسيا» المصرية التى سوف يقدر لها دورا كبيرا فى النهضة الأولى.

وفى هذا السياق، فإن الازدواجية التى رسمت خط التطور الايديولوجى والثقافى والاجتماعى كان يقابلها بل ويعزز من كيانها حقيقة أن الغرب تقدم لمجتمعاتنا بثنائية أيضا، فالغرب الذى نواجهه، كان نموذجا يحتذى بتنظيمه المصرى وكنموذج للقوة ولكنه فى الوقت ذاته تحديا لأنه يحاول قهر شعوبنا وفرض سيطرته بالقوة، فإذا كان الغرب قوة تحررية فهو فى الوقت ذاته قوة قمعية، فهو

يعلن حقوق الانسان ولكنه ينتهكها في الوقت نفسه، يتبنى الحقوق الديمقراطية والليبرالية ولكنه في نفس الآن يحول بيننا وبين تقرير مصائرنا بأنفسنا وذلك أحد تناقضات الحضارة الغربية الحديثة منذ تصدرها مركز العالم. فإذا كان الغرب حامل المدينة الحديثة وداعيتها فإنه عصف لمدنيات أخرى دون هوادة.(٤)

وتمثلت محصلة هذا التفاعل والصراع بين المجتمعات العربية الاسلامية وبين النموذج الغربي في أن البنية الايديولوچية العربية التقليدية قد دخلت في اتجاهات ايديولوچية علمانية مختلفة قومية وليبرالية واشتراكية بدرجات متفاوتة.

على ضوء ذلك يمكننا تشخيص اشكالية التطور الايديولوچي في مصر بأنها تلك المراوحة بين الايديولوچية التقليدية الدينية وبين الايديولوچيات الحديثة العلمانية والوقوف في مفترق طرق بين محاربة الغرب والأخذ عنه في نفس الوقت، بين رفض هيمنته وقبول المبادئ الديمقراطية الليبرالية ومنجزات حضارته، بين تأكيد الهوية والخصوصية وبين مواكبة التطور الحاصل على الصعيد العالمي - بين القديم المتمثل في الدين الاسلامي والتراث والجديد المتمثل في الانجازات العلمية والثقافية والديمقراطية التي تطورت في الغرب.

كان السؤال المركزي هو لماذا تقدموا؟ ولماذ تخلفنا؟ نتمسك بالدين والتراث أم نأخذ عن الغرب مبادئه الديمقراطية والتمثيلية؟ أم نأخذ بكليهما وما يعنيه ذلك من التوفيق بينهما؟ على هذه الأسئلة وغيرها تمحورت جهود النهضة العربية وروادها بدءاً من رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشبلي شميل وانطون فرح وانتهاءً بسلامة موسى، ولاتزال هذه الأسئلة رغم تغير الظروف والشروط التاريخية العامة هي الهم الأساسي لقطاع كبير من المثقفين العرب وتحظى باجابات متنوعة وتنحو مناحي مختلفة متباينة.(٥)

لقد فرضت الحضارة الغربية ليس فقط على العالم العربي وإنما في أجزاء أخرى من بلدان العالم الثالث تحديات جديدة على البنى التقليدية السابقة على الهيمنة الغربية، وقد كرست هذه الهيمنة خللا وازدواجا في البنى الانتاجية والاقتصادية فأصبح في كثير من بلدان افريقيا واسيا والعالم العربي قطاعان اقتصاديان متميزان أحدهما «حديث» متوجه للخارج ومرتبط بالتصدير والاستيراد يستخدم

تكنيكات انتاجية مختلفة وآخر تقليدى يستخدم أدوات انتاج تقليدية وفى كثير من الأحيان «بدائية» الأول مرتبط بالغرب والسوق الرأسمالية الدولية والآخر مرتبط به أيضا ولكن ظل مستوى الانتاج وأدواته كما هى دون تغيير كبير.

والسؤال المركزى من نحن ومن الآخر هو بطبيعته سؤال مزدوج، فما من مرة، يثور فيها الا وكان مزدوجا أي ماذا نأخذ من الغرب؟ وايضا ماذا نحن فاعلون بتراثنا وثقافتنا وهذا هو السؤال الأساسى للنهضة والتى أجيب عليه بضرورة الأخذ عن الغرب، علومه وفنونه ومناهجه في اطار تطوير تراثنا وملائمته لواقع العصر[٦]، ورغم مضى مايقرب من قرنين على ظهور هذه الأسئلة منذ نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر - ورغم أنه قد بدأ فى كثير من الأحيان وبالذات فى مصر أن السؤال قد أجيب عليه وأن ثمة إتفاقا حول مضمون الاجابة أى اختيار طريق ايديولوچى علمانى، ليبرالى أو اشتراكى أو قومى يكفل للمواطن حرية المعتقد الديني وتقوم على ذمة الحكم سلطة علمانية سواء منتخبة أو وذلك فى أضعف الأحوال لاتستمد شرعيتها من الدين، رغم كل ذلك ومع تدهور مواقع حركة التحرر الوطنى بدا وكأننا نعيد طرح نفس الأسئلة المركزية وكأننا نواجه بها للمرة الأولى رغم ما اعترى كل شئ من تغير أى محتوى الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

وثنائية الذات والآخر، القديم والجديد، التقليدية والحداثة، والأصالة والمعاصرة قد تكون مصدر خصوبة ونماء للفكر المصرى والعربى، بل وتكاد تكون طريقا لتأكيد فعاليات الذات المصرية والعربية ولكن بشرط واحد وهو ألا تطرح فى التناقض المطلق أى أن أحدهما ينفى الآخر، ألا تناقش فى تضاد بحيث لايلتقيان وإنما ينبغى رؤيتها فى إطار جدلى فالسؤال حول تأكيد الذات القومية وهويتها ينبغى ألا يحول باللحاق بركب التطور العلمى والتكنولوچى الذى تطور فى الغرب ولايعنى ذلك النقل والمحاكاة وإنما الابداع والابتكار، يعنى استيعاب وتمثل المناهج الحديثة العلمية والنظرية والمعرفية وانجاز اسهام خاص بالذات العربية[٧] وانطلاقا من احتياجاتها وقضاياها، ان النقل والمحاكاة يوقف العقل والابتكار والتجدد ولايخرج بالذات الى آفاق أرحب لتطورها وازدهارها وربما يكون هذا النقل والمحاكاة هو السبب فى اعادة طرح الأسئلة نفسها، فكما أن الذات الفردية لاتنمو

وتتطور ولاتتعرف على امكاناتها الحقيقية الا فى وسط اجتماعى، وفى علاقة مع الآخر أى الجماعة. فكذلك الذات الجماعية والقومية لايمكنها التطور منعزلة عن مايجرى فى عالم اليوم من تطور فى كافة مناحى المعرفة والعلوم بل انها لن تتطور ولن تتأكد فاعليتها الا فى علاقتها بالآخر بالحضارة الحديثة بالدخول معها فى جدل وحوار حى يرتكز على الندية ويتخلص من العقد، عقد الاحساس بالتدنى ومخاطر تهديد الهوية.

فى خضم هذه الاشكالية، أى اشكالية التطور الايديولوچى فى مصر تجئ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، لتدفع بأطراف المعادلة خطوة الى الأمام أى فى اتجاه الحل، لم يكن من الممكن ان تتجاوز الثورة هذا السؤال وهذه الاشكالية وكيف ذلك؟ وزعيمها جمال عبد الناصر قبل ١٩٥٢ كان قد تعرف على مايدور فى مصر عن قرب، على كافة التيارات الفكرية والايديولوچية الفاعلة فى مصر ماقبل ١٩٥٢، الاخوان المسلمون، الماركسيون، مصر الفتاة... الخ.

ثورة ٢٣ يوليو واشكالية التطور الايديولوچى فى مصر :

من المعروف منهجيا أن الممارسة تسبق النظر، أى الوعى بأبعاد الممارسة ومحتواها يعقب تجسدها أو يواكبه، فالحركة التاريخية ليست واعية ولكنها تستدعى أشكال وعيها وتفتح الطريق والأفق أمام العقل النظرى والفكرى لاستيعاب دينامياتها ومن ثم توجيهها وضبطها، ففى تاريخ مصر سبقت ممارسات محمد على ومشروعه التحديثى الوعى بالتحديث وايديولوچيته، فما أن استولى على حكم مصر حتى شرع فى بناء جهاز دولة حديث وجيش على الطراز الحديث ومدارس فنية وعسكرية وأرسل المبعوثين الى أوروبا لتحصيل المعارف الفنية والتقنية الحديثة لتوفير الكوادر اللازمة لعملية التحديث، ولم ينتظر للحصول على تصريح نظرى بممارسة التحديث من المفكرين والعلماء، بل على النقيض من ذلك، فإدخال مشروعه التحديثى الى حيز التنفيذ والتطبيق هو الذى حفز التفكير فى الوعى بايديولوچية التحديث واعمال العقل والفكر فى المشكلات الثقافية والعلمية المرتبطة بالتحديث كأسلوب تفكير عقلانى وتقنيات مادية وصناعية وانتاجية.

واذا انسحب ذلك على محمد على وايديولوچية التحديث فإنه بالأحرى ينطبق على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها الراحل جمال عبد الناصر، فما يؤخذ على عبد الناصر والضباط الأحرار عادة أنهم لم يكونوا يمتلكون ايديولوچية واضحة منذ البدء قد يجافى هذه الحقيقة الا اذا كان المقصود «نموذج نظرى» جامد وعلى الواقع بتعدده وثرائه وتناقضاته الدخول فيه والتلاؤم معه.

فبادئ ذى بدء كان تنظيم الضباط الأحرار الذى أعد للثورة يضم تيارات ايديولوچية مختلفة ومتباينة من الاتجاه الاسلامى الى الاتجاه الماركسى، ولايخلو من دلالة أن الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار ضمت بين آخرين حسن التهامى، كمال رفعت، وعبد الناصر رغم مابينهم من اختلاف ايديولوچى واضح.[٨] ومن ناحية أخرى، وباستثناء بعض الخطوات الأولية التى كانت فيما يبدو تحظى باتفاق عام كطرد الملك واعلان الجمهورية وتطبيق الاصلاح الزراعى الأول وجلاء قوات الاحتلال الانجليزى، فإن ما دون ذلك من قضايا خاصة بالديمقراطية وتعدد الأحزاب والتنمية والاشتراكية والوحدة العربية لم يحظ باتفاق بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وهو الأمر الذى أدى الى تصفيات دورية وخروج المختلفين على مراحل مختلفة من تطور وتبلور أبعاد التحول الاجتماعى الذى قادته ثورة ٢٣ يوليو.

وما يعنينا هنا فى المقام الأول هو موقف عبد الناصر من اشكالية التطور الايديولوچى فى مصر وذلك لايعنى افتراض اتفاق «النخبة الحاكمة» مع رؤيته، ولكن هذه الرؤية ذاتها فى نهاية التحليل هى التى بلورت معالم التطور الايديولوچى وموقف ٢٣ يوليو من هذه الاشكالية.

لقد حدد عبد الناصر على ضوء - التجربة والخطأ - أبعاد وملامح التطور الايديولوچى على ضوء الممارسة العملية والموقف من اشكالية التقليدية والحداثة على ضوء أهداف ومضامين حركة التحرر الوطنى المصرية والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطنى وفى مرحلة أولى أكد عبد الناصر البعد القومى العربى فى التوجهات المصرية وذلك عقب معركة عام ١٩٥٦ والوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وبذلك أكد عروبة مصر وإنتماءها للأمة العربية وأصبحت القومية العربية على الصعيد العربى بعدا هاما فى التطور الايديولوچى فى مصر خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالدين والايديولوچية الدينية، لم يستثمر الدين فى خطبه وتصريحاته لأهداف سياسية رغم أنه ظل أحد مصادر الشرعية السياسية والتبرير، وكان لجوء عبد الناصر فى خطابه للمرجع والاحالات الدينية رد فعل للحملات الاعلامية من قبل بعض النظم العربية التى أرادت أحداث تناقض بين التوجهات القومية والاجتماعية للنظام وبين الدين وكذلك عقب قرار حل جمعية الاخوان المسلمين وبداية لهجوم على النظام من مواقع دينية.(٩) وأكد عبد الناصر على عدم تعارض الدين مع التوجهات القومية والاشتراكية لمصر وأن الدين مكون أساسى فى تجربة الشعب الروحية والأخلاقية وأعاد للأذهان فكرة «الدين لله والوطن للجميع» وأعلن رفضه لاقامة دولة دينية. بلور اذن عبد الناصر عناصر أولية لصيغة عقلانية تجمع بين الدين ومحتوى التقليدية وبين المعاصرة بمضمونها الفعلى وليس الشكلى. ولم يقف فهمه للدين والتقليدية والأصالة على الحدود الشعائرية الشكلية، وكذلك رؤيته للمعاصرة لم تعن بمظاهرها وعوارضها وقشورها الخارجية.(١٠)

وقد أظهرت المرحلة الناصرية بشكل واضح، تقبل الجماهير العريضة من الشعب لايديولوچية حديثة علمانية حتى فى القرى فقد ترددت مفاهيم الاشتراكية والمساواة على الألسنة، وكان هذا القبول يرتهن فى الواقع بارتباط هذه الايديولوچيا بمصالحها وتطلعاتها الاجتماعية فى العدل والحصول على نصيب من الثروة القومية بعد تاريخ طويل من الظلم الاجتماعى ولم يكن ذلك يعنى بالضرورة تخلى الجماهير عن ثقافتها وتراثها الدينى بل يعنى انها لم تجد تعارضا بين ثقافتها وبالذات بعدها الدينى الأساسى وبين زعامات تتبنى ايديولوچيات تحديثية تحفظ للوطن وحدة عنصرية أى المسلمين والأقباط وتتوجه مباشرة لقضاياها وهمومها الأساسية وهو الأمر الذى يعنى بين - أشياء أخرى - أن الجماهير بحسها تميز بين حداثة حقيقية وللكافة وبين أخرى تأخذ بالقشور ولفئات ونخب معينة، بين حداثة تستعيد الذات وأخرى تفقدها، وبين حداثة اغترابية وأخرى تحول دون الاغتراب.

وسترى فيما يلى من فصول كيف تبلورت اشكالية التطور الايديولوچى بطرفيها الأساسين أى الدين والحداثة فى الخطاب الساداتى على ضوء التطور

الاقتصادى والاجتماعى وأبعاد الممارسة الساداتية على الصعيدين الداخلى والخارجى.

هوامش المبحث الثالث

١- Jefebvre (Henri): J'idéologie structuraliste, Eds Anthropas, Paris, 1971, pp. 162-163.

٢- Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le discovrs de Gamal ABDEL Nasser: 1952-1970 theise pour le Doctorat de 3 eme cycle Université de Paris Sorbonne IV, 1979.

٣- وضاح شرارة : حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين، دار الحداثة بيروت، ١٩٨٠ الطبعة الأولى ص ١٠١-١٠٢.

٤- انظر : د. محمد عابد الجابرى : الأصالة والمعاصرة : اشكالية ثقافية أم قضية طبقية. ورقة مقدمة لندوة التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

وكذلك:

Ajami Fouad: the Arab predicoement, Arab palitical thought since 1967, canubridge university, Pren London, 1987 pp. 110.

٥- برهان غليون : اغتيال العقل : أزمة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، دار التنوير بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٦- برهان غليون نفس المصدر السابق.

٧-نفس المصدر السابق.

٨- على الدين هلال : تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر : الديمقراطية والاشتراكية فى «مصر فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧» ، معهد الانماء العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١. ص ١٢٥.

٩- Abouchadid (Marline Nasr): J'idéologie Nationale Arabe dans le discours de Gamal ABDEL Nasser 1952-1970, thése de 3 eme cycle uni de Paris sarboune, 1979.

١٠- سعد الدين ابراهيم : الأصول الاجتماعية والثقافية للقيادة القومية : نموذج جمال عبد الناصر فى مصر والعروبة وثورة ٢٣ يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

الفصل الثانى

الخطاب الساداتى فى الممارسة

بداية المرحلة الانتقالية والانفتاح الاقتصادى

المبحث الأول

المثقفون وصناعة الخطاب

لعل من بين القضايا التى تثيرها دراسة الخطاب الساداتى، تبرز قضية علاقة المثقف بالسلطة أو الساداتية كأهم هذه القضايا وأكثرها تعقيدا، بالذات بعد تواتر الشهادات والمذكرات خلال هذه السنوات الأخيرة لمن استعان بهم السادات فى فترة أو أخرى من عهده الممتد من ١٩٧٠-١٩٨١، سواء كان ذلك تلمسا للنصح والاستشارة أو كتابة هذا الخطاب أو ذاك فى هذه المناسبة أو تلك ومدى تطابق اهتمامات وأفكار هؤلاء من عدمه مع الساداتية كتركيبة مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وتبرز أهمية هذا التساؤل مع وضوح حقيقة أن السادات خلال سنى حكمه قد استعان بشخصيات تتفاوت فى انتماءاتها الفكرية والسياسية بل وحتى تكوينها الشخصى رغم تواجدهم جميعا فى مؤسسات رسمية صحفية واعلامية تمثل جزءا من جهاز الدولة الايديولوجى والثقافى والفكرى ولاشك أن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات يبدو مفتاحا لفهم كثير من المشكلات المتعلقة بدور المثقف ووظيفته وموقعه من السلطة والمصالح المتعارضة والمتناقضة فى المجتمع وأن اجلاء هذه النقطة يبدو ضروريا.

فمن المعروف أن السادات كان خطيبا متمكنا من تكنيكات التأثير فى المستمع واقناعه، ولم يخف عبد الناصر اعترافه بملكة السادات الخطابية، اذ عهد له منذ البدء اعلان قيام الثورة فى الاذاعة، وكان أول صوت يعلن للعالم ولمصر نبأ الثورة. وبعد قيام الثورة مارس السادات العمل الفكرى والصحفى فى الجمهورية

وغيرها من المؤسسات الصحفية وأصدر عددا من الكتابات من بينها «ياولدى هذا عمك جمال» و«قصه الثورة كاملة» وهذه خبرة دعمت من ملكات السادات الفكرية والخطابية وأتاحت له قدراً من الاستقلال فى مواجهة معاونيه ونصائحهم.

وبادئ ذى بدء، سمح تطور المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية بدرجة أقل بظهور فئة من المثقفين متميزة، يطلق عليها تسميات كثيرة، مستشارين، تكنيكيين معاونين.. الخ وتلتحق هذه الفئة بمراكز صنع القرار السياسى والاقتصادى فى مواقع شتى من بنية الجهاز السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتقوم بمهام عديدة من بينها كتابة «الخطاب السياسى».

وقد تضخم دور هذه الفئة فى هذا المجال أى كتابة وتحرير الخطاب السياسى، ففى بعض المناسبات الهامة وغير الهامة يلجأ الرئيس الى أحد هؤلاء المستشارين لكتابة مسودة لخطابه المقبل، ويكون الرئيس قد عهد من قبل لآخرين لكتابة مشروع خطاب آخر وما أن تتجمع لديه هذه الخطابات يقوم بالمفاضلة بينها واختيار أقربها الى تفكيره وأكثرها مناسبة للظروف القائمة ويقع الاختيار من ثم على خطاب واحد من بين هذه الخطابات.

وقد اتخذ نمو هذه الفئة - أى المثقفين والمستشارين - طابعا جعل من وظيفة «محرر الخطاب» فى الولايات المتحدة وظيفة شائعة ومهنة مطلوبة بل ومرغوبة فى اطار المنافسة التى تسود المجتمع الأمريكى، كما أن تطور هذه الفئة والدور الهام الذى تلعبه من وراء «الكواليس». دون مسئولية واضحة. اذ تقع المسئولية أى مسئولية الخطاب على صاحبه أى الرئيس. الى حد أن أطلق عليها بعض الكتاب Jes négres du politique أى المساعدون والمعاونون أو «عبيد السياسة» فى اعداد وكتابة وتحرير الخطاب السياسى ومن ثم المشاركة فى صنع السياسات ورسمها دون مسئولية محددة الا فى مواجهة من يطلبون منهم النصح والمشورة. ولم يقتصر نمو هذه الظاهرة على المجتمعات المتقدمة الديمقراطية والتى تتمتع بوجود هيكل وبناء سياسيين مؤسسين وسيادة المنافسة فى السياسة كما فى الاقتصاد والتعدد فى الرأى والفكر كما فى المصالح والتصورات والمعانى وإنما امتدت لمجتمعات أخرى أخذة بالنمو والتحديث وان اتخذت أشكال درجات متفاوتة ومهام متباينة.

وتعتبر هذه الظاهرة امتدادا وتجديدا لتراث طويل امتد بطول التاريخ الانسانى أى المثقف والسلطة، ففى كل عصر كان له مثقفوه ففى مرحلة سيادة الدين كمصدر للشرعية والحكم سواء فى الاسلام أو المسيحية لعب رجال الدين سواء كانوا كهنة أو مفسرين وشراح هذا الدور ومع بداية ظهور الحضارة الحديثة ظهر المثقفون المهتمون بدراسة المجتمع والانسان كبديل لهؤلاء أى المثقفون «العصريون» وذلك رغم أن دور المثقفين الذين نحن بصدد الحديث عنهم يبدو متميزا أو يتضمن قدرا أعلى من الحرفية والاحتراف.

وقد حظى دور المثقف ولايزال بمعدل واسع فى اطار العلاقة بين الثقافة والمجتمع بين بنية الفكر والسياسة وبنية الاقتصاد والمجتمع. وقد عولجت هذه المقولة بصور وأساليب شتى تتراوح بين الدوجمائية والتجديد، ففى مرحلة أولى فسرت على أن البنية المادية أى بنية الاقتصاد والانتاج تحدد بنية الثقافة والايديولوجيا والقانون واتخذ طابع العلاقة بينها طابعا تبعيا أى أن الثانية تتبع وتتحدد على ضوء الأولى. وعولجت كامتداد وافراز طبيعى لها.

وقد حال هذا التفسير الدوجمائى دون التعرف على ديناميات البنية الفكرية وآلياتها الخاصة وأنماط التفاعل بين أجزائها ومكوناتها، وكذلك بين البنى الفكرية الراهنة وتلك التى سبقتها والعناصر الوافدة من الماضى والمرتبطة بالحاضر، بل والأكثر من ذلك أن هذا التفسير قد حال دون فهم دور الفكر والأفكار فى مجرى التاريخ وتأثيره فى الظروف الموضوعية والمادية. فإذا كانت العلاقة التى تربط بين البنية المادية أى الاقتصاد والانتاج وتلك الفكرية أى الثقافة والايديولوجيا جدلية فإن معنى ذلك اذا كانت البنية المادية تمهد الطريق لظهور أفكار ومقولات نظرية تتلاءم معها فإن المنطقى أن هذه المقولات والأفكار تعود لتؤثر على مجريات الأمور فى الواقع الموضوعى فهى ليست مجرد «إفراز» طبيعى لها.

واذا كان الانسان نتاج شروطه الاجتماعية والاقتصادية فإن كذلك ليس مجرد معطى مباشر وكفى لبيئته وانما هو قادر بوعيه وعقله وارادته على تغييرها والتأثير فيها.

وفى اطار التفسير السابق أصبحت قضية انتماء المثقف وهويته تتحدد بشكل ميكانيكى على ضوء انتماءاته الاجتماعية والطبقية وهو الأمر الذى يحول دون

فهم ديناميات الوعى والفكر اذ من الملاحظ ان ايديولوچية المثقف لاتتطابق بالضرورة مع انتماءاته الاجتماعية بل تتناقض معها أحيانا، اذ ينحاز المثقفون المنحدرون من أصول اجتماعية وطبقية برجوازية الى مصالح الطبقات الشعبية والعكس ويعنى ذلك أن الاختيار الايديولوچى والفكرى ليس مجرد نتيجة «عضوية» لانتماء المثقف الاجتماعى ولكن يدخل فى تشكيله عوامل أخرى متباينة تتوقف على تنشئته وارادته وبحثه عن مثل أعلى وعن قيمة لحياته وكذلك خبرته وممارساته وملاحظته لعلاقات القوى فى المجتمع.

وفى مرحلة تالية أعيد طرح قضية العلاقة بين الاقتصاد والبنى القومية الثقافية والقانونية والفكرية اذ أن التفسير الأول قد حال دون فهم جدليات الواقع والفكر ودور هذا الأخير فى الواقع والممارسات وكان انطونيو جرامشى وچورج لوكاتس وأخيرا لويس ألتوسير فى مقدمة ممن أعادوا طرح هذه القضية من زوايا شتى ومعالجات مختلفة ولكنها تلتقى جميعا فى رفضها للدوجماتية الستالينية وضرورة أن تستعيد الماركسية طابعها الجدلى فى النظرية والتطبيق.

وقد عكف جرامشى من خلال اعتقاله بواسطة الفاشية الايطالية فى السجن على تأمل دور المثقف الايطالى وموقفه من السلطة وذلك انطلاقا من اعادة النظر فى طبيعة العلاقات بين البيئة التحتية والبنية القومية والثقافية، وذهب جرامشى الى القول بأن العلاقة بين البنيتين ليست علاقة تبعية ولكنها علاقة تشابك وتداخل وان موقع المثقف يقع فى المنطقة التى تتشابك فيها علاقات البنية الاقتصادية والاجتماعية والبنية الثقافية والفكرية.

وذهب جرامشى الى أن المثقف بحكم موقعه لايمكن ان يكون منحازا سواء كان انتماؤه الى اليمين أو الى اليسار فهو مثقف «عضوى» بمعنى أنه يرتبط بالدفاع عن مصالح اجتماعية وفكرية ومادية.

من ناحية أخرى حاول چورج لوكاتس أحد مؤسسى مدرسة بودابست أن يؤكد طابع الاستقلال النسبى للبنية الثقافية والفكرية للمجتمع مقارنة بالبنية المادية، وفى معالجته لقضية الوعى أكد على امكانية الطبقات العاملة فى تملك وعى تاريخى صحيح مقارنة بوعى البرجوازية الزائف، ورغم اختراق الوعى البرجوازى للطبقة العاملة الا أن هذه الأخيرة عن طريق الممارسة والنضال ضد البرجوازية

فإنها تناضل فى الوقت ذاته ضد وعيها الزائف نفسه وهو الأمر الذى يتيح لها موضوعيا امكانية للتحصل على وعى تاريخى وحقيقى وليس وعيا مشوها ومزيفا.

أما لويس ألتوسير فانطلق بداية من الاستقلال النسبى للبنى الثقافية والفكرية للمجتمع، وفى مواجهة الستالينية اختار من بين أسسها الأساس الدوجمائى وهو أكثر جوانبها فى تقديره انتشارا وأهمية، وبناء على ذلك حاول ألتوسير أن يخلص الماركسية من الدوجمائية الستالينية وأن يعيد النظر فى مقولة الطابع الطبقى للعلم البرجوازى والعلم البروليتارى وكتابات ماركس الشاب وكتابات النضج وتطبيق مفهوم «القطيعة المعرفية» على تطور ماركس الفكرى وهى المقولات التى حظت بنقد شديد وجدل كبير وانتهى الأمر بألتوسير باعلان نقده ذاتيا وتراجعه عن بعض أطروحاته لابتعادها عن جوهر الماركسية كنظرية وتطبيق.

ومن الواضح ان المشكلة الأساسية هنا أى علاقة المثقف بمنظومة المصالح الاجتماعية والطبقية المتعارضة والمتناقضة فى أفق تاريخى معين، تعود فى جذورها ونشأتها الى تقسيم العمل بين عمل يدوى وآخر ذهنى فأصبح ثمة طبقة تنتج وتعمل وأخرى تحررت من قيد العمل للاستمرار فى الحياة واصبحت مهمتها التفكير والثقافة وبقيت مهمة التفكير منذ ذلك الحين مرهونة بالمفكر المفرد أو الذات، فهو الذي يقوم بالتفكير ولايرى من أصل لهذا التفكير الا ذاته اذ تغيب عن ذهنه العملية التاريخية الموضوعية التى قادته الى موقعه هذا أى «المفكر الفرد» وهكذا فرغم الطابع الذاتى لعملية التفكير الا أن هذه الذاتية ليست الا وجها آخر لموضوعيتها، فموضوع التفكير هو المجتمع بتناقضاته وصراعاته والمفكر عندما يبدأ تفكيره فإنه يستلهم هذه الصراعات والتناقضات وتكون موضوعا لفكرة سواء انتقدها أو أيدها أو حاول الوقوف على التفكير رغم استقلاله النسبى عن الاطار الاجتماعى الا أنه لايتسم بالحياد.

وإذا إنتقلنا للحالة العربية فإنه يكاد يكون من المتفق عليه الأهمية الخاصة للدور الفكر والأفكار فى تفنيد معالم الواقع الاجتماعى والاقتصادى، فبداية النهضة العربية الأولى أفترضت ضمنا دورا خاصا للأفكار ليس فقط فى تنوير الأذهان على منظور جديد للتطور والنمو وإنما أيضا فى تنمية قوى إجتماعية

واقتصادية فى إطار الهيكل الاجتماعى وقتها على النهوض بدور أو آخر والأمثله على ذلك لاحصر لها فى مسيرة التطور العربى منذ المصلحين الاوائل وبداية تبلور الوعى القومى وإنتهاءاً بثورة ٢٣يوليو حيث تأثر قادة الثورة بمختلف التيارات الفكرية المتنافسة فى ساحة العمل الوطنى والسياسى قبل قيامها بدءاً من الأفكار القومية والأشتراكية والليبرالية والإسلامية بل إن عبدالناصر نفسه لم يخف تأثره «بعودة الروح» لتوفيق الحكيم وآخرين من المفكرين شرقا وغربا.

أما الحالة الساداتية فإنها تثير عددا من النقاط التى تستوجب الحذر والتحفظ وفى نفس الوقت الايضاح. أولى هذه النقاط هى أن دراستنا تركز فقط على الخطاب الساداتى بالمعنى الذى سقناه فى اكثر من موضوع أى ماكتبه أو علق عليه أوقاله فى مناسبات مختلفة وكذلك منظومة المفاهيم والمقترحات النظرية التى دعا لها وحاول تجسيدها فى الممارسة العملية وبهذا المعنى فإن مايدور وراء الكواليس كان يخرج بالضرورة عن موضوع دراستنا أى مايتعلق «بصناعة الخطاب» ودور المستشارين والتكتيكيين الذى تحدثنا عنه آنفا فلم يكن من صلب موضوع دراستنا تعقب إنتاج الخطاب والبحث فى دهاليز السياسة «العملية» عمن كتب الخطاب أو من ساهم فى كتابته ليس لان ذلك لايبدو فى تقريرنا هاما، بل العكس هو الصحيح ولكن لأنه لم يكن فى مقدورنا متابعة مثل هذه العملية خاصة وأن معظم من أدلوا بشهاداتهم وأوضحوا دورهم أدلوا بها فى وقت متأخر عن إنجاز هذه الدارسة، فقد أدلى معظمهم بشهاداتهم سواء وقت أن لاحت لهم نهايته فى الأفق أو بعد تحقيق هذه النهاية فعلا!

ومن ناحية أخرى فالخطاب ماأن ينطق به السادات حتى يصبح مسئولاً عنه ومنسوبا إليه أيا كان دور من وضع خطوطه العريضة أو طلب منه السادات النصح والمشورة فى وقت أو آخر، فالخطاب يصبح عندئذ وثيقة رسمية لعهد السادات ومن ثم تتأكد مشروعية نسبة خطابه إليه وحده كرئيس للدولة وممثل لتركيبة المصالح الاجتماعية والطبقية التى يدافع عنها النظام ويحميها.

أما ثانى هذه النقاط فهى أن للسادات خبرة ضخمة سواء فى الكتابة أو الخطابة أو العمل السياسى فكما سبق أن أشرنا أصدر «ياولدى هذا عمك جمال» و«قصة الثورة كاملة» وعديدا من المقالات فى الصحف المصرية فى الخمسينات

وأخيرا «البحث عن الذات» وقد مكنته هذه الخبرة من الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال والتميز خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار تكوينه الشخصى والنفسى واتصافه «بالنجومية» و«الاستعراضية» كما أشار الى ذلك على نحو مستفيض «محمد حسنين هيكل» وآخرون تعاملوا معه عن قرب. وهو الأمر الذى كان من نتائجه أن احتفظ السادات فى مواجهة معاونيه ومستشاريه بقدر كبير من الحرية والحركة والمبادرة جعلته فى كثير من الأحيان وبشهادة معاونيه أنفسهم يخرج عن النصائح المقدمة والخطابات التى أعدت له، فله تقديره السياسى الخاص لطبيعة الظروف والمصالح الاجتماعية التى ينبغى تحقيقها والأهداف التى يسعى لانجازها وذلك يدعم مشروعية اسناد الخطابات الى السادات وحده دون سواه أيا كان دور معاونيه وقد أشار الى ذلك على نحو مستفيض أحمد بهاء الدين فى كتابه المعنون «محاوراتى مع السادات» وذلك يقودنا الى القول بأن الخطابات التى أعدها له معاونوه لم تكن كافية فى بعض الأحيان أو أكثرها لتحقيق أهدافه والتعبير عن تفكيره بالصورة التى يراها هو والتى تعكس بطبيعة الحال تركيبة المصالح الاجتماعية التى دافع عنها.

وثالث هذه النقاط هى أن السادات قد مارس صلاحيات واسعة واستثنائية مقارنة بالاطار الدستورى والمؤسسى للحكم، واتسمت ممارسته للسلطة بطابع «شخصانى» أو «شخصنة السلطة» فقد وحد بالذات فى أواخر سنى حكمه بين شخصه وبين السلطة والدولة فأصبح أى نقد للسلطة والدولة هو نقد شخصى له وتوحدت سياساته وممارساته بشخصه بطريقة ملفتة للنظر وهو الأمر الذى يفسر من ناحية ردة فعله تجاه معارضيه وشيوع مفردات وتراكيب شخصية لتجريح معارضيه والتشفى فيهم اذ وضع معارضتهم لسياساته فى اطار شخصى فوق المؤسسات والاطر القانونية القائمة لتقييم هذه المعارضة، ومن ناحية ثانية عزز ذلك من طابع خطاباته وطغيان طريقته فى التفكير والنظر للأمور عليها دون سواها من النصائح والاستشارات «ففرديته» الشديدة جعلته يقفز فوق نصائح معاونيه ويترك بصماته واضحة على سياساته وممارساته.

أما النقطة الرابعة فهى أن السادات لم يتوجه لطلب النصح فى اعداد خطاباته وسياساته لأشخاص ومثقفين خارج البنى الفكرية والايديولوجية والاعلامية

للدولة، حيث كان معاونوه فى اعداد خطاباته ممن تولوا فى فترات متقاربة أو متباعدة مناصب هامة وقيادية فى الاعلام والمؤسسات الصحفية والثقافية والايديولوچية وكانوا بحكم مواقعهم كرؤساء مجالس ادارات أهم وأكبر المؤسسات الصحفية جزءاً لايتجزأ من أبنية السلطة ويدينون بمكتسباتهم وامتيازاتهم للدولة رغم مابينهم من اختلافات فى التصورات والرؤى ووجهات النظر بل والتكوين الشخصى ومن ثم فمادت تقديراتهم للأمور والنظر للأشياء وأشكال المعالجة التى يقترحونها.

ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يفترض السادات لدى توجهه لهؤلاء ولاءهم لسياساته وتمثلهم بطريقة أو أخرى لطبيعة تلك المصالح والأهداف التى ينبغى تحقيقها وتجسيدها فى الممارسة رغم أن دور هؤلاء يبدو فى نهاية التحليل محدودا، فقبل ذلك وبل فوق ذلك لم تقرر سياسات السادات على ضوء نصحهم واستشارتهم وانما تحددت سلفا على ضوء اختيارات طبقية واجتماعية ويجئ دور هؤلاء فيما بعد أى بعد استقرار هذه الاختيارات لكى لايكون ملزما أو مقررا اتجاه السياسات والأحداث. والدليل على ذلك أن بعض هؤلاء المستشارين قد نصحوا بتجنب هذا القرار أو القانون أ ذاك ونبهوا الى خطورة مثل هذا الاختيار أو ذلك ولكن كان الأمر يجئ دائما متأخرا وعادة مايتم تجاهل هذه النصائح كليا أو جزئيا.

هذا بالاضافة الى أن بعض هؤلاء قد لعبوا أدوارا هامة للغاية فى صعود الساداتية كايديولوچية وممارسة وفى فترات متفاوتة، ورسموا بمواقعهم فى المؤسسات الصحفية والاعلامية اختيارات سياسية وايديولوچية واضحة وشكلوا جزءاً كبيرا من الرأى العام فى مصر عبر سنوات طوال، ففى بداية صعود الساداتية لعب محمد حسنين هيكل دورا هاما رسم ملامحه فى كتابه الشهير «خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات» ومارست مقالاته التى نشرت تباعا فى جريدة الأهرام حول تحييد أمريكا فى الصراع العربى الاسرائيلى تأثيرا هاما فى تبلور الساداتية كمشروع اجتماعى وسياسى وذلك رغم الخلاف الذى نشب بينهما عقب حرب أكتوبر وأدى الى القطيعة بين الرجلين.

الا أن ذلك لايعنى الخلط بين السادات وبين من تعاونوا معه، فلاشك أن

الكثيرين قد حددوا خلافاتهم وأعلنوها ورفضوا الاستمرار فى خط السادات وذلك مع تبلور معالم سياسته على الصعيدين الداخلى والخارجى، ولكن يعنى ذلك أولا أن الساداتية قد تعاونت مع هؤلاء فى الحدود التى تراها تتفق وأهدافها ولحظة الخلاف فلهم الخيار أو الاستمرار ومن استمر من هؤلاء فى تدعيم الساداتية فكرا وممارسة معروف بل ولم يبذل جهدا فى تقنيع دعوته وممارساته.

ولاشك أن علاقة المثقف بالمجتمع ومنظومة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتعارضة تطرح قضايا قد تتجاوز الاطار الذى تحدثنا عنه آنفا: كقضية الطابع الاجتماعى للفكر فى مواجهة مقولة حياد الفكر ازاء الصراعات الاجتماعية فالتأكيد على الطابع الاجتماعى للفكر يمنح هذا الأخير مكانته فى السياق التاريخى بينما أن المقولة الثانية تنزع عن الفكر طابعه التاريخى اذ تضعه خارج دائرة الصراع الاجتماعى والايديولوچى ويصبح من ثم عنصرا خارجا على الحقل الاجتماعى.

وحيث أن المفكر يقوم بهذه العملية منفردا، فإن ذلك يحمل على الاعتقاد باستقلاله كذات مفكرة عن دائرة الصراع الاجتماعى بل ووقوفه خارجها وهذا الاعتقاد فى الاستقلال أو الحياد هو بذاته أحد أشكال الممارسات الايديولوچية السائدة فإذا كان القول بحياد الدولة ازاء الصراع الاجتماعى والطبقات ذات المصالح المتناقضة فى المجتمع يخفى حقيقة وظيفتها ومهمتها الطبقية والاجتماعية ويمثل جزءاً من الايديولوچية المسيطرة فكذلك القول بحياد المفكر ازاء حقل الصراع الاجتماعى اذ يخفى ذلك الطابع الاجتماعى والتاريخى للفكر.

وكذلك فإنه من بين القضايا التى يثيرها علاقة الفكر والمثقف بالمجتمع، قضية المثقفين فى اطار التراتب الاجتماعى القائم والعملية الانتاجية والاجتماعية بأقطابها الرئيسية، فمن المتفق عليه أن المثقفين والمفكرين يشغلون من حيث مواقعهم الطبقية والاجتماعية موقعا وسطا بين الطبقات المتصارعة فهم ليسوا ملاك ولا عمال ولا مجرد جزء من الآلة البيروقراطية للدولة ولكنهم يمثلون فئة ليست بالضرورة متجانسة وتقع فى نقاط التشابك بين مختلف الطبقات ومن الأمر الذى يسمح بالاعتقاد فى حيادية الفكر وطابعه الفردي المجرد.

ويدخل فى هذا الاطار الطابع اللامتجانس لفئة المثقفين والمفكرين وادراج فئات مختلفة من المهنيين تحت هذا المسمى، كذلك اختلاف دور المثقف من فترة تاريخية لأخرى فمن المؤكد أن أية حقيبة تاريخية ترسم معالم وصورة المثقف ودوره وفى اطار تاريخ أى مجتمع هناك اختلاف فى توصيف دور المثقف من مرحلة لأخرى الا أن المحتوى النقدى لمهمة المثقف يمثل وبلا جدال أهم أدواره، دفاعه عن القيم الانسانية الكبرى ونقد الصيغ والمشروعات الاجتماعية التى تضع هذه القيم موضع تساؤل من قريب أو بعيد. وتحديد دور المثقف يفترض تعريف الثقافة بشكل عام وتحديد الطابع التاريخى للمجتمع وطبيعة المهام المطروحة على الصعيد الفكرى والثقافى.

والجماعات الحاكمة فى أى مجتمع أو أية مرحلة تاريخية تقوم بتقديم مصالحها الخاصة كمصالح كل المجتمع وتربط سيطرتها بالمثل العليا، العدل التقدم والسلام، ومن هنا فإن هذه الجماعات تعيش تناقضا بين صورتها كممثل للارادة الجماعية والوطنية الشعبية وبين تحقيق مصالحها الخاصة ويفرض ذلك بطبيعة الحال تنوع فى المهمات الفكرية والايديولوجية والثقافية فى اطار الممارسة وتفاوت فى مقولات الخطاب السياسى بل وتنوع فى المصادر الفكرية والثقافية لمستشاريها ومعاونيها.

وتقود هذه التناقضات فى الممارسة الى تشكيل وبلورة فئة من الكوادر المثقفة التى تأخذ على عاتقها مهمة «تخيل» الحلول للمشكلات المطروحة على المجتمع وتصور طبيعة المشكلات التى يمكن أن تثار فى المستقبل وقيام هذه الفئة بهذه المهمة يعنى حرمان الجمهور من القدرة على التخيل وسلبه امكانية المبادرة وربط مصيره وقدره بالنظام القائم والأفق المستقبلى لمعالجة مشكلاته وهمومه.

ولايعنى ذلك أن الأفكار تحقق بالضرورة الأهداف التى تبلورت فى ذهن صاحبها، بل كثيرا ماتتعرض الأفكار للاغتراب، فإذا ما اعتبرنا أن المنتج الفكرى «يتموضع» فى الواقع ويلتقى بشروط اجتماعية وتاريخية معينة فإن هذه الشروط قد توظفه لتحقيق أهداف لم تكن تخطر بذهن صاحبه بل قد يوظف لتحقيق أهداف مناقضة تماما للأهداف التى صيغت من أجلها وذلك لاينطبق بالضرورة على كل الأفكار فهناك دائما مفكرون ينصب اهتمامهم على قضايا الانسانية الكبرى فى العدل والتقدم والسلام وآخرون يضعون نصب أعينهم مصالحهم الخاصة

المباشرة والتى تتمثل فى تبرير النظام القائم ولاجدال أن الانسانية مدينة للفئة الأولى بالكثير.

يمكن للقارئ أن يطلع على بعض الكتابات فى هذا الشأن :

١- أحمد بهاء الدين: محاوراتى مع السادات، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٧.

٢- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات، القاهرة، الطبعة العربية، ١٩٨٣.

٣- محمد عابد الجابرى: الخطاب العربى المعاصر، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٥.

٤- Grawitz Madeleine : Méthades des sciences sociales, Eds Dalloz, 3 eme Ed, Paris, 1976.

٥- Delwasse Jiliande : Jes scribes du powois, le Monde 31 oct, 1982.

٦- Schaffe Adam : J'aliénation en tant que prablime philor-ephique et social, Revue l'homme et la sociéte no 31-32 Eds Anthropos, Paris 1979.

٧- مهدى عامل: النظرية فى الممارسة السياسية، بحث فى أسباب الحرب الأهلية فى لبنان، دار الفارابى، ١٩٧٩.

المبحث الثانى

المرحلة الانتقالية والمرجع الدينى . ١٩٧-١٩٧٣

الخلفية الاجتماعية والسياسية للخطاب الساداتى :

لاشك أن هناك عوامل متداخلة ومتشابكة ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر فى بلورة الخطاب الساداتى منها مايتعلق بشخصيته، بنشأته ونمط التعليم الذى حصل عليه ونمط القيم التى تأثر بها وخبرته فى العمل السياسى قبل الثورة وبعدها وكذلك نمط العلاقات التى تمكن من تنميتها وتوطيدها أثناء وجوده فى الحكم فى ظل عبد الناصر، ومنها مايتعلق كذلك بطبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والمعضلات التى واجهته والنتائج التى أفضى إليها.

وينسب بعض الباحثين الى السادات أنه جسد ملامح الريف فهو متعلق بالأرض **والطاعة** ويتميز بفردية شديدة ونزوع لرفض الأحزاب والانخراط فى تنظيمات ومن ثم فهو شديد الحذر والخبث ويتمتع بالطاعة والخضوع للسلطة المعترف بها. ولد السادات فى قرية ميت أبو الكوم فى دلتا مصر فى ٢٥ ديسمبر عام ١٩١٨(١) وتأثر بقيم الريف المصرى وبالذات الحذر التقليدى فى مواجهة السلطة فهذه الأخيرة كانت دائما سوطا مسلطا عليه ينبغى تفاديه وتجنبه ولعل ذلك يفسر أن السادات تحاشى الصدام مع عبد الناصر طوال وجوده الى جانبه. وذلك لايعنى بحال أن السادات قد جسد بعض القيم والتقاليد الثقافية والفلاحية فى ريف مصر بل على العكس فقد ابتعد عنها بل وشوهها واستثمرها استثمارا

عكسيا أى مناقضا لهذه القيم ذاتها، ولكننا قصدنا أن ظروف نشأته فى الريف كفلاح فقير قد أثرت الى حد ما فى تشكيل ثقافته ونمط استجابته للوقائع والأحداث.

بانتقاله الى القاهرة وأسرته وإنضمامه للكلية الحربية ودخوله تنظيم الضباط الأحرار(٢) وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تنوعت العوامل التى أثرت فى تشكيل رؤيته فقد كان أول متحدث يعلن من خلال راديو القاهرة للمصريين والعالم قيام الثورة، وتولى عدة مناصب مختلفة وان لم تكن من الدرجة الأولى، ولكنها كانت معظمها هامة وأتاحت له العديد من الاتصالات فى الخارج والداخل ومكنته من وضع لبنات أساسية لعلاقات وروابط كان دورا كبيرا فى توجيه سياسته على الصعيد الداخلى والخارجى، اذا كان وزيرا للدولة فى أول حكومة يرأسها عبد الناصر عام ١٩٥٤ وتولى سكرتارية المؤتمر الاسلامى عام ١٩٥٥، وكان نائبا لرئيس البرلمان عام ١٩٥٦ وترأس مؤتمر الدول غير المنحازة عام ١٩٥٧ فى القاهرة وتولى السكرتارية العامة للاتحاد القومى عام ١٩٥٧ ورئيس برلمان الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٠ وكذلك ترأس اللجنة الاعدادية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية عام ١٩٦١ وعضوا للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٦٤.(٣) وعبر هذه المناصب والممارسات احتفظ السادات دائما «بشعره معاوية» بينه وبين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبالذات رمزها الأول جمال عبد الناصر فقد كان يرقب الصراعات التى تتفجر داخل مجلس قيادة الثورة وبعدها بين المؤسسة العسكرية وبين جمال عبد الناصر ولم يكن طرفا فيها وإنما اكتفى بطاعة السلطة المعترف بها قانعا بالاحتفاظ بمناصب الدرجة الثانية حتى تحين الفرصة.(٤)

الا أنه يضاف الى محصلة هذه العوامل، مآل ثورة ٢٣ يوليو والتجربة الناصرية فى التنمية والاستقلال الوطنى وما انتهت اليه من تنمية وخلق طبقة بيروقراطية فى مواجهة أو تحالف مع البرجوازية التقليدية أو برجوازية القطاع الخاص التى نمت وتوطدت مواقعها من خلال قطاع المقالات وتجارة الجملة وتجارة التصدير، حيث كان يتحكم ٢١٩ تاجرا فى تجارة الجملة فى منتصف الستينيات وقدرت قيمتها آنذاك بـ ٦٠٠ مليون جنيه.

وعلى ضوء ذلك تتضح طبيعة المناخ الاجتماعى والاقتصادى الذى هيأ لفكر السادات رواجا عبر التقائه بتكوينه وخبرته الشخصية والتى ساهمت فى تكوين أيديولوجيته. ولبدت العناصر التى ساهمت فى انتاج الخطاب الساداتى فى هذه اللحظة من تاريخ مصر، ومع ذلك لم يكن فكر السادات مجرد افراز لهذه الظروف أو معطى مباشر لمحصلتها وانما لعب فكره دورا هاما فى تنمية وتكريس هذا الواقع وفتح الطريق عريضا أمام نمو جملة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للفئات الاجتماعية التى شكلت عماد سلطته والتى استفادت من سلطته على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.[٥]

ولاينبغى أن يفهم من ذلك أن هذه الظروف قد شكلت الخطاب الساداتى سلفا أو مرة واحدة والى الأبد وانما ساهمت فى بلورة نواة الخطاب الساداتى وألقت الضوء على جذوره الذاتية والموضوعية، وهذه «النواة» الفكرية والخطابية ستدخل فى جدل مع الظروف الموضوعية لتطور عملية التحويل الشامل للمجتمع المصرى التى بدأها العهد الساداتى ومن ثم سيتطور الخطاب و«يتموضع» فى الواقع الاجتماعى السياسى بصراعاته وتناقضاته ومصالحه المتعارضة للقوى الاجتماعية والسياسية وتبرز المفاهيم والرؤى المتلائمة مع متطلبات وشروط هذه المرحلة والتى تمحورت بشكل أساسى حول الانفتاح الاقتصادى والسلام مع اسرائيل والانقلاب على الناصرية فكر وتنظيما وممارسة.

وفاة عبد الناصر وبدايات التحول :

كانت وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر إيذانا ببدء عهد جديد فى تاريخ مصر المعاصر، حيث كان رحيله فى ظروف تجذر نتائج وآثار عدوان يونيو ١٩٦٧ على الصعيد الاقتصادى والسياسى، فقد ترتب على العدوان من الناحية الاقتصادية اعباء ضخمة أرهقت الاقتصاد المصرى طوال هذه السنوات حيث حرم الاقتصاد المصرى من استثمار بترول سيناء، والذى أصبح المستفيد منه اسرائيل، وأغلقت قناة السويس، وحرم الاقتصاد المصرى من عوائد المرور بها[٦]، والذى كان يمثل مصدرا للعملة الصعبة. كذلك عانى الأقتصاد المصرى من آثار الحرب فى المدى القصير والطويل حيث زادت النفقات العسكرية وتضاعفت الإعباء الناتجة عن

اعادة نقل بعض النشاطات الإقتصادية بعيدا عن مسرح العمليات العسكرية والخلل الناشب فى الاقتصاد ازاء ذلك(٧) على الصعيد السياسى أجيبت الزعامة والتجربة الناصرية بضربة قوية نتيجة العدوان فأصبحت محاصرة بنتائجه فى الحال والأستقبال رغم الجهود الدؤوبة التى بذلها عبد الناصر بعد عودتة بناءا على مطلب الجماهير فى ٩ و ١٠ يونيو فى إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة تشكيل قيادتها ومواجهة جناح عبد الحكيم عامر. كان عدوان ٦٧ يستهدف محاصرة التجربة الناصرية باحتلال جزء من التراب الوطنى وإظهار عجزها عن تحريره وكان وذلك بهدف إلى تغذية الميول التهادنية لدى الطبقة الحاكمة ودفع القوى الإجتماعية التى تلتقى مصالحها مع التسليم بشروط اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى الظهور على مسرح السياسة المصرية .

وفى إطار هذه الظروف منيت المقاومة الفلسطينية بضربات النظام الأردنى وفقدت .. قاعدتها الآمنة فى الأردن ومهدت أجهزة الإعلام أذهان الرأى العام لقبول تسوية سلمية تتأسس على إزالة آثار عدوان١٩٦٧ وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والإعتراف بحدود آمنه لاسرائيل على ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة وزادت أسهم الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة على نحو لم يكن مألوفا من قبل.

تصدر السادات لقمة الحكم :

كان السادات من الناحية الدستورية هو الشخص الوحيد المرشح لتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة حتى الاستفتاء على رئيس جديد يخلف عبد الناصر، فقد كان النائب الوحيد لرئيس الجمهورية فى هذه الفتره أى ٢٨ سبتمبر - ١٩٧٠.

وأصبح السادات هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية فى الاستفتاء الذى اعقب رحيل عبد الناصر وذلك لأسباب مختلفة ومتنوعة من بينها مثلا أن معاونى عبد الناصر والذين يعرفون السادات جيدا كانت لديهم قناعة أن السادات سيمارس صلاحيات شكلية حيث يحتفظون بالمناصب الأساسية فى الحكم الإعلام والداخلية والجيش والأمن، ومن ثم فإن السادات لايملك إلا الاستمرار فى الطريق الذى شقه عبد الناصر وهو الطريق الذى أعلنت الإرادة الشعبية عن ضرورة استمراره فى ٩ و

١٠ يونيو وعقب وفاة الرئيس الراحل ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. وكذلك فقد حرص الجميع على حسم قضية السلطة بسرعة حتى يحتفظ النظام بهيبته بعد رحيل مؤسسه والحيلولة دون تفجر الصراع على السلطة فى هذه الظروف العصبية التى تمر بها البلاد.

وحمل الاستفتاء الذى أجرى فى ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ السادات إلى قمة السلطة فى مصر، وهو الإستفتاء الذى أشرف عليه ونظم محاوره الايديولوجية محمد حسنين هيكل وتركزت جملة السادات الانتخابية على «تنمية» الاستمرار فى الطريق الناصرى، وفى العينه التى اخترناها والخاصة بهذه المرحله الانتقالية والتى تتضمن أربعة خطابات ٧ أكتوبر ١٩٧٠، ٨ أكتوبر ١٩٧٠، ١٤ مايو ١٩٧١، ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، سنقوم بتحديد صيغة وأشكال «تيمة» الاستمرار فى الخطاب الساداتى وكذلك دلالاتها السياسية والاجتماعية وأشكال الأحفاء الايديولوجى التى تتضمنها.

أولاً: الاحتفاظ بالإستهلال التقليدى للخطاب الناصرى :

كان الاستمرار فى الطريق الناصرى هو مصدر شرعية السادات فى هذه الفترة وهو المطلب الذى عبرت عنه الإرادة الشعبية فى عامى ٦٧، ٧٠ ومن ثم كان شعار الاستمرار فى الخطاب الساداتى يستجيب لجملة من الاحتياجات المعقدة والمتشابكة، تدعيم شرعية الاستجابة للإرادة الشعبية وتجنب إحداث فجوة طارئة فى وعى الجماهير.

وكان الاحتفاظ بالإستهلال الناصرى الشهير «أيها الإخوة المواطنون...» أحد الأشكال والصيغ التى اعتمدها الخطاب الساداتى للايحاء للمصريين باستمرار طريق سلفه الراحل عبد الناصر.

ومن خلال فحص ٢٤ خطابا للسادات فى الفترة من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ تاريخ وفاة عبد الناصر و١٧ ابريل ١٩٧١، كان ثمة ثلاثة خطابات إفتتحها السادات بإستهلال جديد سيكون استهلالا ثابتا فيما بعد وهو «بسم الله...» هذا فى الوقت الذى احتفظ فيه ٢١ خطابا بالاستهلال الناصرى «ايها الإخوة المواطنون..» أو صيغ قريبة منه «أصدقائى الاعزاء» «اخوتى واخواتى» ولم يكن السادات

ليستطيع احداث قطيعة رمزية فى الذهن المصرى فجأة وبدون تدرج يسوغ قبوله والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم ٣

الفـــترة	عدد الخطابات	عدد الخطابات التى احتفظت بالاستهلال الناصـــرى	عدد الخطابات التى بدأت باستهلال جديد
من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ إلى ١٧ إبريل ١٩٧١	٢٤	٢١ "أيها الاخـوة المواطنون.." "اصـدقائى الاعـزاء .." "إخـوتى وإخـواتى .."	٣ "باسم الله .."

.المصدر : خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات، سبتمبر ١٩٧٠ ابريل ١٩٧١، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٧١ (خطابات تتضمن جزءا خارج العينة).

وإعمالا لنفس «تيمة» الاستمرار فى خطابه المؤرخ ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ لحظة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، والموجه لمجلس الأمة يعيد السادات التكرار والتأكيد على الاستمرار فى الطريق الناصرى إذ يقول :

لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر، واعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية، هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام «بنعم»، فإننى سوف أعتبر ذلك أمراً بالسير على طريق جمال عبد الناصر، الذى أعلن أمامكم بشوف أننى سأواصل السير فيه على أية حال ومن أى موقع.

وفى نفس الخطاب يؤكد نفس المعنى السابق :

ولقد وضعت لتفكيرى كله قاعدة واحدة، هى أن ابدأ كل تصرف بسؤال محدد هو ماذا كان يطلب منا لو أنه كان مايزال بيننا، وكنت على ضوء معرفتى به، ورفقة ثلاثين عاما وزمالة نضال وراء معركة بعد معركة وفهم صديق لصديق كنت أقدر الخطى والمواقع، باحثا على هذا النحو ومثلهما.

وعقب اعلان نتائج الاستفتاء يؤكد السادات ضرورة الاستمرار على نهج الرئيس الراحل فى خطابه إلى الأمة ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ حيث يقول :

لقد تلقيت أمركم، وادعو الله سبحانه وتعالى أن يكون أدائى للمهمة التى كلفتمونى بها على نحو يرضاه شعبنا وترضاه أمتنا ويرضاه المثل الأعلى الذى وضعه القائد الخالد وأعطاه كل شئ من الحياة إلى الموت.

وفى نفس الخطاب يعيد تجديد عزمه على الاستمرار اذ يقول:

لكن شعبنا كان .. عظيما .. عظيما .. عظيما، لقد حمل أجزائه بنبل وكبرياء، وعبر الجسر من مرحلة كنا فيها مع القائد الخالد، إلى مرحلة نحن فيها بغيره، مستمرا على نفس الطريق متوجها إلى نفس القصد، لايثنيه عائق، ولاترده قوة.

ثانيا : صيغة البرنامج :

لم يقتصر عزم السادات على الاستمرار فى الطريق الناصرى على مجرد الاحتفاظ بالاستهلال الناصرى للخطاب ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكدالتزامه ببرنامج عبد الناصر المسمى «برنامج ٣٠ مارس» لعام ١٩٦٨ فى خطابه أمام مجلس الأمة المصرى لدى ترشيحه لمقعد الرئاسة إذ يحمل معه الوثيقة الناصرية «برنامج ٣٠ مارس» حيث يقول :

إننى جئت معى إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة أودعها فيه وامشى قائلا لكم هذا برنامجه وهو برنامجى أيضا لأنه إرادة الشعب إننى أودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس فذلك آخر برنامج متكامل قدمه جمال عبد الناصر لأمته وصدقت عليه جماهير شعبه فى استفتاء عام حر واعتمده طريقا للنضال.

وقد تضمن برنامج ٣٠ مارس تحرير الأراضى المحتلة والوحدة العربية

والاحتفاظ بسياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والاشتراكية والحفاظ على المكاسب الثورية.

وقد لاحظنا فى هذا السياق أن خطاب السادات فى ١٨ أكتوبر لعام ١٩٧٠ عقب اعلان نتائج الاستفتاء قد أكد على استمراره فى طريق عبد الناصر فى خمس فقرات من عشر فقرات المكونة لمجمل خطابه هذا.

ثالثا : صيغة التذكرة باسم جمال عبد الناصر :

هنا تتمحور صيغة الاستمرار التى اعتمدها الخطاب الساداتى حول التذكرة باسم الزعيم الراحل والإلحاح فى هذا كتكثيف إقتناع المصريين بأنه استمرار لسلفه وتخفيف الإحساس بالفجوة التى أعقبت وفاة عبد الناصر.

ففى خطابه فى ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ لدى تقدمه لشغل مقعد الرئاسة، يذكر السادات اسم عبد الناصر ٢٨ مرة تحت مسميات مختلفة «جمال عبد الناصر» «الرئيس الخالد» «القائد» «الزعيم» «البطل».

وفى الفترة الانتقالية والتى تمتد من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وطبقا للعينة المختارة التى تقابلها، لاحظنا أن الخطاب الساداتى قد أشار إلى اسم عبد الناصر ٥ مرات عقب اعلان نتائج الاستفتاء وفى خطابه ١٤ مايو ١٩٧١ سبع مرات وفى خطابه ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ٣ مرات والجدول التالى يوضح ذلـك :

جدول رقم ٤: عدد تكرارات اسم جمال عبد الناصر

فى خطاب السادات . ١٩٧ إلى ١٩٧٣ (العينة)

الخطاب السنة	عدد تكرار أسم جمال عبد الناصر	مسميات مختلفة			
		بطل	قائد	رئيس	الضمير هو
٧ أكتوبر ١٩٧٠	١٧	٣	٣		٥
٨ أكتوبر ١٩٧٠	٢	٢	١		٢
١٤ مايو ١٩٧١	٥	٢ رئيس			
٦ أكتوبر ١٩٧٣	٣				

المصدر : خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات ،القاهرة ١٩٧١.

وبتأمل الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن تكرارات اسم جمال عبد الناصر فى خطاب السادات المؤرخ ٧ أكتوبر عام ١٩٧٠ يفوق بكثير تكرارات الخطابات الأخرى أى ٢٨ مرة مقارنة بـ ٥ مرات فى خطاب ٨ أكتوبر و٧ مرات فى خطاب ١٤ مايو و٣ مرات فى خطاب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

وتفسير ارتفاع عدد التكرارات فى الخطاب الأول يكمن فى بحث السادات عن الشرعية والتى تقع فى دائرة الزمان الناصرى بسبب المنجزات التى حققها والالتفات الشعبى حول قيادته ولم يكن هناك مصدر آخر للشرعية سوى الاستمرار فى الطريق الناصرى ومن ثم ضرورة الإلحاح من الوعى على اسم عبد الناصر وما يستدعيه فى الذاكرة الجمعية للمصريين من تعاطف يمكنه أن يعيب على شخص من يخلفه ويستمر فى طريقه.

وذلك رغم أن الشرعية لاترتبط فقط بنتائج الاستفتاء إلا أن هذا الأخير يمثل ضمانة قانونية تحفظ للحكم هيبته سواء على صعيد الرأى العام الداخلى وفى مواجهة القوى المعارضة أو على الصعيد الدولى.

والواقع أن كثيرين من المعلقين والمراقبين قد اقتنعوا فيما يبدو بمقولة الاستمرار حتى فى بعض البلدان الغربية وبالذات فرنسا إذ تصور الكثيرون جدية مسعى السادات ومصداقية خطابه. وهو الأمر الذى سوف يكشف عنه الستار فيما بعد بتطور الأحداث وظروف المواجهة بين السادات وبين معاونى عبد الناصر. (٨)

على النقيض من ارتفاع تكرارات اسم عبد الناصر فى خطاب ٧ أكتوبر نلحظ انخفاض عدد هذه التكرارات فى الخطاب الذى أعقب نتائج الاستفتاء إذ بلغ عددها ٥ خمس مرات ويفسر ذلك فى تقديرنا باطمئنان السادات على نتائج الاستفتاء وبتجاوزه هذا الاختبار لشرعيته، ومن ثم أصبح فى حل نسبيا من الإلحاح على التذكرة باسم عبد الناصر وشعر بضرورة التحرر رويدا رويدا من ثقل ميراث الزعيم الراحل والابتعاد بتدرج عن الاحتماء بظل عبد الناصر.

وبشكل عام يمكننا ملاحظة انخفاض تكرارات اسم عبد الناصر فيما يلى من

خطابات بتوطد موقع السادات فى الحكم وتكشفه لمعالم الطريق الذى سوف يسلكه وتبلور مشروعه بأبعاده المختلفة باستثناء خطاب ١٤ مايو ١٩٧١ حيث أن المقصود هو الوحدة العربية والمواجهة بين السادات وبين معاونى عبد الناصر وهى القضية المحورية فى الفكر الناصرى القومى.

موقع مقولة الاستمرار فى الخطاب الساداتى وحقل الصراعات الاجتماعية والسياسية :

حتى يمكننا تعيين الوظائف الايديولوجية لمقولة الاستمرار فى الخطاب الساداتى يتعين القاء نظره على الوضع الاقتصادى والسياسى عقب وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر حتى يتبين لنا الوزن الايديولوجى والتفضيلى لمثل هذه المقولة.

والواقع أن ثمة بعض العناصر الكمية بالذات على الصعيد الاقتصادى الداخلى فى العهد الناصرى كانت قد تراكمت لتظهر آثارها الكيفية فى ظل السادات وهنا نعتقد أنه لايصح افتراض أن وجود هذه العناصر بذاتها كان من الممكن أن يؤدى إلى ماوصلت إليه الأحوال فى عهد السادات مفضلا عن أن التاريخ لايحفل بالافتراضات ولكنه ينصب على ماوقع فعلا من أحداث ووقائع فإن هذه العناصر لم تكن دون السادات ودون مشروعه وخطابه ، أن تتطور هكذا بشكل تلقائى فهذا القول ينافى احتمالات أفق المرحلة التاريخية ويجبر الحركة التاريخية على السير بطريقة خطية إما إلى أعلى أو إلى أسفل وهو الأمر الذى يتناقص مع جدلية الواقع وتعدد احتمالات أفق الحركة التاريخية . (٩)

ومع ذلك فإن العناصر التى سنذكرها كانت تمثل ثغرات فى التجربة الناصرية تمكنت فئات اجتماعية عديدة من استثمارها والتطلع عبر مواقعها الجديدة إلى السلطة وإلى احداث انقلاب داخلى يمكنها من حماية مصالحها الجديدة ومكاسبها التى حققتها وأيا كان الأمر فإن هذا ما تكفلت به المرحلة الساداتية أى إطلاق العنان لهذه القوى وفتح الطريق واسعا أمامها للثراء والاندماج فى السوق العالمى والانفتاح دون قيود على رأس المال الأجنبى.

من بين هذه العناصر تبدو الدعوة لرأس المال الأجنبى على رأس القائمة فقد

صدر قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ للاستثمارات الأجنبية فى مشروعات التنمية - الصناعة - المعادن - الطاقة النقل والسياحة. وقد تم تعديل هذا القانون بقانون ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ لتشجيع رأس المال الأجنبى.

كذلك يدخل فى إطار هذه العناصر قانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ حول انشاء منطقة حرة فى بورسعيد تسمح بوجود جزء من رأس مال أجنبى مع توافر الضمانات ضد التأميم وتوقف تنفيذ هذا المشروع بسبب حرب وعدوان يونيو ١٩٦٧.

وكذلك فقد سمح قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بشركات القطاع العام بإسهام ومشاركة رأس المال الأجنبى فى المشروعات العامة. وتتخذ هذه المؤشرات للقول بأن الدعوة لاستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية لم تكن جديدة وما فعل السادات إلا أن طورها وفتح لها الطريق وأنها بذلك تمثل صيرورة النظام الناصرى ومآله المحتم.

إلا أنه من بين أهم هذه العناصر فيما يبدو هو استمرار سيطرة القطاع الخاص الذى اندرج فيه كبار الرأسماليين بعد التأميمات على قطاع المقاولات وتجارة الجملة وتجارة التصدير وقد أدى ذلك فى منتصف الستينيات إلى سيطرة ٢١٩ تاجرا على تجارة الجملة التى تقدر آنذاك بـ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى. وأن الإصلاح الزراعى حتى عام ١٩٧١ لم يتناول سوى ٨٠٠ ألف فدان من المساحة المزروعة ولم تستفد منه سوى ٤٠٠ ألف أسرة ريفية، وهو مايمثل ١٤٪ من الأراضى المزروعة و ١٠٪ من السكان وهى محصلة ثلاثة إصلاحات زراعية فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ هذا فى نفس الوقت الذى استمرت فيه سيطرة الرأسمالية الزراعية التقليدية من الريف وأن الأراضى المستزرعة ظلت تحت الملكية الخاصة وسيطر القطاع الخاص على ٧٠٪ من العمليات التجارية و ٢٥٪ من الإنتاج الصناعى و ٤٠٪ من قوة العمل.

وتشير هذه الوقائع والأرقام إلى أن الاتجاه لتحرير الاقتصاد المصرى قد بدأ قبل مجئ السادات وذلك منذ أزمة ميزان المدفوعات فى عام ١٩٦٥. كذلك فإن القطاع الخاص قد أخذ على عاتقه مهمة تنفيذ ٧٠٪ من اعمال البناء فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥.

يضاف إلى هذه العناصر تواجد السوق السوداء خلال العهد الناصرى من خلال غزة والعريش واليمن وليبيا وبيروت وهذه العناصر مجتمعة شكلت فيما يبدو نواة لتطور فئات اجتماعية اغتنت وأثرت وتطورت مع ظهور الساداتية وإذا أضفنا إلى ذلك طبقة بيروقراطية القطاع العام لاتضحت معالم الحلف الطبقى الذى سعى السادات لتدعيم مصالحه. (١٠)

على الجانب المقابل من الصورة، هناك النظام الإقليمى العربى والتصاعد الخطير لأثر النفط والعوائد البترولية التى ارتفعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والأثر المتنامى لدور العربية السعودية فى المنطقة والذى كان قد بدأ عام ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر وانسحابها من اليمن، وهو الأمر الذى صعّد من اتجاه الطبقة الحاكمة فى مصر للانفتاح على رءوس الأموال العربية والأجنبية إذ تبدت لها تفاهة العمل المنتج والصناعى مقارنة بالأرباح الطائلة لعوائد النفط وتطلعت للحصول على نصيبها من الثروة النفطية (١١) باختصار ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى توجيه السياسة المصرية فى عهد السادات والتشريع بعجلة الانفتاح الاقتصادى.

توزيع مراكز السلطة عقب وفاة عبد الناصر :

إذا كنا تعرضنا فيما سبق من صفحات للصورة العامة للاقتصاد فإن طبيعة توزيع مراكز السلطة عقب رحيل عبد الناصر لم يكن بحال فى صالح السادات وهو الأمر الذى عجل من اختياره خلفا وحيدا لعبد الناصر كما سبق وأشرنا، فبناء السلطة حينئذ كانت لصالح استمرار الطريق الناصرى حتى وان بدت الصورة الاقتصادية غير ذلك وهو الأمر الذى أوحى للسادات بطرح مقولة الاستمرار لتمرير وصوله لمقعد الرئاسة.

كان فريق معاونى عبد الناصر يشغلون المراكز الأساسية للحكم سواء التمثيلية كاللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى التنظيم الناصرى ومجلس الأمة، ففى الأولى كان هناك على صبرى وضياء الدين داود وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير والذى كان يرأس مجلس الأمة، وكذلك التنفيذية فى وزارة الداخلية «شعراوى جمعه» والإعلام «محمد فائق» والحربية الفريق محمد فوزى ووزارة الإسكان سعد زايد وبعبارة أخرى كانت مؤسسات الجيش والبوليس ومجلس

الأمة والاتحاد الاشتراكى العربى تحت إشراف معاونى عبد الناصر. [(١٢)]

وقد تطلب هذا الوضع كرد فعل ايديولوجى التمسك بمقولة الاستمرار من ناحية لطمأنه الرأى العام المصرى والعربى المتعاطف مع التجربة الناصرية والحريص على استمرارها وكذلك تجنب المواجهة فى وقت مبكر مع معاونى عبد الناصر والذين يشغلون مناصب هامة فى خريطة توزيع القوى فى بناء السلطة وهى المواجهة التى قد تحمل بين جنباتها مخاطر تعرض المشروع الساداتى للخطر.

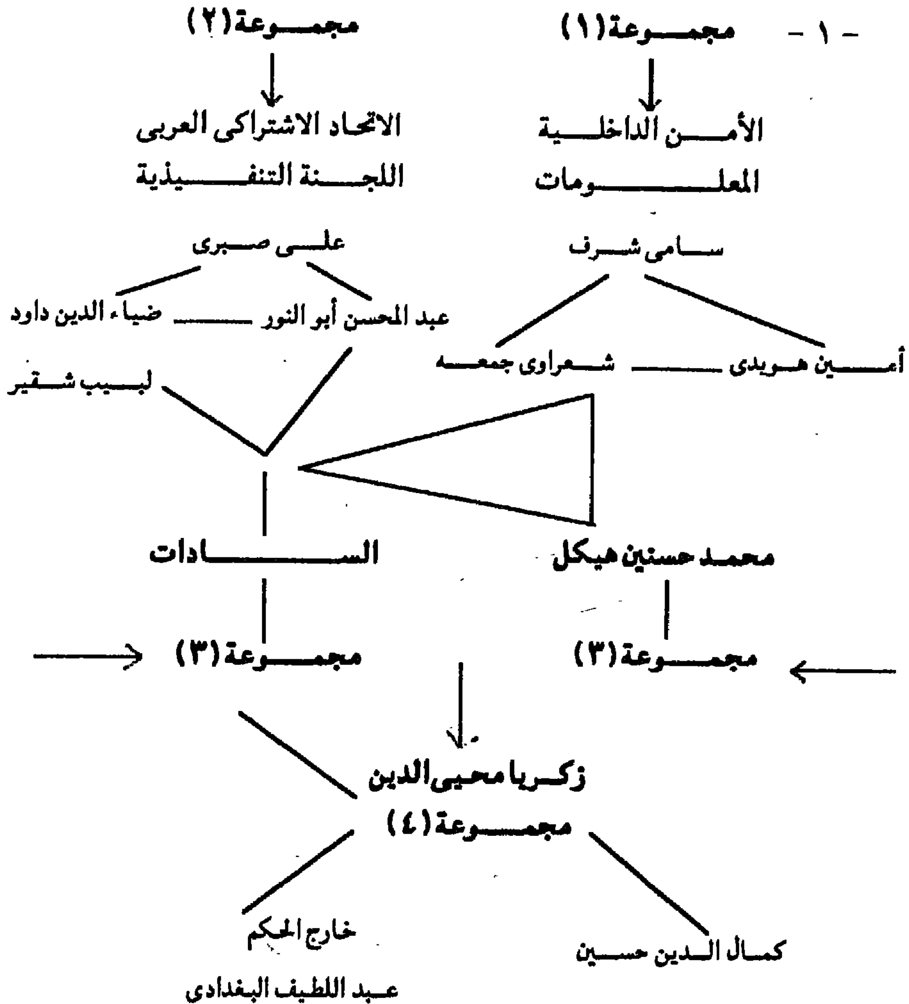
يضاف إلى هذه العوامل أن التمسك بمقولة الاستمرار كان يستجيب موضوعيا لشرعية السادات ذاته، فكما أوضحنا فالرجل عاش فى ظل عبد الناصر وقنع بمناصب الدرجة الثانية ولم تكن إنجازات تنسب لشخصه ورصيده سوى وقوفه بجانب عبد الناصر وانتسابه لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ومن ثم فالاستمرار لم يكن فقط استجابة لظروف موضوعية اقتصاديه وسياسية وإنما أيضا شخصيته تتعلق بشرعية الرئيس واستمراره فى سياسة خلفه الراحل.

وهكذا فالخطاب متعدد والوظائف، ففى الوقت الذى يقوم فيه بتحييد اعداء وخصوم محتملين، ويستجيب لمطالب واقعية قائمة موضوعيا، فإنه يتطلع إلى المستقبل، ويحاول إعادة بناء الواقع، وفق منظور مختلف أى أنه يكتسب طابعا مرنا فى الممارسة والاستجابة للواقع والظروف التى تكتنفه.

ويرسم بعض المعلقين والكتاب هيكلا لتوزيع النخبة السياسية بعد رحيل عبد الناصر على المواقع والمناصب التمثيلية والتنفيذية فى المنظمات الناصرية يتضح منها أن هناك ثلاث مجموعات الأولى تضم سامى شرف وهويدى وشعراوى جمعه وتشغل المناصب التنفيذية الهامة كالأمن والداخلية والمعلومات أما المجموعة الثانية فتتركز فى الاتحاد الاشتراكى العربى ولجنته التنفيذية وتضم ضياء الدين داود وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وعلى صبرى أما المجموعة الثالثة فتضم عددا من الضباط الأحرار الذين شاركوا فى الثورة وتواروا فى الظل عقب خلافاتهم مع الزعيم الراحل عبد الناصر وهم زكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وبين هذه المجموعات الثلاث يقف السادات مستقلا عن أى منهم ولكنه يحتفظ باتصال بمحمد حسنين هيكل والدكتور محمود فوزى

وقد منح هذا الوضع السادات استقلالا نسبيا ومرونة فى الحركة سهلت من مهمته الانقلابية فيما بعد [١٣] ويوضح الشكل التالى هذا التوزيع

شكل يوضح توزيع السلطات التنفيذية والتمثيلية عقب رحيل عبد الناصر



المصدر : Cooper (Mark) The Transformation of Egypt
Cyroomhelm, London and P.65 Camberra,1982

ففى الوقت الذى تمسكت فيه المجموعة الأولى والثانية بأولوية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى دون اغلاق الباب أمام الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على صعيد علاقات مصر الخارجية أما على الصعيد الداخلى فقد كانت ترى ضرورة تدعيم القطاع العام والاحتفاظ بالصيغة الناصرية «القوى العاملة» رأت المجموعة الثالثة ضرورة تحرير الاقتصاد وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى.

شكل الاخفاء الايديولوجى المضمن خطاب «الاستمرار : تحقق أهداف أخرى غير تلك المعلنة :

بفحص الخطاب الساداتى حول «الاستمرار» فى الطريق الذى اختطه الزعيم الراحل عبد الناصر يتبين لنا أن ثمة انفصالا لايتعمق رويدا رويدا بين الخطاب المعلن والأهداف المضمنة فيه وبين الأهداف التى تحققت فى الممارسة العملية. ففى حين أن الخطاب يعلن تمسكه بالناصرية تنخرط الممارسة فى «اللاناصرية Déna-néssisation» أو مناهضتها.

فما أن تصدر السادات قمة الحكم حتى بدأ مسعاه فى البحث عن حلفاء جدد داخل وخارج السلطة لتعزيز مواقعه فى مواجهة خصومه، فقد قام بداية بتعيين محمود فوزى رئيسا للوزراء وذلك لتدعيم موقفه ازاء اليمين المعتدل وكان هذا القرار موضوعا لأول مواجهة بين السادات وبين الناصريين.

كذلك قام السادات بتكليف رئيس مجلس الأمة ووزير شئون الرئاسة واحد اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى بوضع مشروع قانون برفع الحراسة عن بعض كبار الملاك والذين كانت أملاكهم قد فرضت عليها خلال حكم الزعيم الراحل عبد الناصر، وقام هؤلاء بوضع هذا المشروع والذى لم يكن كافيا

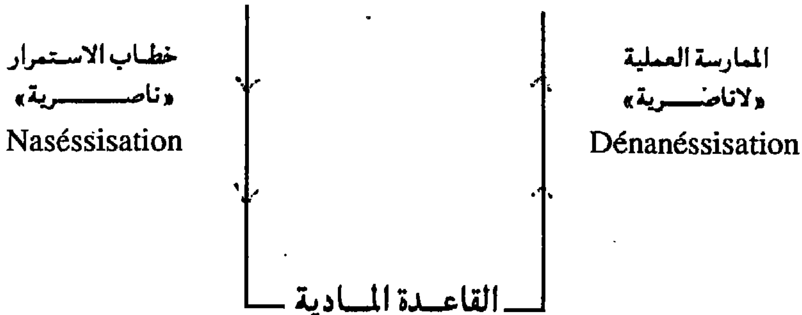
فى نظره وتم استبداله بقانون آخر جديد [١٤]

وقام السادات فعلا فى عام ١٩٧٤ برد جزء كبير من الأراضى التى كانت موضوعة تحت الحراسة فى عهد عبد الناصر لأصحابها [١٥] وقد حمل ذلك دلالة واضحة لملاك الأراضى والذين لم يترددوا فى تأييد السادات لدى صراعه مع خصومه السياسيين بالذات قبل نواب الصعيد [١٦].

وعلى صعيد الصراع العربى الاسرائيلى قام السادات بتقديم مبادرته الشهيرة فى فبراير ١٩٧١ والتى تضمنت انسحاب القوات الاسرائيلية

شكل يوضح التناقض بين خطاب «الاستمرار» فى الطريق الناصرى والعملية الاجتماعية أو الممارسة العملية

- ٢ -



من الأراضى العربية المحتلة لبضعة كيلو مترات من الضفة الشرقية للقناة ويتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الدولية وبدء مفاوضات لوضع برنامج زمنى لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة، وكانت هذه «المبادرة» موضوعا للخلاف بين السادات ومعاونى عبد الناصر، والذين رأوا وقتها أن مثل

هذه المبادرات من شأنها فى الظروف السائدة آنذاك ألا تقود إلى نتائج إيجابية على القضية العربية بالذات بعد اختفاء عبد الناصر ورحيله عن الساحة العربية.

إلا أن أكثر القضايا التى فجرت الخلاف وفتحت الطريق واسعا أمام السادات كانت قضية الاتحاد الكونفدرالى العربى بين مصر وسوريا وليبيا حيث كانت المواجهة بين الفريقين حاسمة وتركت آثارها على سيرة العمل العربى المشترك حتى يومنا هذا، فقد رفض السادات مبدأ القيادة الجماعية واستقل بقراره دونا عن الآخرين. والواقع أن السادات قد اتخذ من قضية الكونفدراليه العربية مع سوريا ومصر وليبيا وسيلة لتفادى سيطرة معاونى عبد الناصر على الاتحاد الإشتراكى العربى والمناصب التنفيذية الهامة إذ كان المفترض فى حالة إتمام هذا الاتحاد أن تجرى إعادة للانتخابات فى الاتحاد الإشتراكى العربى بالذات على صعيد اللجنة التنفيذية العليا حيث الأغلبية لمجموعة على صبرى. (١٧)

وجه السادات الدعوة لعقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بصفته المزدوجة كرئيس للجمهورية ورئيس للاتحاد الاشتراكى العربى وذلك لفحص وتقرير مشروع الاتحاد ولم يحظ المشروع بموافقة اللجنة وفى الوقت ذاته لم يحظ فيه بموافقة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى والتى تتضمن ١٥٠ عضوا وكذلك حظى مشروع الاتحاد بموافقه مجلس الأمة ٣٠٠ صوت عقب ذلك بأسبوع وكان ذلك بمثابة تصويت بالثقة فى السادات كرئيس للجمهورية.

خلال هذه الاثناء كانت مواقع السادات تتدعم فى الحكم فعلى الصعيد الشعبى قام بتخفيض أسعار بعض السلع الأساسية وكان حديثه عن الحريات والقانون والأمن يلقى استجابة من قطاعات عريضة من المصريين وقام بإصلاح نظام الحراسة والمصادرة وتقديم مبادرة للسلام فى فبراير ١٩٧١، وحصل على الضمانة القانونية اللازمة لممارسة مهام منصبه كرئيس للجمهورية بعد أن وافق ٧ ملايين على رئاسته وجدد وقف إطلاق النار مع اسرائيل، وأكد التزامه ببرنامج ٣٠ مارس وحاول تعديل سياسة مصر الخارجية ازاء الولايات المتحدة الأمريكية. (١٨)

لقد أفضت هذه التطورات إلى أن جعلت من السادات رئيسا حقيقيا عكس ماتوقعه المراقبون والمشاركون على حد سواء، ومنحته أوراقا ذات وزن كبير فى

ادارة الصراع السياسى فى الفترة من خصومه السياسيين بالذات بعد التصويت الكثيف فى مجلس الأمة لصالحه واختبار مدى تاييد القوات المسلحه له وهو المؤسسة التى ظلت بعيدة عن الأحزاب طوال تاريخها وهى الأوراق التى ستحسم الموقف لصالحه فيما بعد. (١٩)

وهنا ينبغى ملاحظة التفاوت بين المؤسسات التمثيلية فى العهد الناصرى، فبينما رفضت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى واللجنة المركزية مشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا - والسودان افتراضا - فإن مجلس الأمة قد أقر المشروع وبأغلبية كبيرة.

وكانت هذه الأوراق دافعا للسادات لبدء المعركة، وما أن مر يومان على تصويت مجلس الأمة لصالح مشروع الاتحاد حتى أقال على صبرى وإنتقل إلى حيز الهجوم العلنى وبدأ العد التنازلى لتصفية خصومه السياسيين من الناصريين، إذ أعلن عن مؤامرة يقودها على صبرى ويشترك فيها وزراء الحربية والداخلية والإعلام واعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكى العربى، ونهاية شهر مايو كان السادات يتربع منفردا فى مقعد السلطة وأعاد تشكيل الوزارة فى ١٤ ، ١٦ مايو وتعيين المحافظين ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٧١ ورفع الحصانة البرلمانية عن ثمانية عشر عضوا بمجلس الأمة فى ١٤ مايو واستعرض حجم التأييد الذى يحظى به فى ١٥ مايو عن طريق أجهزة الإعلام التى أدت دورها بسهولة ملحوظة فى ١٦، ١٧ مايو وحل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وشكل لجنة للإشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى العربى من القاعدة إلى القمة وأخرى لوضع دستور جديد فى ٢٧ مايو. (٢٠)

هكذا بدأ السادات فى مواجهة ما اسماه «بالمؤامرة» و «دولة المخابرات» وسوء استخدام السلطة كرجل «القانون» و «المؤسسات» و «الليبرالية» و «الشرعية» وهى مفاهيم عززت من مواقعه سواء على الصعيد الشعبى أو صعيد القوى الاجتماعية الداخلية التى تلتقى مصالحها مع سياسته الجديدة.

والواقع أن تفسير السهولة النسبية التى تخلص بها السادات من خصومه ومعاونى عبد الناصر تكمن فى اختفاء دور الشخصية الكاريزمية التى كان عبد

الناصر يجسدها، فالزعامة الكاريزمية تقيم علاقة مباشرة بالجمهور دون وساطة وهو الأمر الذى يفسر من ناحية صفف التنظيمات السياسية التمثيلية وقلة فاعليتها وكذلك الدور الثانوى لرجال الصف الثانى، فالشخصية الكاريزمية تطغى على دور المؤسسات وماعداها إذ تقيم علاقة حية ومباشرة بالجماهير تقلل وتحول من فعالية المؤسسات التمثيلية وهو الأمر الذى سهل فيما يبدو سهولة تخلص السادات من معاونيه. (٢١)

وفضلا عن ذلك فإن الجماهير إذا كانت مدينة لعبد الناصر بمكتسباتها الاجتماعية والكرامة خلال الحقبة الناصرية فإنها تدين لمعاونيه إلا بمصادرة مبادرتها وتقييد حرياتها فمن بينهم من كان وزيرا للداخلية والأمن والمعلومات، وكذلك فقد قاد معاونو عبد الناصر المعركة مع السادات بحذر بالغ ازاء الجماهير وهو الأمر الذى سمح للسادات بتوصيف موقفهم «بالتآمر» وتأليب الجماهير والحيلولة دون تعاطفهم معهم وهذه الممارسة ازاء الجماهير كانت الشكل الغالب فى الأجهزة التنفيذية وهذا لا يقلل بالطبع من دور أجهزة الإعلام والحملات الايديولوجية التى استهدفت اضفاء الشرعية على ممارسات السادات وإبراز تميزه عن ممارسات خصومه.

ويجيئ فى هذا السياق أن خصوم السادات لم يكونوا متحدين بالقدر الكافى ازاء عديد من القضايا وهى الأمر الذى سهل للسادات عملية الانقلاب عليهم. (٢٢)

كذلك لعبت الشعارات التى رفعها العهد الساداتى دورا هاما فى تعبئة الجماهير بالذات مفاهيم «الأمان» و «دولة المخابرات» و «مراكز القوى» ومصادر تعاطفها مع معاونى عبد الناصر وبدا الأمر متناقضا أن القادة الذين ينتمون لنظام يدين بهيبته وصموده للجماهير يخشون التوجه لها بينما السادات يعول فى صراعه عليها.

هكذا إستتب الأمر للسادات وتخلص من معاونى عبد الناصر وانفرد بالقرار السياسى ووضع معاونيه الذين وقفوا بجانبه فى انقلاب ١٥ مايو فى المناصب التنفيذية وعرج على تشكيل حلفاء جدد فأفرج عن الإخوان المسلمين وسمح لهم

بإصدار صحفهم ومجلاتهم لكى يكونوا عونا له فى مواجهة خصومه من الناصريين واليساريين وبعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار التى كان قد جددها أعلن على رؤوس الاشهاد أن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم إن سلما وإن حربا بعد ارتفاع وتنامى القلق لدى الأوساط الطلابية والعمالية والشعبية على تجمد الصراع ضد العدو الصهيونى الجاثم فوق الأراضى العربية المحتلة وعندما أوشك عام ١٩٧١ على الانتهاء أعلن أنه لايمكن حسم الموقف هذا العام بسبب الحرب الهندية الباكستانية؟؟ الذى صاحبها وثار الطلاب ضد تجميد الصراع مع العدو وطالبوا بشن حرب شاملة لتحرير الأراضى المحتلة وظل الموقف يتراوح بين السخط والهدوء على مدار هذه السنوات الثلاث التى خاضت مصر وسوريا حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وعبرت القوات المصرية قناة السويس وأثبتت القوات العربية كفاءة الجندى العربى وامكانات الذات العربية عندما تتوافر الشروط الموضوعية والحد الأدنى من التضامن العربى الذى بدا واضحا خلال الحرب.

واصبحت حرب اكتوبر علامة فارقة فى تاريخ النظام الساداتى فقد اثبت السادات انه ليس مجرد خلفا عرضيا للزعيم الراحل عبد الناصر ولكنه خلف قوى له رصيده التاريخى والشعبى[٢٣] واصبحت حرب اكتوبر أحد أهم مصادر شرعية السادات وقدرته على احداث تغيير جذرى فى توجهات مصر القومية العربية والاقتصاديه اذ اعقب الحرب اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وبدء مفاوضات الكيلو ١٠١ بين عسكريين مصريين واسرائيليين تحت علم الأمم المتحدة وعقدت اتفاقية فصل الأشتباك الأول عام ١٩٧٤ وبدء مسلسل الخروج من دائرة الهموم العربية يظهر الى حيز الوجود اذ كانت حرب اكتوبر فيما يبدو مبررا قويا لكسر حاجز الإجماع العربى وتبرير سعى الصلح المنفرد مع اسرائيل وإخراج مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى ولعبت أجهزة الإعلام بنتائج الحرب بشكل ملفت للنظر فاصبح السادات «بطل العبور» وبطل «العاشر من رمضان» وتدعمت شعبيته وشرعيته وبشكل سمح له فيما بعد بتخطى خط المحظورات العربية أى مقاطعة العدو الصهيونى والاستمرار فى حالة العداء له حتى تحرير الأراضى العربية المحتلة وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى وطنه وارضه.

المرحلة الانتقالية . ٧ - ١٩٧٣
فى الخطاب الساداتى ١٤ مايو ١٩٧١
و ٦ أكتوبر ١٩٧٣

فلنرى الآن كيف تبلورت هذه التطورات فى الخطاب الساداتى، وماهى الأساليب والمفاهيم التى لجأ إليها فى معرض تقديمه صورة يزعم أنها متكاملة لما حدث للشعب؟ وكيف حاول عزل خصومه؟ بل وتأليب الشعب عليهم وتشويه صورتهم لدى الرأى العام المصرى والعرب. وقد بلور خطابه الهام فى ١٤ مايو ١٩٧١ ذلك بوضوح، بل ومثل نقله نوعيه من الخطاب الساداتى، إذ لجأ إلى أسلوب حكائىNARRATIF بسيط لكى يتمكن من الوصول إلى جماهير الشعب المصرى فى أعماق الوادى والدلتا وبدأ خطابه بالتأكيد على أنه لم يعد خطابا مكتوبا، ولم يقم بإعداد أوراق وإنما يستعين فقط بمفكرته التى يسجل فيها اجتماعاته وقد عنى ذلك بين اشياء أخرى محاولة السادات للتقرب من الشعب، واختياره لأسلوب الحديث المباشر غير المكتوب وهى مقدمة كانت ضرورية لتحييد المواطن المصرى وجعله حكما فيما يحدث بل وحمله على اختيار واستحسان موقف السادات فى مواجهة خصومه. يقول السادات :

بسم الله الحقيقة فى المرة دى وأنا أتحدث إليكم ما أعددتش خطاب مكتوب ولاجهزت ورق وإنما فى ايدى فقط النوته اللى باسجل فيها جميع الاجتماعات اللى بتحصل سواء كانت على مستوى السلطة التنفيذية يعنى مجلس الوزراء أو حتى جلسات المباحثات اذا كانت هناك وفود عندنا. أنا بأفضل فى هذه المرة أن أتحدث إليكم حديث القلب المفتوح لأنه لابد أن يعلم الشعب كل شئ وكل حقيقة بشكل مفتوح وبشكل عادى وبشكل طبيعى ومن غير أى إعداد.

وبداية الخلاف كما يحكيها السادات فى خطابه هى :

المسألة بدأت بعدما عدت أنا من بنى غازى كما اتفقنا - الرئيس معمر

القذافى والرئيس حافظ الأسد وأنا على قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة.

وبعد أن يتعرض السادات لمضمون مااتفق عليه فى بنى غازى ومحتواه والخلافات التى حدثت اثناء الاجتماعات، يربط الشكل الذى أقر فى بنى غازى للاتحاد بما كان الرئيس عبد الناصر قد إقتنع به بعد فشل قمة الرباط عام ١٩٦٩ وبعد تجربة الوحدة المصرية السورية بضرورة استخلاص الدروس من التجارب التى مرت بنا.

وهنا يحاول السادات اضفاء المشروعية لمضمون مااتفق عليه أى دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة فى بنى غازى يربطه بالرئيس الراحل عبد الناصر، أى منح الحاضر مشروعيته من خلال الماضى وإعادة التذكير بالماضى لتبرير الحاضر يقول السادات :

هذا الاتفاق اللى هو الخاص بدولة الاتحاد الثلاثى أساسه إيه؟ .. أساسه كان كلنا لو نذكر الله يرحمه الرئيس جمال عبد الناصر لما عاد من مؤتمر القمة العربى سنة ١٩٦٩ اللى انعقد فى الرباط فى المغرب وفشل المؤتمر وانتهى إلى ما انتهى إليه كلنا عارفين رجع إلى طرابلس واجتمع هو والرئيس معمر القذافى والرئيس نميرى وقبل كده لما بنتكلم عن الوحدة العربية وبعد تجربتنا مع الوحدة السورية كنا دايما متفقين على أساس إنه أى وحدة تقوم ثانى لازم نراعى فيها الدروس اللى احنا استفدناها من وحدة سوريا وعلى ذلك شكل اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة ده الشكل اللى احنا بنقول أنه مناسب واتفقنا فى حياة الرئيس جمال إلى أنه تكون الصيغة أو الشكل المناسب لأى وحدة نبدأ بها.

وبالاضافة إلى سعى السادات لإضفاء المشروعية على الاتفاق والشكل الذى انتهى إليه باستثمار الرصيد الشعبى والجماهيرى للرئيس الراحل فإنه يستهدف فى الوقت نفسه إظهار خصومه ومعارضيه بمظهر الخارج على هذا الرصيد، والمتناقض مع استمرار سياسة ونهج الزعيم الراحل كما سنرى ذلك فى الصفحات المقبلة.

ينتقل السادات بعد ذلك إلى موقف على صبرى والذى كان عضوا فى الوفد

المصرى وحضر اجتماعات بنى غازى. وإذ يربط السادات بين هذا الاتفاق وبين المعركة مع اسرائيل فإن من يعارض الاتفاق يبدو وكأنه يتخلى عن المعركة ضد اسرائيل أو يظهر بمظهر المتخاذل فى قضية تحرير الأراضى العربية.

يقول السادات :

أرجع لكلامى لما عدت من بنى غازى .. وأنا فى بنى غازى أولا السيد على صبرى عارض فى قيام هذا الاتحاد وفى الاتفاق .. وقال لى هذا، قلت له ده رأيك، ولكن أنا بانطلق فى كل تحرك أو فى كل عمل باعمله وما باتردد فيه أبدا، إطلاقا، ده مجرد تفاهم بين دولتين عربيتين بيزعج مجرد التفاهم، فما بالك إذا كانت وحدة أو اتحاد.

والساحة السورية بالنسبة لنا حقيقة للمعركة والشعب السورى كله حاشد نفسه، وخصوصا بعد الرئيس حافظ الأسد ماقام بحركة التصحيح الرائعة اللى قام بها وجمع الشعب السورى كله، رجل واحد، وإرادة واحدة من أجل المعركة.

ويقر السادات مشروعية الخلاف ولكنه فى نفس الوقت ينتقد أساليب معارضيه، وهو هنا يعرض صورتين متناقضتين أولهما عن نفسه إذ يظهر بمظهر الديموقراطى بإقراره شرعية الخلاف ثانيهما صورة معارضيه الذين يلجأون لأساليب غير لائقة بل و «صبيانية» إذ يقول فى معرض حديثه فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لدى مناقشتها مشروع الاتفاق :

لكن اللى أنا فوجئت به، إن المسألة مكنتش مناقشة للخلاف على الرأى، أو مناقشة أيهما أصلح، أو مناقشة موضوعية فى الموضوع اللى إضافيه، لا .. عملية غريبة أوى .. عملية واضح فيها الصراع، الصراع انه بكل الطرق وبكل الأساليب، وعن طريق التجريح، حتى مش بس فى أنا .. بل التجريح من الوفود الأخرى اللى كانت معانا .. وبأسلوب لايمكن أن يقبله أحد، وده متسجل، لأن الميكروفونات كانت فوق الترابيزة من تحت الترابيزة، ومتسجلة الجلسة، ذهلت حقيقة لأن ، لأول مرة، باشوف عمليات صراع .. وأنا اصلى حضرت زمان قبل الثورة طريقة المناورات السياسية بتاعة الأحزاب، وكنت عايش أنا الفترة دى وعمليات أساليب ازاى لما عايزين يسقطوا اتفاق، أو عايزين واحد يناور واحد أو

يجرح واحد ازاى يلجأ للمناورة وللف ولاستخدام أساليب، أقل ما يقال فيها إنها غير شريفة.

وبعد انتهاء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى لمناقشة الاتفاق وهو الاجتماع الذى أسفر عن معارضة كل من السيد على صبرى، عبد المحسن أبو النور، ضياء الدين داود، شعراوى جمعه، لبيب شقير، وعن موافقه كل من السيد حسين الشافعى، الدكتور محمود فوزى وأنور السادات، بعد انتهاء هذا الاجتماع يقترح السادات استكمال الأساليب الديموقراطية ونقل المناقشة إلى اللجنة المركزية وعندما عرض لمضمون الاتفاق يلجأ إلى التاريخ، تاريخ مصر والمنطقة العربية لكى يصل فى الذهن المصرى والعربى بين الماضى والحاضر، لكى يضفى على الحاضر مشروعيته بالذات عندما يكون المقصود هو التجارب التاريخية الناجحة والتى ترتبط فى الذاكرة الجماعية برصيد توحيدى فى مواجهة الآخر أو العدو يقول السادات :

.. وأنا شرحت الاتفاقية ، وقلت أنا باعتقد إن ده جزء لايتجزأ من المعركة، بل جزء لايتجزأ من كياننا ومصيرنا احنا، ومصير أجيالنا عبر التاريخ .. المنطقة بتاعتنا دى اللى احنا عايشين فيها ، تعرضت لغزوات عبر التاريخ، على مدى الزمن، باخد مثلين اثنين قريبين، ومثل ثالث اللى احنا عايشين فيه .. المثلين البعاد ، التتار ثم الصليبيين .. تعرضت منطقتنا دى للتتار .. هجوم ساحق، قوافل التتار وجحافلهم وسط آسيا، وجم وعزقوا بغداد وحرقوها ووصلوا لغاية سوريا ما امكنش تخليص المنطقة من الغزوة دى إلا باتحاد مصر وسوريا سوا.

الغزوة الثانية اللى تعرضت لها المنطقة، وهى الغزو الصليبى، استمر ٨٠ سنة .. الغزوة دى فى بلادنا هنا وفى منطقتنا، وكانت واخدة اسم الصليب بس حجة، انما هى كانت غزوة استعمارية لاحتلال المنطقة، نفس الشئ حصل، وكتب التاريخ لغاية النهاردة تقول إنه لولا اتحاد مصر وسوريا تحت رياسة صلاح الدين، مكنش أمكن تخليص المنطقة من الغزوة الصليبية التى تعرضت لها المنطقة.

قلت لهم احنا فى الغزوة الثالثة، وهى الغزوة الصهيونية، حتقعد اد ايه .. الله وحده هو اللى يعلم، لكن واجبنا احنا أن نعد أنفسنا، مش بس احنا نفسنا بس .. نعد للأجيال اللى جيه من بعدنا .. نحط الأساس السليم، وناخد ده فى حسابنا،

وأنا باعتبر ان المعركة اللى احنا عايشينها النهارده بتحتم علينا أنه لابد من عمل شكل من الأشكال مع سوريا أولا بالذات ، ليه؟ .. لأن ده عبر التاريخ الدرس اللى اتعلمناه، ولأن سوريا ومصر، زى بن جوريون ماقال زمان، الفكين بتوع الكماشة على اسرائيل، يتبقى اسرائيل فى وسطهم زى البندقة بين فكى الكماشة.

وبعد أن يستعرض السادات تفاصيل ماحدث في اجتماع اللجنة المركزية الأول والثانى والمناقشات السياسية والقانونية التى أثارها هذا الموضوع، ينتقل السادات إلى تأكيد الطابع الديموقراطى لعهده، والمسلك الليبرالى لنظامه تميزا له عن العهد السابق وعن سلك معارضيه وخصومه، فهم ينتمون فى خطابه إلى معسكر ما قبل ثورة ١٩٥٢، أى معسكر الأحزاب السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ولم تتجاوز عقليتهم حدود آفاق العقلية التى كانت سائدة قبل ١٩٥٢، أما هو أى السادات فإنه يحترم الشرعية والديموقراطية ويجعل من الشعب حكما فى الأحداث التى تمر بها البلاد يقول السادات :

قلت إن الطريق الوحيد إنى أصحح اعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكى هذا بواسطة الشعب. هو أى لابد من إعادة إنتخاب الإتحاد الإشتراكى من الوحدات الأساسية من أول القرية من تحت لغاية اللجنة التنفيذية فوق .. لابد من إعادة الانتخابات وبصراحة مش بالأسلوب اللى تم الدور اللى فات .. لا وانتوا فاهمين لا .. انتخاب حر . أنا عايز جماهير ٩ ، ١٠ يونيو اللى طلعت وماحدش طلعها .. هى اللى طلعت ورفضت الهزيمة .. وهى اللى وصلتنا للموقف اللى احنا فيه النهارده من صمود وقوة عسكرية ومن تغيير كامل من هزيمة مؤلمة مريرة يوم ٩ ، ١٠ يونيو إلى موقف النهاردة بنقول فيه العمق بالعمق والنابالم بالنابالم وقلت سأكون بنفس الرقيب على هذه الانتخابات ولن أرحم حد يحاول يزور فيها أبدا.

هنا يشير السادات بشكل واضح ودون لىَ إلى الطابع اللاديموقراطى لمسلك معارضيه وخصومه بل ونذهب إلى أبعد من ذلك لوضع مواقعهم فى موقف لا شرعى يتنافى والديموقراطية وذلك بإشارته لطبيعة الانتخابات التى تمت بناءً عليها بناء الاتحاد الاشتراكى وبالذات المستويات العليا فى التنظيم وذلك لتسويغ إبعادهم من مناصبهم وتأكيد شرعية مسلكه إزا مهم.

والحقل الايديولوجى فى الخطاب الساداتى يتمحور حول الممارسة الحزبية

والقائمين عليها قبل ١٩٥٢ ومعارضيه الحاليين أى خصومه فى العهد الناصرى وذلك ليؤكد شرعية انتمائه لثورة ١٩٥٢ وبالذات فى هذه المرحلة التى بدأها عهده والتى أطلق عليها «حركة التصحيح» وفى هذا وذاك فهو ينتزع عن ممارسات ماقبل ١٩٥٢ الشرعية لأنها استهدفت فى تقديره المصالح العليا للوطن والأمة وكذلك ممارسات خصومه الحاليين لأنها أولا استلهمت طبيعة ممارسات ماقبل ١٩٥٢ وفوق ذلك طابعها اللاديموقراطى والذى تأسس على انتخابات لم تتوافر فيها ضمانات الديموقراطية.

وفى هذا الإطار يستفيض السادات فى شرح وتأكيد الطابع الديموقراطى لعهده فى مواجهة عهد خصومه ومعارضيه فيعلن عزمه على استفتاء الشعب فيما يتعلق بالقضايا التى تمس البلاد كانتخابات الاتحاد الاشتراكى العربى واعادة بنائه من القاعدة إلى القمة ويربط هذه الممارسة بالقضية الأساسية أى المعركة مع اسرائيل، واذا أجاب الشعب بنعم على مضمون هذا الاستفتاء فإنه يعتزم تشكيل لجنة للبدء فى عمل الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة والتى سوف يكون اسمها جمهورية مصر العربية بعد الدخول فى اتفاق الاتحاد الثلاثى.

ويعلن انتهاء الرقابة على التليفونات وأن يكون لكل مواطن قاضيه الطبيعى، وعدم مراقبة أى مواطن إلا بإذن القاضى وكذلك النشاط المضر بأمن البلد والوطن ومراجعة الاجراءات الاستثنائية بموجب بيان ٣٠ مارس الذى التزم به وأن تشكل لهذا الغرض لجنة للأمن الوطنى.

باختصار ركز السادات فى خطابه ١٤ مايو على الطابع الليبرالى والديموقراطى لعهده والطابع اللاديموقراطى لمعارضيه وخصومه، أكد احترامه للشرعية والمؤسسات والقانون ومراعاته فى كل ذلك لقضية المعركة مع اسرائيل فى الوقت الذى أظهر معارضيه بخروجهم على الشرعية والمؤسسات وتناقض ممارساتهم مع القانون ولاشك أن ذلك أحد المحاور الأساسية التى دعم بها حكمه وافتتح بها عهده تميزا له عن العهد السابق. وتكمن أهمية ما أوردناه عن القضية العربية والصراع مع العدو والديموقراطية والتسوية الشاملة وغيرها من القضايا التى أثارها الخطاب الساداتى خلال هذه الفترة، أنها توضح للقارئ كيف أعاد السادات تقييم وتكييف موقفه منها على صعيد التطورات التى شهدتها المنطقة العربية بل

كيف تراجع عنها وببساطة لحظة تطور الأوضاع الاجتماعية وتبلور مصالح الفئات الاجتماعية التى ارتكز عليها حكمه حتى وصل الأمر إلى وضعها فى تناقض مع معطيات الوضع العربى العام والقضية الأساسية والمركزية للعرب أى القضية الفلسطينية وظهر من ثم أشكال أخرى للخطاب الساداتى وتبلورت مفاهيم جديدة تعكس هذا التراجع والانفصال وتبرره على الصعيد الفكرى والسياسى بل واتخذ ذلك فى بعض الأحيان صورا صارخة ومتناقضة كأن تتغير خريطة الاعداد والاصدقاء على نحو متضارب يتنافى وطبيعة التوجهات الثابتة أي الاستراتيجية التى تنم عن امتناع بمجرى تطور الأوضاع والظروف وارتباط مصر بالوطن العربى كما ترتبط قضية فلسطين بقضية التحرر الوطنى العربى.

سبق وأن أشرنا إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ قد دعمت شرعية السادات فى الحكم بل وشرعية تميز عهده عن سلفه الراحل عبدالناصر، فعقب حرب أكتوبر أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى بل وبدأ خطواته الأولى نحو تسوية مع أسرائيل.

غى خطابة الموجه إلى الأمة فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، يستلهم السادات لهجة الواثق من الحاضر؛ لهجة «البطل القومى» ويحاول أن يعيد رأب الصدع الذى أصاب نظامه بعد أن أسمى عام ١٩٧١ بعام الحسم أى حسم المعركة مع العدو والمظاهرات الطلابية التى أعقبت ذلك يقول فى خطابه:

فيما يتعلق بنفسى فقد حاولت أن أفى بما عاهدت الله وعاهدتكم عليه. حاولت أن أفى بما عاهدت الله وعاهدتكم عليه قبل ثلاث سنوات بالضبط من هذا اليوم، عاهدت الله وعاهدتكم على أن قضية تحرير التراب الوطنى والقومى هى التكليف الأول الذى حملته ولاء لشعبنا وللأمة.

ويعود السادات فى خطابه هذا إلى التاريخ لسببين أولهما تخفيف وقع هزيمة ١٩٦٧ على الوعى المصرى والعربى وتحجيم آثارها مقارنة بما يتحقق فى الحاضر أى حرب ١٩٧٣، ثانيهما وصل الحاضر بالماضى لاعطائه مشروعيه واظهار مدى

إتساقة مع التاريخ فهو هنا يعيد بناء التجربة التاريخية لدعم الحاضر وتأكيد مشروعيته يقول السادات:

عاهدت الله وعاهدتكم على أن نثبت للعالم أن نكسة ١٩٦٧ كانت استثناءا فى تاريخنا وليست قاعدة. وقد كنت أصدر فى هذا عن إيمان بالتاريخ يستوعب ٧٠٠٠ آلاف سنة من الحضارة ويستشرف آفاقاً اعلم علم اليقين نضال شعبنا وأمتنا ليعلو عنها وللوصول إليها وتأكيد قيمتها وأحلامها العظمى.

وفى هذا الخطاب يحدد السادات معسكرا الأعداء ويعترف بوجود خلافات اجتماعية وفكرية ويؤمن بدعوة القومية العربية وهو الأمر الذى سوف ينقلب عليه فيما بعد وذلك هام للمقارنة بما يثبت ذلك من خطابات:

إن سجل هذه القوات كان باهرا ولكن اعداءنا الاستعمار القديم والجديد والعهيدنية العالمية ركزت ضد هذا السجل تركيزا مخيفا لأنها أرادت أن تشكك الإمة فى ورعها وفى سيفها ولم يكن يخامرنا شك فى ان هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا نكسة ٦٧ ولم تكن ابدا من اسبابها.

وفى معرض اعترافه بوجود خلافات اجتماعيه وفكرية ودعوة القومية العربية يقول:

وكان رأى الامم لاتستطيع ان تكشف نفسها او جوهرها الإ من خلال ممارسة الصراع وبمقدار ما يكون التحدى كبيرا بمقدار ما تكون يقظة الأمة واكتشافها لقدراتها كبيرة. لست انكر وجود خلافات اجتماعية وفكرية فذلك مسار حركة التاريخ ولكننى فى نفس الوقت كنت اعرف ان الأمم العظيمة عندما تواجه تحدياتها الكبرى فانها قادرة على ان تحدد لنفسها اولوياتها بوضوح لايقبل الشك كنت مؤمنا بسلامة وصلابة دعوة القومية العربية وكنت مدركا للتفاعلات المختلفة التى تحرك مسيرة امة واحدة وفى محاولة السادات للتخفيف من وقع هزيمة ١٩٦٧ وتبرءة القوات المسلحة المصرية منها يسوق سببين فى تقديره وراء ماحدث:

كان فى استطاعة هذه القوات سنة ١٩٦٧ ان تحارب بنفس البسالة والصلابه التى تحارب بها اليوم لو ان قيادتها العسكرية فى ذلك الوقت لم تفقد اعصابها بعد ضربة الطيران التى حذر منها عبد الناصر أو لو تلك القيادة تصدر بعد ذلك

قرارا بالانسحاب العام من سيناء بدون علم عبد الناصر ايضا.

هنا يحاول السادات اعادة بناء وتغيير التجربه والوقائع التاريخية التى تترك أثارا عميقة فى الوعى الجماعى والذاكرة الشعبية تدعو الى القلق والتساؤل وذلك بهدف تخفيف هذا القلق والاجابة على هذه التساؤلات لقبول وتدعيم الموقف الحاضر وتسويغ مشروعيته.

وحتى ذلك التاريخ اى عام ١٩٧٣ كان السادات ملتزما بالسعى للتوصل الى تسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى وكانت حرب اكتوبر فى نظره هى الوسيله التى تجعل من ذلك امكانة حقيقية اذ يؤكد فى خطابه:

اننا لم نحارب لكى نعتدى على ارض غيرنا وانما حاربنا ونحارب وسوف نواصل الحرب لهدفين اثنين:

الأول : استعادة اراضينا المحتلة بعد سنة ١٩٦٧

الثانى : ايجاد السبل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والصهيونية فى نظر السادات لم تكن سوى نسخة هزيلة من الفاشية والنازية اذ يؤكد :

بل لعلنا نقول ان حربنا هى استمرار للحرب الانسانية ضد الفاشية والنازية .ذلك لأن الصهيونية بدعاواها العنصرية وبمنطق التوسع والبطش ليست الا تكرارا هزيلا للفاشية والنازية يثير الازدراء ولا يثير الخوف ويبث على الاقتصار اكثر مما يبعث على الكراهية .

هنا يحاول السادات ان يخرج بحرب اكتوبر عن الاطار الوطنى الإقليمى للدخول فى اطار دائرة الصراع الكونى ضد الفاشية والنازية وسعى الإنسانية للمثل العلياوالواقع ان قراءة خطاب السادات فى ٦ اكتوبر عام ١٩٧٣ تبدو هامة اذ انها تكشف تطور مفهوم السادات للسلام والتسوية للصراع العربى الاسرائيلى وفق تطور الظروف وتعقد المشكلات التى افضى اليها تطبيق الانفتاح الاقتصادى وتفاقم أعباء الاقتصاد والمواطن المصرى وتطور الموقف العربى العام بعد حرب اكتوبر اذ مابين ١٩٧٣ و١٩٧٧ تاريخ زيارة السادات للقدس أى أربع سنوات طرأ تحول جذرى فى مفهومه للسلام والتسوية تعرضنا لظروفه واسبابه فى الفصل

الأخير من دراستنا حول "السلام المفقود".

فى هذا الخطاب تقدم السادات بمشروع للسلام اشتمل على خمسة عناصر اساسية تكفل تسوية جماعية للصراع العربى الاسرائيلى وتحتفظ بحد ادنى للإجماع العربى يقول السادات:

أولا: اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التى امسك بها الاحتلال الاسرائيلى سنة ٦٧، ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ونحن فى هذا نقبل التزامنا بقرارات الأمم المتحده فى الجمعيه العامة ومجلس الأمن.

ثانيا: اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فورا وتحت اشراف دولى إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ٦٧.

ثالثا: اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى أن نحضر مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة سوف احاول جهدى أن اقنع به رفاقى من القادة العرب المسئولين مباشرة عن ادارة الصراع مع العدو كما اننى احاول جهدى أن اقنع ممثلى الشعب الفلسطينى وذلك لكى يشارك معنا ومع مجتمع الدول فى وضع قواعد وضوابط السلام فى المنطقة.

رابعا: اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة أن نبدأ فى تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة الدولية لكى تعود الى اداء دورها فى رخاء العالم وازدهاره، وقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء فى هذه العملية غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة.

خامسا: اننا لسنا على استعداد فى هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت مما لاجدوى فيه وتعيد قضيتنا الى جمود لم تعد تقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او تضحيات بالنسبة لنا ما، ما نريده الآن هو الوضوح، الوضوح فى الغايات والوضوح فى الوسائل.

المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى:

ومن خلال تتبع المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى لاحظنا انه خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر الى ١٧ ابريل ١٩٧١ وعبر ٢٤ خطابا للسادات أحتفظ الخطاب بالاستهلال الناصرى الشهير "ايها الإخوة المواطنون."أو صيغ قريبه منه بينما استحدث الخطاب الساداتى استهلالا جديدا هو "بسم الله..." وكان عدد الخطابات التى احتفظت بالاستهلال الناصرى ٢١ خطابا والاستهلال الجديد ٣ خطابات من بينها خطابان القيا فى مناسبات دينيه كذكرى الأربعين لوفاة الرئيس عبد الناصر والمؤتمر السادس للدراسات الإسلامية وهو ما يبرر نسبيا هذا الاستهلال والذى سنرى انه سيتطور فيما بعد ليصبح جزءا اساسيا من الخطاب الساداتى وبنيته الداخلية بصرف النظر عن طبيعة المناسبات دينية او غير دينية.

وما ان استقر الأمر للسادات حتى راحت الاشارات الدينية تتنامى باستمرار فى خطابه وفقا للأهداف التى يسعى الى تحقيقها أى طبيعة التحالفات التى ينوى عقدها على الصعيد التكتيكى و الاستراتيجى ونمط الثقافة التى يستهدف تكريسها وبلورتها اى ثقافة قدرية اغترابية تتلاءم مع مقتضيات السيطرة ومصادرة الاعتراض على السياسات المطبقة.

وفى هذا الاطار ومن خلال " العينة" التى قمنا باختبارها فى الفترة من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠الى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ لاحظنا ان المرجع الدينى قد تكرر ٣٧ مرة وقد تراوح هذا المرجع بين ذكر لفظة الجلالة او الايمان او غيرها من الاشارات الدينية المستوحاه من القرأن الكريم ويوضح الجدول التالى حصر هذه الاشارات كما لجأ السادات ايضا الى قراءة بعض آيات القرأن الكريم فى خطابين من العينة المذكورة، وكذلك قام بتكرار جملة واحدة ست مرات خلال خطاب ٦ اكتوبر ١٩٧٦ ، ذات طابع دينى

جدول رقم ٥
عدد تكرارت المرجع الدينى فى العينة
المختارة من خطاب السادات فى الفترة من
١٨ أكتوبر ١٩٧٠ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣

تاريخ الخطاب	عدد تكرارات لفظة الجلالة	عدد تكرارات الإيمان	عدد تكرارات المرجع الدينى فى كل خطاب	عدد تكرارات المرجع الدينى فى العينة ككل
٨ أكتوبر ١٩٧٠	٢	٥	٧	
١٤ مايو ١٩٧١	٧		٧	٣٧
١٦ أكتوبر ١٩٧٣	١٤	٩	٢٣	

المصدر : خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات من سبتمبر ١٩٧٠ إلى ديسمبر ١٩٧٣ ، الهيئةالعامةللأستعلامات القاهرة١٩٧

وقد جمع الخطاب الساداتى بين مقولتين تنتمى كل منهما لمجال مختلف ولكل منهما منطق خاص متميز وهى «العلم والإيمان» فبينما يدخل الإيمان فى باب الكليات الكبرى كالموت والحياة والبعث يهتم العلم بالعالم الموضوعى ووفق منهجية خاصة تقوم على الملاحظة والتجريب والاستقراء واستخلاص الخاص من العام هذا إذا لم يكن تطور العلم قد يؤدى إلى نقد الغيبيات رغم أن ذلك ليس من مهام العلم بالضرورة .

فالمعرفة الإيمانية والمعرفة العلمية تختلفان من هذه الزاوية اختلافاً لا يسمح بالجمع بينهما .

ورغم أن الحديث عن الإسلام كنظام للدين والدولة ليس جديداً فى تاريخ مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، إلا أنه من المؤكد أن صعود الساداتية وتبلور

معالمها على الصعيد الاجتماعى والسياسى والفكرى كايديولوجية وممارسة قد مهد الطريق لانتعاش التيارات الدينية وبالذات الجماعات الإسلامية المتطرفة «الجهاد» و«التكفير والهجرة» والتى تسترشد بالنموذج الإيرانى مسلكا وتطبيقاً .

والواقع أنه ليس من الصعب على أى مراقب لتطورات الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أن يلحظ التميز الجوهرى بين الموقف من الدين فى الحقبة الناصرية عنه فى الحقبة الساداتية، وكذلك محتوى وأبعاد هذا الموقف على الصعيد السياسى والاجتماعى والفكرى وذلك رغم استمرار الدين كأحد مصادر الشرعية فى الحقبتين .

وفى هذا السياق استند موقف الناصرية من الدين على التأكيد على الجانب الروحى للدين عدم تعارضه مع قضايا التنمية والتحرر الوطنى والنضال ضد الاستعمار والعدالة الاجتماعية. ولكنه من ناحية تميز بغلبة رد الفعل على الحملات الدعائية والإعلامية التى استهدفت إحداث تناقض بين الدين والتوجهات الاجتماعية والسياسية والقومية لمصر [٢٣].

وبغياب الرئيس الراحل عبد الناصر وتصدر السادات قمة الحكم آذن عهد جديد من «الانفتاح» على الصعيد العربى والمصرى بأسسه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكان لنتائجه - ولا يزال - آثاراً بعيدة المدى على خريطة العلاقات الاجتماعية والتحالفات الداخلية والخارجية وقضايا العرب القومية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .

والواقع أن الساداتية فكراً وممارسة قد جسدت جملة من التناقضات التى يصعب التوفيق بينها ، يجئ فى مقدمتها ذلك التناقض بين المرجعية التراثية وبالذات الدينية وبين المرجعية الغربية [٢٤] أى التوجه الغربى سواء على صعيد التحالفات أو الممارسات وكذلك التناقض بين توظيف المؤسسات الدينية الرسمية لتبرير السياسات التى تبناها الحكم وبين محاولة استثمار تراث الدين الوطنى والشعبى وموقف الدين من قضية العلاقة بين الحاكم والمحكوم [٢٥] وذلك لخدمة أغراض سياسية واجتماعية ينصرف مضمونها لتحقيق تطلعات فئات وقوى اجتماعية تبلورت فى احشاء المجتمع المصرى وحاولت إضفاء الشرعية الدينية

على مصالحها وتطلعاتها .

ولا شك أن لتعايش هذه التناقضات التى يصعب الجمع بينها ونتيجة لامتداد الفترة الزمنية التى حاولت فيها الساداتية استثمارها فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ كانت المحصلة فى الواقع العملى سلبية ، ففى الوقت الذى استثمرت فيه الساداتية المؤسسة الدينية الرسمية لتبرير سياساتها بالذات على صعيد الصلح مع العدو الصهيونى من الفتوى الشهيرة التى استندت على الآية الكريمة «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله..» فإنها استثمرت التطرف الدينى لتصفية المعارضة للحكم وبالذات فى الجامعات إذ تكونت حينئذ خلايا من الشباب المتطرف للتصدى للقوى الوطنية الناصرية واليسارية وأشرف على تنظيم وتدريب هذه الخلايا قادة معروفون[٢٦].

وقد تراوح موقف الساداتية من الجماعات الدينية بين التشجيع والقمع أو كما يقولون «التلويح بالجزرة والعصا..» التشجيع وغض الطرف عن بعض التنازلات الايديولوجية والرمزية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مهام تدخل فى صلب السياسات المقترحة وتمهد الطريق لتنفيذها كمهمة تصفية المعارضة العلمانية اليسارية للساداتية فى الجامعات أو التغطية على التنازلات الوطنية والقومية التى قطعت الساداتية فيها شوطاً كبيراً.

ولكن الأمر المؤكد أن حسابات الساداتية لم يكن من الممكن أن تطبق بدقة ، فالقضية تتعلق بالمجتمع والسياسات والمصالح المتعارضة فضلاً عن المحتوى الإجمالى لسياسات التراجع الوطنى والقومى ، فإذا كانت الساداتية قد خططت لتوظيف الجماعات الدينية للقيام، بدور معين وتنفيذ جزء من المهام المرتبطة بتوجهاتها ككل على الصعيد المصرى الداخلى فإن هذا التخطيط ذاته كان يتضمن منطقياً إمكانية أن تخرج هذه الجماعات عن طوع النظام وعن حدود الدور الذى رسمه لها وأن تمتلك هى ذاتها مشروعاً مستقلاً عن مشروع الساداتية وأن تحاول فرض شروطها وتدعيم مواقفها.

ومع تطور خبرة الجماعات الدينية مع الساداتية ، اكتشفت حدود وأبعاد التعاون بينهما إذ سرعان ما تغيرت استراتيجية الجماعات الدينية وكان ذلك هو

أساس الصدام بين الساداتية وهذه الجماعات .

فقد بدأ المشروع الساداتي يكشف عن حقيقته وهويته على الصعيدين الاجتماعي والوطني والقومي العربي ، ففي الداخل اتضحت معالم سياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت بإمعان منذ ١٩٧٣ وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتعمق بالتالي التناقض والاستقطاب بين الفقراء والأغنياء ، وتبلورت ظاهرة الميلونيرات الجدد وازداد عدد ساكني المقابر وتدهور مستوى الخدمات العامة والنقل والمواصلات والتعليم والصحة ونفضت الساداتية يديها من القضية الوطنية والقومية مرة واحدة وتخلت عن الدور العربي لمصر في مواجهة الكيان الصهيوني وأمعنت في تطبيق نمط «للحداثة» الغربية بقشور المجتمع الاستهلاكي الغربي ويحمل في الوقت ذاته معنى التفريط في الهوية القومية واستثمرت الجماعات الدينية محصلة الممارسة الساداتية في تعميق وحدتها واستقطاب الفئات الشعبية التي كانت ترى فيما يحدث تجاوزاً لمصالحها وعدواناً على تراثها وقيمها.

وقد سعى المرجع الديني في الخطاب الساداتي إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما خلق مناخ مؤثر على الصعيد الايديولوجي والفكري والرمزي يمكن الجماعات الاسلامية من تنفيذ الدور المرسوم لها ويسمح لها بحرية نسبية في العمل والانتشار ويحول في الوقت ذاته دون فرض شروطها على النظام وثانيهما استثمار الدين وروح التدين العميق لدى المصريين بشكل عام لتكريس طاعة الحاكم وتبرير سياساته وانجاز تعبئة جماهيرية عاطفية وراء الرئيس «المؤمن» والحيلولة دون نقد سياساته والاعتراض عليها ومنحها طابعاً «مقدساً».

ولوحظ في هذا الصدد كثافة المرجع الديني في الخطاب الساداتي مقارنة بالخطاب الناصري ، حيث أسقط الأول الاستهلال الناصري الشهير «أيها الاخوة المواطنون ..» والذي حمل معنى الإحترام والتوقير الرمزي للمصريين وترسيخ مفهوم المواطنة بالمعنى الدستوري الحديث وذلك بما يتضمنه من مساواة وحقوق وواجبات بعد تاريخ طويل من الاستبداد والحكم الأجنبي فللمواطن حق المسكن والعمل والتعليم المجاني والرعاية الصحية حتى لو حالت الطبيعة الاجتماعية للفئات الحاكمة وإطار الممارسة دون تمتعه بحقوق التعبير والرأي والحريات الديموقراطية والنقابية وكان اسقاط السادات لهذا الاستهلال تجاهلاً بوعي أو بدون

وعى للمعانى المذكورة سلفاً وإعلان تميز عهده مقارنة بالعهد الناصرى ولم يكن استمراراً له كما هو معلن فى خطابه.

وفى هذا السياق حاول الخطاب الساداتى نزع المفاهيم الدينية والقيم الروحية من إطارها التاريخى ومنحها مضموناً سياسياً واضحاً ينصرف إلى قبول الأمر الواقع والسياسات المطبقة على الصعيد الاجتماعى والسياسى واعتبار ذلك أمراً لا مفر منه «وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان»، فأصبح الصبر هو احتمال هذه السياسات فى انتظار الفرج الآتى لا ريب فيه وأصبح الإيمان بالقدر هو قبول الأمر الواقع وإحتمال الفوارق الاجتماعية الفادحة والنظر إلى ما يحدث وما يجرى على أنه إرادة القدر(٢٧).

كذلك اكتسبت مفاهيم الإيمان والعدل والطاعة المضمون السياسى نفسه ، فالإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، والعدل هو قبول أن يكون الناس «درجات» وقبول التفاوت الفادح من توزيع الثروة والجاه والنفوذ ، ولم تعد طاعة الحاكم مشروطة بعدم خروجه على الاجماع وعدم تصالحه مع أعداء الأمـة.

والهدف الضمنى والمعلن من وراء استخدام المفاهيم الدينية فى الخطاب الساداتى ليس التأكيد على جوهر هذه القيم وأهميتها لخلق وتدعيم روح التعاون والمحبة والتكافل وقت الشدائد وإنما هو تكريس الأمر الواقع وتبرير السياسات المطبقة وتحريم انتقادها ووضعها موضع المساءلة والتساؤل حول صيرورتها العامة ونتائجها المضمنة وذلك لشل إمكانية تبلورحل جماعى واع وتعطيل الملكات العقلية والنقدية وإفراغ مفاهيم المسئولية والإرادة والمشاركة الديموقراطية فى صنع السياسات من مضامينها الحقيقية ، بإختصار خلق روح اللامبالاة وعدم الأكتراث وبلورة صورة سلبية للمواطن تكفل له دائماً مكاناً فى مقاعد المتفرجين.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فالإشارات كانت تدل على نمو هذه الظاهرة بشكل متصاعد منذ عام ١٩٧١ . فالصحف اليومية تخصص مكاناً هاماً لصلوات وصور الرئيس فى المساجد الكبرى والصغرى مع معاونيه ومستشاريه وينقل التليفزيون المصرى وقائع هذه الصلوات مباشرة للمشاهد ويناقش البرلمان المصرى قانوناً بإقامة الحد على المرتد عن الإسلام ولم يغب عن ذهن السادات أن يلقب

نفسه منذ البداية بالرئيس المؤمن تمييزاً له عن الزعيم الراحل عبد الناصر وربما إشارة واتهاماً له «بالإلحاد» ؟[٢٨]

على الصعيد العملى فقد أفرج السادات عن الأخوان المسلمين ليس انطلاقاً من إيمانه بحرية الرأى وإنما تنفيذاً لدور مرسوم ضمن سياسته وسمح لهم بإصدار صحفهم ومجلاتهم وإختار من بين معاونيه عناصر معروفة بميولها الدينية الواضحة كالدكتور كمال أبو المجد ومحمد عثمان إسماعيل رئيس لجنة النظام بالإتحاد الإشتراكى العربى والذى قام فيما بعد بفصل عشرات من الصحفيين الوطنيين العلمانيين ونقل عشرات آخرات لجهات أخرى كذلك حرص وشجع عناصر من الجماعات الإسلامية للتصدى بالقوة للجماعات الوطنية اليسارية فى الجامعة بهدف إجهاض الحركة الوطنية التى كانت تنادى بضرورة وضع برنامج شامل لمقاومة العدو الصهيونى وتحرير الأراضى المحتلة وتدعيم نضال الشعب الفلسطينى.

لقد استهدف السادات استثمار المشاعر الدينية لتبرير سياسته مستنداً فى ذلك على ارتباط الشعب المصرى تاريخيا بالدين فمنذ فجر التاريخ وقبل ظهور الديانات السماوية الكبرى كان المصريون القدماء يبحثون دائماً عن معنى روحى لوجودهم فى مجتمع ارتبطت حياته واستقراره بالنيل والفيضان، كانوا دائمى البحث عن وحدة الوجود التى تجسدت فى الديانة التوحيدية لاخناتون ومع ذلك فإن هذه الخبرة ذاتها كانت على مر العصور والحقب مرتعاً خصباً لمستغليه وقاهريه وغزاته من أجل السيطرة على مقدرات الشعب وعواطفه وجعل هذه السيطرة مقنعة ومغلفة فمن الإسكندر الأكبر حتى نابليون والخليفة العثمانى حتى الملك فؤاد ، جميع هؤلاء استثمروا الدين ومشاعر المصريين الدينية وثقافتهم لتحقيق أهدافهم فالإسكندر الأكبر كان أول ما فعله عندما وطئت قدماه أرض مصر أن زار آلهة المصريين ومعابدهم ونابليون فى العصور الحديثة أعلن أنه مسلم والخليفة العثمانى فى «استابول» هو خليفة المسلمين والملك فؤاد أراد أن يعلن انتسابه للنبى محمد «صلى الله عليه وسلم».

والواقع أن تصاعد الحركات الدينية ارتبط بكثير من العوامل المتشابكة ليس فقط فى تاريخ مصر وإنما فى تاريخ المنطقة العربية برمتها . فمنذ الهزيمة التى

منيت بها الأمة العربية عام ١٩٦٧ ، سادت آنذاك موجة من النقد الذاتى لتحديد أسباب الهزيمة ومصادرها وقد سلك هذا النقد مسالك متعددة ومتناقضة فى الوقت ذاته ، إذ حمل الكثيرون على الثورة العربية وتنازلاتها إزاء الجماهير ومشاعرهم الدينية وحتى اللغة العربية لم تسلم من هذه الموجة ورأى هؤلاء الحل هو ضرورة إنجاز ثورة على الطريقة الصينية أو الكوبية وضرورة تحجيم دور الدين فى الحياة السياسية العربية وقد رأى هؤلاء أن من بين أسباب الهزيمة أن الثورة العربية لم تنجح فى تدعيم مفهوم المواطنة ومن ثم فقد فشلت فى خلق مواطن بالمعنى الصحيح والقادر على إحراز النصر فى الحروب الحديثة . وعبرت هذه المفاهيم عن التيار الراديكالى فى الحياة السياسية العربية.(٣٠)

وعلى صعيد آخر تبلورت عدة اتجاهات وأكثر من منحى لتفسير كيف هزمنا وانتصر عدونا ؟ وكان أبرز هذه الاتجاهات هو الأتجاه الدينى الذى يحمل تبعة الهزيمة على إبتعادنا عن الدين وتجاهلنا له ولم ير من أسباب الهزيمة المادية والاجتماعية والسياسية غير هذا الجانب ولاشك أن عديدا من الأطراف المحلية والاقليمية قد وجدت فى هذا الأتجاه فرصة طيبة لنفض ايديها من الهزيمة وصرف انتباه الجماهير عن أسبابها الحقيقية وتصاعد دور بعض الأنظمة العربية وبالذات العربية السعودية فى توجيه السياسة العربية العامة وتعطيل محتوى بعض السياسات القومية والعلمانية وانتهاز فرصة الهزيمة والمشكلات النفسية والاقتصادية التى ترتبت عليها لدفع هذه السياسات بعيداً عن ساحة العمل السياسى أو تقليص دورها فى توجيه العمل العربى القومى .

وقد حمل الاتجاه فى تفسير الهزيمة على الاتجاهات العلمانية وأكد أنها سبب الهزيمة لأنها واردة من الخارج لا تتلاءم مع معتقداتنا وثقافتنا وشهد الوطن العربى صفقات علنية وسرية لتشجيع هذا الاتجاه وخلق وتدعيم حركات دينية وشارك فيها الإخوان المسلمون والسادات والمملكة العربية السعودية ففى لقاء الملك فيصل ملك العربية السعودية مع شيخ الأزهر السابق د. عبد الحليم محمود اتفق على قيام الأخير بحملة واسعة معادية للشيوعية وذلك مقابل تقاضى مبلغ من المال دفع منه فعلاً ٤٠ مليون جنيه وقام شيخ الأزهر بتأليف بعض الكتب معادية للشيوعية وترجمة كتب أخرى(٣١) وكذلك عقدت لقاءات سرية أخرى لتحقيق هذا الهدف

حصلت القوى الدينية من خلالها على مساعدات مالية ضخمة لاستخدامها فى حملات دعائية وفكرية ضد المبادئ العلمانية القومية والاشتراكية .

ففى صيف عام ١٩٧١ تم لقاء بين السادات وعدد من قيادات الإخوان المسلمين عقب قيام الأول بالإنقلاب على الناصريين فى مايو ١٩٧١ وأعرب السادات لقادة الإخوان عن تعاطفه مع أرائهم وتوجهاتهم وإنه وإياهم يواجهون نفس الأعداء ولم يتمخض هذا اللقاء عن اتفاق محدد نظراً لعدم ثقة قادة الإخوان فى السادات وأنه شاء أم أبى تميل جزءاً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية. (٣٢)

ومع ذلك لا ينبغى قصر دور الساداتية فى تصعيد الاتجاهات الدينية على صعيد التنازلات الايدلوجية والرمزية ولا على صعيد التحالفات المنظورة وغير المنظورة وإنما هناك فوق كل ذلك المناخ العام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كرسته ومهدت له سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية وتجذر الاستقطاب الاجتماعى بين الاغنياء والفقراء ، بين ساكنى المقابر وساكنى القصور ، وخلخلة البنية الاجتماعية المصرية وتهديد استقرارها التقليدى وفوق كل ذلك الأخذ بقشور الحداثة الغربية وتكريس نمط الاستهلاك الغربى المرتبط بالسلع الاجنبية وتقليل قيمة المنتج المحلى وازدياد حدة التوتر الإجتماعى وهو الأمر الذى مهد الطريق أمام تصاعد نشاط الجماعات الإسلامية وإزدياد عدد المنتجين لها من أبناء الشعب المتعلمين وغير المتعلمين ، إذ تقدم لهم نموذجاً ثقافياً وسياسياً يتضمن حلولاً عاجلة وسريعة لمشكلاتهم المتراكمة يتمثل فى ضرورة العودة إلى المجتمع الإسلامى و «تجهيل» المجتمع الحالى تبريراً للإنقلاب عليه وهكذا وشنت الساداتية فكراً وممارسة بداية التصاعد الخطير للاتجاهات الدينية وبدأ الأمر كله كمعادلة غريبة يتجه قطباها للتطرف حيث أن إمعان السادات فى التبعية للغرب والارتباط به والسير قدماً فى الأخذ بقشور الحضارة الحديثة كان يرافقه ويوازيه تصاعد الجماعات الإسلامية وإثارة المشاعر والحمية الدينية للتغطية على حقيقة ما جرى ويجرى على صعيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و«تطبيع» العلاقات مع إسرائيل وهى الأحداث التى أكدتها الفتن الطائفية المتعاقبة.

المرجع الدينى بين الخطاب الناصرى والخطاب الساداتى :

تمثل الحقبة الناصرية قاعدة المقارنة والتاريخ وهى تمثل كما سبق وأشرنا عنصراً أسياسياً فى منهجنا المقترح لدراسة الخطاب السياسى الساداتى وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمرجع الدينى فى منظور كليهما وأهدافه وعلاقته «بفضاء» "univers" الخطاب وطبيعته وذلك استناداً إلى الأفق النظرى لمعالجة فترة الخديو اسماعيل مقارنة بالحقبة الساداتية .

يلاحظ بادئ ذى بدء أن الخطاب الناصرى من ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ لم يبدأ ولم ينته بعبارات دينية وآيات قرآنية ، فقد كان يبدأ دائماً بالاستهلال الشهير «أيها الأخوة المواطنون..» وينتهى دائماً بالعبارة «السلام عليكم..» ، على النقيض من ذلك لاحظنا أن الخطاب الساداتى بالذات منذ عام ١٩٧١ كان يبدأ وينتهى بعبارات لها طابع دينى وقرآنى بالاستهلال «بسم الله الرحمن الرحيم..» أو الانتهاء بالآية الكريمة «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا.. إلخ الآية».

ومن ناحية أخرى لم يرجع الخطاب الناصرى كل الأعمال أو الأفعال سواء كانت أنتصاراً أو هزيمة إلى «الله» حتى فى أحلك اللحظات التى مرت بها مصر والأمة العربية عقب هزيمة يونيو ٦٧ فقد تحمل عبد الناصر المسئولية كاملة . على العكس من ذلك حمل الخطاب الساداتى كافة الأعمال إلى الله والإيمان ، سواء كانت هزيمة أو نصراً شراً أو خيراً غنى وفقراً [٣٣] باختصار كل الأفعال الإنسانية نسبت إلى قوى خارج المسئولية الفردية والإنسانية وقد عبرت جمل مثل «إرادة الله..» «مشيئة الله..» «النصر من عند الله» عن هذا الأتجاه الذى يستهدف إضعاف الإحساس بالمسئولية وضعف الثقة بالنفس وتنمية الروح القدرية والغيبية وتحمل معنى هروبيا لمواجهة النتائج المترتبة على الفعل الإنسانى .

وقد استهدف هذا الطابع الدينى للخطاب تغييب مفهوم الإرادة الإنسانية فى تقرير وصنع المصير والسيطرة على واقعه ووعيه بأبعاده ، وتعميق اغتراب الإنسان عن واقعه وحرمانه من ممارسة حرية التقدير وتحمل المسئولية وهى رؤية اغترابية تصب فى النهاية لصالح الأمر الواقع أى الساداتية فكر أو ممارسة ومصالح اجتماعية وطبقية وبين السيطرة والاغتراب ثمة علاقة مباشرة مناقضة بالمنطق

لفكرة الحرية الإنسانية والمسئولية .

وكما رأينا فيما سبق فإن خطاباً واحداً للسادات فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ قد كرر السادات لفظة «الجلالة» ٢٣ مرة ، بينما تكرر نفس هذا اللفظ فى خطاب عبد الناصر ٩ يونيو ١٩٦٧ مرة واحدة ، وذلك رغم الفارق بين مناسبتى الخطابين، فالأول الساداتى كان بمناسبة حرب أكتوبر وعبور القوات المصرية قناة السويس وخط بارليف ولحظة الإحساس ببداية النصر وتفجر المشاعر القومية والوطنية والثانى الناصرى أعقب تكشف أبعاد الهزيمة العربية فى ١٩٦٧ وهى لحظة حزن وأى حزن خيم على عبد الناصر وعلى جماهير الشعب العربى فى كل مكان .

وفى دراسة للايديولوجية القومية العربية فى الخطاب الناصرى من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ تبين ان المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى لم يكن سوى Dieu الله وليس الدين وذلك بسبب المنطلق العلمانى للدعوة القومية العربية . وأكد الخطاب الناصرى إيمان الأمة العربية بالله وليس بديانة محددة وتجنب الخطاب الناصرى التمييز بين الأديان سواء على صعيد العالم العربى بصفة عامة أو مصر بصفة خاصة (٣٤).

وكان الإسلام بالنسبة لعبد الناصر معتقداً وليس ايديولوجية سياسية ، وقد صرح عقب محاولة اغتياله التى جرت عام ١٩٥٤ قائلا : «لم أفهم أبداً كيف يمكننا ان نحكم اعتماداً على القرآن» وابتعد الخطاب الناصرى عن الاستشهاد بالنصوص القرآنية فقط وكذلك النظام الإسلامى الذى تجسد بالخليفة وكان الإسلام بالنسبة له مؤشراً لوحدة العالم العربى (٣٥).

وتميز الخطاب الناصرى بسيادة المراجع العلمانية الحديثة ونظام القيم المرتبط بها منذ مطلع القرن الثامن عشر أى الثورات البرجوازية الكبرى والقرن العشرين أى الثورة الاشتركية . هذا بينما تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الإسلامى و «الشريعة» والنصوص القرآنية ومختلف أبعاد الرؤية الإسلامية فى الفكر والممارسة .

وهذا لا ينفى استمرار الدين فى الحقبة الناصرية كمصدر للشرعية والاعتراف به كأحد مكونات الثقافة العربية والمصرية بل وربما أهمها ولكن الأهداف مختلفة

والمحتوى الإجمالى للسياسات والشروط الاجتماعية والاقتصادية كذلك مختلفة .

وقد استند المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى إلى صيغة متوازنة فى إطار رؤية عامة وشاملة بين توجهات الخطاب العلمانية وبين المشاعر الدينية لشعب ارتبط تاريخه بالديانة منذ أقدم العصور وذلك التوازن لا يعنى أن الخطاب الناصرى قد قسم مناصفة بين المرجع الدينى والعلمانى.

على أن المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى قد ساهم فى تقريره تواجد تيار سياسى يتخذ من الدين مصدراً وحيداً للحكم قبل ١٩٥٢ وبعدها وهو تيار «الإخوان المسلمون » .

من ناحية أخرى ارتبط المرجع الدينى فى الخطاب الناصرى بالأهداف المعلنة السياسية والاقتصادية التحديث والاشتراكية العربية وبناء مصر مستقلة وتحقيق الوحدة العربية .

فما أن تصاعد الموقف بين الأخوان المسلمين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى بادر الخطاب الناصرى باستخدام الدين كمرجع وذلك لكسر أحتكار الإخوان المسلمين للدعوة الدينية ، كذلك فإن «فلسفة الثورة» تحدثت عن الدوائر الثلاثة للممارسة الثورية والتى تضم الدائرة الإسلامية ويرتبط ذلك بتدعيم سياسة مصر الخارجية فى آسيا وإفريقيا.

وامتدت موجة التحديث فى الحقبة الناصرية لقطاع الأزهر وذلك بهدف السيطرة على الفئات التى تقف على قمة هذه المؤسسة الدينية العريقة لحمايتها واستند ذلك إلى أن الإسلام يتميز بغياب طبقة رجال دين مستقلة كما هو الحال فى الديانة المسيحية وان كانت هذه المقولة لا تحظى بالاتفاق فالبعض يرى «أن الممارسة قادت من الناحية الفعلية إلى نشوء مثل هذه الطبقة .

ومع تجذر التجربة الناصرية فى الستينيات حاول الخطاب الناصرى تقليل الفجوة بين المرجع الدينى وبين الاشتراكية العربية وأكد أن الإسلام كان التجربة الأشتراكية الأولى فى التاريخ وعلى اختلاف الاشتراكية عن الماركسية والمادية وقد كان هذا التفسير لمواجهة الحملة التى شنتها المملكة العربية السعودية على الاشتراكية الناصرية واتهامها بالإلحاد (١٦).

وكما سبق أن أشرنا فالخطاب السياسى يوجد فى حقل ايديولوجى تتعدد فيه الخطابات وتتعارض فى نفس الوقت ، ويتميز هذا الحقل بالصراع يحاول كل خطاب أن يسيطر على سوق الحاجات الرمزية وتستجيب للاحتياجات المعنوية والمستقبلية القائمة ، ومن ثم فعليه أن يقدم حججا جديدة تتطلع إلى المستقبل وتعالج قضايا الحاضر وفى الوقت ذاته تستهدف تعرية مصداقية الحجج الأخرى وكشف تناقضاتها فى الواقع فالخطاب الناصرى يواجه الخطاب المناهض للرجعية العربية المتستر وراء الدين وكذلك الحلف الإسلامى فى عام ١٩٥٨ والذى تضمن العربية السعودية وتركيا وإيران واتخذ من الإسلام قاعدة للسيطرة على المنطقة وفرض نفوذه عليها.

وبالمثل فالخطاب الساداتى يتميز الحقل الايديولوجى الذى وجد فيه بصراعه ضد التيارات القومية والعلمانية والاشتراكية وفى مواجهتها يستخدم الدين بشكل أساسى لإفقادها مصداقيتها واستثمار مشاعر الجماهير ضد القوى السياسية المناهضة لمشروعه فالإشتراكية غريبة على مجتمعاتنا والقومية والوحدة العربية كلفت الشعب المصرى أعباءاً باهظة .

على أنه إذا كان الخطاب الناصرى قد حاول الكشف عن القدرات والإمكانيات التحريرية والإبداعية فى الدين وعدم تناقضه مع الأهداف والمثل العليا التى ينشدها فإن الخطاب الساداتى حاول فى المقابل تكثيف الجوانب القدرية والإتكالية واستند على تفسير الدين يجعل منه نقيضاً للالتزام القومى والعدل الاجتماعى واستهدف بذلك تكريس الأمر الواقع والحيلولة دون وضع مشروعه موضع النقد والتساؤل حول صيرورته العامة وتجريم الاعتراض عليه (٣٧).

هوامش المبحث الثانى

١- Sind- Mirel (Pierre) : L'Egypte de la rupture , Ed bad, Paris, 1982 P.P 242 - 247.

٢- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٣- Mirel (Pierre) : L'Egypte de rupture ibid P.P. 242 - 247.

٤- أنظر حول هذه النقطة د : فؤاد زكريا ، سلسلة المقالات التى نشرت بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ ، ٤ ، ٦ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ يونية ١٩٨٣ تحت عنوان : «كم عمر الغضب ؟» رد على كتاب خريف الغضب لمحمد حسنين هيكل .

٥- حسن السيد نافعة : مصر والصراع العربى الإسرائيلى من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٦- د . محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

٧- ابراهيم العيسوى وعلى نصار : محاولة لتقدير الخسائر التى ألحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ فى «الأقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ بحوث ودراسات المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٨ .

٨- أنظر : Alexandre (Paul) : L'hamme de la Fidelite et de la continite, Article public dans le Monde 1970.

٩- أنظر حول هذه النقطة :

الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «مصر فى ربع قرن» ١٩٥٢ ، ١٩٧٧ دراسة فى التنمية والتغيير الاجتماعى » تحرير د . سعد الدين أبراهيم معهد الأنماء العربى ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ .

- د . نزيه الأيوبى : تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر ، فى «مصر فى ربع قرن» نفس المصدر السابق .

- د . غالى شكرى : الثورة المضادة فى مصر

-Shouhri (GHALI) : Egypte contre revolution Ed, le Sycamare, tradint de L'Arabe par Moustafa Margan, Paris 1979 .

١٠- د. نزيه الأيوبى ، تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر فى « مصر فى ربع قرن » مصدر سبق ذكره.

١١- Cooper (Mark) : The transformation of Egypte.Cyroomhelm - London and Comlerra , 1982.

١٢- انظر حول هذه النقطة :

Hussein (Mahmoud : L'Egypte en proie aux contradiction, Le monde diplomatique , Juin 1971.

وكذلك:

Cooper (Mark) : The transformation of Egypt 1bid P. 65.

١٣- البير فرحات : مصر فى ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، دار الفارابى ، وبيروت ، ١٩٧٨ ص ٢١.

١٤- عادل الجبار : سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ١٦ ، ١٧ .

١٥- البير فرحات : مصر فى ظل السادات ، مصدر سبق ذكره . ص ٢١ .

١٦- البير فرحات نفس المصدر السابق.

١٧- Cooper (Mark) : the transformation of Egypt groom-helm London and camberra , 1982 . P. P. 67 - 69.

١٨- ibid

١٩- Cooper (Mark) : the transformation of Egypt lbid

Ibid -٢٠

٢١- البير فرحات : مصر فى ظل السادات مصدر سبق ذكره.

Agami Fouad : The Arab predicament : Arab pabtical -٢٢ thouht since 1967. Cambridge univerisaty press , London , 1989 .

٢٣- د. مارلين أبو شديد معز ، الدين والقومية فى فكر جمال عبد الناصر فى مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩ .

٢٤- نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف : صراع الدين والدولة فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٨٤٠ .

٢٥- نبيل عبد الفتاح : نفس المصدر السابق .

٢٦- د. غالى شكرى : حول المسألة الطائفية فى مصر ، فى «مصر من الثورة إلى الردة» دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ . ص ٣٠٧ .

٢٧- د. حسن حنفى : الدين والتنمية فى «مصر فى ربع قرن» ، معهد الأنماء العربى ، بيروت ، الطبقة الأولى ، ١٩٨١ .

(Pierre) : L'Egypte de rupture , Êd Sinslad , Paris , -٢٨ 1982 .

٢٩- د. سعد الدين ابراهيم : مدخل إلى فهم مصر فى «مصر فى ربع قرن» مصدر سبق ذكره.

Ajani (Fouad) : the Arab predicament , The Arab polit- -٣٠ ical Thought and practice sine 1967, cambridge univeristy press London , 1981.

٣١- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ، المطبعة

العربية، القاهرة، ١٩٨٣ .

٣٢- محمد حسنين هيكل المصدر السابق .

٣٣- د. حسن حنفي : الدين والتنمية في « مصر في ربع قرن » معهد الأنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

٣٤- Nation-Abouchadid (Marline Maisr) : L'idealogie Naser 1952 - 1975.ale Arabe dans le dircours de Gamal Abdel theire du 3 eme. cycle, uni Paris sarhume, 1979.

٣٥- ABauchadid (Marline Masr) 1 bid.

٣٦- Balta (Paul) at Rullean (claudine) La vision. None-riemme textes ramembles , Ed Sindbad 1982.

٣٧- إقتصرنا فيما يتعلق بالمرجع الديني على دور الخطاب الساداتي في تمهيد الطريق للجماعات الإسلامية لكننا لم نقصد عمل تحليل واسع حول ما اصطلح على تسميته بالصحوة الإسلامية أو هذه الجماعات ذاتها ، إذ من الواضح أن المد الإسلامي الحالي تتجاوز أسبابه بكثير مجرد دور الخطاب الساداتي أو قصر ظهوره على مجرد تفجير أقتصادي بحث ينكر خصوصية هذه الظاهرة وديناميابتها في الوقت نفسه كما وأنه يتجاهل الطبيعة الديناميكية لدور الفكر والإسلامي منه بشكل خاص ولا شك أن لهذه الظاهرة علاقاتها المنطقية والفعلية بالتطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عدوان ١٩٦٧ وحتى الآن ولا يخفى دور النفط وغيره في ذلك ولكن الاكتفاء بمجرد حصر هذه العوامل يختزل الظاهرة وينكر تعددها ويتجاهل علاقاتها الارتباطية بالحالة النفسية والمزاجية العامة في الواقع العربي والمصري والأطوار الجديدة التي أنتهجتها الحركة الإسلامية بالذات الجماعات الإسلامية الجديدة سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي.

المبحث الثالث

مرحلة الانفتاح الاقتصادى

وأشكال الأخفاء الأيدولوجى

تمثل ورقة أكتوبر مرحلة متميزة فى تطور الخطاب الساداتى ، حيث اقتصر هذا الخطاب كما رأينا فى المرحلة السابقة على خطابات جزئية هنا أو هناك تعتمد من حيث مصادرها على طبيعة الأحداث وتسلسلها الزمنى والتى تعاقبت منذ رحيل الرئيس عبد الناصر ، هذا فى حين أن ورقة أكتوبر قد جسدت منظومة المفاهيم التى دعا إليها السادات فى المراحل السابقة وفى الوقت ذاته مثلت رؤية تستشرف المستقبل ومن ثم فهى فى تقديرنا أهم وثائق الفترة الساداتية وتعكس بوضوح أبعاد المشروع الساداتى النظرية على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

والواقع أن كافة الحركات السياسية والايديولوجية والأحزاب تسعى لبلورة مجموعة من الأهداف والقيم والتصورات لطبيعة المجتمع التى تسعى إلى تحقيقه فى عالم الواقع سواء كان ذلك وثيقة مكتوبة كما هو الحال فى ورقة أكتوبر أو برنامج أنتخابى كما هو الحال فى بلدان الديموقراطية الغربية أو مواثيق .

وتعتبر هذه الوثائق بمثابة مرشد نظرى وايديولوجى يستهدف ترشيد الممارسة العملية فى المجتمع ويرى فيها هذا الأخير صورة تطوره فى الحال والاستقبال . وقد رأينا فيما يتعلق بالحالة الساداتية أن صدور ورقة أكتوبر قد أعقب وصوله إلى الحكم بأربعة أعوام أى أبريل ١٩٧٤ ، وهى الفترة التى تمكن فيها السادات من إعادة ترتيب قواعد أطراف «اللعبة» السياسية وتحديد محاور العمل الاجتماعى

والسياسى وخريطة التحالفات الاجتماعية التى يستند إليها الحكم وكذلك المضمون الطبقى والاجتماعى للعهد الجديد.

ومن ثم كانت ورقة أكتوبر تستهدف فى المقام الأول منح الشرعية السياسية والايديولوجية والقانونية للممارسة الساداتية خلال السنوات الماضية وكذلك تطوير أبعادها ونتائجها فى المستقبل .

والحال أن ورقة أكتوبر «كخطاب» تقع فى دائرة حقل ايديولوجى واسع تتصارع فيه الرؤى والتصورات والرموز والدلالات ، فهى بداية تطرح نفسها فى مواجهة ميثاق العمل الوطنى الوثيقة الناصرية الشهيرة التى حددت محاور الممارسة السياسية وأطرافها فى مصر خلال العهد الناصرى .

ولا شك أن ورقة أكتوبر من حيث توصيفها الشامل لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية فى الحاضر وتطلعها لبناء منظور مستقبلى لمعالجة وحل هذه المشكلات تعتبر من أكثر وثائق العهد الساداتى تطوراً وأهمية وتميزاً عن وثائق العهد الناصرى على الصعيد الايديولوجى وصعيد السياسات العملية ناهيك عن أن الظروف السياسية والاجتماعية التى ظهرت فيها قد منحتها شرعية وأهمية خاصة حيث أعقبت حرب أكتوبر وعبور القوات المصرية قناة السويس وتحطيم خط بارليف وازدياد شعبية السادات وظهوره بمظهر القائد الوطنى وهكذا تدعمت مصداقيته ومواقعه بشكل يسمح له بالتطلع إلى المستقبل وإعادة بناء صورته من جديد فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى.

كما أنه ومن ناحية أخرى فقد تميزت ورقة أكتوبر عن غيرها من خطابات السادات السابقة لها بعدم ارتباطها بحدث معين وتطلعها للإلمام بمشكلات الحاضر وبناء صورة المستقبل وتحتل بذلك موقع أحد أهم وثائق العهد الساداتى ، وارتباطها زمنياً بفترة تدعم شرعية السادات .

مفهوم الاخفاء الايديولوجى Occultation idealogique وتشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية :

يعتمد التحليل و «القراءة» التى سنقوم بها «لورقة أكتوبر» على مفهوم الأخفاء الايديولوجى وهو مفهوم وثيق الصلة بالايديولوجيات بشكل عام وبصفة

خاصة الايديولوجيا السياسية ويعتبر من أكثر أشكال وديناميات العملية الايديولوجية شيوعا ، وترتبط أنماطه ونماذجه بالظروف التاريخية المحددة ونمط الاستجابات المأموله وجملة الأهداف المنشودة فى مثل هذه الظروف .

والايديولوجيات من حيث هى تمثيل representation ومنظومة من المقترحات النظرية التى تستطيع طبقاً لها جماعة بشرية ما أن تتصور بيئتها الاجتماعية بأهدافها وصراعاتها وقيمها وتستهدف الممارسة بشكل أساسى وليس النظر أو المعرفة والنظرية . ومن ثم فالايديولوجيا تستهدف ضبط وترشيد أنماط السلوك والتصرف بحيث تتوافق مع أهدافها المعلنة ، ومن هنا فهى لا تثير أسئلة بقدر ما تقدم إجابات مبسطة ، وتحاول بناء أداة «عملياتيه» للتعامل مع الواقع الاجتماعى.

وكما سنرى فى تحليل محتوى ورقة أكتوبر ، فإن تطبيق مفهوم الاخفاء يستوجب الكشف فى الخطاب المضمون «ورقة أكتوبر» أو أى خطاب آخر تحليل محتوى ما قيل وما لم يقال أى le dit و le non dit محتوى مضمَّن وآخر مغيَّب أسدل عليه الستارة وسواء تعلق الأمر بما لم يقال اما أسدل عليه الستار، فإن ذلك لا علاقة له بالجهل أو الإهمال ، وإنما يكمن مصدره فى وجود عنصر خارجى يفرض نفسه على المحتوى المعلن فى الخطاب ينبغى الكشف عنه ، سواء تمثل هذ العنصر فى مطالب أو أمال منافسة معلنة وقائمة تعارض ما يقدمه الخطاب[1].

من ثم فإن مفهوم الاخفاء الايديولوجى يفترض أن الخطاب يعانى من صراع وتناقض أو موقف غير متجانس يشمل اختلافات وصراعات بين قوى متنافسة ومتصارعة وغالباً ما يكون هذا الصراع مستتراً أى لم يتم التصريح به ويفسر هذا الصراع الجهل والصمت أو «المساحات البيضاء» ، التى تتخلل الخطاب ومن الممكن بطبيعة الحال اعتبار هذا الصمت دالة فى أعراض الموقف الصراعى الذى لا يصرح به.

كذلك يفترض مفهوم الأخفاء الايديولوجى إمكانة تواجد خطاب آخر متزامن مع الخطاب الرسمى جزئياً أو كلياً . وتتحد وظيفة هذا الأخير فى تغييب الخطاب

الممكن والحيلولة دون ظهوره فى حيز «الفضاء» الاجتماعى ومنع المعانى الأخرى والتصورات الممكنة من الدخول لحلبة المناقشة ومعارضة الخطاب الرسمى وإضعاف مصداقيته ومواجهة حججه وحرمانه من الإنفراد بحقل الوعى الاجتماعى . ومن ثم تكون مهمته منع ومصادرة تبديد وشل إمكانية تواجده وتجسده فى عالم الواقع الاجتماعى .

ويرتب ذلك منطقياً أن الخطاب «يتموضع» فى حقل صراع ايديولوجى واجتماعى غير معلن ويكتسب من ثم دلالة نضالية ويدخل فى دائرة صراع ومنافسة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين .(٢)

وعلى ضوء ذلك «فالقراءة السوسيولوجية» للخطاب السياسى تتطلب بالضرورة «موضعة» هذا الخطاب فى إطار نظام يتميز بالصراع والمنافسة وبتعدد وتنوع مصالح ورؤى الفاعلين الاجتماعيين والمعنيين فى نهاية المطاف بالصمت القائم فى بنية الخطاب أو ما لم يقال فيه .

ومن ثم فإن كشف أشكال هذا الأخفاء وتبيين مواضعه رهن بتحليل يستند على المواجهة بين المحتوى العقلى والفكرى الظاهر فى الخطاب وبين الحقل الاجتماعى الذى تشكل فيه ، بين نظام الدلالات المضمنة ونظام الممارسات الفعلية وذلك لإبراز عدم التواؤم وطبيعة الصمت والمعانى المشوهة وكذلك المسافة بين التصور والتطبيق ورغم ما فى هذا التحليل من صعوبة إلا أنه فيما يبدو يكاد يكون الطريق الموضوعى لتحديد أشكال الاخفاء والتشويه والصمت وملامح الخطاب المصادر والممكن فى عالم الواقع خاصة وأن كل ايديولوجية تزعم أنها الخطاب الواقعى والحقيقى بل والطبيعى الذى يبدد الإخفاء (٣).

والواقع ان كل خطاب وكل ايديولوجيا لها أشكالها الخاصة .

وكما سبق وأن أشرنا فإن لعملية الاخفاء الايديولوجى طابعاً موضوعياً فلا تصدر عن الجهل أو الإهمال وإنما تصدر عن أسباب موضوعية سبق بيانها خاصة بحقل الصراعات الاجتماعية والسياسية والرمزية التى يتموضع فيها الخطاب ، وبالاضافة إلى ذلك فإن هناك أيضاً عملية «الأخفاء الذاتى Auto- occulta-

tion » والذى يعتبر أحد جوانب الأخفاء الايديولوجى ، فإذا كان الأخفاء الايديولوجى بالأشكال التى تحدثنا عنهاآنفا يقع ضحيته الطبقات والجماعات المحكومة بشكل أساسى فإن «الإخفاء الذاتى » يصدر من داخل الطبقة الحاكمة ذاتها وموجها لها ، فإذا كانت البرجوازية على سبيل المثال تعطى لأفكارها ونظامها طابعاً كونياً حتى تتصدر قمة الحكم فإنها فى الوقت ذاته تحرص على تحقيق مصالحها الخاصة(٤) ومن ثم تكون الممارسة الأيديولوجية متناقضة أو يتنازعها التناقض بين تحقيق الإرادة العامة لكل الطبقات، الضرورية للحكم ومشروعية وجودها فى قمة المجتمع وبين تحقيق الإرادة الخاصة أى مصالحها الخاصة وذلك دون أن يؤثر هذا التناقض على مجريات الأمور ودون أن يضع مصالحها فى خطر.

فالطبقة الحاكمة مكرهة على أن تعيش هذا التناقض بين ما ينبغى أن تكون عليه وبين ما هى عليه بالفعل ، أى بين إعلانها عن الطابع الكونى لنظامها وقيامها وتمثيلها للإرادة الشعبية بالذات فى مجتمع ديموقراطى - وهو ما يمثل مصدر شرعيتها - وبين مصالحها الخاصة كطبقة وهو التناقض الذى يفرض عليها ضرورة توحد الممارسة الايديولوجية للتغلب على هذا التناقض . (٥)

وتختلف أشكال الاخفاء طبقاً للظروف التاريخية وطبيعة النظام الاجتماعى واللحظة المحددة فى تطوره وطبيعة المشكلات المثارة فيها ورغم ذلك فإن ثمة بعض الأشكال الخاصة بالأخفاء الايديولوجى تكاد تكون عامة ومنتشرة وشائعة من بينها مثلاً:

١- النسيان الجماعى للماضى:

فالخطاب الايديولوجى فى لحظة تاريخية محددة يخفى الذكريات المريرة فى الخبرة التاريخية للجماعة البشرية تلك الذكريات التى تدعو إلى القلق والحذر والتأمل والتفكير وهو الأمر الذى يتعارض بداية مع وظيفة الخطاب المتمثلة فى العمل والممارسة المباشرة ، وفى هذا الصدد فإن تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية والحلول التى تقترحها تمثل نموذجاً واضحاً على هذا الاخفاء إذ أنها تجاهلت الذكرى التى تركتها تجربة الخديو اسماعيل فى الإستدانة والاستعانة

برؤوس الأموال الاجنبية فهى ذكرى مريرة تدعو إلى التوجس والحيطة والتفكير وتكاد تكون محفورة فى الذاكرة الجماعية للمصريين ومن ثم يؤدى استثارتها إلى تعويق الدعوة لرؤوس الأموال الأجنبية وهى صلب سياسة الأنفتاح الأقتصادى .

وقد يتخذ التعامل مع الماضى فى الخطاب الايديولوجى شكلاً أخر وهو إعادة النظر فيه من جديد وعلى ضوء متطلبات اللحظة الراهنة واحتياجات الممارسة العملية التى يستهدفها الخطاب ، وهنا لا يصادر الخطاب الذكريات الجمعية وإنما يعيد تشكيلها بطريقة ومنظور يسمحان بتدعيم الممارسة العملية .

٢- مصدر الشرعية :

أية سلطة أو نظام سياسى يخفى جزءاً من طبيعته وجوهره ويتخذ هذا الأخفاء صوراً وأشكالاً متنوعة حسب طبيعة المجتمعات والثقافات وتاريخ تطورها تستهدف بين أشياء أخرى تبرير شرعية الحكم وتسويغ قبوله لدى المواطنين ، فهناك ممثل «الآلهة» على الأرض من صاحب الحق الإلهى فى الحكم فى العهد الاقطاعى، « العقل» حامل لواء التصنيع والحداثة ، الانتساب لعائلات مالكة أو ذات حول وطول باختصار تتعدد وتتنوع مصادر الشرعية ولكنها تخفى فى النهاية جزءا من طبيعة الحكم وجوهره.

وإذا كان جوهر السلطة هى سيطرة الإنسان على الآخر إن لم يكن استغلاله ، فإن هذه السيطرة وهذا الاستغلال بحاجة إلى أسطورة تغلفهما وتقنعهما وتجعل منهما ضرورة طبيعية يمليها المنطق والعقل وتتفق مع طبيعة وسنن الأشياء بحيث يبدوان عاديين ليس فيهما ما يبعث على التساؤل والنقد.

وفى حالة مصر فإن الرئيس الراحل أنور السادات كان الرئيس «المؤمن» تمييزاً عن سلفه عبد الناصر ، أو إتهاما له بالإلحاد، «رب العائلة المصرية» و «بطل العبور» و «رجل السلام» وهى مصادر شرعيته ومسوغ حكمه على حد سواء .

٣- عدم تحقق الأهداف المعلنة أو تحقق أهداف أخرى مختلفة:

وهو شكل شائع للإخفاء الايديولوجى ، ففى الوقت الذى يعلن فيه خطاب ما أهداف محددة ويؤكد على منطقيتها ومعقوليتها يمكن ان تقود الممارسة العملية

إلى عدم تحقق هذه الأهداف أو تحقق أهدافا أخرى مختلفة عنها يميز تلك المعلنة ، ويحمّل الخطاب الايديولوجى النتائج السيئة لطبيعة الممارسة والفعل والتناقضات بين المعلن والمطبق ، وقد يتخذ هذا الشكل من الاخفاء صوراً صارخة كأن يعلن خطاب ايديولوجى ما محاربة الفساد كهدف معلن فى حين أن الممارسة تقود إلى تعميق هذه الظاهرة بدلاً من تحجيمها.

٤- تجاهل العدو الحقيقى وخلق عدو وهمى :

وتعتبر هذه الصورة من صور الاخفاء شائعة منتشرة فى الممارسة الايديولوجية بالذات فى لحظات التغيير الاجتماعى وازدياد حدة التوتر والاستقطاب أو لحظات الانقطاع فى مجرى السياسات المطبقة وظهور توجهات جديدة تبدو متناقضة مع سابقتها وهذ الأوضاع تفترض إعادة توجيه الحقل الاجتماعى وصرف انتباهه عن مضمون التغيير الحاصل بخلق عداء جديد وعدو وهمى تتمحور حوله عملية الوفاق وتتبلور إزاءه طاقة المجتمع النفسية والسياسية .

لقد كانت حقاً وثيقة أكتوبر الأصل النظرى و «الايديولوجى» للتغيير الذى حصل ابان النظام الساداتى فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٨١ . فليس من الغريب إذن ان يقارن بعض الملاحظين النقاد هذه الوثيقة بالميثاق الوطنى الذى ظهر أيام عبد الناصر فى بداية الستينيات .

ففى هذه الوثيقة تجسم تطور النظام الساداتى وتجسمت معه الأسس النظرية والتطبيقية للإتجاهات الجديدة فى الصراع بين مختلف فئات الطبقة الحاكمة منذ سنة ١٩٦٧ وربما من قبل .

هناك إذن صورتان مختلفتان فى وثيقة أكتوبر ، وضعتا لتحقيق المستقبل الجديد الذى ينشده النظام :

إن شعبنا العظيم قد خاض تجربة الهزيمة ، وعاش سنوات المرارة والتمزق ... وعاش أيضاً تجربة صنع النصر .

وما كان لهذا كله أن يحدث دون أن نستمد منه طاقات جبارة لبناء مستقبل سعيد.(٦)

إن تعارض الصورتين ، هزيمة ١٩٦٧ وانتصار ١٩٧٣ ، لعب دوراً طاغياً فى الهيمنة الايديولوجية الساداتية على الجماهير المصرية والعربية التى تأثرت بهزيمة ١٩٦٧.

وإذا كانت حرب ١٩٦٧ هزيمة لا شك فيها بالنسبة للعرب ، فمما لا شك فيه أيضاً أن حرب أكتوبر لم تكن انتصاراً ، لأن الحدود والمناخ الذى اندلعت فيهما لا يسمحان لها بأى حال من الأحوال ان تتحول إلى حرب تحرير وطنية يكفى ان تنظر فى النتائج التى حملتها سواء على الصعيد المصرى أو العربى.

فالطبقة السياسية المصرية تنادى دوماً بالدور الامريكى فى البحث عن تسوية سلمية ، حسب قولها ، للصراع العربى الاسرائيلى منذ مخطط «روجرز» وخاصة منذ وصول السادات للحكم ، لكن فشلت جميع هذه النداءات لأن المفروض أن تكون التنازلات فى حجم الدور الامريكى المأمول.

قبل ذلك ، فى شهر يولية ١٩٧٢ ، طرد السادات الخبراء السوفييت ، وقد أعتبر معظم الملاحظين هذه الخطوة ، تضحية من أجل الولايات المتحدة ، وبداية التراجع السوفياتى فى المنطقة .

من وجهة النظر الامريكية ، يجب على مصر أن تحسن مركزها فى الساحة القتالية ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من لعب دورها المأمول ، ولكن المفاوضات مع إسرائيل غير ممكنة إلا إذا برهنت مصر على قدرتها على تغيير معطيات الوضع القائم آنذاك .

إن المرجع الدينى قد تفاقم أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فالشهر الذى اندلعت فيه الحرب كان شهر رمضان ، واليوم كان العاشر من رمضان أى نفس اليوم الذى انتصر فيه الرسول على«الكفار» فى واقعة «بدر» : أول معركة فى تاريخ الإسلام.

وهكذا كان أول شعار رفع أثناء عبور القتال هو شعار «الله أكبر» .

وتتفق هذه الصبغة الدينية مع الهدف السياسى الذى رسمه النظام منذ ١٩٧١ ، والمتمثل فى بروز الإخوان المسلمين كحلفاء أقوياء له ، كذلك للسيطرة على الشعور الدينى للجماهير واستخدامه لأغراض سياسية.

فترة الإنفتاح

١٩٧٤ - ١٩٧٧

إن حرب أكتوبر ٧٣ دعمت «شرعية» السادات وشعبيته ، وبإمكانه بعد ذلك أن يزعم أنه ليس فقط الخلف العرضى لعبد الناصر «دستورياً» بل وأيضاً القائد المجاهد من أجل القضية الوطنية (٧) كذلك أعطى عبور قناة السويس للسادات «الشرعية» حتى يقطع مع سياسة عبد الناصر على الصعيدين الاقتصادى والسياسى .

وعبور قناة السويس مثل جسراً لتمرير الجوانب الاساسية لسياسة السادات . هذه السياسة تتضمن اللجوء إلى الولايات المتحدة للبحث عن حل سلمى حسب قوله ، للصراع العربى الاسرائيلى وكذلك الانفتاح الاقتصادى على الرأسمال الاجنبى .

إن الدعاية المنظمة قبل الحرب والتى تقول بتحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى كانت غطاء للتغيير الذى يأمله النظام الساداتى. لذلك فالخط الذى اتبعته وسائل الإعلام المصرية بعد الحرب قد سهلت مأمورية السادات أى فرض قبول سياسته تحت غطاء إيديولوجى لمواضيع مثل «النصر» و «العبور» .

ومن البديهى أن حرب أكتوبر ، مهما كانت حدودها ، لها أهمية كبرى بالنسبة لمعنويات أمة مهزومة . ولكن نتائج الحرب كانت تموك بطريقة دعائية واضحة ، للتمكن من طرح نمط للتطور المرتبط بالرأسمال الاجنبى ، ولبسط حل «سلمى» للصراع العربى الإسرائيلى.

ومن ناحية أخرى ، فإن نتائج حرب أكتوبر أعطت أو خلقت للولايات المتحدة جواً ملائماً للعب دور مكثف وفريد من نوعه فى تسوية الصراع . وانطلاقاً من المناخ الذى أوجدته الحرب استطاع كاتب الدولة الأمريكى «هنرى كيسنجر» أن يتدخل لوضع استراتيجية المسماة با «الخطوة - الخطوة» لحسم الصراع.

ففى هذا المناخ أمكن للإتفاق الأول (أو فك الاشتباك الأول كما يقال) المصرى - الاسرائيلى الموقع فى أن يحصل ، وهو الأتفاق الذى عرف باتفاق الكيلومتر ١٠١ هذا الاتفاق مثل ، كما قيل ، أول خرق للإجماع العربى حول المبادئ الثلاث التى أقرها مؤتمر القمة العربى الخرطوم بعد هزيمة ١٩٦٧ : «لا سلام ، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل » لأن هذا الإتفاق كان موقعاً من طرف ضباط مصريين وإسرائيليين ، وجهاً لوجه ، عن طريق مفاوضات مباشرة ، دخلوا فيها مع وسيط امريكى وتحت علم الأمم المتحدة.

إن مشاعر الجماهير التى صُدمت بالهزيمة واليأس بعد ١٩٦٧ ، قد وقع استغلالها لأقصى حد ، وذلك لرسم ما سُمى بـ «انتصار أكتوبر» وتحضير الجماهير لقبول الإختيار الذى طرحه السادات ، من موقع قوة ، بل ومن موقع المناضل .

وقد وقعت الإشارة إلى هذا فى وثيقة أكتوبر التى قدمها السادات فى أبريل ١٩٧٤ حيث قال:

لقد أراد أعداء مصر ، أعداء التحرر والتقدم ، بعدوان ١٩٦٧ إبعاد مصر عن مسيرة التقدم ، وعزلها عن الأمة العربية مستهدفين أن تنزوى على نفسها تطحنها مشكلات داخلية حقيقية أو مصطنعة فتنسى ماضيها أو تتنكر لرسالتها، وهى التى تهيأ لها من الموقع الجغرافى والطاقات البشرية والتراث الحضارى والروابط القومية ما يؤهلها لتكون فى الطليعة بين شعوب العالم المناضلة من أجل الحرية والتقدم والرخاء.

وكانت حرب أكتوبر الخالدة هى رد شعب مصر العظيم من خلال أمته العربية المجيدة وبها ...[٨]

إن من الخاصيات الأساسية لكل عمل ايديولوجى تحويل النسبى إلى مطلق والخاص إلى عام . كذلك نجد فى كل ايديولوجيا نزعة لجعل المواضيع التى تتبناها كونيّة . فالذى تختص به جالية أو مجموعة بشرية يتحول فى الخطاب الإيديولوجى إلى مواضيع كونية . ووثيقة أكتوبر تمثل فى هذا المضمار حالة مثلى . نلاحظ هذا المقطع:

وكان رداً على مستوى مصر «حرب أكتوبر» تجاوزت آثاره قضيتنا المباشرة لتغيير أوضاع المنطقة كلها وتنعكس على الأوضاع العالمية ذاتها .

حقاً إن العالم بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، كما قلت فى مناسبة سابقة ، غير العالم قبله (٩).

إنفتاح وإنغلاق :

كلمة «إنفتاح» تنعت الفترة الماضية أى فترة حكم عبد الناصر «بالإنغلاق» وهذه الحيلة فى إيصال المعانى، حسب رأينا، ليست فى باب الصدفة بالمرّة . ولكن كانت مقصودة فى البحث عن قطع الصلة بعهد عبد الناصر ، وذلك بالتعبئة العاطفية لوعى الجماهير ضد الناصرية .

إن تعارض الصور المطروحة فى وثيقة أكتوبر ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، لعب دوراً هاماً فى تعبئة الجماهير المهيمن عليها من طرف الجهاز الإيديولوجى للدولة والمحرومة من أى تداول غير تداول السلطة.

فهل نستطيع الذهاب إلى حد القول ان اختيار كلمة «إنفتاح» رغم إخفائه لمصالح الشرائح الإجتماعية الموجودة فى السلطة ، يرجعنا فى نفس الوقت إلى تاريخ مصر بذاتها ؟

إذ أن مصر تمثل منذ فجر الإنسانية ملتقى لمختلف الحضارات سواء من الشرق أو من الغرب .

هذا الشعب المصرى «الآتى من أعماق العصور»، لم يكن أبداً فى عزلة عن الحساسيات الثقافية المحيطة به، فتجاوبت مواقفه مع هذه الحساسيات .

فما عدا العهد العثمانى لم تعرف مصر العزلة أبداً . وقبل وبعد هذه المدة التى دامت أربعة قرون ، كانت مصر دائماً باتصال مباشر أو غير مباشر مع مراكز الحضارة فى العالم .

على الصعيد الأقتصادى ، لم تكن فترة ما قبل الإنفتاح ، فعلاً ، فترة انغلاق، لأن مصر تصلها معونات اقتصادية، كذلك ازدادت مداخيل تجارتها الخارجية بالنسبة للدخل القومى من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٦ .

واللوحة الاتية تبين ما ذكرناه

جدول رقم ٦

السّــنة	الصـادرات	الواردات	مجمــوع التجارة الخارجية	الدخل القومى	النسبة المئويّة
1951	232, 2	266, 0	498, 2	1074, 7	46
1958	245, 2	268, 1	513, 3	1155, 0	43
1959	258, 6	298, 7	557, 3	1318, 9	42
1960	296, 4	322, 1	618, 5	1459, 3	42
1961	250, 2	304, 9	555, 1	1515, 3	37
1962	241, 7	356, 1	597, 8	1684, 6	36
1963	356, 9	475, 0	731, 9	1887, 9	44
1964	366, 5	481, 2	848, 4	2050, 6	41
1965	406, 9	488, 0	894, 9	2402, 9	37
1966	420, 8	445, 3	866, 1	2493, 8	35

المرجع : جودة عبد الخالق : «الإنفتاح الاقتصادى فى مصر » الإنفتاح الاقتصادى من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧ الفصل ٨ من كتاب «مصر فى ربع قرن » ص ٣٨٥ .

إذا أعتبرنا التجارة الخارجية عنصراً من عناصر الإنفتاح على العالم الخارجى، نلاحظ حسب اللوحة أعلاه ان التجارة الخارجية تحتل مكانة هامة على طول هذه المدة ، وهى تتراوح نسبتها بين ٣٥٪ و ٤٦ ٪ . وهذا يبين فعلاً أن مصر فى

هذا النحو لم تكن منغلقة كما يستدعيه فهم كلمة «إنفتاح»[١٠].

وكما رأينا، فوثيقة أكتوبر تُرجعنا إلى تشريع مصر ، بل إلى التبادل الحضارى بين هذه من جهة ومراكز الحضارة فى العالم من جهة أخرى ، ولكن هذا التلميح من شأنه أن يخفى المصالح الخاصة للشرائح الاجتماعية المهيمنة ويعطى هذه المصالح صبغة المصالح العامة للشعب .

تحت عنوان : «الوطنية المصرية» تقول وثيقة أكتوبر:

إن هذا الشعب قد عاش على هذه البقية من الأرض يبنى الحضارة ، لخيره ولخير البشرية منذ سبعة آلاف عام ، توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ حتى خلا تاريخه من الحروب القبلية والإقليمية والطائفية، تفتح بصفة عامة على العالم من حوله فأخذ بكل جديد نافع للناس، ولو أنغلق على نفسه لعاش فى عزلة قاتلة ولذوت حضارته واندثرت حضارات كثيرة ، ولكنه كان يتلقى كل جديد فيعيد صياغته ويضف إليه ويضفى عليه الطابع المصرى الخاص [١١].

إذن «فالإنفتاح» فى رأى السادات ليس فقط سلسلة تبادل ثقافى بل وأيضاً مرادف الحياة، بينما «الإنغلاق» المزعوم ليس سوى الموت أو الإنقراض .

مرة أخرى يلعب تعارض الصور المقدمة فى خطاب السادات دوراً ذا معنى فى الهيمنة الإيديولوجية . وهذا التعارض ، نستطيع أن نعتبره كواحدة من الطرق التى تتقدم بها فئة اجتماعية لصالحها ولاستعمال وعى الجماهير بواسطة التلاعب بالالفاظ.

وفى اللغة العربية هناك مثل يقول:

«وبضدها تتمايز الأشياء».

إلا أن هناك طرقا شتّى لقول نفس الشئ.

إذن عندما يصبح الأمر متعلقاً بهيمنة شخص على الآخر ، لا ينبغى فقط أن نستعمل الجهاز القمعى لدولة . بل وأيضاً الطريقة المثلى لتقديم الخطاب الايديولوجى .

جدول رقم (٧) : تعارضُ الصّوَر المقدّمة فى وثيقة أكتوبر

عدد - صورة - فكرة - اقتراح	الصورة ، الفكرة أو لإقتراح المعارض.
١- هزيمة 1976.	١- «انتصار 1973 ».
٢- انغلاق النظام الناصرى	٢- انفتاح نظام السّادات.
(الستينيات)	(السبعينيات)
أو	أو
٣- الموت - العزلة - الزوال.	٢- الحياة، «انقاذ الحضارة»، الخصوبة.

أمثلة كذلك ، إن الإنفتاح الذى تتضمنه وثيقة أكتوبر ضرورى للمحافظة على شخصية الشعب ،وفى هذا الصدد يعلن :

ولو لم يفعل ذلك لما احتفظ بشخصيته المتميزة والمستمرة عبر كل التطورات الحضارية التى عاشها. (١٢)

ومن ناحية أخرى ، فى هذه الفترة ، وفى هذه الدرجة من قراءة خطاب السادات ، نستطيع ان نلاحظ ان هناك تلاقيا لأربعة مواضيع ايديولوجية فى نفس الوقت : الإنفتاح ، الحضارة ، الوطنية المصرية والسلام.

هذه المواضيع تطورت بصفة متلاحمة طوال عهد السادات بحيث يتصل الموضوع الواحد بالآخر اتصالاً عضوياً ، طبقاً للمنطق الذى تفرضه الأهداف المسطرة من طرف النظام ، أى إدماج مصر فى السوق العالمية والقضاء على فكرة الصراع مع اسرائيل تقول ورقة أكتوبر :

إننا شعب عريق وأصيل ، جعل من وطنه أرض السلام والتسامح ، وطوع أوضاعه لضرورات التقدم بعيداً عن التعصب البغيض والحقد القاتل والصدام الدموى ، لذلك أحب مصر كل من عاش على أرضها وأرتوى من نيلها مهما يكن وضعه فيها(١٣).

إن الجمل التى سطرناها هى فعلاً الأسس الفكرية لعملية السلام المنفرد مع اسرائيل .

وفى سياق آخر ، تؤكد وثيقة أكتوبر مجدداً على أهمية ماضى مصر :

من هذا الماضى المجيد تكونت الوطنية المصرية الجياشة التى لا تعرف التعصب أو التعالى ولكن تمجيد الفداء صوناً للأرض ودفاعاً عن الحق ، وتأميناً للبناء والتقدم (١٤)

وهكذا فإن هذا «الماضى المجيد» وهذه «الوطنية المصرية» سيقع تعويضهم برموز وأشكال مختلفة ، طبقاً لابتعاد النظام عن بقية العالم العربى.

فحتى سنة ١٩٧٥ وبواسطة الولايات المتحدة استطاع السادات ان يوقع ثلاث اتفاقيات مع اسرائيل :

(١) إتفاقية الكيلو ١٠١ - ١٩٧٣ .

(٢) إتفاقية فك الاشتباك الأول - ١٩٧٤ .

(٣) إتفاقية فك الاشتباك الثانى - ١٩٧٥ .

وبالتالى فإن عزل مصر عن بقية العالم العربى كان أمراً جلياً وأغلب البلدان العربية لاحظت أن السادات بصدد إنجاز صلح منفرد مع اسرائيل .

إنفتاح على العالم :

بهذا الصدد تضمنت ورقة أكتوبر إشارة خاصة :

كذلك فإن الانفتاح الذى أعلناه على العالم كله شرقه وغربه ، لأننا ندرك تماماً أن تنوع علاقاتنا الاقتصادية الدولية هو الأساس المادى لحرية حركتنا السياسية(١٥). الإنفتاح إذن حسب منطوق النص يشمل العالم كله شرقه وغربه، ولكن الممارسة الفعلية جعلته يقتصر على البلدان الغربية. وليس بلدان الكتلة الشرقية أي البلدان الأشتراكية ، وذلك لأن هذه البلدان الأخيرة لم تحظ بنصيب وافر من التبادل التجارى لمصر خلال هذه الفترة .

فالممارسة الفعلية للانفتاح أكدت مجاله الجغرافى أى البلدان الغربية بالذات فيما يتعلق بحصة هذه البلدان فى التجارة الخارجية لمصر .

ويلاحظ فى هذا السياق أنه فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦ كانت تجارة مصر الخارجية مقسمة بين البلدان المتقدمة وبلدان المجموعة الاشتراكية التى كانت تشترى معظم الصادرات المصرية بينما كانت البلدان الغربية الأوروبية تمثل المورد الأساسى بنسبة ضعيفة فى البداية تتجه للتزايد مع نهاية الفترة .

فى عام ١٩٦٠ ، كان نصيب البلدان الأوروبية الغربية من الصادرات المصرية يعادل ٤٧٪ ونصيبها من الإستيراد ٦٤.٥٪ بينما فى نهاية هذه الفترة أى فى عام ١٩٧٦ أصبحت هذه النسبة ٣٢٪ من الصادرات و٦٧٪ من الواردات وذلك مقارنة بـ ٣٦.٢٪ نصيب بلدان المجموع الاشتراكية من الصادرات المصرية و ١٨.٨٪ نصيبها من الواردت و ٤٨.٩٪ من الصادارات و ١٤.٨٪ من الواردات فى نفس السنوات ولعل ذلك يوضح بجلاء زيادة حصة البلدان الغربية فى التجارة الخارجية المصرية مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر.(١٦)

تشخيص مشكلات مصر الاقتصادية فى ورقة أكتوبر :

تبدأ ورقة أكتوبر فى معرض تشخيصها لمشكلات مصر الاقتصادية والمالية فى التركيز على الحروب العربية الاسرائيلية ونصيب مصر منها والنتائج التى ترتبت عليها وذلك انطلاقاً من مقولة اساسية هى ان هذه الحروب هى العامل الرئيسى إن لم تكن «الوحيد» الذى يقف وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية لمصر . وفى هذا السياق تركز ورقة أكتوبر على عام ١٩٦٧ وما تلاه للتدليل على صحة هذه الفكرة:

وقضية التنمية تكتسب اليوم وضعاً أكثر أهمية بسبب المعركة ضد العدوان ، فقد تحمل الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦٧ ما يزيد على خمسة آلاف مليون جنيه إنفاقاً عسكرياً مباشراً ، وتحمل من الخسائر ومن فرص الربح التى ضاعت بسبب العدوان ما تقارب هذا المبلغ . أى ان الشعب المصرى قد تحمل فى سبيل ردع

العدوان أكثر من عشرة آلاف مليون جنيه ، فضلا عن أرواح شهدائه التى لا تقدر بثمن (١٧)

وفى مقطع آخر تشير ورقة أكتوبر صراحة إلى أن الخسارة التى عانتها مصر بسبب حروبها مع اسرائيل طوال هذه الفترة لم تكن فقط ثمناً لقضية مصر وحدها ، ولكنها كانت كذلك من أجل القضية العربية :

.. ولم يكن الشعب المصرى يدفع هذا الثمن دفاعاً عن نفسه فقط ، ولكن دفاعاً عن الأمة العربية كلها التى تهددها الغزوة الصهيونية.(١٨)

وعلى ضوء ذلك ترى ورقة أكتوبر أن الأعباء العسكرية التى تحملتها مصر خلال هذه المواجهة هى المصدر الأساسى لانخفاض معدلات التنمية :

إن عبء الإنفاق العسكرى قد هبط بمعدل التنمية فى مصر من ٦.٧٪ وهى النسبة التى سادت الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٥ إلى أقل من ٥٪ سنوياً . وكان أفدح ما أصاب الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة هو التخلف فى عمليات الإحلال والتجديد فى المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية والخدمات ، مما يلقى على اقتصادنا فى المرحلة المقبلة عبئا ضخماً فى هذا المجال وحده ، أما تعمير المناطق التى أصابها العدوان بشكل مباشر فإن التقديرات الأولية قد تجاوزت ثلاثة آلاف مليون جنيه(١٩) .

وبإمكاننا من خلال فحص هاتين المقولتين أى أن الحرب والأعباء العسكرية وراء التدهور الاقتصادى فى مصر وأن مصر لم تدفع هذا الثمن دفاعاً عن قضيتها فقط وإنما كذلك دفعاً عن القضية العربية ، من خلال تأمل هاتين المقولتين يمكننا الإمساك بعدد من النتائج الهامة :

١- ان المرتكزات الأساسية لتشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية يفتح الطريق أمام صلح منفرد مع اسرائيل مبرر على الصعيد الداخلى المصرى والإقليمى العربى وهو ما حدث بعد سنوات قليلة من تقديم ورقة أكتوبر إذ ارتكز تبرير سعى الصلح المنفرد مع اسرائيل على هاتين المقولتين بشكل واسع وكانتا محور الحملات الدعائية والإعلامية التى صاحبت هذه العملية بل ومن أكثرها

رواجاً وقبولاً لدى قطاعات عريضة من الرأى العام المصرى.

وبعبارة أخرى فإن اتخاذ ورقة اكتوبر للحرب مع اسرائيل واعبائها كسبب رئيسى وراء تفاقم مشكلات مصر الاقتصادية كان يتضمن منطقياً ان الصلح والسلام مع اسرائيل يحمل فى ذاته علاجاً ناجحاً لهذه المشكلات أو - وذلك فى أسوأ الأحوال - توقفاً لمعدل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد . وقد مثل هذا التناقض بين أعباء الحرب وتكاليفها وبين عائد السلام والصلح أحد الأعمدة الأساسية التى تمحور حولها الخطاب الساداتى على مدى سنوات وهكذا كان الربط بين السلام والرخاء عاملاً نفسياً سهل قبول الصلح بل والابتهاج بمقدمه بسبب ما ينطوى عليه من حلول عاجلة لمشكلات متراكمة يعانيها المواطن المصرى .

٢- وفى هذا السياق وتأكيداً لهذه المقولة ، لم تحفل ورقة أكتوبر بحصر أسباب أخرى وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية . وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، كتبديد الموارد البشرية والمادية التى تتمثل فى نمط حياة الفئات والشرائح العليا فى المجتمع المصرى والاستهلاك الترفى والبذخ الذى غمر قطاعات كبيرة من الفئات الحاكمة ، وكذلك تضخم الجهاز الإدارى والبيروقراطى وتزايد النفقات الحكومية وتفاقم البيروقراطية واختلال التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى وإهمال القطاع الزراعى والريفى وإنعدام القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية وتبديد الفائض الاقتصادى بصور لا تسمح للاقتصاد الوطنى من إعادة توظيفه[٢٠] لصالح تنشيط وتوفير المدخرات المالية اللازمة للنمو الأقتصادى ومن ثم تقليل اتجاه الاعتماد على الخارج والمؤسسات المالية الدولية لتمويل النمو وقبول الشروط التى تفرض عادة من جانب هذه المؤسسات .

وبذلك جعلت ورقة أكتوبر من قضية الحرب والسلام مع اسرائيل محور العملية السياسية والاقتصادية فى ظل السادات وأصبحت هذه القضية مفتاح المستقبل فى تصور الساداتية .

٣- أما المقولة الثانية التى تتمثل فى القول بأن الشعب المصرى لم يدفع هذه التضحيات مقابل قضيته الخاصة بل لصالح القضية العربية ككل ، فهى مقولة

ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ، أو «قولة حق أريد بها باطل» فمن ناحية بدأ الشعب المصرى فى هذه الصورة كما لو كان يقوم بالنيابة عن الشعوب بالعربية بالحرب ضد إسرائيل أو أنه فى نهاية المطاف لم يكن معنياً بهذه القضية ولا متأثراً بها لولا تحمله أعباء الدفاع عن الأمة العربية وهذ ا النعى يتجاهل بعمد أو غير عمد طبيعة العلاقات الجدلية التى تربط بين القضية العربية ككل قضية التحرر من اسرائيل واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه وبين الوجه المصرى للقضية هذه العلاقات الجدلية التى تتأسس على حقائق الجغرافيا السياسية والتاريخ فى هذه المنطقة من العالم ، وتأسيس اسرائيل فى قلب هذه المنطقة لم يقصد به البداية الشعب الفلسطينى فقط وإنما مجمل الشعوب العربية كلها سواء فى مشرق العالم العربى أم مغربه ، فالهدف كان ولا يزال تعويق مسيرة تحرر الشعوب العربية وامتلاكها قدرها ومصيرها وتملكها ثرواتها وقدرتها على الأختيار فى خريطة العلاقات الدولية ، بل والأكثر من ذلك أن خبرة الشعب المصرى ذاته منذ قيام اسرائيل تثبت أنه كان معنياً منذ البداية أكثر من غيره من الشعوب العربية بسبب ثقل مصر البشرى والجغرافى وتأثيرها الحضارى والثقافى والسياسى فى العالم العربى فقد كانت مصر والشعب المصرى معنيين بصفة خاصة بعدوان ١٩٥٦ الانجلوفرنسى الاسرائيلى وعدوان ١٩٦٧ لوقف المد الوطنى التحررى الذى شهدته مصر ومعها أجزاء كثيرة من العالم العربى خلال الحقبة الناصرية .

وعلى صعيد آخر مثلث هذه المقولة أى الفصل بين القضية المصرية والقضية العربية الأساس النظرى والفكرى «للإقليمية المصرية» و «الوطنية المصرية» معزولة عن السياق التاريخى العام بجوانبه الجغرافية والسياسية والحضارية وهو المنطلق الذى برز عزلة مصر عن العالم العربى وانفرادها بحل منفرد وصلح منفرد مع اسرائيل وخرق الإجماع العربى العام على الأقل حول مقاطعة اسرائيل وعدم الاعتراف بها.

ومثل ذلك محوراً دعائياً هاماً لتبرير الصلح وإقناع المواطن المصرى بل وإثارة حقده على العرب أولئك الذين إمتلكوا الثروات بينما حظى هو بنصيب الأسد من الفقر وهى الأفكار التى تلقفتها وسائل الإعلام والدعاية لمحاصرة الوعى المصرى

وشل قدرته على الرؤية الكلية لمجمل ما جرى ويجرى أمام عينيه.

وقد إستلهمت هذه الأفكار أحد تيارات الفكر السائدة قبل عام ١٩٥٢ والتى كان من أبرز ممثليه طه حسين بالذات فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصرحيث أكد هوية مصر البحر متوسطية وضرورة انفتاحها على أوروبا والثقافة الأوروبية أكثر من انفتاحها على الثقافة العربية والشرقية . (٢١)

ولم تكن ورقة أكتوبر لترى التضحيات التى قدمتها مصر كثمن لارتباط قضيتها بالقضية العربية وذلك بسبب طبيعة المحتوى الاجتماعى والطبقى للمقولات المضمنة فيها .

وانطلاقاً من تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصادية بدءاً من النفقات والأعباء العسكرية خلال سنى المواجهة مع اسرائيل ، تحاول الرؤية المضمنة الإمساك بعدد من المشكلات الهيكلية التى يعانيها الاقتصاد المصرى من زاوية هذه الرؤية وهما مشكلتا النمو والتكنولوجيا الحديثة باعتبارهما أهم مشكلات الاقتصاد المصرى ، وحيث ان الرؤية المضمنة قامت بتشخيص أهم هذه المشكلات فإنها كذلك تحاول توصيف العلاج والحل وهو الاستثمارات العربية والاجنبية :

والسبيل الأساسى لمواجهة هذا كله هو الارتفاع السريع بمعدلات التنمية ، فما تحققه من تنمية فى عام ، يزيد من قدراتنا فى العام التالى. ولذلك فإن هدف الارتفاع بمعدلات التنمية إلى أعلى مما كانت عليه قبل عام ١٩٦٥ هوالهدف الأول والحيوى والضرورى فى مرحلة التقدم والبناء (٢٢)

وتضيف وثيقة أكتوبر :

وبسياسة الإنفتاح الإقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والاجنبية . وهذا كله فى إطار من التخطيط الذى يرسم أهدافاً استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييراً جذرياً ، ويضع الخطط التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف(٢٣)

وتؤكد الوثيقة أن التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحديث الاقتصاد المصرى سوف يؤمنها الانفتاح الاقتصادى على العالم :

وسياسة الانفتاح الاقتصادى سوف تزودنا بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة التى تسارع بهذا الإنطلاق وتمكننا من زيادة الصادرات عن طريق رفع مستواها، وسياسة إقامة المناطق الحرة فضلاً عن أنها ستجلب لنا صناعة حديثة ، وتساهم فى تشغيل الأيدى العاملة ، وتجعل لدينا مراكز تخزين وتوزيع عالمية بحكم موقعنا الجغرافى الفذ ، فهى أيضاً سوف تساهم بهذا كله فى الإسراع بسياسة التصنيع وتطوير صناعتنا المحلية وتحديثها.(٢٤)

وإذا ما تأملنا محتوى النصوص والاستشهادات التى سقناها بهذا الصدد لأمكننا أن نحدد خصائص الرؤية المعرفية المضمنة ورقة أكتوبر وهى فى تقريرنا أولاً: التجديد النظرى الايديولوجى المنحل . ثانياً : التجزيئية والتشيؤ وثالثاً: الطابع اللاتاريخى أو المعادى للتاريخ أى رفض تأمل محتوى التجربة التاريخية واستخلاص دروسها رغم ما أعترى الاشياء من تغير سواء كان ذلك تاريخ مصر القريب والمعاصر أوتاريخ بعض بلدان العالم الثالث التى يجمعها بمصر خصائص ومقومات مشتركة .

وفيما يلى من صفحات سنقوم بفحص هذه الخصائص المعرفية لرؤية ورقة أكتوبر وفى تطبيقنا للعناصر المتهجية التى أفترضناها فى بداية الباب الأول سيكون مرجعنا التاريخى فترة الخديو اسماعيل فى تاريخ مصر الحديث بسبب الملامح المتشابهة لعهد اسماعيل والسادات رغم تغير محتوى الشرط التاريخى العام على الصعيد الداخلى والدولى.

أولاً : التجديد النظرى الايديولوجى :

يقصد بالتجريد النظرى فى هذا السياق الاتجاه لاستخلاص تعميمات نظرية أو قوانين أو مؤشرات ، وهذا الاستخلاص يعتمد على قواعد المنهج العلمى والملاحظة العميقة والتواتر واستنطاق الوقائع التاريخية فى إطار المجتمع والإنسان أو المعملية فى إطار دراسة الطبيعة . بمعنى آخر أن هذا التعميم النظرى لا يبنى اعتباطاً ولا يخضع لاعتبارات السهولة والإغراء وإنما يعتمد أساساً على تواتر الوقائع وانتظام حدوثها فى مدى زمنى معين الأمر الذى يسمح باستكشاف اتجاه عام يحكم حركة الوقائع وينظم دورتها فالتجديد النظرى العلمى يعتمد على

الملاحظة الجدلية المتعمقة والاختبار والتحقق من صحة الافتراضات والأفكار [٢٥].
هذا فى حين ان التجريد النظرى والأيديولوجى لا يعتمد على الإختبار ولا على التجريب وإنما هو تجريد يقوم على الحدس ومرجعه الأساسى ليس الواقع بثرائه وتعقده وإنما الفكر معزولاً عن الوقائع إذن التجريد النظرى لا يتم اختباره ولا يمكن التحقق من صحته فى الواقع ومن ثم فهو تجريد مخل مشوه لا يحظى بالثقة وذلك رغم أهميته فى مضمار التطور الايديولوجى فى المجتمع ، فالأخير لا يتطور وفق المنطق العلمى رغم أهميته فى تطوره وإنما يعتمد على الأفكار وتشكل الايديولوجيات وظهور جماعات وفئات تبشر برؤى متميزة رغم عدم التأكد من صحتها ومصداقيتها.

وبهذا المعنى وليس بمعنى آخر تمسك هنا بعناصر التجريد الايديولوجى المضمن فى ورقة أكتوبر لدى تناولها لمشكلات مصر الاقتصادية ، ولا نأخذ على طبيعة هذا التناول والمعالجة أنها لم تتبع قواعد المنهج العلمى فهى وثيقة فى النهاية نظرية وايديولوجية ولكن ما نأخذه هو موقع هذه المعالجة من «العقلانية» والرشادة العقلية أى أرتكازها على حد أدنى من التفكير العقلى الذى أصبح معروفاً على نطاق واسع وتأمل محتوى التجربة البشرية المعاصرة بالذات فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث الذى تنتمى إليه مصر .

وقد لاحظنا أن التجريد النظرى المخل فى ورقة أكتوبر يظهر فى مستويين :

الأول: مفهوم التنمية :

إذ تتبنى ورقة أكتوبر مفهوماً للتنمية هو فى أن أفضل الحالات «متعاليا» لا يرتبط بالواقع وفى أسوأها «مثالى» ، إذ تفحص الورقة الطرف عن المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية وارتباط هذه العملية بالسياق التاريخى والسياسى السائد. وذلك لأن محتوى عملية التنمية وأبعادها ترتبط فى نهاية المطاف بالقوى والفئات الاجتماعية التى تأخذ على عاتقها تحقيق وإدارة هذه التنمية . وفى هذا الإطار فإن الأسئلة الأساسية التى كان ينبغى الإجابة عنها مرت مرورالكرام بل ولم تثر أصلاً ونعنى بذلك من يقوم بالتنمية ولمن تكون ثمار هذه التنمية وكيف تتحقق؟ ولم تعد قضية التنمية مسألة مالية أو تكنولوجية فقط رغم أهمية هذين

،البعدين لدى بحث استراتيجية التنمية ومراحلها.

والواقع ان قضية التنمية ترتبط ارتباطاً جدلياً بإعادة توزيع الثروة في المجتمع لصالح الأغلبية المنتجة صانعة التنمية وسيلتها وغايتها فى الوقت ذاته أى ترتبط بقضية العدل الاجتماعى، ومن ناحية أخرى فالتنمية الحقيقية ترتبط بقضية الديموقراطية وطبيعة عملية اتخاذ القرار السياسى أى ضرورة المشاركة النشطة من جانب مختلف الفئات المنتجة فى مناقشة وصياغة القرار السياسى ومختلف القرارات الاقتصادية المرتبطة بجوهر عملية التنمية ، فالتنمية من أعلى أى التى توجه بقرارات إدارية وسياسية فردية دون مشاركة ديموقراطية يتهدد مصيرها تقلبات الحياة السياسية وتعارض مصالح الفئات الحاكمة فى حين تتجرد الجماهير والفئات الكادحة من أسلحة الدفاع عن مكتسباتها الاجتماعية والديمقراطية وتحرم من أسس التنظيم النقابى والسياسى الذى يكفل لها إمكانة الدفاع عن مصالحها .

كذلك وعلى صعيد ثالث فالتنمية كعملية اجتماعية اقتصادية سياسية تاريخية تنشد تعبئة كافة الموارد البشرية والمادية وتحرير مختلف الطاقات المبدعة على الصعيد الثقافى والفكرى يهدف بلورة أهداف جماعية ممكنة التحقيق تثير رغبة الجماهير فى تملك واقعها وتجاوزه فى نفس الوقت وإعادة «بناء الحقيقة» والواقع على نحو أفضل.

على ضوء ذلك يمكننا أن نتبين أن ورقة أكتوبر لا ترى من قضية التنمية غير جانبها المالى والتكنولوجى ومن ثم تستبعد بالضرورة المحتوى الاجتماعى والديموقراطى للتنمية .

والواقع أن فهم قضية التنمية على نحو مالى مستوحى فى الأدبيات الغربية وتشخيصها لواقع تخلف مجتمعاتنا والمشكلات التى يثيرها ، إذ يرتكز هذا التشخيص بداية على مقولة لا تقبل المناقشة وينبغى التسليم بها كما هى وهى أن بلدان «العالم الثالث» تتميز بنقص فى الموارد المالية وانخفاض معدلات الإدخار اللازم لتمويل عملية التنمية وكما لو كان هذا الانخفاض أبدياً قدرياً لا يمكن الفكاك منه أو أنه وجد مرة واحدة وإلى الأبد ولم يكن بدوره نتيجة لاستنزاف مواردها طوال سنى الاحتلال الأجنبى وتشويه بناها الاجتماعى والإنتاجية وهو

الأمر الذى قاد منطقياً لانخفاض معدلات الإدخار ونقص الموارد المالية .

الثانى : دعوة رءوس الأموال الاجنبية :

تكرس هذه الدعوة الطابع اللاتاريخى للأفكار المضمنة ورقة أكتوبر وبعدها عن الواقع الرهن للعلاقات الدولية الاقتصادية وعدم تمثلها للآليات الخاصة برأس المال الدولى وشروط استثماره فى بلدان العالم الثالث هذا - إذا ما افترضنا حسن النية واستبعدنا عنصر العمد- وفى هذا الإطار فإن ورقة أكتوبر تتجاهل طبيعة رءوس الأموال الاجنبية واليات وشروط تشغيلها بالذات فى المرحلة الحالية فى تطور رأس المال الدولى . فمنذ بداية القرن التاسع عشر دخلت الرأسمالية الأوروبية فى المرحلة الامبريالية التى تتميز بتصدير رءوس الأموال الأجنبية إلى بلدان «العالم الثالث » للاستثمار بعد تجاوز المرحلة الكولوينالية التى صاحب فيها الاحتلال استثمار رأس المال الأوروبى .

وكان حصاد المرحلة الكولوينالية تشويه البنية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث وارتباطها بالسوق الرأسمالى الدولى وتوثيق تبعية هذه البلدان على الصعيد السياسى والاقتصادى.

وفى إطار المرحلة الامبريالية يصدر رأس المال الأوروبى والدولى إلى بلدان العالم الثالث لا لكى يستثمر فى صناعات هيكلية تحويلية أو صناعات تشد حاجات المستهلك المحلى أو الحاجات الأساسية للسكان أو تلك الصناعات التى تساهم فى عملية تحديث الاقتصاد الوطنى وإنما لكى يستثمر فى مشروعات تتميز بعائد سريع وبقصر دورة رأس المال وتركزها فى القطاعات السياحية والخدمة كالفنادق وغيرها . باختصار تساهم استثمارات رأس المال الأجنبى فى تفاقم مشكلات هذه البلدان وتفكيك اقتصادياتها الوطنية وتعميق تبعيتها للخارج .

ولعل أهم نتائج دعوة رأس المال الأجنبى للاستثمار فى بلدان العالم الثالث هى تفاقم أزمة المديونية وارتفاع اسعار الفوائد للقروض التى تحصل عليها وتعرضها لتقلبات سعر الدولار والعملات الدولية وتفاقم الشروط التى تفرضها البلدان الدائنة على البلدان المدينة وفقدان السيطرة على صناعة القرار الوطنى وإنتقال مركز اتخاذه خارج الإرادة الوطنية والمصلحة القومية

والأمر نفسه يكاد ينطبق على دعوة التكنولوجيا الحديثة ، فاستيراد هذه التكنولوجيا ليس مرهونا فى نهاية المطاف بمجرد الدعوة لنقلها ، ولا بمجرد الإعلان عن هذه الدعوة ، فالواقع ان «نقل التكنولوجيا» يتم وفق شروط محددة تفرضها الدول المنتجة للتكنولوجيا أى «دول المركز» وهى الشروط التى تفرضها ظروف هذه البلدان كضرورات الحفاظ على البيئة ، وعدم التلوث، أو التكنولوجيا كثيفة الأيدى العاملة ، أو غيرها من الصناعات التى تسمح البلدان المتقدمة بنقل تكنولوجيتها والمثل البارز فى هذا الشأن هو الصناعات البتروكيماوية فى بعض بلدان الخليج العربى.(٢٦)

والواقع أن علاقات البلدان المتقدمة بالبلدان المختلفة تمثل حالة بارزة لدى الحديث عن مظاهر العلاقات وجوهرها فى إطار الإدراك الايديولوجى ، عن طبيعة السيطرة واخفائها فى الوقت ذاته ، فإقراض البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة يتم فى إطار «غير متكافئ» بالضرورة وهى حقيقة معروفة للكافة كمياً بل وكيفياً . ولا يغير من طبيعة هذه السيطرة أن ليس ثمة نية معلنة عنها أو سياسة واضحة تستهدف ذلك ، بل قد يسهل ذلك من فعاليتها وتأثيرها إذ يبدو التبادل والإقراض كما لو كان يتم وفقاً لآليات مجردة . كذلك فإن التمرد فى مواجهة نية معلنة للسيطرة والاستغلال أقوى منه فى مواجهة «ميكانيزمات» مجردة للسيطرة.(٢٧)

ثانياً: النظرة التجزيئية:

يتميز تشخيص ورقة أكتوبر لمشكلات مصر الاقتصاديه بنظرة أحادية الجانب وتجزيئية ، وذلك بهدف الحيلولة دون تملك وعى شامل بمحتوى الظواهر والمشكلات المثارة وعلاقتها بمختلف المشكلات - ومن ثم شل القدرة على بلورة وعى شمولى بالمشكلات والظواهر والتعرف على محتواها الإجمالى ومنطقها الداخلى . وهذه النظرة التجزيئية تعتبر أحد خصائص الفكر الإيديولوجى بشكل عام وليست فقط ورقة أكتوبر فالفكر الايديولوجى يأخذ الجزء على أنه الكل واللحظة الراهنة على أنها الصيرورة التاريخية والخاص على أنه عام ، فالنظر الايديولوجى لا يمكنه الإلمام الشامل بالظواهر ولا بتاريخها وصيرورتها وذلك بحكم عملية الإدراك

الايديولوجى وآليتها الخاصة .

ويمكننا الإمساك ببعض مظاهر النظرة التجزيئية المضمنة فى ورقة أكتوبر على الوجه التالى :

المظهر الأول: القول بأن الحرب مع اسرائيل هى العامل الأساسى إن لم تكن الوحيدة وراء تدهور الأوضاع الأقتصادية فى مصر . وقد أشارت فى الواقع بعض الدراسات الاقتصادية حول تقدير قيمة الخسائر الفعلية والمحتملة للحرب ضد اسرائيل طوال سنوات المواجهة لارتفاع قيمة هذه الخسائر التى عاناها الاقتصاد المصرى من جراء الحرب سواء بسبب التدمير الفعلى لبعض الموارد البشرية والبتروليةوالمادية أو بسبب الاعباء التى فرضها الانفاق الحربى وتخصيص جزء كبير من الدخل القومى للاعباء العسكرية أو الاضطرار لنقل بعض الصناعات والموارد بعيداً عن ميدان المعركة وإعادة توطينها وهى بلا شك تضيف أعباء ضخمة على الاقتصاد الوطنى.(٢٨)

ولكن الملفت للنظر أن ورقة أكتوبر تتوقف لدى هذا العامل فقط وتتجاهل جملة من العوامل المعقدة والمتشابكة والتى تدخل فى نسيج اقتصاديات البلدان المتخلفة ومنها مصر بطبيعة الحال ، فإذا كانت الحرب عبئاً على الاقتصاد الوطنى فإنها ليست العبء الوحيد فهناك على سبيل المثال لا الحصر تبديد الفائض الاقتصادى الذى يسمح بالنمو الاقتصادى وهو نقطة البدء فى أى تنمية حقيقية ومظاهر هذا التبديد لا حصر لها ، من بينها الإنفاق البذخى والاستهلاكى للطبقات القائدة ومحاكاتها أنماط الاستهلاك الغربية وتفشى قيم الاقتناء السلعى الشخصى والجماعى وتدهور الميل إلى الإدخار والاستثمار وتفاقم الرشوة والمحسوبية وسيادة اعتبارات المكانة الإجتماعية والمظاهر على قيمة العمل والإنتاج .

كذلك يدخل ضمن أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية عدم القدرة على تنفيذ تعبئة كاملة للموارد بل وبقاء جزء من الموارد دون استغلال حقيقى(٢٩) سواء كانت مادية أو بشرية وكذلك تفاقم سلسلة الامتيازات التى تحصل عليها الطبقات القائدة ومحاكاتها للطبقات القديمة، تضخم الجهاز البيروقراطى وانتشار ظاهرة

البطالة المقنعة وغير المقنعة وعدم تجدد الآلة الانتاجية وجمود حركة الإبداع الفنى والتكنولوجى بسبب تدهور مستوى معيشة العاملين وغلاء الأسعار وانخفاض قيمة العمل الاجتماعى بشكل عام فى مجتمع تتزايد فيه بشكل ملحوظ أعمال السمسرة والوساطة والتصدير والاستيراد والصفقات العلنية والسرية وغيرها من مفردات ومفاهيم الانفتاح الاقتصادى .

المظهر الثانى : إشارة ورقة أكتوبر للنتائج والخسائر التى لحقت مصر من جراء مواجهتها لإسرائيل ، بدأ منها وكأن مصر كانت تقوم بهذا الدور نيابة عن الأمة العربية ، أو أنها لم تكن معنية إلى هذا الحد بهذه المواجهة ، وهى مقولة استثمرت بكثافة لتعزيز الاتجاهات «الاقليمية» فى مصر وتكريس عزلتها عن العرب وذلك تمهيداً لخروجها على الإجماع العربى وعقد صلح منفرد مع إسرائيل بل وتكثيف مشاعر العداء للعرب والقومية العربية التى جلبت لمصر الخراب بينما أعتنى الآخرون وأثروا من جراء ارتفاع أسعار بترولهم على حساب الدم المصرى المهدر فى الحرب.

المظهر الثالث : طابع لا تاريخى :

تتميز الأفكار المضمنة ورقة أكتوبر والتى تتعلق بالتطور الاقتصادى والسياسى لمصر خلال القرن العشرين بطابع لا تاريخى فى أفضل الحالات ومعاد للتاريخ والفكر التاريخى فى أسوأها ويمكن الإمساك هنا بعدد من المظاهر التى تجسد هذه «اللاتاريخاتية»:

أ- إهمال مفهوم التخلف:

فالرؤية المضمنة ورقة أكتوبر تتجاهل ظاهرة التخلف أو - وذلك فى أفضل الحالات- تجهل قضية التخلف والإطار التاريخى الذى تشكل فيه ويتضح ذلك من خلال استعراض الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية وأسبابها إذ لم تتعرض للتخلف كسبب فى تفاقم هذه المشكلات وازدياد حدتها رغم أن هذا التخلف يمثل وبحق أهم عقبات التنمية ليس فى مصر وحدها وإنما فى بقية بلدان ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث .

فمن الحقائق التى لم تعد موضع اختلاف ، أن الموجة الاستعمارية التى تعرضت

لها هذه البلدان سواء بالعنف المسلح المباشر أو اتفاقيات الحماية كانت آثارها مدمرة لاقتصاديات هذه البلدان وإمكانات نموها المتناسق . إذ ساهم هذا الغزو فى تشويه البنيان الاجتماعى والاقتصادى فى هذه البلدان وربطه بمصالح البلدان الإستعمارية واحتياجات النمو الرأسمالى فيها وأصبحت اقتصادياتها منفصلة عن إشباع الحاجات الأساسية للسكان .

وقد فرض ذلك طبيعة تقسيم العمل الدولى الذى أملت شروطه البلدان الغربية الرأسمالية ، حيث تخصصت «البلدان المتخلفة » فى مرحلة أولى وطبقاً لهذا التقسيم فى إنتاج المواد الأولية وإمداد البلدان المتقدمة بها ، بالأسعار التى تتقرر فى السوق الدولية ، هذا فى الوقت والذى تخصصت فيه البلدان المتقدمة فى تصنيع المواد الأولية وتصديرها إلى أسواق البلدان المتخلفة .

ومنذ ذلك التاريخ اتجهت اقتصاديات البلدان المتخلفة لسد احتياجات صناعات البلدان المتقدمة وليس احتياجات السكان وأصبحت دخول البلدان المستعمرة تتوقف على آليات السوق الرأسمالى الدولى وطبيعة القوى الفاعلة فيه، وفى هذا الإطار وكما هو معروف كان تخصص مصر فى زراعة القطن وتصديره لمصانع لانكشير ويوركشير بانجلترا «المملكة المتحدة البريطانية» والبرازيل فى زراعة البن وغيرها من البلدان المستعمرة فى إنتاج المطاط والمواد الأولية الأخرى.(٣٠)

وبعبارة أخرى فإن البلدان النامية بعد تشوه بناها الاجتماعية والانتاجية حرمت فى الواقع من فرصة طبيعية للنمو المتوزان والحر فى إطار تطور القوى المنتجة المحلية والاحتياجات والإمكانيات التى يطرحها واقع التطور فيها . وقد تضمنت ورقة أكتوبر إشارة موجزة وغير موحية للتخلف حيث تقول:

لقد أنسحب الاستعمار بأشكاله القديمة ، وزال الجمود العقائدى ، وتسارع التقدم الإنسانى بصورة لم يسبق لها مثيل . وصار الخطر الحقيقى على أية أمة هى أن تتعثر خطواتها فى الخروج من دائرة التخلف ، أو أن تقوم فى العالم علاقات حضارية غير متكافئة تزيد الأقوياء قوة والضعفاء ضعفاً.(٣١)

ورغم حصول البدان النامية أو معظمها على الاستقلال السياسى فى مطلع

الخمسينيات والستينيات وتصفية الاستعمار إلا أن ذلك لم يحل دون تبعية هذه البلدان من الناحية الاقتصادية لبلدان «المركز» المتقدمة فقد فرض تقسيم آخر جديد للعمل على الصعيد الدولى واستبدلت الطرق الاستعمارية القديمة بأخرى حديثة عن طريق تصدير رءوس الأموال والإقراض وسعر الفائدة وتغيير أسعار العملات الدولية وتقلبات السوق النقدية وشروط المؤسسات المالية الدولية التى تسيطر عليها البلدان المتقدمة .

ولدى تشخيص ورقة أكتوبر لحل مشكلات مصر الاقتصادية فهى لا تفعل إلا أن تؤكد الطابع اللاتاريخى للفكر المضمن فيها ، إذ تقترح الورقة معالجة هذه المشكلات عن طريق استثمارات رءوس الأموال الأجنبية وهى بذلك تقترح حلولاً للمشكلات المثارة فى إطار النسق الذى نتجت عنه والعلاقات التاريخية التى بلورتها .

والواقع أن معالجة مشكلات التخلف لا يمكن بداهة أن تتم فى نفس الإطار الذى تولدت عنه.

والواقع أن مشكلات تمويل التنمية والتكنولوجيا التى تناولتها ورقة أكتوبر بطريقة تجزيئية ولا تاريخية ، لا تعتبر قدراً أبدياً لا يمكن الفكاك منه وإنما يمكن على سبيل المثال التغلب على مشكلات التمويل أو جزءاً منها بتعبئة الموارد المحلية وترشيدها وإعادة النظر فى شكل ومضمون تخصيص الموارد وترشيد الإنفاق الحكومى والإدارى واستثمار الموارد غير المعبئة وتشجيع الإدخار القومى والفردى وذلك بطرح مشكلة الإدخار والتمويل كمشكلة سياسية وينبغى معالجتها بالممارسة الديموقراطية وجعلها قضية المواطن العادى من خلال مشاركته فى طرح الحلول وتوصيف الأساليب.

وهذا لا يعنى الاستغناء عن مصادر التمويل الخارجى - هذا فضلاً عن استحالة هذا الأستغناء فى إطار المشكلات المتراكمة للبلدان المتخلفة والتنظيم الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية - وإنما يعنى ذلك تحسين شروط التمويل الخارجى وألا يكون مرهوناً بالتفريط فى الإرادة الوطنية والقومية أو التدخل فى شئون مصر الداخلية أى التعامل مع هذه المؤسسات من خلال مركز تفاوضى أفضل يحول دون وقوع الاقتصاد الوطنى فى قبضة المؤسسات المالية الدولية ورهن

شروطها.

أما فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا وتحديث الجهاز الانتاجي ، فإن ورقة أكتوبر تروج لأوهام «نقل التكنولوجيا» أي استيراد تكنولوجيا جاهزة من البلدان المتقدمة لتحديث الإنتاج وهي بذلك تسقط الطابع الاجتماعي والثقافي للتكنولوجيا وتجردها من شروط إنتاجها وبيئتها وتجعل منها مجرد آلات صماء منفصلة عن محيطها الاجتماعي والتاريخي يمكن استيرادها ونقلها واستنباتها في بيئات مختلفة . فالتكنولوجيا هي في نهاية التحليل حلول عملية لمشكلات قائمة في واقع تاريخي معين وهيكل إنتاجي محدد ومن ثم فإن ملامحها وأبعادها تتشكل للاستجابة لحاجات التطور الإنتاجي والمشكلات القائمة وأصبح التطور العلمي والتكنولوجي. يمثل أحد أبعاد العملية الاجتماعية والانتاجية برمتها وليس منفصلاً عنـــه.(٣٢)

وعلى صعيد آخر فإن ورقة أكتوبر اسقطت من أعتبارها أهمية بل وضرورة توفير مناخ اجتماعي وسياسي يتلاءم مع تنمية القوى المنتجة المحلية وحثها على معالجة وتطوير حلول تقنية وتكنولوجية للمشكلات القائمة تتلاءم مع البيئة الثقافية والاجتماعية على الصعيد القومي أي حفز مبادرة القوى المنتجة على الخلق والابتكار والتجديد وتجميع حلول ذاتية للمشكلات التي تعترض تطور قوى الإنتاج . ومن هنا تكتسب الدعوة المضمنة ورقة أكتوبر لنقل واستيراد التكنولوجيا - بشكل واع أو غير واع- تعميق اغتراب القوى المنتجة وتكريس عزلتها عن واقع ومشكلات الإنتاج وتكثيف المستوى الراهن لمعارفها التقنية والحيلولة بينها وبين معارفها وإبداعاتها الفنية . والواقع أن القوى المنتجة المحلية قبل السيطرة الغربية على الصعيد العلمي والثقافي والاقتصادي كانت تقوم بحل المشكلات التي تواجه عملية الإنتاج الحرفي بنفسها بمبادرات وحلول مبتكرة خاصة ونابعة من فهم لأبعاد ومحتوى عملية الانتاج ومتلائمة مع ثقافة المجتمع ولم تثر وقتها مشكلة اغتراب العاملين عن وسائل الانتاج وهي المشكلة التي تطورت مع تطور الاعتماد على التكنولوجيا الغربية الجاهزة وتطور التبعية للغرب بصفة عامة.(٣٣)

وإذا كان التنظيم الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والقوى المسيطرة والفاعلة فيه قد لا يسمح بتحقيق استقلال تكنولوجى وذاتية تكنولوجية خاصة ببلدان العالم الثالث فضلاً عن المستوى الراهن لتطور التكنولوجيا وبالذات التكنولوجيا المعقدة فإن ذلك لا يمنع ولاينبغى أن يحول دون تحسن شروط الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة أو ضرورة إعادة توطينها وأقلمتها مع الواقع الاجتماعى والثقافى المتميز فى هذه البلدان وكذلك إعادة النظر فى طبيعة هذه التكنولوجيا وإدخال تعديلات تسمح لها بالتعامل مع مشكلاتنا الخاصة وكذلك الاستفادة من خبرات مختلف البلدان فى هذا الإطار وذلك من الممكن ان يستهدف فى المستوى الأول على طريق الاستقلال التكنولوجى ودعوة مختلف الكوادر والعقول المهاجرة للإسهام فى إنجاز هذا الاستقلال ، وإنجاز تخطيط شامل على المستوى القومى يربط بين المشكلات المثارة وخطط البحث العلمى فى المؤسسات والمعامل ومراكز البحث بهدف خلق ديناميكية فعلية بين الأبحاث والمشكلات وتفادى الفصل الراهن بين عالم البحث ومشكلات الواقع .

المظهر الرابع : تجاهل التجربة التاريخية :

من الملفت للنظر حقاً أن ورقة أكتوبر رغم أهميتها كوثيقة ايديولوجية تستهدف ترشيد الممارسة الساداتية وأبعادها المختلفة وكذلك رغم إشاراتها لتاريخ مصر إلا أنها أهملت التجربة التاريخية لمصر ، بالذات فى عهد الخديو اسماعيل وذلك رغم ما بين عهد السادات وعهد اسماعيل من تشابه، ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان الدين والاقتراض من الخارج وسيلة فعالة للسيطرة على البلاد ولا تزال الذاكرة الجمعية للمصريين تعى أبعاد ومحتوى هذه التجربة وتدرك مخاطرها على الأستقلال والسيادة وتمثل بذلك أول دروس الوطنية المصرية التى تلقتها مختلف الأجيال .

ففى عام ١٨٦٣ عندما وصل الخديو اسماعيل إلى حكم مصر ، كانت البلدان الغربية قد دخلت فى مرحلة تصدير رءوس الأموال فى مختلف بلدان العالم «الثالث» وفى الفترة من عام ١٨٦٣ إلى ١٨٧٦ وصل حجم الدين الخارجى لمصر ٣٢ مليون جنيه مصرى بينما بلغت القيمة الأسمية لهذا الدين ٥٣ مليون جنيه مصرى بالاضافة إلى قيمة العمولات للوسطاء فى عملية الإقراض وبالإضافة إلى

ذلك فإن فوائد هذه القروض كانت تدفع بدءاً من القيمة الاسمية وخلال ١٣ عاماً متتالية ودفع الشعب المصرى ٣٥ مليوناً.(٣٤)

ومنذ ذلك التاريخ دخل الخديو اسماعيل ومعه مصر فى حلقة شريرة بسبب نمط الإنفاق الذى يتميز بالبذخ والسفه وتبديد الموارد الناتج عن طموحه لتقليد الغرب. وأصبح سداد الديون قصيرة الأجل مرهونا بالحصول على قروض طويلة الأجل وهو ما أدى إلى تدخل البلدان الأوروبية بالذات المملكة المتحدة البريطانية وفرنسا لتأمين سداد هذه الديون وقد أتخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة انتهت بالاحتلال الإنجليزى عام ١٨٨١ ، وعرف تاريخ مصر خلال هذه الفترة بعثة «كيف» التى حضرت إلى مصر بناءاً على طلب الخديو لفحص ودراسة الموقف المالى لمصر وقد فشلت هذه البعثة لأن المملكة المتحدة أرادت أن يخول لها أسماعيل الإدارة المالية لمصر ، وأدى فشل البعثة إلى دعوة الخديوى لإنشاء «صندوق الدين» والذى تضمن مندوبين عن الدول الدائنة وقد منح المرسوم الخاص بإنشاء هذا الصندوق صلاحية الحصول مباشرة من وزارة المالية على مبالغ ومخصصات مالية فى حين أن الدولة لم تكن لها صلاحيات لتخفيض هذه المخصصات.(٣٥)

ومن المعروف أن «صندوق الدين» قد وضع نفسه فوق الدولة ومثل تهديداً مباشراً لصلاحيات السيادة المالية للدولة ومع ذلك فلم يكن الصندوق الحد الأقصى لما وصل إليه تدخل الدول الدائنة فى شئون مصر الدخلية وإنما كانت هناك كذلك لجنة تضم ممثلاً للمملكة المتحدة وآخراً لفرنسا كانت مهمتها دراسة الوضع المالى لمصر على ضوء مصالحها المشتركة .

وقد توجت هذه التدخلات الماسة بالسيادة بتشكيل لجنة دولية ترأسها مندوب المملكة المتحدة البريطانية «ويلسون» وما أن قدمت اللجنة تقريرها إلى الخديوى حتى سارع هذا الأخير بتعيين رئيسها وزيراً للمالية وفى عام ١٨٩٧ أعلن التقرير النهائى للجنة إفلاس مصر.

ومن المفارقات ذات الدلالة فى إطار المشابهة بين عهد اسماعيل وعهد السادات رغم اختلاف الشروط التاريخية العامة أن وزير مالية الأول قدم لأعضاء مجلس الشورى ميزانية مزيفة عام ١٨٦٨(٣٦)، وقدم وزير التخطيط عبد الرازق

عبد المجيد ميزانية عام ١٩٨٠ بطريقة غير صحيحة .

ويمكننا على ضوء ما تقدم القول أن وعى الطبقة الحاكمة فى مصر الانفتاح ليس وعياً تاريخياً هذا حتى لا تقول أنه معاد للتاريخ .

فقد أرادت الطبقة الحاكمة محو ذاكرة المصريين التاريخية وقصر تاريخهم وتجربتهم التاريخية على حاضر «انفتاحهم الاقتصادى» ورغم أن ورقة أكتوبر قد أشارت إلى التاريخ فى أكثر من موضع إلا أنها قد تجاهلت مضمون هذه التجربة التاريخية ومع ذلك فإن حتى الإشارات المتناثرة لتاريخ مصر قد أتخذت طابعاً «مدرسيا» وليس نقدياً وهذا مثال على ذلك :

فهذا الشعب كما أقول دائماً يحمل فى أعماقه قيم حضارات عمرها سبعة آلاف سنة وكانت تلك الحضارات تنهض به وينطلق وتنقطع ، تتغير وتتجدد ، ولكن الشعب كان يعرف فى النهاية دائماً كيف يخرج من هذه الامتحانات كلها محتفظاً بخصائصه الأصلية، وفطرته الصافية السليمة(٣٧)

وهذه اللاتاريخية تدل على افتقاد مشروع تاريخى شامل يستطيع أن يعبئ كل القوى الخلاقة فى المجتمع المصرى ويفتح الطريق واسعاً أمام تحقيق إنجاز الأهداف الاستقلالية والتحررية .

ليبرالية محدودة :

مع تقدم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بدأ من الضرورى من وجهة نظر نظام السادات أن يعلن بدء ليبرالية محدودة ، تستجيب وتتفاعل مع عدد من العوامل الداخلية والخارجية يمكننا أن نحصر من بينها التميز عن العهد الناصرى ذو الحزب الواحد «الاتحاد الاشتراكى العربى» وذلك بإضفاء مسحة ديموقراطية على الممارسة السياسية وطمأنة الغرب أو رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر وإظهار استقرار النظام وطابعه الليبرالى ومن ناحية أخرى الاستجابة لمطلب شعبى وهو الديموقراطية والتى كان السادات منذ البداية قد حاول استثمار هذا المطلب لصالح نظامه الجديد يرفعه شعار «دولة المؤسسات والقانون» ومن شأن ذلك بطبيعة الحال تدعيم شعبية النظام الجديد ودفع المعارضة للدخول فى القنوات

الشرعية فى الحدود التى يسمح بها بالطبع . كذلك فإن تطبيق تجربة تعدد الأحزاب كان ضرورة لاحداث تناسق بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية فالانفتاح الاقتصادى قد يعزز منه انفتاح سياسى آخر يتمثل فى تعدد الأحزاب وبدء تجربة ديموقراطية لا تمثل تهديداً للنظام وإنما فى الإطار والشروط التى حاول تحديدها مسبقاً.

فى عام ١٩٧٥ كان السادات قد قرر تشكيل ثلاثة «منابر» أحدها لليمين والأخر للوسط والثالث لليسار وخاضت هذه المنابر الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٦ أى بعد عامين من تطبيق وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى . وفى افتتاح الدورة البرلمانية الأولى لمجلس الشعب قرر السادات أن تتحول هذه المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية وذلك لأنها خاضت المعركة الانتخابية كأحزاب.(٣٨)

ومنذ ذلك التاريخ يحمل «منبر الوسط» الحكومى اسم «حزب مصر الاشتراكى» بينما يحمل منبر اليمين اسمن «حزب الأحرار الاشتراكيين» ومنبر اليسار اسم «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» ، وتمثل مرحلة الليبرالية فى تاريخ النظام الساداتى المستوى الثانى من الانقطاع ما بين عهده وعهد سلفه الراحل عبد الناصرحيث كان المستوى الأول سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فإذا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى تمثل انقطاعاً مع العهد الناصرى على الصعيد الاقتصادى كانت الليبرالية انقطاعاً على الصعيد السياسى أى بداية الخروج من عباءة الأتحاد الاشتراكى العربى وبنيته التنظيمية وهو التعبير السياسى عن العهد الناصرى وتوجهاته الاجتماعية والفكرية والسياسية.

وسرعان ما تحول «حزب مصر الاشتراكى» أى حزب السادات إلى «الحزب الوطنى الديموقراطى» وتزعمه السادات مباشرة بعد أن أعلن نزوله إلى «الشارع السياسى» على حد تعبيره.

فى هذه الأثناء كان قد تم توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية والمعروف باتفاقية سيناء وكان من نتائجه تعميق عزلة مصر عن العالم العربى حيث نظرت البلدان العربية إلى هذا الاتفاق كبداية لصلح منفرد مع اسرائيل على حساب بقية الشعوب العربية وبالذات الشعب الفلسطينى وقد سبق

توقيع هذه الإتفاقية ، فض الاشتباك الأول الذى أعقب حرب اكتوبر فى عام ١٩٧٤ وهى الاتفاقيات التى ساهمت فى تعميق التطبيعة بين مصر والعالم العربى.

ورغم أن السادات قد أراد من وراء تطبيقه الليبرالية أن تكون مجرد «ديكور» يضفى على نظامه طابعاً متميزاً وديموقراطياً بالذات فى مواجهة الغرب إلا أنه ابتغى أيضاً أن يظهر نظامه بمظهر «المتحضر» المعتدل» فى مواجهة بقية البلدان العربية ذات النظم «الشمولية» و«المتخلفة» وقد استثمر السادات هذا العنصر فى سياسته أثناء تباعد الشقة بينه وبين البلدان العربية فقد فاخر بديموقراطيته وعاب على العرب تخلفهم واستبدادهم بشعوبهم، فالمصريون «متحضرون» بعكس العرب «متخلفون» ومصر هى «واحة الديموقراطية» بينما بقية البلدان العربية شمولية واستبدادية.

ومع ذلك بل ورغم كل ذلك ، فإن العهد السادتى إذا كان قد أبتغى تحقيق بعض الأهداف الآنية من وراء التجربة الليبرالية فإن الممارسة السياسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية التى دارت فيها منذ بدء تجربة تعدد الأحزاب قد سمحت بتجاوز الإطار الذى رسمته الساداتية مسبقاً ، فقد تعددت الأحزاب ودخل حزب الوفد الجديد فى ٦ فبراير عام ١٩٧٨ وحزب العمل الاشتراكى الذى وصف «بالمعارضة الشريفة» حلبة المعارضة السياسية ولم يكن بمستطاع النظام أن يوقف تعدد الأحزاب إلا بخروجه على قواعد «اللعبة» التى رسمها بمفرده ومن ثم يغامر بوضع مصداقيته لدى المواطنين موضع الأتهام.

وتجذر تجربة الليبرالية رقم القيود والحدود التى فرضها السادات تعود بالدرجة الأولى إلى الجدل المرتبط بالعملية السياسية إذ تتعلق هذه العملية بالمجتمع والإنسان والصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة بمصالحها المتناقضة وهو الأمر الذى يجعل من التحكم فيها والسيطرة عليها مهمة شاقة وغالباً ما تخرج عن الإطار المرسوم لها مسبقاً وسرعان ما قادت هذه العوامل إلى أن تتجاوز التجربة الليبرالية .

الأهداف والحدود التى وضعها النظام مسبقاً وعلى صعيد آخر فإن تجذر التجربة يعود أيضاً إلى الشروط الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبتها أى

شروط الانفتاح الاقتصادى والسعى للسلام المنفرد مع اسرائيل وطغيان النموذج الغربى الاستهلاكى والسلعى على مقدرات وحياة المواطنين ونتائج كل ذلك فى التطبيق أى أرتفاع الأسعار مقارنة بالدخول وتصاعد أزمات الإسكان والصحة والتعليم والنقل وتجذر الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء وتصاعد موجات هجرة المصريين للخارج وتعميق ظاهرة «الخلاص الفردى» وهى شروط ساهمت فى خلق «نواة» معارضة لسياسة السادات أخذت تقوى يوماً بعد يوم مع استمرار حالة التأزم الاقتصادى والسياسى ولعبت دوراً متزايد الأهمية فى معارضة السادات وكشف تناقضات سياسيه ومحاورها ونتائجها فى النظرية والتطبيق وذلك رغم القيود المفروضة والحدود التى فرضها الحكم تشكل هذه الممارسة وطبيعتها وهى القيود التى لم تلفح إزاء زحف الواقع وتأزمه فى الحد من فعالية المعارضة وتوسيع قاعدتها .

تعمق عزلة مصر عن العالم العربى :

من بين أخطر النتائج التى تمخضت عن الممارسة الساداتية فكراً وتطبيقاً تبدو عزلة مصر عن العالم العربى كأكثر هذه النتائج خطورة وأكثرها تناقضاً وخروجاً على منطق وطبيعة الأشياء والتى لم يتم معالجتها حتى الآن رغم الجهود المبذولة .

فقد وضع منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ أقتراب السادات من اسرائيل والولايات المتحدة كان يعنى فى العالم العربى ابتعاده عن قضية العرب وصراعهم مع اسرائيل ، وكان اقتراب السادات من مسعى الصلح المنفرد مع اسرائيل يعنى ابتعاد مصر عن العالم العربى وشهدت فترة تطبيق الليبرالية فى عهد السادات ظهور عديد من الإشارات والرموز التى توحى بهذه العزلة وتعلن عزم مصر على الابتعاد عن هموم وقضايا العالم العربى وبالذات القضية الفلسطينية والصراع ضد اسرائيل وتحررها رويداً رويداً من كافة التزاماتها المعنوية تجاه القضية العربية .

فبعد أن تم تحويل المنبر إلى حزب ، أى منبر الوسط إلى «حزب مصر الاشتراكى» كان يسمى عادة «حزب مصر» أى توارت كلمة «الاشتراكى» على الأقل فى الواقع العملى وعن ذلك بين اشياء أخرى رغبة مصر فى الابتعاد عن

العالم العربى وأهتمامها بمشكلاتها وقضاياها الداخلية وقد لوحظ أن «حزب مصر الاشتراكى » يرفع شعارات غامضة للوهلة الأولى ولكنها تصب جميعاً فى الاتجاه الذى أشرنا إليه أى عزلة مصر وأهتمامها بمشكلاتها وتحررها من التزاماتها العربية ومن بين هذه الشعارات يبرز «مصر أولاً ومصر فى النهاية» وأن «مصر كانت وستبقى دائماً مصر» .

ودلالة هذه الشعارات تبدو واضحة فمصر من الآن فصاعداً لن تهتم إلا بقضاياها ومصالحها ولن تعانى من الآن من التزاماتها تجاه العرب والقضية العربية وهو مضمون الرسالة التى يحملها اختيار الكلمات والشعارات.(٣٩)

وفى مرحلة تالية عندما لاحظ السادات أن «حزب مصر الاشتراكى» لم يظهر فعالية وكفاءة بالذات عقب إنتفاضة ١٨ . ١٩ يناير عام ١٩٧٧ ، قام بالإعلان عن تشكيل حزب جديد هوالحزب الوطنى الديموقراطى والذى ترأسه السادات وكان يدعى عادة «الحزب الوطنى» ورغم أن التسمية ليست جديدة إلا أنها تبعث فى مثل هذه الشروط أى الانفتاح والصلح المنفرد إلى البعث الثانى للوطنية المصرية على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد بعد هزيمة الثورة العرابية وعنى ذلك بوضوح أهتمام مصر بقضيتها الوطنية أى تحرير سيناء دوناً عن القضية العربية ككل وإنسحابها من مسرح السياسة العربية العامة والعمل العربى المشترك.

وقد ساهم هذا الرمز فى تعميق منطق الصلح المنفرد والعزلة عن العالم العربى وتوصيل مضمون هذه الإشارات إلى المواطنين فإذا كانت الأفكار فى النهاية هى كلمات فإن استقبال الكلمات يعنى استقبال مضمون هذه الرسائل تحت الأقنعة اللغوية التى تحمل ايديولوجية واضحة .

وفى تاريخ مصر الحديث فإن ليبرالية ما قبل ١٩٥٢ كانت تمثل مصالح البرجوازية التقليدية وكبار الملاك وحزب الوفد وبعد الثورة المصرية فاضفت هذه التجربة موضع النقد والأتهام وصورت ومنعت الأحزاب بقانون ، وأصبح هناك الحزب الواحد «هيئة التحرير» «الاتحاد القومى» وأخيراً «الاتحاد الأشتراكى العربى» ، وهكذا كانت العودة إلى الرأسمالية الخاصة والتقليدية مع السادات

مصحوبة بليبرالية مشوهة ومحدودة .

تعرضنا فيما سبق لدى تحليلنا لورقة أكتوبر - باعتبارها تمثل عصب الخطاب الساداتي وشكله الأكثر تطوراً- لمعالجة أشكال وصيغ الاخفاء الايديولوجي المضمنة لهذا الخطاب بالذات الشكلين الخاصين بتجاهل الخبرة التاريخية المقلقة والتي تتعارض مع مهام الخطاب الإيديولوجي كخطاب عمل وممارسة وهما الخبرة التاريخية لمصر في عهد الخديو اسماعيل وخبرة التخلف كعملية تاريخية نشأت وتعمقت مع الغزو الأوروبي لبلدان العالم الثالث ومن بينها مصر وكذلك الشكل الخاص بإعادة صياغة التجربة التاريخية ومنحها معنى آخر متجدد بل وقد يكون متعارضاً معها والذي يخفي إشارة ورقة اكتوبر لاستثمارات رءوس الأموال الأجنبية الواردة في الميثاق الوطني وهو الوثيقة الأساسية للعهد الناصري . ورأينا كيف عمد السادات إلى الاستناد إلى هذه الإشارة للمضي قدماً في سياسة الانفتاح على رءوس الأموال العربية والأجنبية بحجة أن هذه الدعوة وردت في الميثاق الوطني وأن تطويرها يجد أساسه وشرعيته في العهد السابق.

ونتعرض فيما يلي من صفحات لأحد أشكال الأخفاء الايديولوجي وهو الشكل الخاص بتعارض الأهداف المعلنة في مجرى الممارسة مع الأهداف المعلنة في الخطاب الايديولوجي أو تحقق أهداف أخرى غير تلك التي تم أعلانها.

- تعارض الأهداف المحققة مع الأهداف المعلنة في ورقة أكتوبر:

رأينا فيما سبق من تحليل لورقة أكتوبر كيف تزامن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مع تطور عملية الصلح المنفرد مع اسرائيل وإطراد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مصر وعملية السلام المنفرد وهو الأمر يمكنه أن يقودنا إلى القول دون تعسف أن سياسة الانفتاح الاقتصادي مثلت موضوعياً القاعدة المادية الصلبة التي مهدت وتمهد للصلح المنفرد مع اسرائيل وضمان استمرار السلام وخروج مصر عملياً من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي .

وغني عن البيان ان سياسة ونتائج الانفتاح الاقتصادي لا تعتمد على النوايا الحسنة أو ظاهر الخطاب الايديولوجي وإنما أساساً على طبيعة العلاقات القائمة موضوعياً بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي والقواعد والقوانين التي تحكم

هذه العلاقة وأياً كانت قوة الخطاب الايديولوجى فانه لا يستطيع القفز فوق الحدود الموضوعية المرسومة المفروضة من قبل السوق الدولية وفحص النتائج التى أفضى إليها تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى يؤكد الطابع الاخفائى الايديولوجى للخطاب المضمن ورقة أكتوبر.

- أزمة الديون الخارجية :

كان حصاد الدعوة لرءوس الأموال الاجنبية خلال هذه الفترة زيادة الدين الخارجى لمصر وفوائد خدمته مقارنة بالفترة السابقة أى الفترة الناصرية . ووفقاً لتقديرات البنك الدولى وصلت ديون مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ إلى ١٩٧٥/١٢/٣١ كما يلى[٤٠]

جدول رقم (٨)

التاريخ	الديون الخارجية بالمليون دولار	الديون الخارجية بالجنية المصرى
٣١ / ١٢ / ١٩٧٢	٢٠٤٠٫٩	٨١٦٫٤
٣١ / ١٢ / ١٩٧٣	٢٣٢٥٫٤	٩٣٠٫٢
٣١ / ١٢ / ١٩٧٤	٣١١٩٫٥	١٤٢٧٫٨
٣١ / ١٢ / ١٩٧٥	٥٦٨٦٫٩	٢٢٧٤٫٨

المصدر : عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ - دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٣

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تتضمن الدين العسكرى والديون قصيرة الأجل (أقل من عام) ويكشف هذا الجدول عن تصاعد حجم الدين الخارجى عاماً بعد آخر مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك مقارنة مع الدين الخارجى خلال الحقبة

الناصرية والذى بلغ ٩٤٣ مليون دولارحتى ديسمبر ١٩٧١ موزعة ما بين الاتحاد السوفييتى والكويت وايطاليا والمانيا الغربية (انظر عادل حسين : الاقتصاد المصرى مصدر سابق ص ٤٣).

- النمو الاقتصادي :

ويمكن حساب النمو الاقتصادى سواء بكمية الموارد المستخدمة أوبفعالية استخدامها .

كمية الموارد المتاحة :

وتتضمن العمل - رأس المال - التكنولوجيا وهى العوامل الثلاثة المضمنة خطاب ورقة أكتوبر .

العمل ورأس المال:

بلغ عدد المشروعات التى أجازتها الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والاجنبى ٧٧٤ مشروعاً وبين عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ لم يمثل تدفق رأس المال الاجنبى سوى ١٣٪ من الاستمشارات المتوقعة لعام ١٩٧٨.(٤١)

هذا فى الوقت الذى زاد فيه عدد البنوك الاجنبية من ٢٥ بنك عام ١٩٧٦ إلى ٥٣ بنكاً عام ١٩٨٢ وهذه الزيادة لم تفعل فى الواقع سوى أن زادت فى تفاقم الأوضاع الاقتصادية فى مصر وذلك ان معظم عملياتها قد كرست للعمليات التجارية فى المدى القصير ففى عام ١٩٧٧ بلغ حجم الاستثمارات ٥٪ من مجمل عملياتها (٤٢)، ومن ناحية أخرى ساهمت البنوك الاجنبية فى إضعاف البنوك الوطنية حيث واجهت هذه الأخيرة منافسة غير متكافئة كان من نتيجتها أن تسربت عديد من كوادرها ليلتحقوا بالبنوك الاجنبية . وعلى صعيد أخر فقد تكلفت البنوك الاجنبية بتعبئة المدخرات الوطنية إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الوطنى من هذه المدخرات .

الانفتاح وتوزيع الدخل :

كان تعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة فيما يبدو متوقعة بسبب

الطابع الاجتماعى والطبقى لسياسة الانفتاح ، حيث كانت موجهة أساساً للفئات التى تمتلك عناصر الانتاج ، رأس المال ، الأرض وغيرها للدخول فى مشروعات خاصة استثمارية تستهدف الربح من ناحية كان تشجيع الدولة للمشروعات الخاصة على الصعيد القانونى وغيره قد ساهم فى تعميق فجوة الدخول وتوزيع الدخل القومى.

فبينما وصلت نسبة الأجور من الدخل القومى فى عام ١٩٧٤ ٩ . ٤٤٪، بلغت هذه النسبة فى عام ١٩٧٩ ١ . ٣٠٪ ودلالة انخفاض هذه النسبة هو إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات التى لا تعتمد على العمل كمصدر للدخل وإنما على الملكية بكافة اشكالها «الفوائد - الإيجار»..

وتشير الاحصائيات المتاحة عن توزيع الدخل فى عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ ان ٨٠٪ من الأسر المصرية تحصل على ٥٠٪ من الدخل القومى بينما أن ٢٠٪ من الأسر تحصل على النصف الآخر وهو الأمر الذى يشير إلى تفاقم هذه الفجوة مع تطور تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى. (٤٣)

تفاقم معدلات التضخم :

يمثل التضخم بالمعنى الجارى انخفاض القوة الشرائية للدخل النقدى مقارنة بمستوى الأسعار وقد عرفت مصر موجات متتالية من التضخم منذ مطلع السبعينيات. ورغم أن مشكلة تفاقم معدلات التخضم تعتبر أحد خصائص البلدان المتخلفة واقتصادياتها وافتقاد النمو المتناسق للاقتصاد الوطنى فإن سياسة الدولة على الصعيد الاقتصادى تلعب دوراً حاسماً فى السيطرة على معدلات التضخم.

وكان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عاملاً هاماً فى رفع معدلات التخضم لأن زيادة الواردات من البلدان الغربية يتضمن استيراد التضخم فى الوقت ذاته . وغالباً ما يصاحب زيادة الواردات من الخارج نقص فى معدل الصادرات وهو الأمر الذى يقود عادة إلى عجز الميزانية وكذلك خفض قيمة الجنيه المصرى مقارنة بالدولار وهذا يتضمن ارتفاع اسعار الواردات الاستهلاكية والاستثمارية مقيمة بالعملة الوطنية (٤٤) .

نشأة رأسمالية عائلية :

من بين ما أفضت إليه سياسة الانفتاح الاقتصادى ظهور رأسمالية عائلية فى الفترة من أغسطس ١٩٧٥ إلى ديسمبر ١٩٧٧ وقد برز ذلك من خلال الدراسة التى أجريت خلال هذه الفترة على عدد من مشروعات الانفتاح المعلنة فى الجريدة الرسمية وكان عددها ٤٠ مشروعاً وقد أبرز التحليل ثلاث خصائص أساسية لهذا الشكل من الرأسمالية أنها أولاً تابعة . فمن بين ٣١ مشروعاً استثمارياً هناك إثنان وعشرون مشروعاً برءوس أموال مشتركة مصرية أجنبية . ثانياً أنها رأسمالية عائلية فقد أدى فحص الجريدة الرسمية إلى ملاحظة تكرار نفس الأسماء والأسر وثالثاً أنها تجارية. (٤٥)

إلا أن نتائج تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تتوقف على الصعيد الاقتصادى وإنما تجاوزته لتطال سيادة الدولة حيث نشطت المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى للتدخل فى رسم سياسة مصر الاقتصادية وصنع القرار المصرى فبعد مضى عامين على تطبيق سياسة الانفتاح يفرض البنك الدولى على الحكومة المصرية الغاء الدعم للمنتجات الغذائية الأساسية وكانت نتيجة تطبيق «نصائح» المجموعة الاستشارية فى بداية عام ١٩٧٧ تدهور مستوى معيشة المواطنين والذين تمردوا فور تطبيق هذه القرارات ضد سياسة الانفتاح فى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ . وكان ذلك مناسبة لجماهير الشعب المصرى لإعلان موقفها بلا موارية ولا ابكاء إزاء سياسة الانفتاح ونتائجها على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.

كذلك تضمنت سياسة الانفتاح ونتائجها فى التطبيق عدواناً على الهوية القومية بأبعادها المادية والثقافية وهى آثار بعيدة المدى من الناحية السوسيولوجية تتجاوز فيما يبدو بكثير النتائج الاقتصادية المباشرة فى خطورتها .

فغنى عن القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تتأسس بداءة على تفضيل المنتجات الاجنبية المستوردة مقارنة بالمنتج الوطنى وذلك يعنى وضع المنتجات الوطنية فى منافسه غير متكافئة مع المنتجات الاجنبية والتى وراءها تاريخ طويل من الخبرة التكينكية والفنية وكذلك توطين نمط للاستهلاك يتلاءم تماماً مع هذه

المنتجات مفرض هذه المنتجات يستدعى بداهة خلق طلب عليها يتواءم معها واستدعى ذلك بطبيعة الحال إعادة توزيع الدخول بطريقة تسمح باستهلاك هذه المنتجات ليس فقط للطبقات القادرة بحكم تملكها لعناصر الانتاج وإنما كذلك حتى للطبقات الفقيرة وذلك فى حدود إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى.

وخلق نمط استهلاك يواكب الاستيراد يتطلب بالضرورة خلق حاجات جديدة لدى المواطن ولدى المستهلك تتلاءم واستهلاك السلع المستوردة من الخارج.

وتتضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى تناقضاً صارخاً بين التطلع لأشياء احتياجات المواطنين وبين الآلية التى تتأسس عليها حيث أن معظم المنتجات الأجنبية قد لا تتلاءم بالضرورة مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين فمفهوم الاحتياجات مفهوم نسبى يتحدد على ضوء كل مجتمع ولحظة تطوره و «هيراركية» المفاضلة بين مختلف الاحتياجات وقدر رتب هذا الأمر ضرورة تخليق احتياجات جديدة للمواطنين وإطلاق طاقة الاستهلاك غير الرشيد .

وفى هذا الإطار فقد تضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى غزو الشخصية المصرية نفسياً لإعادة ترتيب الأولويات وسلم القيم بما يتلاءم مع استهلاك السلع المستوردة وتغيير المنتجات الوطنية وترسيخ نمط للاستهلاك غير عقلانى يضعف من الأساس بقيمة «الذات» الفردية والوطنية على حد سواء.

وقد أدى كل ذلك إلى شل الإرادة الوطنية والتخلص من إمكانية توفير مشروع تاريخى يطمح لرد اعتبار «الذات» وإعادة بناء الواقع والحقيقة بما يتلاءم وهذا الهدف .

وإذا ما أفترضنا جدلاً أن الثقافة الغربية ومنتجاتها لم تعد تستجيب بالكامل لاحتياجات المواطن الغربى ذاته وخاصة على الصعيد النفسى والسيكولوجى والروحى أى احتياجه للأمن والاتزان والتضامن واتصاله مع الآخر ومع الطبيعة ، فإنه يمكننا تصور النتائج المترتبة على انتقال هذه المنتجات فى مناخ مختلف تماماً ولإشباع احتياجات تم توليدها فى اللحظة والتو من خلال الإعلام والإلحاح ومرتبطة بأفراد لا ينتمون للثقافة العربية.[٤٦]

هكذا نرى أن النتائج النفسية والاجتماعية التى أفضى إليها الانفتاح

الاقتصادى تبدو أكثر خطورة بكثير بمثيلاتها على الصعيد الاقتصادى البحت خاصة وأن قيمة هذه النواحى النفسية والشخصية لا يمكن إنكارها لدى إنجاز أى مشروع حضارى تنموى فهى الدافع والمحرك الواعى وغير الواعى الذى بإمكانه إطلاق الطاقات من عقالها وتحرير الملكات الشخصية والاجتماعية من عملية الحساب الاقتصادى المعزول عن الكل الاجتماعي وهنا تبدى خطورة النتائج النفسية والشخصية وتكريس الفردية والخلاص الفردى الذى صاحب الانفتاح الاقتصادى بشكل خاص والعهد الساداتى كله بشكل عام . (٤٧)

ولم نقصد هنا حصر وتقييم لنتائج الانفتاح الاقتصادى وإنما أردنا إبراز بعض الأمثلة التى توضح التناقض بين الأهداف المعلنة والاهداف المحققة فعلاً وهو الشكل المميز للاخفاء الايديولوجى المضمن خطاب ورقة اكتوبر فإذا كانت الأهداف المعلنة هى تشجيع الاستثمارات الاجنبية لتحقيق التنمية وتجاوز فجوة المدخرات وعجز التمويل وتجديد الجهاز التكنولوجى عن طريق استيراد التكنولوجيا فإن الممارسة كما رأينا قادت إلى تحقيق أهداف مخالفة فى أضعف الأحوال ومناقضته للأهداف المعلنة فى اسوأها .

وفى هذا السياق تبرز أهمية وخطورة أشكال الأخفاء الايديولوجى التى تضمنتها ورقة أكتوبر وكذلك أهمية الكشف عنها وتعريتها لإعادة بناء خطاب عقلانى يجعل من صورة المستقبل حلماً قابلاً للتحقيق وليس سراباً ويتجاوز الفجوة بين المعلن والمطبق بصورة معقولة فمن الواضح ان التطابق التام بين المعلن فى الخطاب وبين المطبق يكاد يكون مستحيلاً فى عالم الإنسان والمجتمع نظراً لتعقد العلاقات الاجتماعية وتميز الظواهر الخاصة بالمجتمع بالتفرد والتعقيد بالذات فى المجتمعات الحديثة .

وهكذا نرى أن المقولة التى تذهب إلى أنه لا يمكن الحكم على فرد ما من خلال مايعلنه عن نفسه وإنما من خلال ما يقوم به فعلاً وأنه بالمثل لا يمكن الحكم على عهد من خلال ما يعلنه عن نفسه وإنما من خلال ممارساته وسياساته المطبقة فى عالم الواقع ، تصدق فى الحالة الساداتية فلو أخذنا بظاهر الخطاب الساداتى المعلن لأصبح الرجل فعلاً رجل الحضارة والسلام وبطل العبور وهى صفات يكاد يكون منها براء .

التذكير بالماضي كمصدر للشرعية وتبرير الحاضر:

سبق أن أشرنا أنه من بين أكثر صيغ الاخفاء الايديولوجي شيوعاً هي تناسي الماضي خاصة إذا ما كان يحمل ذكريات مريرة وتجربة تاريخية قد تحفز الذهن والذاكرة على التأمل والتريث والتفكير أو التذكير به لا لشيء إلا لتبرير الحاضر وإعادة تركيب الماضي بصورة تتفق ومتطلبات الشرعية وتبرير المصالح الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالشكل الأخير من الأخفاء الايديولوجي أي التذكير بالماضي لإعادة منحه معنى آخر في الحاضر أو تبريره لم يفت ورقة أكتوبر أن تشير إلى الميثاق الوطني وهو الوثيقة الأساسية التي بلورت التوجهات الناصرية على الصعيد الفكري والسياسي والاجتماعي وبالذات فيما يخص حديث الميثاق عن المساعدات الاجنبية وإمكانية مساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية القومية وقد حاولت ورقة أكتوبر هنا أضفاء الشرعية على دعوة رءوس الأموال الاجنبية للاستثمار في مصر باستعانتها بالميثاق رغم أن ظروف كلا من المرحلتين متباينتين ومتميزيتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء:

أما عن رأس المال الأجنبي ، فليس عندي من رد على المتشككين خير مما جاء في المثياق من أن :

«سيادة الشعب على أرضه ، وأستعادته لمقدرات أموره ، يمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده » وكذلك :

«إن شعبنا في نظرته الداعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم كذلك التي مازالت تناضل للوصول» وقد أوضح الميثاق أننا نقبل المساعدات غير المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطور الحديثة(٤٨)

هكذا، نعيد ورقة بناء الخبرة التاريخية لإدماجها في الحاجز وتبرير قبوله. (٤٩)

هوامش المبحث الثالث

١- Ansart (Pierre) : L'occultation idéalogique , in Cahiers intermationaus de socialogie , Valume L111, Paris , 1972. P.P 214 - 215

٢- Ansart (Pierre) : Ideologies , Conflits et povion, Presse universitcuie de France , Paris 1977, P.P 77-78

٣- Ansart (Pierre) : L'accultation idéalogique 1bid P. 215 .

٤- Marx (Karl) Engels (Friedrich) : L'id'eologie allemande Edition sociales , Paris , 1976 P. 46.

٥- Ansart (Pierre) : L' occultation id'eologique 1bid P. 225

وكــذلك

Ansart (Pierre) : L'emaginaire sociale , in Ence clopedus universalus, 1985.

٦- ورقة أكتوبر المقدمة من الرئيس أنور السادات أبريل عام ١٩٧٤ وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ٤ .

٧- Ajami fouad : the arab predicament , the arab political thought since 1967 , camlsidge university pren, London, 1981.

٨- ورقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ص ٣ .

٩- ورقة أكتوبر ، نفس المصدر السابق ص ٣ ، ص ٤ .

١٠- د. جودة عبد الخالق : «الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر» في «مصر في ربع قرن» ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ . ص ٣٨٤ ص ٣٨٥

١١- ورقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره . ص ٧

١٢- نفس المصدر السابق ص ٧ .

١٣- المصدر السابق ص ٧ .

١٤- المصدر السابق ص ٧ .

١٥- المصدر السابق ص ٧ .

١٦- د. عبد الخالق جودة : الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر في «مصر في ربع قرن» ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

١٧- ورقة أكتوبر مصدر سبق ذكره ص ٤٣ .

١٨- المصدر السابق ص ٤٣ .

١٩- المصدر السابق ص ٤٤ .

٢٠ - Baram (Paul) : L ' economie palitique et le devel oppe-ment Ed , maspero , Paris , 1968 .

٢١- عبد العظم أحمد : بعض الملاحظات حول الجذور التاريخية للأزمة الثقافية في مصر ، مجلة الطريق ، العدد السادس ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٠ .

٢٢- ورقة أكتوبر مصدر سبق ذكره ص ٤٤ .

٢٣- نفس المصدر السابق ص ٤٥ .

٢٤- نفس المصدر ص ٥٠ .

٢٥- أنظر بهذا الخصوص :

Bacholard (Gaston) : La farmation de l'esprit scientifique Ibrairie philosophique J. vrin , Paris , 1983.

Piaget (Jean) : Epistemologie des sciences de l'homme : وأيضا

, Ed gallimard , Paris , 1970 .

٢٦- د. محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

٢٧- L. NIZARD : A propos de l'ctat : Contribution a une analyse des ideologies institutionnelles , Revue l'homme et le societe Numero double 31-32, Editions Anthropos , Paris, 1974 . P 230 .

٢٨- انظر لتقدير قيمة هذه الاعباء الدراسة المقدمة ذه :

د. ابراهيم العيسوى ود. على نصار بعنوان : محاولة لتقدير الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال الحروب العربية الاسرائيلية : بحوث المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ، ١٩.

٢٩- أنظر فى هذا الصدد التفرقة الهامة بين الفائض الفعلى والفائض الاقتصادى والمحتمل من

Baran (paul) : L'economie palitique et le developpement Ed, Maspero , Paris, 1968.

٣٠- Bettelheim (charles) : Planification et la Croirance dcceleree , Ed , Maspero , Paris 1968.

٣١- ورقة أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ص ٤٤ .

٣٢- د. محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٧٨.

وأنظر كذلك :

د . حامد الموصلى : نحن والتكنولوجيا ، مجلة الحوار ، العدد الخامس فيينا ، ١٩٨١ .

٣٣- د . محمد دويدار بالاشتراك ، استراتيجية الاعتماد على الذات : نحو منهجية جديدة للتطوير العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ص ١٤٥ - ١٥١.

٣٤- عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ . ص ٢٦ .

٣٥- عادل حسين نفس المصدر السابقة ص ٢٦ - ٣٠ .

٣٦- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، الدار المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣٧- ورقة أكتوبر مصدر سابق الذكر ص ٤٩ .

٣٨- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية القاهرة ، ١٩.

٣٩- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .

٤٠- عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية مصدر سبق ذكره .

٤١- د . عبد الخالق : الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى « مصر فى ربع قرن » ، معهد الانماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ . ص ٤٠٦ .

٤٢- Moiel (Pierre) L'Egypte des rupture , Ed Sindbad Paris , 1982 P. 131 .

٤٣- د . كريمة كريم : توزيع الدخل القومى والدعم فى « الانفتاح الاقتصادى الحصاد والجذور والمستقبل ، دار الشينطر وشركاه ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٣١٩ - ٣٢٤ .

٤٤- د. رمزى زكى : التضخم والأسعار والأجور فى «الانفتاح الحصاد والجذور والمستقبل مصدر سبق ذكره ص ٣٦٣ ، ص ٣٧٦.

٤٥- د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الاقتصادية فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى بحوث المؤتمر السلمى الثالث للاقتصاديين المصريين «الاقتصاد المصرى فى ربع قرن » ١٩٧٨ ، ص ٣٨٨.

٤٦- د. جلال أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى «الاقتصاد المصرى فى ربع » بحوث المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٤٠٣ ص ٤٢٤.

٤٧- د. جلال أمين : نفس المصدر السابق.

٤٨- ورقة أكتوبر ، مصدر سابق الذكر ص ٤٩ .

٤٩- من المفارقات ذات الدلالة والملفتة للنظر بشأن ليبرالية السادات ودوافعها يمكن للقارئ الرجوع إلى الفصل الخامس من كتاب أنور السادات المعنون «البحث عن الذات قصة حياتى » ففى هذا الفصل يروى السادات أنه بعد نجاح الثورة وخروج الملك من البلاد وأنتهاء الهيئة التأسيسية وإعادة انتخاب عبد الناصر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ، طرح عبد الناصر قضية الاختيار بين الحكم بالديمقراطية أو الحكم بالديكتاتورية على أعضاء مجلس قيادة الثورة ويقول السادات فى هذا الشأن «ما هذا الذى يفعله عبد الناصر ؟ هل فقد عقله ؟ أم ماذا ؟ قلت فى نفسى فقد كنت على ثقة من أننا جميعاً بل والشعب الذى أيد الثورة بهدير رهيب وأولنا عبد الناصر قد كفرنا بالديمقراطية نتيجة لما صنعته بنا وما بالبلاد ديموقراطية الأحزاب وصراعاتها من أجل السلطة وخضوعها للملك والإنجليز .. ثم أننا جميعاً ضباط ، وقد تعودنا فى العسكرية سرعة الإنجاز .

هذا إلى جانب الهدف الرئيسى الذى قامت الثورة من أجله وهو إصلاح أحوال البلاد فى أسرع وقت ممكن «ويروى السادات أنه بطرح القضية للمناقشة تمسك عبد الناصر بطريق الديمقراطية ورفض طريق الديكتاتورية، وكانت نتيجة التصويت ٧ أصوات لصالح الديكتاتورية وصوت

واحد هو صوت عبد الناصر لصالح الديموقراطية ورفض عبد الناصر هذا القرار وأستقال من منصبه ، وأعيد الموضوع للمناقشة مرة أخرى وكانت نتيجة التصويت واحدة أى ٧ ضد واحد وإستقال عبد الناصر من مناصبه ونوقشت القضية بدون عبد الناصر ومنحه الجميع الثقة وفوضوه وكان السادات على حد تعبيره من أكثر الاعضاء حماساً لاتباع الديكتاتورية فى الحكم وكان تقديره « فالشئ الذى ننجزه بالطريق الديموقراطى فى سنة يمكن إنجازه عن طريق الديكتاتورية فى يوم »

أنظر : أنور السادات « البحث عن الذات قصة حياتى » ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ ص ١٣٣ .

وقد يلقى ذلك الضوء على موقع السادات فكرياً من قضية الديموقراطية والليبرالية وأن الطابع الليبرالى لعهده لم يكن مقوما أساسياً فى تفكيره وإنما مقوم عرضى فرضته طبيعة الظروف والتحولات التى قادها فى الاقتصاد والسياسة خلال سنى حكمه.

المبحث الرابع

الخطاب الساداتي والحقل الايديولوجي

بنية المفاهيم ونظام المعرفة

دور وملامح الخطاب الساداتي:

ليس من الصعب على أى مراقب لتطورات الحياة السياسية فى مصر منذ صعود السادات إلى الحكم فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر أن يلحظ أهمية بل وخطورة الدور الذى لعبه الخطاب الساداتى فى إجراء التحولات الهيكلية العميقة فى صلب التوجهات السياسية والاقتصادية والقومية فى مصر . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال اسناد هذه التحولات إلى مجرد الفكر الساداتى وإنما لأن هذه الأفكار والمفاهيم ألتقت بطرف موضوعى موات هيأ لها دوراً أيضاً وهنا تكمن طبيعة الجدل الحاصل بين الأفكار والواقع الاجتماعى ، فإذا كانت الظروف الموضوعية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى هى التى هيأت المناخ الفكرى والمقولات النظرية التى تتطابق معها ، هذه الأفكار والمقولات بدورها قد ساهمت فى انضاج هذه الظروف والتعجيل بنموها وفتح الطريق المواتى لظهورها وإزاحة العقبات من طريقها ، ومن ثم فإن التأثير المتبادل بين كل من الظروف الموضوعية والبنى الفكرية (٣) هو الإطار الذى ينبغى من خلاله رؤية الدور الملحوظ للخطاب السياسى الساداتى فى الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ . ومع ذلك بل ورغم ذلك فنحن نزعم أن الخطاب الساداتى قد لعب دوراً خاصاً وهاماً فى الإطار الذى ترسمه المقولة السابقة وذلك نتيجة أن هذا الخطاب

قد تميز بسمات معينة سهلت من انتشاره وذيوعه وساهمت فى تكريس القيم التى روج لها .

١- فثمة من ناحية الطابع الحكاتى NARRAIF للخطاب الساداتى أن نزوعه إلى رواية قصص و«حواديت» وتضمينها الرسالة المراد توجيهها إلى المواطنين ، وكثيراً بل وغالباً ما يأخذ عرض هذه الحكايا - القصص - بأسلوب عامى أو قريب من العامية وذلك لتقريب الصور المضمنة فى أذهان المصريين وبالذات الأميين منهم وهم كثير فى الريف المصري.

٢- ومن ناحية أخري فثمة الصور البسيطة (١) التى عرض بها السادات أشد الأفكار خطورة على مسيرة التقدم فى مصر والأمة العربية ، تلك الصور المتناقضة تناقضاً فجاً وفى كثير من الاحيان مفتعلاً ، بغية إحداث تحول مرغوب فى وعى المواطنين المصريين وذلك باستثارة الإحساس بالغبن وجحود الآخرين .. فهناك العرب الأغنياء الذين تكدست لديهم الثروات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وحرب أكتوبر ، وهناك المصريون الفقراء نتيجة تحملهم أعباء الحرب مع اسرائيل «نيابة عن العرب» ، وكذلك هناك الانغلاق فى عهد عبدالناصر والانفتاح فى عهد السادات ، «دكتاتورية» الأول ، و«ديمقراطية» الثانى . لقد لعبت هذه الصور المتناقضة البسيطة دوراً هاماً فى وعى المواطن المصري البسيط الذى طحنته الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية العامة والتى بدأ وقتها نتيجة ظروف متنوعة أن لا مخرج منها سوى ما طرحه السادات .

٣- وهناك من ناحية ثالث الطابع الدينى الذى غلف الخطاب الساداتى ومحاولته استثمار مشاعر الناس الدينية لتحقيق أغراض سياسية وهى ممارسة شائعة بالذات فى مجتمعاتنا العربية والأسلامية .

٤- وعلى صعيد آخر هناك «عادية الأفكار» التى طرحها الخطاب الساداتى ووقوفها لدى المشاكل العاجلة التى يعانيها الشعب المصرى بمعزل عن دمج هذه المشكلات فى إطار مشروع تاريخى متكامل ، وهنا يظهر الطابع «البرجماتى» للخطاب الساداتى . كذلك عمقت الأزمة الهيكلية التى يعانيهاالمجتمع المصرى والعربى بالذات منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧من مفعول الخطاب الساداتى إذ من

المعروف تاريخياً أن ثمة علاقة وثيقة بين الأزمات وبين تبلور وظهور ايديولوجيات جديدة واستجابة الجماهير لها بل «وانسياقها» فإذا كان هتلر قد استثمر الأوضاع السائدة في المانيا فى الثلاثينات لدعم ايديولوجيته العنصرية وقاد بذلك الشعب الألمانى إلى الهاوية عن طريق الحرب العنصرية فإن السادات كاد أن يقود الشعب المصرى والعربى والفلسطينى إلى الهاوية ولكن عن طريق «السلام» و «الحب» !

وإذا كان بعض الباحثين يؤكد أن خطاباً ما لا يمكن دراسته بمعزل عن العلاقات الواقعية التى ينسجها هذا «الخطاب» مع «خطابات» أخرى فى لحظة محددة ، ومن ثم فإن الخطاب موضوع الدراسة ينبغى أن تتم معالجته وتحليله فى إطار الحقل الخاص بمصاغ النطق والبيان المرتبطة بخطابات أخرى فإن ذلك يتضمن «أن هذا الخطاب عرضة لتأثير جملة من القواعد التاريخية المجهولة محددة فى الزمان والمكان، وحددت هذه القواعد فى فترة معطاة وفى إطار أجتماعى – اقتصادى – جغرافى – لقوى ، شروط ممارسة الوظيفة البيانية للخطاب» .[٢]

وفى هذا الإطار يمكن أفتراض أن الخطاب الساداتى قد تأثر بخطابات أخرى سابقة عليه فثمة تأثير الخطاب الناصرى وكذلك تأثير الخطاب الدينى والليبرالى ، ولكنه لم يكن أى منهما على الاطلاق بكافة امتداداته المنطقية ، وإنما أخذ من كل فى هذه الخطابات بما يتلاءم مع المصالح التى عبر عنها والأهداف التى رمى إلى تحقيقها . فالخطاب موضوع صراع وتناقض يعرف نفسه فى مواجهة الأخرين ويعمق مصداقيته فى صراعه مع المفاهيم السابقة أو المصاحبة له .

ولا يعنى ذلك ان خطاب السادات كان متضارباً أو أنه تضمن مفاهيم وقيما مناقضة لجملة التوجهات والمصالح الاقتصادية والسياسية التى عبر عنها ، بل العكس هو الصحيح أى أنه مثل وحدة عضوية حيث وظف عناصر كل من الخطاب الناصرى والدينى والليبرالى فى خليط مفهومى متعدد الوظائف لتسويغ مشروعية المصالح والأهداف التى سعى إلى بلورتها ، فمن المعروف أن الطبقة الحاكمة لا تتبنى أفكاراً مناهضة لمصالحها ، وإنما جملة الأفكار التى تتبناها تنسجم بالضرورة مع نمط وأبعاد هذه المصالح وتقوم بتكييف مثلها العليا حتى بغير وعى

مع احتياجاتها ومصالحها المادية (٣).

إلا أن دراسة أفكار أو ايديولوجية فترة تاريخية ما تفترض منطقياً إمكانية تأثر هذه الأفكار أوهذه الايديولوجية بأفكار وايديولوجيات سابقة عليها ، وقد يكون هذا التأثير سلباً أو إيجاباً بمعنى الهجوم عليها أو التحمس لها ، وهل الجسور معها أو قطعها، احياؤها أو وأدها ، ولا يمكن فهم الحالة الذهنية و النفسية لفترة تاريخية ما دون أرتباطها بالحالة الذهنية والنفسية للفترة أو الفترات السابقة عليها .(٤)

وقد تبنى بعض الكتاب الغربيين فى تحليلهم لقضية الأيديولوجيا والصراعات الأيديولوجية مفهوم حقل المواقف الايديولوجية Le Champ des Positions Ideologigues وينصرف هذا المفهوم إلى أنه فى كل تشكيلة تاريخية وكل فترة فى نموها تشكل جملة من الأوضاع الايديولوجية المتنافسة تشكل فيما بينها حقلاً مركباً فهناك على سبيل المثال: الملكيون والجمهوريون ، المحافظون و الثوريون . ويتميز هذا الحقل الايديولوجى بالتعارض وأن مكوناته الايديولوجية تعرض نفسها مقارنة وفى مواجهة التكوينات الايديولوجية المتنافسة ، ومن ثم يتشكل رغم رغبة «الفاعلين الاجتماعيين» فى الإفلات من هذا الاستقطاب ، حقلا ايديولوجياً أو نظاماً، ويكتسب هذا الحقل الرمزى فى الممارسة استقلالاً ذاتيا نسبياً ، منذ اللحظة التى يأخذ فيها كل وضع ايديولوجى فى التعرف بنفسه ، وذلك بانتاج المناقشات والكتب والحلقات والجلسات التى يتم فيها عرض الأفكار والمشروعات . (٥)

ورغم أن هذا المفهوم ينصرف إلى الحالة الغربية الاوروبية بالذات فى القرن الثامن عشر حيث أخذ الكتاب والفلاسفة والمثقفون مناقشة مفاهيمهم المتعارضة حول الدولة والقانون والحكومة الفاضلة بعيداً عن الدين وسيطرة الكنيسة ، وأنه من ثم نتاج الممارسة والتطور الأوروبيين اللذين سمحا «بتأسيس» الحياة السياسية ووجود التعددية الحزبية والفكرية ومن ثم إمكانية تشكل مثل هذا الحقل الايديولوجى والرمزى ، فمع ذلك يمكن وبقدر من مأمن الروح النقدية والتخصص إلى إدراج هذا المفهوم لدراسة الحالة الساداتية فرغم أن المجتمع المصرى أحد بلدان

العالم الثالث والتى غير تطورها السياسى بغياب هذا «التأسيس» للحياة السياسية وحجب عديد من القوى السياسة وحرمانها من التعبير الفكرى والسياسى، إلا أن مصر مع ذلك كانت أول دولة فى العالم الثالث تطبق الليبرالية فى عام ١٩٢٤ رغم تعثر التجربة وتعرضها «لعدوان» الملك والقصر وأحزاب الاقلية وهو الأمر الذى سمح بتشكيل حقل ايديولوجى تتنوع وتتصارع فيه الرؤى الايديولوجية والرمزية بدرجة أو بأخرى واصبح هناك التيار الوفدى والتيار الاشتراكى والتيار الدينى والقومى ونجح بعض هذه التيارات فى التحول إلى تيارات شعبية لها جذورها وحاول بعضها الآخر تحسين شروط تعامله مع الواقع ، والوصول إلى الجماهير ،خلف قواعد شعبية قوية أو ضعيفة نسبياً.

ورغم خصائص المرحلة التى عاشتها مصر بالذات مع يوليو ١٩٥٢ والتى تميزت بغياب الليبرالية والتعددية إلا أن هذه التيارات لم يكن من الممكن الغاؤها بقرار أو حتى بالتصفية البدنية والقمع المباشر وذلك باختصار لأنها لها جذورها الفكرية والأجتماعية، والزج بقياذة هذه التيارات فى السجون لا يعنى اقتلاع هذه التيارات أو الحكم عليها بالعدم فقد وجدت ونمت تحت السطح وفى السر وتحينت الفرص دائما للانطلاق ودخول حلبة المعركة.

ومفهوم «الحقل الأيدلوجى» يرتبط ارتباطا وثيقا ببلدان الديمقراطية الغربية، التى تتميز ثقافتها ولأسباب تكتيكية وسياسية بتحويل المعارضة إلى «عرض» spectacle واتاحة الفرصة لمختلف الأطروحات للظهور على «خسبة المسرح» وتعتبر المناقشات فى الراديو والتليفزيون والتى يتم خلالها على الشاشه الصغيره وعبر الأثير وسيلة لتعويد «الناخب المتفرج» على تأمل هذا الحقل الرمزى لمختلف الأتجاهات الإيديولوجية(٦)

والحال أنه فى بلد كمصر ورغم تراث الليبرالية والتعددية بها فلا تزال السلطة تحتفظ بطابعها الشمولى، ومن ثم فهى تحتكر حتى انتاج وتسويق «الحاجات الرمزية» وتنتظر إلى تعدد الأطر الحزبية والسياسية والرمزية كضطرداهم على نفوذها ومصداقيتها.

واذا سلمنا جدلا بصحة وجود هذا الحقل الأيدلوجى فى مصر- فى حدود-

نتيجه العوامل التى أشرنا إليها آنفا فأنه والحال هذه أن كل تعبير يستمد دلالته الحقيقية من خلال شبكة العلاقات اللتى تربطة بتغييرات أخرى سواء أقترب منعها او احتفظ بعلاقة حميمة معها أو ابتعد عنها، دخل معها فى صراع أو تحالف.

وبهذا المعنى فإن السادات اما أنه حاول أن يرسم حدودا تميزه فى مواجهة آخرين أو أنه قام بهدم حدود تحول بينه وبين آخرين فى حالة بحثه عن حلفاء جدد ومن ثم فاللغة والمفاهيم التى استخدمها قد وظفها لخدمة هذين الهدفين. فمن ناحية استخدام بعض المفاهيم الناصرية الخاصة بثورة ٢٣ يوليو ضد ٢٣ يوليو ذاتها، وزعم أنها أستمرار لها واستخدم فى هذا حصاد والمفاهيم الناصرية ضد الناصرية ذاتها فى معرض بحثه عن التميز والانقلاب على العهد الناصرى ومن ناحية أخرى فقد أستخدم المفاهيم الدينية والتراثية لاستنهاض حلفاء جدداً بعد رفضه الصيغة الناصرية ومن ثم إمتلأ خطابه بالأشارات الدينية وبداه وأنهاه دائما بأيات فى «القران الكريم» ورفع شعار « العلم والايمان» وذهب إلى حدود بعيدة فى معرض تنازله وخروجه على الناصرية وسعيه للتحالف مع الأخوان المسلمين والجماعات الأسلامية.

ففى الوقت الذى ابتعد فيه السادات عن الناصرية اقترب من الأخوان المسلمين وابتعاد عن السوفيت كان اقترابا من الولايات المتحده الأمريكية، وخروجه على الاجماع العربى عنى دخوله فى دائرة « الاصدقاء الاسرائيليين» وإذا كان العمل هو رمز الفتره الناصرية فان «الكسب» كان شعار الفتره الساداتية.. باختصار لقد حاول السادات تغيير « حقل التوجهات الرمزية» للشعب المصرى عامة وما يعينه ذلك بطبيعة الحال من تغيير محاور سياسته الإقتصادية والاجتماعية، فالرمز أو الرموز ليست منفصلة عن النشاطات الأجتماعية والأقتصادية بل انها تغلقها[٧] وحتى لا يفهم أننا نخفف فى حدة ومداجه الساداتية نقول إن المسألة لم تكن تغير هذه الرموز بقدر ما كان الأساس هو تغير السياسات وما يصاحبها من التغير على الصعيد الرمزى.

فقد تم استبدال الجمهورية العربية المتحده بجمهورية مصر العربية، ولقد عنى ذلك بين أشياء أخرى- رغم فشل تجربة الوحدة مع سوريا والعراق وليبيا- وسوريا

وليبيا فيما بعد- توجه مصر إلى داخلها وانصرافها عن التطلع إلى الوحده العربية والاندماج فى قضاياها.وكذلك وهو الأمر الذى تبين فيما بعد استثارة الروح الأقليمية المصرية والوطنية المصرية المستندة إلى دعوى ليست عروبية وكان تمهيدا لمقولة «حياد مصر» فيما بعد أى وقوفها على الحياد بين اسرائيل والعرب.

وامتد التغيير ليطال ذلك النشيد الخالد للمرحوم سيد درويش «بلادى بلادى» فبعد أن كان ايقاع النشيد هادرا قويا يخاطب الروح الوطنية والمقاومة والغيرة على الوطن أصبح مع السادات والموسيقار عبد الوهاب فاترا ضعيفا لا ثير لا الحماسة ولا الوطنية وذلك ليتلاءم مع فتره «السلام» مع اسرائيل. أن هذه التغيرات رغم بساطتها إلا أنها قوية الدلالة «فالانسان حيوان رمزى»(٨) كما يقول البعض أى أنه مولع بالأشارات والرموز فالألوان وعلى استعداد للاندماج فى إطارها مهما كلفه ذلك من ثمن ولقد مثل رفع العلم الأسرائيلى فى القاهرة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ حدثاً قوياً وتحديا فادحا لمشاعر المصريين والعرب رغم أن هذا العلم ليس إلا رمزا ولكنه الرمز الذى يلخص جملة من التطورات السياسية والتاريخية على قدر كبير من الخطورة.

ويلعب الرمز هنا دورا شديد الأهمية بالذات فيما يتعلق بظهور الأيدلوجيات والآليات المرتبة بها التبعية والحشد والادماج والانتماء على صعيد جماهيرى واسع؟ وتجئ فى هذا السياق الدلالة الخطيرة للزموز تبنتها الفاشية الأوروبية «الهتلرية والموسولينية والفرانكوية» فى كل من المانيا وايطاليا وأسبانيا على التوالى. فقد أستخدمت كل من هذه الحركات الألوان الخاصه بالحركة العمالية الأوروبية، فتبنى النازية للون الأحمر قد عنى على الصعيد الرمزى كسر أحتكار الأحزاب الشيوعية الماركسية لهذا اللون وأصبح هذا اللون لون الملصقات والأعلام والشعارات، بينما تبنت الفاشية الأسبانية اللون لأسود بالأضافة الى الأحمر نتيجة أهمية التيار الفوضوى فى أسبانيا الذى يمثل اللون الأسود شعاره(٩).

فالخطاب السياسى يعرف نفسه فى مواجهة الخطاب السابق عليه أو اللاحق، يحدد منه تأييدا أو معارضة، استحسانا أو استهجانا، فهو يقوم فى مواجهة الخطابات الأخرى سواء أختلافا أو أتفاقا جزئيا أو كليا، وعليه أن يعيد «بناء

الحقيقة» كما يتصورها فى مواجهة الأخرين من أجل أستحواز الثقه والمصداقية وبناء روابط قوية مع المواطنين وهو فى هذا وذاك يدخل فى صراع وعنف رمزيين «أن عليه أنتاج رموز جديدة فى حالة عدم اتفاقه مع الخطاب السابق عليه أو أعادة انتاج نفس الرموز السابقة فى حالة اتفاقه». أن الصراع هنا يتميز لمحاولة الخطاب الأستحواز على انتاج الحاجاتت الرمزية واحتكارها واثبات قدرته على التأقلم والأستجابة لهذه الاحتياجات الغائرة فى الحقل الأيديولوجي.

ويتميز الحقل الأيدلوجى فى بلدان الديمقراطيات الغربية بقيامه على قوانين مكتوبة وغير مكتوبة تحدد قواعد «اللعبة» وتحول دون الخروج عليها، من حيث أنه حقل تنافسى وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة تقنين هذه المنافسة ووضع ضوابط لها.

وإنا كنا قد اقترحنا بعض العناصر المنهجية لدراسة الخطاب الساداتى فإن ذلك لا يعنى بطبيعة الحال أننا سنقوم بتطبيق هذا المنهج حرفيا إذان المنهج فى النهاية هو مجموعة المفاهيم التى تؤطر ادراك الباحث لموضوعه ومعالجته له وبهذا المعنى فأى بحث ينطلق من منهج أو طريقة سواء كانت ضمنية أو علنية سواء صرح بذلك الباحث أو لم يصرح به وعاه أو لن يعيه.

وقد حاولنا فى معالجة هذه المفاهيم «فك رموزها» وتحديد ما قصد السادات التأكيد عليه لتسويغ مصالح النظام وسياساته وما أحال إليه فى الذهن المصرى والتاريخ لتسهيل هذه المهمة.

نظام المعرفة الساداتى:

نقصد بنظام المعرفة، جملة المفاهيم التى تشكل فيما بينها رؤية حول المجتمع والانسان، وترتبط هذه بعضها بالبعض الآخر بشكل متجانس وبطريقة منطقية. والأيدلوجيا فى هذا الاطار كنظام مغلق للتفكير مشوّة ومشّوه تمثل نظاما للمعرفة حول المجتمع والانسان، تمثل دعياً زائفاً ومعكوساً للعلاقات الأجتماعية. ويعود هذا التشوه والزيف إلى التطور الذى أدى إلى تقسيم العمل إلى يدوى وذهنى وأصبح هذا الأخير وقفا على أفراد معينين هم المفكرون والأيديولوچيون والفلاسفه.ولأن عملية التفكير أصبح يقوم بها أفراد محددون، من هنا فهم لا يرون

مصدراً لتفكيرهم غير ذواتهم الذات- الروح وأصبحت الذات والروح مفتاح التغير التاريخى ومحركه الأول وانفصلت الأفكار عمن يسيطرون(١٠).

وقد ساهم فى تشكيل رؤية السادات التى نحن بصدد معالجتها عوامل متداخلة ومتنوعة منها ما يتعلق بشخص السادات، بشأنه ونمط التعليم الذى وصل عليه ونمط القيم التى تأثر بها وخبرته فى العمل السياسى قبل الثوره وبعدها وكذلك نمط العلاقات التى تمكن السادات من تنميتها وتوطيدها أثناء وجوده فى السلطه فى ظل عبد الناصر، ،كذلك تسأل التجربة الناصرية فى الاستقلال والتحرر الوطنى. وقد استخدم السادات المفاهيم التى تشكل عماد نظام معرفته ورؤيته لتسويغ المصالح الخاصه للطبقة الحاكمة وتقديمها على أنها المصالح العامة والعليا للمجنمع المصرى.

١- العائلة الدولة:

منذ أن تصدر السادات قمه الحكم، تعددت القيم الأبوية فى خطابه بشكل ملحوظ فأصبح هو رب العائلة المصرية التى تتشكل من ٤٠ مليونا هم مجموع الشعب المصرى وتحول المواطن بالمعنى الحديث الدستورى للكلمة إلى ابن وأخت وأختفت بالتدريج مفاهيم « المواطن والمواطنة» واستهل الخطاب «بأبناتى وبناتى» بدلاً من «أيها الأخوة المواطنون» ذلك الاستهلال الشهير للخطاب الناصرى.

وقد بدأ هذا الاختفاء تدريجيا، فقد لاحظنا فى خلال متابعة ٢٤ خطابا للسادات عقب وفاة عبد الناصر من الفترة الواقعة من ٢٨ سبتمبر حتى ١٧ أبريل١٩٧١ أن ثمة ثلاثة خطابات استهلها السادات بالبداية التى سوف تكون أحد الملامح الهامة لخطابة وهى «بسم الله»، هذا فى الوقت الذى احتفظ فيه ٢١ خطابا بالاستهلال الناصرى التقليدى وخاصة العباره الشهيرة« أيها الأخوه والأخوات» أو «أصدقائى الأعزاء» ومن ثم غلب الاحتفاظ بالاستهلال الناصرى للخطاب الساداتى خلال هذه الفترة التى أعقبت اختفاء عبد الناصر.

ويتوطد سلطة السادات وتحلله رويدا رويدا من الأرث الناصرى وتبلور معالم سياسته الجديدة، ظهرت القيم الأبوية و«القطاعية» واختفت من خطابه صلات ومفاهيم « المواطنه» وأصبح الجميع لديه «أبناء وبنات» و«أخوان وأخوات»

الطلاب فى الجامعة والجنود فى الجيش وحتى أعضاء المجالس « التمثيلية» وكذلك العمال فى المصانع فها هو ذا يخاطب الطلاب قائلا:

«أبنائى طلاب مصر

لقد استمعت باهتمام الى الكلمة التى ألقاها رئيس اتحاد طلاب مصر وأريد أن أتحدث إليكم «كأب» وبكل صراحة لأننا نمر بمرحلة حاسمة فى حياتنا».

ويسند البعض إلى مفهوم العائلة مكانة عالمية فى تفكير السادات بمعنى أنه لا ينظر إلى مصر كعائله واحدة وأنما كذلك الأمه العربية والعالم أجمع[١١]والسؤال الذى نطرحه الأن هو:ما هو المقصود فى وراء استخدام هذه المفاهيم وما هى الأهداف الحقيقية التى تسعى اليها تحت هذا الغطاء الأسرى؟ والأجابة أن هذه المفاهيم تسعى إلى تغطية الفوارق الأجتماعية الطبقة التى شهدها العهد الساداتى وكذلك تمويه الصراع الاجتماعى الذى نتج بالضرورة عن وجود هذه التناقضات. وبناءً عليه فمصادرة الصراع الاجتماعى والحيلولة دون تفجره هو الهدف الرئيسى وراء هذه «الديماجوجية العائلية».

ولا يستطيع أحد أن يفكر فى هذا القرن العشرين أن المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات ينقسم إلى طبقات صحيح انه ليس بالضرورة أن تكون نمط العلاقات بين هذه الطبقات صور طبق الأصل عن نمط العلاقات بين المجتمعات الأوروبية ولكنه متميز فى إطار خصوصية التطور فى المجتمع المصرى بل والأكثر من ذلك فإن المجتمع المصرى من أوائل المجتمعات التى شهدت «هيراركية» اجتماعية صارمة.. فى القمة يوجد الفرعون الإله وفى القاع يوجد الغالبية العريضة من الشعب: الفلاحين وبين هذا وهؤلاء هناك رجال الدين والكهنة وموظفو الادارة الوسطاء بين الشعب والدولة؟ وحتى قدماء المصريين كانوا يعون ذلك أى حقيقة وجود فئات متميزة فى مجتمعهم الضارب فى القدم [١٢].

وفى خطابه المورخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ يقول السادات :

لقد عاش شعبنا عبر تاريخه الطويل ولم يفقد شخصيته أبدا ذات الأبعاد الثلاثة: الأصالة والصلابة والايمان. رفض دكتاتورية الطبقه أو أية ديكتاتورية أياً

كان الذى يفرضها.. سواء كانت طبقة أو فردا.. أو جماعة.. أو حزبا.. لأنها لا تصلح لنا بطبيعه تكوين هذا الشعب أو النبع الذى يصدر عنه انفعال هذا الشعب، هو أنه عائلة واحدة يحس فيها كل إنسان بأخيه كما هو الحال إلى يومنا هذا فى القرية.. ليست المدينة أبدا تعبيرا عن شئ، التعبير الحقيقى عن شعبنا هو القرية..

ونستطيع أن نلمح ببساطه أن الخطاب هنا يطرح نفسه فى مواجهة الاشتراكية العلمية والمفاهيم التى توصلت اليها على الصعيد النظرى كالطبقة والصراع الاجتماعى وديكتاتورية الطبقه العاملة وحلفائها ويقوم بطرح مفاهيمه فى تعارض معها كالأسرة والعائلة الواحدة والتضامن والايمان وهى مفاهيم تستهدف كما ذكرنا مصادرة الصراع الأجتماعى.

وفوق ذلك فاذا كانت هذه المفاهيم تطرح على الصعيد النظرى فى تعارض صراع مع مفاهيم الأشتراكية العلمية، فإنها كذلك تعارض القوى السياسية ذات الصلة بهذه المفاهيم كالناصريين والشيوعيين فمفاهيمهم لا تصلح لبلد كمصر ومن ثم فليس لها مصداقية بينما مفاهيم الأسرة والتضامن والايمان مفاهيم لها المصداقية كما يقدمها الخطاب الساداتى.

ولكى تحقق هذه المفاهيم وظيفتها الإجتماعية والسياسية، فأنها تبعث فى الذهن المصرى وتحيل الثقافة المصرية إلى التعليق التقليدى بهذه المفاهيم فى جانب المصريين.فمفاهيم كالعائلة والروح الجماعية تضرب بجذورها فى أعماق الشعب المصرى والمجتمع المصرى الزراعى «الهيدروليكى» وترتبط به أشد الأرتباط فالعائلة كوحدة انتاجية ترتبط بالأرض والمياه والزراعة وفلاحة الأرض لأنها النشاط الأساسى الغالب منذ القدم وأساس «العمران» والحضارة المصرية القديمة. وارتبط كل ذلك بالنهر ارتباطا حبليا هيكليا فالسلطة والدولة هما اللتان تقومان بتنظيم الأستفادة فى مياه النهر بفلاحة الأرض مصدر الخصب والنماء ومن ثم فطاعة الفلاحين للسلطة ليست حبا منها بقدر ما هى ضرورة عليها حتمية تعبئة الجهود لتنظيم القنوات وانشاء السدود والتخفيف فى نتائج «عضب النيل» فى أوقات الفيضانات. فإذا كانت الدولة تنظم الاستفادة فى مياه النهر فإنها تقوم بجباية الضرائب ولها الطاعة فى جانب المحكومين.

ومن ثم فتمويه الصراع الاجتماعى وتغطية التناقضات الأجتماعية وتكريس

الطاعة للسلطة فى جانب الأغلبية هى الأهداف الكامنة وراء المفاهيم التى روج لها الخطاب الساداتى.

وفوق ذلك فقد استهدفت هذه المفاهيم فى العهد الساداتى- انكار حقوق «المواطنة» بالمعنى الحديث أى حقوق المواطن فى المشاركة فى الحياة الاجتماعيه والسياسية وحرية التفكير والمعتقد الدينى والسياسى وانتخاب ممثله وحرية التنظيم النقابى.

وغنى عن البيان أن علاقه الدولة- المواطن ليست هى العلاقة الأسرية، فالأولى، تخضع لقوانين وضوابط تنظيمية بينما تعتمد الثانية على العرف والتقاليد والرابطة الأسرية أكثر منها على القوانين والضوابط القانونية.. والفرق كبيرين الأثنين.فالمطلوب إذا، هو مصادرة حقوق المصريين فى الاعتراض على سياسة السادات وانتقادها وأى نقد يوجه لسياسته هو «قلة أدب» خروج على ضرورة طاعة الأب مصيبا كان أم مخطئآ فى التقاليد الأسرية،هو «التطاول» على صلاحيات «رب العائلة» والذى يتصف بالحكمة والروية والخبرة بحكم سنه وموقعه وأنه أدرى «بشؤون دنيانا » منا نحن الأبناء «العاقين».

لقد استهدف السادات من وراء هذه المفاهيم «تجريم» الأعتراض على سياسته ونقدها و«اخجال» Intimidation كل من يجرؤ على نقد ومناقشة سياسته واظهاره بمظهر «الولد الفاسد »و «العاق» والمنشق على كبير «العائلة».

فإذا كان المقبول والمسموح على حسب هذا المنطق هو استحسان سياسة «كبير العائلة» والتصفيق لها فإن غير المقبول والمستهجن هو نقدها والاعتراض عليها فالمظاهرات والاحتجاجات والصراعات تبدو أعمال «شيطانية» غير مقبولة تعكر صفو مزاج رب العائلة وتشوش عليه لحظه اتخاذه القرارات وتحول دون وصول السفينة الى بر الأمان والنجاة. والجدير بالذكر أن هنا يكمن مظهر قوى «الشخصية السلطة» أو شخصيتها personnaliation du pouvoirl أى التوحد بين السلطة وشخص الحاكم وقد جسد السادات هذه الحالة بشكل ملموس؟ فأى نقد لسياسة السلطة والأحتجاج عليها هو نقد له واحتجاج على شخصه فالدولة هى «هو»!

ومن ثم فهذه المفاهيم مضللة لأنها ببساطه تخفى الواقع والحقيقة وتفرض على المرء رؤيا اغترابية وتدخل على الواقع عناصر لتشويهه بهدف الحفاظ على الأمر الواقع وتثبت مصالح الطبقة الحاكمة.

٢- الحب أولاً:

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً منطقيا بالمفهوم السابق أى العائلة الدولة ويندرج فى اطار تنحية الصراع الأجتماعى جانبا وازاحة «الحقد» الناتج عن الفوارق الطبقية فحيث أن مفهوم العائلة- الدولة قد أنكر وجود طبقات متصارعة وأصبح المصريون أسرة واحدة كان من المنطقى، إذا ، أن يسود هذه العائلة الواحدة «الحب» والاخاء بدلا من «الحقد» والصراع.

ففى خطابه فى ذكرى العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو ١٩٧٦ ينهى السادات خطابه قائلا: فليتقهقر الحقد ليحل محله الحب، ولتتراجع الخصومات والأحقاد لكى يحل محلها الأخاء والوفاء والعطاء.

وفى مقطع أخر من نفس الخطاب يؤكد أن: الحقد هو الثمرة الطبيعية للأحساس بالعجز.. ومجتمع يعيش على الحقد لا يمكن أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام... لا يمكن أبداً، نعيش على مجتمع الحقد.. ولذلك فكلى أمل وكلى ثقة فى أننا سوف نعود إلى تاصيل القيم الانسانية العليا التى ورثناها والتى هى أساس وجودنا وبدونها لا تكون قيم الحب والخير والجمال.

ومفهوم الحب الخطاب الساداتى يعتبر استجابة لجملة معقدة من الاعتبارات. ففضلا عن أنه يستخدم كغطاء لتمويه الصراع الاجتماعى والتغطية على فحوى السياسات المطبقة على صعيد الصراع العربى- الاسرائيلى أو على الصعيد الداخلى «للانفتاح الاقتصادى»؟ فانه كذلك استهدف التخفيف من حدة الاستقطاب الاجتماعى الحاصل وأحتمالات الانفجار والتى لم يفلح أستخدام مثل هذه المفاهيم فى تجنبها عندما فاض الكيل بالشعب المصرى من جراء الظلم الاجتماعى الذى صاحب سياسة السادات فى يناير ١٩٧٧ لاعلان إحتجاجه.

ومرة أخرى فالخطاب الساداتى يبين الحدود التى تميزه فى مواجهة خصومه فهو لا يعترف بالطبقات ولا بالصراع الأجتماعى ولا بالحقد تلك المفاهيم التى تنتسب

«للاشتراكية العلمية» والتى حاولت الأشتراكية الناصرية استلهامها فى أفق مختلف.، وانما هو رب العائلة المصرية الواحدة التى يكتنفها الحب لا الحقد، والتعاون لا الصراع، وأخلاق القرية لا اخلاق المدينة.

وفوق كل ذلك فقد أستهدف هذا المفهوم على الصعيد السيكولوجى والفردى تحقيق قدر ما من الانسجام والتوازن الذى تعصف به الفوارق الطبقية الفجة التى شهدتها الفترة الساداتية والاستقطاب الأجتماعى الحاد أى تكريس الغنى والثروة فى الجانب والفقر والفاقة فى جانب آخر، نمط الحياة الاستهلاكى والاسكانى الفاخر والسيارات الفارهة والملايين السهلة التى يجنيها تجار العملة والوسطاء والتجار والسماسرة والمصدريين والمستوردين، ونمط الحياة المتردى وسكن المقابر والأتوبيسات المكتظة للأغلبية الساحقة من المصريين.

أن مفهوم الحب الساداتى هو أسطورة هدفها تضبيع الواقع وتغييبة إذ لا يستند إلى أى أساس فعناصر الواقع الأجتماعى المصرى فى عهد السادات تدفع فى أى أتجاه إلا الحب وتلعب الأسطورة هنا دورا أساسيا لتأييد السيطرة وأضفاء المشروعية عليها وجعلها مقبولة وان هذه السيطرة ليست ممكنة دون أساطير تغلفها وتخفف من فداحتها[١٣].

وإذا أفترضنا أن الخطاب باعتباره منتجا عقليا ويخضع بصفتة تلك للاغتراب كالمنتج المادى من حيث أن الأغتراب هنا علاقة اجتماعية بين الانسان كمنتج للقيم وبين حصاد نشاطه حيث يندمج هذا الأخير فى نظام اجتماعى يعمل بطريقة موضوعية أى مستقلا عن ارادة الانسان، فناتج عمل العامل وفقا لذلك يبدو غريبا عنه لأنه «يتموضع» خارجه.. يواجهه وكقوة تسيطر عليه[١٤]، كذلك المنتج العقلى يمكنه أن يغترب واغترابه يعنى أنه اطار نظام اجتماعى وشروط اجتماعية محددة، يعمل فى اتجاه مستقل عن ارادة منتجيه بل وفى بعض الاحيان ضد هذه الأرادة ذاتها[١٥]. هل يمكن القول أن حالة السادات كانت قريبة من هذه الحالة أو أنه يمكن ادراجها فى اطار هذه المقوله، أى أن الحب الذى دعا إليه تحول فى الممارسة الاجتماعية إلى «حقد» توج بمقتله؟ أن مجرد طرح هذا السؤال يعنى البحث عن عذر بطريقة صريحة أو ضمنية لفداحة وهول التضليل الأيديولوجى

الساداتي اذ يبدو السادات فى هذه الحالة كما لو كان ضحية أفكارة الأنانية عن الحب.

والواقع أن السادات لم يكن لا مفكرا ولا منظرا وحالته من ثم ليست شبيهه بأحوال هؤلاء، المفكرين الذين وظفت أفكارهم فى اطار مختلف تماما بل والأهدف لم ترد - بتفكيرهم.

على العكس من ذلك يمكن القول أن تفاقم التناقضات الاجتماعية وتجذر الظلم الاجتماعى فى عهد السادات هى التى أوحت أو ساهمت فى الدعوة إلى مفهوم الحب الساداتي تماماً للتحفيف من حدة هذا الاستقطاب وامعانا فى التغطية عليه.

ففى فرنسا فى الفترة من ١٦٦٠ إلى ١٦٨٠ وفى السنوات الأولى من حكم الملك الشاب لويس الرابع عشر ظهرت النداءات الى الحب وايديولوجية حب الملك نمت فى مجتمع تميز بتناقضات اجتماعية صارخة وبؤس عارم وانتقاضات فلاحية كبيرة[١٦].هل ثمة إذن علاقة بين ظهور «أيديولوچية الحب» واستفحال خطر التناقضات الأجتماعية؟

أن مفاهيم العائلة- الدولة والحب استهدفت توحيد مجتمع تعمل كل عناصره على التفرق بالضرورة بالذات فى الفترة الساداتية حيث أستفحلت التناقضات الأجتماعية والطبقية بطريقة صارخة ومن ثم فقد أراد السادات من وراء إستخدامه لهذه المفاهيم خلق وحدة وهمية أيديولوچية لتغطية التفرق الذى لا يمكن تجنبه فى مجتمع ينقسم إلى طبقات تتناقض مصالحها وتطلعاتها بحكم مواقعها المختلفة فى اطار الأجتماعية والأنتاجية.

والواقع أن مفاهيم الدولة- العائلة والحب كما تقدم فى الخطاب الساداتى تعكس نظرة خاصة للتاريخ، فهى تبعث فى الذهن المصرى والثقافة المصرية تاريخ سبعة آلاف عام مضت وذلك يعنى أمرين، أولهما أن تاريخ مصر والمصريين «جوهر ثابت» لا يتغير، ظل هو منذ آلاف السنين ولم يطرأ على التركيب الاجتماعى والاقتصادى والثقافى تغييرا يهز هذه القيم أو يستبدلها وذلك رغم تسليمنا بوجود أستمرارية ما فى تاريخ مصر- وذلك يعنى القفز فوق مراحل

التطور التاريخى المصرى بالذات تلك التى دخلت فيها مصر إلى السوق الرأسمالية العالمية ومن ثم تشكل بنيتها الأقتصادى والاجتماعية فى اطار العلاقات الرأسمالية وتكريس التخلف. أنها باختصار نظرة لا تاريخية هى براجماتية الواقع فيها هو الحاضر الآتى بلا تاريخ... وثانيهما صرف الانتظار عن الحاضر.

فضلا عن ذلك فأن هذه النظرة تستهدف أظهار التاريخى المتغير بمظهر الثوابت الطبيعية، «البداهة»، فالتاريخ والمضمون المتميز المتغير يظهر كالبديهى الذى لا يحتاج إلى رهان تدركه الأذهان هكذا بالحس السليم دون عناء كبير، وهنا يظهر الطابع الأيديولوجى «اليقينى» لمثل هذه المفاهيم. ويتم الاستعانة بالتاريخ بهذا المعنى لاخفاء ما هو سياسى وتقنيعه والحيلولة دون مناقشته ونقده، فهو بديهى كتاريخ مصر الذى هو بديهى أيضا ولا يحتاج لعناء كبير لنقده وفهمه(١٧).

٣- براجماتية متعددة الأوجه

تظهر ملامح هذه البراجماتية على أكثر من مستوى:

أ - النتائج: تتحدد قيمة أى عمل فى تصور السادات بالنتائج التى يرتبها فالعبرة بالنتائج المباشرة وليست بسلامة المسلك العقلى أو النظرى للتعامل مع القضايا والمشكلات المثارة.

ب - العداء للنظر:

كل نظرية تأتى بعد الفعل المباشر ومن ثم فالنظرية تخضع للواقع، و« الصدمة الكهربائية» شائعة الانتشار فى الخطاب والممارسة الساداتيين يتوضح ذلك بجلاء فالأولوية للفعل ويعنى ذلك رفض التفكير النظرى والعلمى الموجه للممارسة وما ينبغى أخذه فى الاعتبار هو الفاعلية.

فى خطابه بمناسبة العيد الرابع لثورة ٢٣ يوليو يقول السادات: [«هذا كشف حساب سريع عن المجازات ست سنوات.. ومعاناه ست سنوات.. وسوف تلاحظون أن ما كان خلالها من مواجهات لشتى مشاكلنا لم تكن مواجهات عشوائية، بل كانت مواجهات توجهها تجارتنا وما تعلمناه من دروس، وما يلائم شعبنا

وحاجاتنا.

ومن هنا أستطيع أن أقول أنه قد صار فى مجتمعنا ملامح سياسية واقتصادية وأجتماعية، لم أنقلها من كتاب يقرأه الأنسان فى حجرة مغلقة كما يفعل البعض ولا من بلاد لاوجه للشبه بيننا وبينها كما يفعل أخرون ولكنها كانت نبت النضال والممارسة والالتصاق بتراب هذا الوطن وخصال مجتمعنا العريق».

اعلاء شأن العمل والفعل والممارسة على النظر والتفكير النظرى والعلمى يعكس احتقار النظرية والممارسة النظرية وانعدام الثقة فى الفعل ذاته وليس الأمر هنا أن الممارسة تسبق النظر وانما تعمد إلى استبعاد التفكير العلمى والنظرى المرتبط بالممارسة الأجتماعية.

وذلك رغم أن هذه الموقف ذاته يعنى موقفا «نظريا» فى نهاية التحليل، أى يستند إلى تصور نظرى يعمل صاحبه على اخفائه وتمويهه. أن الخطاب الساداتى هنا يطرح نفسه فى مواجهة خصومه المهتمين بالنظر والنظرية و«العقلانية» على أنه خطاب العمل والفعل الملموس ويسعى هنا لاكساب مقولاته ومصداقية فى مواجهة خصومه فهو يعمل ويغير ويجسد مقولاته بعكس خصومه الذين يكتفون بمجرد النظر والتأمل فخصومه يفكرون بينما هو يعمل.

وجدير بالأشارة أن الخطاب الساداتى يلتقى هنا مع الخطاب الفاشى حيث يركز هذا الأخير على العمل واحتقار التفكير النظرى[١٨]وذلك للحيلولة دون الاحاطة الشاملة بالظواهر والتعرف على محتواها الكلى. أنه خطاب يركز على الجزء معزول عن الكل، واللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى والتى هى جزء منه، والنظرة الجزئية دون النظرة الشاملة وهو هذا وذاك يقصد صرف الأنتباه عن التطور المنطقى الشامل لمجمل هذه الجزئيات والحيلولة دون نظمها فى اطار كلى واحد والتنبؤ بمسارها فى المستقبل.

الفصل بين النظرية والتطبيق، بين الجزئى الكلى، هو الطابع الغالب للخطاب الساداتى ورغم أن سياسة السادات تبدو على هذا الصعيد عادية بمعنى أن السياسة بمعناها على الأقل «الضيق» تتصف بطابع براجماتى، لكن سياسة السادات تتميز فوق ذلك بتغييبها للعناصر الثابتة والعناصر المتغيرة، فإذا كانت

الأولى تمثل محاور أيه سياسة ومحتواها الرئيسى من ثم لا تخضع للغيير الفجائى أو العشوائى، فأن العناصر المتغيرة بطبيعتها قابلة للتغيير والتعديل والاضافة على ضوء المعطيات المحلية والعالمية فى ظرف تاريخى محدد.

ورغم هذه البراجماتية الشديدة، إلا أن ذلك لم يمنع سياسة السادات من أن تمثل محلا حتما مكمن وجهة نظر المصالح الطبقية والأجتماعية والسياسة التى عبر ودافع عنها.

والخطاب الساداتى لا يطرح نفسه فقط فى مواجهة «الأشتراكية الناصرية» أو الماركسية وأنما كذلك فى مواجهة النظام السابق٢٣ يوليو١٩٥٢ والليبرالية البرلمانية التى كانت مطبقة. فهو يعرف نفسه بتمايزه فى مواجهة كلاً من الأيديولوجيتين السابقيتن مؤكدا أنه أفضل من كليهما لأنه يمتلك الحقيقة ويتفادى فى الممارسة عثراتهما ويتلاءم بعمق مع حاجات وثقافة المجتمع المصرى.

فى خطابه بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو يؤكد:

«لقد كانت لبلادنا تجربة منذ ثورة ١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ جربنا فيها الاستقلال الشكلى، والبرلمانية المزيفة، والأحزاب التى تحكم وتتحكم بأمر أسيادها، والاقطاع ورأس المال المستغل. وبعد سنة ١٩٥٢ كانت لنا تجربة اخرى حطمنا فيها الأستعمار والاستغلال، ورفعنا عن كاهل الفئات الشعبية أغلال قرون ولكننا لم نتوصل فى الداخل إلى تجربة ثابتة..

تارة كانت دفة الحكم تميل إلى القول باشتراكية علمية، وتارة كانت بعض قطاعات السلطة تطبقها أشتراكية مزاجية، أحيانا والظروف، وظهر من يفسرونه ماركسيا وفى يفسرونه يمينياً.

أما مراكز القوى فقد أتخذت من الأشتراكية سبيلا للتحكم فى أرزاق ومقدرات الناس، أى سبيلا الأبشع أنواع الديكتاتورية.

والآن وبعد ممارسة السنوات الست الماضية أستطيع أن أقول أنه صار ممكنا أن نسجل ونحدد ملامح مجتمعنا ومعالم اشتراكيتنا المصرية الصحيحة فى وضوح.

نريد أشتراكيه الرخاء لا الفقر، اشتراكية العمل لا الخمول والإتكال

رابعا أن اشتراكيتنا اشتراكية تمليك لا تجريد، وزعنا الأرض.. الارض توزع على الفلاحين........»

والاشارات الكثيرة إلى مفهوم الأشتراكية لا تعنى سوى مداعبة أحلام الجماهير التى تمثل الأشتراكية لها حلما حقيقيا والامعان فى تعبئتها أيديولوجيا وأعلاميا بينما المضمون الحقيقى شئ آخر تماما والعبرة فى النهاية ليست بالألفاظ وانما بالمحتوى الفعلى للسياسات المطبقة. فقد استعارت الفاشية الأوروبية الأشتراكية اللون الأحمر والتعبيرات الثورية حتى كلمة الرفيق ولم يعنى ذلك شيئاً أخر غير الفاشية(١٩).

فالنظام الذى يقترحه السادات تم استخلاص عناصره من التجربة وهو مثالى نموذجى تفادى عثرات نظام ما قبل ١٩٥٢ وما بعدها.. يقول السادات فى خطابة بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة يوليو ١٩٧٦: «تلك هى ملامح النظام الذى توصلنا إليه عبر الممارسة والتجربة، وارتضيناه اشتراكية ديمقراطية، تترابط فيها الملامح ترابطا عضوياً، فلا تتعارض ولا تتناقض. وبهذا البناء المترابط المتكامل ينهض البناء بقوته الذاتية وتختفى الحاجة إلى أية اجراءات استثنائية».

هكذا فالنظام الذى يدعو إليه منسجم ويخلو من الأعوجاج والخلل الذى ميز لنظم الأيديولوجية السابقه عليه.

٤- الكسب:

ينتمى هذا المفهوم إلى منظومة المفاهيم التى ترتبط بسياسة الانفتاح الاقتصادى ونظام القيم الذى رسخته فهو دعوة للكسب بأية طريقة وليس عن طريق العمل المنتج وينطبق ليس على نشاطات بعينها وأنما على أية انشطة يمكن للفرد أن يمارسها. يقول السادات فى خطابه بمناسبة العيد الرابع والعشرين لثورة ٢٣ يوليو:

«أن كل نشاط يمارسه الفرد ويكسب منه لابد أن تكون عليه ضريبة، والضريبة فى المجتمعات الأشتراكية بل والرأسمالية من أهم وسائل اقرار العدالة الأجتماعية ومنع الصراع بين الطبقات ولا بد أن يكون التهرب من الضرائب فى القانون الجديد موضوع التجريم، أى جريمة لأنها فعلا جريمة بل وفى بعض البلاد يعد أفحش

الجرائم».

هكذا فالضريبة تمنع الصراعات الطبقية ومع ذلك تؤكد واقع الحال فى البلدان الرأسمالية التى تطبق نظم ضريبية متقنة وغاية فى الفعالية. أن الصراع الطبقى قائم ولا يمكن للضريبة أن تلغيه إذ لم يرتبط وجود الصراع الطبقى منذ البداية بعدم وجود ضرائب ومن ثم يختفى مع وجودها- تلك مفارقة عابرة توضح الطابع الأيديولوجى للخطاب الساداتى.

ورغم أن الحصول على الكسب ليس متاحا لكل أفراد الشعب، وانما يقتصر على الطبقة الحاكمة وحلفائها، الا أنه يتم تقديمه هنا على أنه لكل فرد وفى امكان كل الطبقات. فالطبقة الحاكمة تقدم مصالحها الخاصة على أنها مصالح كل الشعب.

لكن وهذا هو الأهم، أن الخطاب الساداتى هنا يحاول ويسعى إلى أحداث تطابق وتوحيد بين توجهات الجماعات الطبقية المسيطرة وبين توجهات ومصالح الشعب، أنه يسعى إلى أحداث انسجام اكراهى، ووحدة بين توجهاته وتوجهات المواطنين.

فعلى المصريين أن يتبنوا نفس فلسفة السادات[٢٠] وأن يجدوا فيها مثلهم الأعلى.

ومفهوم الكسب يطرح فى تناقض مع مفهوم العمل فى الفترة الناصرية، فبينما كان العمل فى الفترة الناصرية حقا وشرفا وواجب أصبح الكسب هو الهدف الذى ينبغى أن يسعى إليه المصريون فالعمل ينتج بصرف النظر عن الشروط التى يتم فيها ولكنه على الأقل فى هذه المرحلة قيمة أكثر سموا من الكسب فهذا الأخير غير منتج إذ يمكن الحصول عليه بأنشطة غير أنتاجية، الأستيراد والتصدير- السمسرة- العمولات- الوكالة للشركات الأجنبية- تجارة العملة كلها أنشطة تدر كسبا ولكنها تخرب الاقتصاد الوطنى ولا تضيف شيئا إلى ثروة المجتمع.

فبينما يفترض العمل وجود اطار أجتماعى واقتصادى وقانونى لتحقيق فعاليته، وكذلك نوعا فى «الجماعية» بحكم العملية الانتاجية ذاتها، يشجع الكسب الفردية بل أنه يرتبط بها ارتباطا عضويا.. فالكسب دعوة موجهة للفرد

والفردية بينما العمل موجه للفرد ولكن فى إطار جماعى.

والمحصلة العملية لهذه المفاهيم أى الكسب والدعوة إليه هى شل امكانية تجمع أى حل جماعى فى مواجهة الأوضاع المتردية وتوقيف أية أرادة جماعية لمعالجة الأوضاع المنهارة والبحث عن حل جماعى ومن ثم فالغالبية للخلاص الفردى هى الهجرة بمختلف مستوياتها والى كل أقطار العالم، من ثم ولا عجب فى ذلك أنه عام ١٩٨٠ تمثل ودائع المصريين العاملين بالخارج أهم مصادر الدخل القومى فى مصر.

ولم تكن استجابة المصريين المهاجرين للدعوة الساداتية فقط نتيجة هذا المفهوم أو الدعوة إليه وانما من خلال جملة التغيرات الهيكلية التى أجريت للاقتصاد المصرى من خلال سياسة الانفتاح الأقتصادى والتى كانت محصلتها تدهور مستوى المعيشة والعجز عن مجاراة التضخم فى اطار مستوى الأجور المعمول به فى مصر. ومع ذلك فظروف الهجرة المصرية للخارج يخضع تفسيرها لعوامل غاية فى التعقيد والتنوع منها ما هو اقتصادى اجتماعى بل ومنها ما هو حتى نفسى سيكولوجى.

وقد تناول الخطاب الساداتى هذه المفاهيم فى مواجهة الخصاب الناصرى والمفاهيم التى تضمنها، فى خلاف وليس فى اتفاق، وذلك للبحث عن التمايز والتمهيد والتسويغ لجملة التوجهات الاجتماعية والسياسية. فالتعريف بايديولوجية السادات يتم بتناقض مفاهيمها مع المفاهيم السابقه عليها؟ ومن ثم تميزها وأنها وحدها التى تتلاءم مع الواقع المصرى وليست غريبة عليه ونابعة من التجربة والممارسة وليس من الكبت والنظر المجرد!(٢١).

هوامش المبحث الرابع

١- Agmi (Fouad) : The Arab predicament : The Arab political thought and praetice since 1967, cambridge University

en London, 1981. p. 105.

-٢ ıalyse de l'id'eologie : centre d'etude de la penr'ee,
ıme - 2 -, Ed Galile'e, Paris, 1983. P. P 312 - 313.

٣- چورج بليخانوف : النظرة الواحدية إلى التاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى،
الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٧٥ ، ص ١٧٦.

٤- چورج بليخانوف نفس المصدر السابق. ص ١٩٧٥.

-٥ nsart (Pierre) : id'eologies conflits et pouvois, Presse
ıiversitaive de France, Paris, 1977 P. P 77. 83.

-٦ Ansart (Pierre) Ibid P. 68.

-٧ ugeyrollas (pierre) : L'obscurantisme contemporain :
:an, Straum, Allhumer, Ed SPAG Papyrus, Paris, 1983.
63.

٨- السيد ياسين : تعليق على كتاب (التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الن
١٩٥٢ - ١٩٧٠ دراسة فى علم المفردات والدلالة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٨١،
مجلة المستقبل العربى عدد ابريل ١٩٨٢ ص ١٣٦.

-٩ ırderon (Roger) : Le fascisme idéologie et pratique
sai d'analyse comparée) Eds sociales, Paris, 1979, P. P.
38 - 139

-١٠ rx, Engels : L'idéologie allemande, Eds sociales Par-
1976, P. P. 47 - 49.

١١- نبيل راغب : أنور السادات رائدا للتأصيل الفكرى، دار المعارف، بالقاهرة ١٩٧٥
٢٢٥ - ص ٢٣٤.

١٢- انظر حول هذه النقطة : د. محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨ ص ٣٨ ، ص ٣٩.

١٣- Nizard (L) : A propas de l' Etat contribution á une analyse des idéologies institutionnelles, Reviue l'homme et la société No 31 - 32, Paris, 1947, P. P. 223.

١٤- "مخطوطات كارل ماركس" ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٤.

١٥- Schaff (dam) : L'aliénation en tant que probléme philosophique et social, Revue l'homme et la société No 31 - 32, Paris, 1974. P. P. 33 - 37.

١٦- Ansart (Pierre) : Les sujets dans l'idéologies in : Analyse de l'idéologie, centre de la pensée politique, Tome 1 pro-blématique, Ed Galilée, Paris, 1980. P 76.

١٧- مهدى عامل : القضية الفلسطينية فى ايديولوجية البرجوازية اللبنانية : مدخل إلى نقض الفكر الطائفى، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٠. ص ١٦١٦١ - ص ١٦٢.

١٨- Bourderon (Roger) : Le Fascisme idéologie et pratique, Eds sociales, Paris, 1979, P. P. 43 - 45.

١٩- Bourderon Ibid P. 14

٢٠- Aulas (Marie chistive) : L'Egypte de Sadate : Bilan d'une époque, article non publié, 1982.

٢١- اعتمدنا فى هذا الفصل فيما يتعلق بالخطاب الساداتى على الخطب التالية :

- ورقة أكتوبر (ابريل ١٩٧٤).٩ - خطاب ٨ أكتوبر ١٩٧٠ بمناسبة ترشيحه لرئاسة

الجمهورية.

- خطاب السادات ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لوفاة الزعيم الراحل عبدالناصر.

- خطاب السادات في ٢٢ يوليو ١٩٧٦ بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لقيام ثورة ٢٣ يوليو.

- خطاب ٨ أكتوبر ١٩٧٠ عقب اعلان نتائج الاستفتاء - رئاسة الجمهورية - ١٤ مايو ١٩٧١ بمناسبة "حركة التصحيح".

- خطاب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر.

الفصل الثالث

خطاب السلام وعروبة مصر

المبحث الأول

يناير ١٩٧٧ وإدانة الإنفتاح الاقتصادى

كانت انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ علامة فارقة من تاريخ الساداتية حيث كشفت وبعمق التناقضات الهكيلية المصاحبة لمشروع السادات الاقتصادى والسياسى وجسدت فشل سياسة الانفتاح الاقتصادى وطابعها الاجتماعى والطبقى والتى كان السادات يرى فيها علاجاً ناجحا لمشكلات مصر الاقتصادية وكان رفع الأسعار الذى نصحت به «المجموعة الاستشارية» والغاء الدعم على السلع الأساسية الفتيل الذى أشعل «القنبلة» وانطلقت جماهير الشعب المصرى من أسوان جنوباً إلى الاسكندرية شمالا تعلن نقمتها على السادات والانفتاح الاقتصادى ورموز هذه الحقبة سيد مرعى وعثمان أحمد عثمان وممدوح سالم رئيس الوزراء .

والواقع أن مطلب «المجموعة الاستشارية » فى إلغاء دعم السلع الأساسية ظهر ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٦ ، حيث بعث ممثل صندوق النقد الدولى FMI «بول ديكى» خطاباً شخصياً وسرياً لوزير الاقتصاد المصرى آنذاك الدكتور محمد زكى شافعى وقد تضمن هذا الخطاب مجموعة من المقترحات حول ما أسماه «الإصلاح الاقتصادى» من بينها تخفيض قيمة الجنية المصرى وإلغاء أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية. (١)

ولم يخف وزير الاقتصاد قلقه إزاء هذه المقترحات وقدر أن نتائجها «كارثية» ومع ذلك فقد أقر مجلس الوزراء الغاء الدعم على مجموعة من هذه السلع تحت

شعار «ترشيد الأسعار»[٢]، وفى السابع عشر من يناير تنشر الصحف المصرية قائمة باسماء السلع التى رفع عنها الدعم وتضم ٢٥ سلعة تموينية وأساسية ، وزادت أسعار هذه السلع بشكل ملحوظ وكان الرد الشعبى صبيحة اليوم التالى أى ١٨ يناير عام ١٩٧٧ فى الإسكندرية وبعدها القاهرة وامتد فى اليوم التالى ليشمل كافة المراكز الحضرية الهامة حتى أسوان فى جنوب الوادى .

وتميزت هذه الانتفاضة بالتلقائية والعفوية ووضوح الهدف وكذلك بطابعها السلمى[٣]، فهى تلقائية لأنها صدرت مباشرة عن الجماهير ومثلت رد فعلها تجاه المساس بشروطها المعيشية ودون تدخل القوى السياسية والتى حاولت فيما بعد اللحاق بالمتظاهرين ، وقد استهدفت المظاهرات ارتفاع الأسعار وإلغاء هذا الارتفاع الذى قررته الحكومة ، أما طابعها السلمى فقد اتضح من خلال طبيعة الأماكن التى توجه إليها العنف التلقائى أى شارع الهرم والكازينوهات والملاهى الليلية التى تنفق ملايين الجنيهات بينما يقبع المواطنون بجوارها يعانون من أحوال معيشية بائسة.

وتتابع الأحداث يؤكد ذلك ، فما أن قرر السادات الغاء الدعم رفع الأسعار مصحوباً بإعلان حالة الطوارى ونزول القوات المسلحة إلى الشوارع فى المدن الكبرى شعر المتظاهرون أن مطلبهم قد تمت الاستجابة له وبدا أن المشكلة وجدت طريقها إلى الحل. ورغم محاولات الإعلام لتجريم المتظاهرين إلا أن الطابع السلمى الذى شهدته هذه التظاهرات انصب فى مجمله على رموز الغنى والبذخ والسفه فى وقت يئن فيه الشعب من ضغوط معيشية ضخمة .

والسؤال كيف رأى السادات هذه الأحداث وكيف حللها ؟ وما هى فى تقديره الأسباب التى جعلت هذه الأحداث ممكنة وعلى هذه الدرجة من الأتساع والشمول وهى الأسئلة التى يجيب عليها فحص الخطاب الساداتى والكشف عن ترابطه الداخلى .

فالواقع أنه من تاريخ الساداتية هناك حدثان بارزان متناقضا الدلالة والآثار على نظامه أولهما أكتوبر ١٩٧٣ حيث تأكدت شرعيته و ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ حيث وضعت هذه الشرعية ذاتها موضع الاتهام وذلك يفسر بين أشياء أخرى رد

فعل السادات وخصائص رؤيته لهذا الحدث الذي وضع حصاد ما فعله خلال السنوات الماضية موضع اختبار حقيقى واستفتاء شعبى عارم مضمونه هذه المرة «لا» بصوت عال وعلانية وعلى رءوس الأشهاد وهو الأمر الذي يفسر بقاء هذه المظاهرات في ذاكرة السادات لسنوات عديدة .

وبفحص الخطاب الساداتى عقب هذه المظاهرات وأشكال الاخفاء الايديولوجى المضمنة فيه تكشف بجلاء عن حجم وخطورة هذا الحدث في وعى السادات وأثره على شرعيته التى اكتسبها من خلال حرب أكتوبر ورفعه شعارات الليبرالية والأمان و «دولة المؤسسات» وقد تميزت رؤية السادات لأحداث ١٨، ١٩ يناير بما يلى :

١- الإستعانة بالخبرة التاريخية لإعادة بنائها لتبرير الحاضر :

سبق أن أشرنا أن هذا الشكل للإخفاء الايديولوجى إما أن يتجاهل الخبرة التاريخية التى تستدعى القلق والحذر في الوعى الجماعى أو الاستعانة بها لإعادة بنائها بشكل يبرر الحاضر وهذا ما لجأ إليه الخطاب الساداتى ، فالإشارة للتاريخ التى وردت في خطابه لا تستهدف توضيح الرؤية ولا جلاء الأسباب الحقيقية التى جعلت من الممكن وقوع هذه الأحداث وإنما على النقيض من ذلك لتشويه أصل هذه الظواهر ولاخفاء اسبابها وتبرير الحاضر أى الأمر الواقع .

وفى هذا الإطار تقع إشارة السادات فى خطابه الموجه للأمة ٥ فبراير عام ١٩٧٧ عقب المظاهرات إلى سنى الستينيات وبداية السبعينات والميثاق الوطنى والاشتراكية العربية ، فالهدف ليس بعث هذه القيم والأهداف وإنما تحديداً لتبرير الواقع والانفتاح الاقتصادى والاستعانة بالرصيد الناصرى لتسهيل قبول مشروعه من قبل الجماهير إذ يقول فى خطابه ٣ فبراير ١٩٧٧:

فى الستينيات وعلى وجه التحديد بعد الانفصال اللى وقع بين مصر وسوريا فى سبتمبر ٦١ . ومن قبل هذا بشهرين كانت صدرت قوانين ما يسمى بالقوانين الاشتراكية فى يوليو ٦١ . ثم جاء الانفصال فى سبتمبر ٦١ ، دخلنا سنة ٦٢ ونحن نعد لمؤتمر القوى الشعبية .. هذا المؤتمر الذى أسفر عنه الميثاق وقد كنت أنا أحد مقررى أو أحد سكرتيرى لجنة الميثاق .. صدر الميثاق فى مايو ١٩٦٢ يحمل

الميثاق عشرة أبواب ويحمل معالم نظرية كاملة .

وبعد أن يتحدث عن دوره فى لجنة الميثاق الوطنى يعيد السادات التأكيد من جديد على الفوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية حيث يقول فى نفس الخطاب :

زى ما قلت فى مايو ٦٢ صدر الميثاق محدد فيه الاشتراكية .. محدد فيه على وجه التحديد الخلافات الثلاثة القائمة بين اشتراكيتنا وبين الماركسية محددة واضحة سواء من ناحية ما تنادى به الاشتراكية من ملكية وسائل الانتاج .. ميثاقنا مبيناديش بملكية وسائل بواسطة الدولة .. لا .. سيطرة الدولة على وسائل الانتاج .. فرق كبير بين ملكية وسائل الإنتاج فى الماركسية وبين سيطرة الدولة عندنا على وسائل الانتاج لا يعنى هذا ان كل شئ أتامم حتى اللى ثبت حتى فى النظرة الماكسية ثبت فشلها تأميم الأرض باعترافكم جميعاً ، فالفرق الأول الجوهرى اللى نص عليه الميثاق بيننا وبين الماركسية هو ملكية وسائل الأنتاج أو السيطرة على وسائل الانتاج .

ومن ناحية أخرى فقد كانت إشارة السادات لهذه السنوات تخلو من أية دلالة إلا الهجوم على الناصرية والشيوعية فى آن واحد وهنا تتحدد طبيعة الحقل الايديولوجى الذى يتموضع فيه الخطاب الساداتى. فخصومه الحقيقيون هم الناصريون والشيوعيون وخطابه يحاول الإستيلاء على حقل التوجهات الرمزية للمواطنين بتشويه التجربة الناصرية والشيوعية إذ يعلن:

أعود ثانية إلى صدور الميثاق ، بدأنا نطبق الميثاق .. واتشكلت الحكومة اللى جت فى سنة ٦٢ ، وكان على رأس هذه الحكومة رجل كان بيعتبروه السوفييت راجلهم هنا .. على صبرى ، مشيت الحكومة ، الميثاق بدل ما تبقى فيه فروق جوهرية بيننا وما بين الماركسية ، ابتدأ الميثاق بواسطة الحكومة الرشيدة بتاعتنا ، وبواسطة التنظيم وقادة التنظيم فى الاتحاد الاشتراكى اللى برضه كان من وراهم الجماعة دول بتوع مراكزالقوى بدأ يطبقوا أو يميلوا فى تطبيق الميثاق إلى الماركسية اللى احنا زى ما بأقول قرر الميثاق الفروق الجوهرية الواضحة بيننا وما بين الماركسية ، أو التناقضات .. ثم مش بس لجأوا إلى هذا ، ده بدأ نوع من الغزل مع الاتحاد السوفيتى .

٢- انتقال حقل المواجهة وتعيين كبش فداء :

فى مواجهة أحداث بضخامة ما شهدته مصر خلال هذين اليومين أى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ لا يستطيع أى خطاب سياسى عقلانى أن يتجاهل الأسباب الحقيقية وراء المظاهرات وهى ارتفاع الأسعار والرضوخ لشروط صندوق النقد الدولى وتطبيق سياسة تحابى الأغنياء وعلى حساب الفقراء ومحدودى الدخل ولكن الخطاب الساداتى بدلاً من ذلك يقوم بتحريف حقل المواجهة والبحث عن كبش فداء يلقى عليه بمسئولية ما حدث ويعلق عليه ممارساته وأسس مشروعه وهم فى تقديره الناصريون والشيوعيون وذلك لتحقيق عدة أهداف مجتمعة فى نفس الوقت : التغطية على أسباب ما حدث تلك الأسباب التى تكمن فى جوهر السياسات المطبقة وتحريف النقمة الشعبية لتصب على الناصريين والشيوعيين بدلا من أن تصب على الساداتية المطبقة والمسئولين عنها وكذلك تقديم تنازلات لحلفائه من الأخوان المسلمين وشد أزر الحلف الطبقى المستفيد من سياسته وأخيراً الحجز على الإرادة الشعبية ومصادرة الاستجابة الفورية والتلقائية للفئات الشعبية المعنية والمضادة من جراء هذه السياسات وفى هذا السياق يقول السادات :

وللأسف اللى بيثيروا هذا كله معروف فى البلد .. هما برضه اللى رفضوا ثورة ٢٣ يوليو من يوم ما ابتدت .. الشيوعيين واللى ورثوا اللى عايزين يقولوا النهارده أنهم ورثة عبد الناصر .. لأنه أصبح مفيش فرق بين الاثنين على فكره .. دول هما دول .. واحد لتنين بالضبط ومفيش أى خلاف ويمكن على ضوء المناقشة اللى سمعتموها من يومين عندى هنا مع بعض الطلبة ولما طلبت من واحد منهم ناصرى أن يقول لى ما هى مبادئ الناصرية . طلع إيه عبد الناصر ؟ عايزين الحراسة .. وعازين المصادرة .. وعازين المعتقلات وعايزين الوحدة العربية بطريقة عبد الناصر. طب بس طريقة عبد الناصر كنا يومها الميكروفون بتاعنا على العرب كلهم ومقسمين الأمة العربية إلى معسكر رجعى ومعسكر تقدمى .

٣- البحث عن أسباب جديدة غير الأسباب الحقيقية:

يتميز الخطاب الساداتى بوجود «مساحة بيضاء» أو «مساحة صمت»[٤] حول الأسباب الحقيقة التى حدت بالجمهور لإعلان سخطه مباشرة وهى الأسباب التى

أشرنا إليها والمتعلقة بجوهر وأسس سياسة الانفتاح الاقتصادى وفى نفس الوقت يبحث السادات عن مبررات وأسباب جديدة قد تبدو واهية مقارنة بالأسباب الحقيقية ، إذ يتحدث عن قانون الضرائب وقانون الإسكان حيث يقول :

أنا مستنى اللى وقع يقع .. حتستغربوا طبعاً .. أنا مستنى اللى وقع يقع حقيقة .. ليه .. حجيلكم أوقلكم ليه .. وعلى ذلك أنا جيت فى يوم أول يناير وجمعت القيادة السياسية عندى هنا هه.. وقلت لهم على وجه الاستعداد .. قانون الضرائب وقانون الإسكان ليه .. قانون الضرائب يصلح الوضع اللى نتج عن البدء فى عملية إعادة البناء اللى ابتديناها .. عملية إعادة البناء واللى هيه أساساً جزء من الإنفتاح لان الانفتاح يشمل الكل بقى . الإنتفاح ما هوش انفتاح اقتصادى بس ، لاده انفتاح اقتصادى وفكرى وثقافى وتكنولوجى وعلمى . انفتاح بالكامل بدل ما كنا قاعدين حاصرين نفسنا فى طوق وفى حيز .. وقافلين على روحنا وعلاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى بس .. والباقى مقطوع كله .

هكذا توقع السادات هذه الأحداث للأسباب التى ذكرها أى قانون الضرائب وقانونا الإسكان ، وطبقاً لنمط محاجاته لو تم إصدار هذين القانونين لما رأت هذه الأحداث الضوء وهنا يكمن أحد مظاهر «التشيؤ» و«التجزئة» فى الخطاب الساداتى فبدلا من رؤية الصورة بمجملها لا يرى فيها غير الجزء الكافى من جبل الجليد .

٤- التبرير :

أحد وظائف الايديولوجيا والخطاب الايديولوجى ، فهذا الأخير هو خطاب الأمر الواقع بالذات لحظة تصدر القوى القائمة وراء قمة الحكم ، الدفاع عن الواقع الراهن وتجريم الخروج عليه وتصويره على أنه «ليس فى الإمكان» أحد أكثر المهام شيوعاً فى الخطاب السادتى .

وبناء على ذلك فمسؤلية الحكومة والدولة انخفضت إلى مجرد خطأ بسيط يحدث كما يحدث فى كل مكان ، خطأ غير مقصود ، لا يستدعى ماحدث هكذا فالخطاب الأيديولوجى يميل إلى تبسيط ما هو معقد والخطأ فى منظوره يبدو «طبيعى» بل جزء من «الطبيعة البشرية » .

إذ قول :

كون إن فيه خطأ وقع من الحكومة .. أمر ممكن وكل الحكومات اللى فى الدنيا بتقع فى أخطاء والسياسة والنظم والمعارضة والأحزاب ما هى موجودة عشان كده وعشان مناقشة هذا .. لكن أبدا .. ماهش السياسة والحرية وسيادة لقانون والديمقراطية مش عشان الوثوب إلى الحكم عن طريق الحرق والقتل والنهب السرقة وتدمير منجزات الشعب ومؤسساته .. ده مش أسلوب الديمقراطية ولا سياسة القانون ولا الحزبية أبداً .. أبدا.. كان تصورى ان الحكومة مثلاً حتقدم الثلاثة مع بعض .. بدليل أنا مطلبتش الميزانية يوم واحد يناير .. أنا طلبت قانونين على وجه الإستعجال .. قانون الضرائب .. قانون الاسكان .. كل إنسان كان هيلاقى رد على السؤال بتاعه .

٥- الصورة المعكوسة :

هنا يجسد الخطاب الساداتى قمة التشويه ولحظة الدراما المريرة التى عاشها بسبب مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، فالصورة مقلوبة إذ يوصف المتظاهرين فى هذين اليومين فى القاهرة والاسكندرية ومدن الصعيد حتى أسوان بأنهم وبأختصار «حرامية» وانتفاضتهم ليست «شعبية» وإنما «انتفاضة حرامية » هكذا يبدو العالم مقلوباً فالأمناء والشرفاء هم المستفيدون من الانفتاح الاقتصادى والمليونيرات الجدد فى مصر والسماسرة ووكلاء الشركات الاجنبية بينما «الحرامية» هم أبناء الشعب الكادحين الذين خرجوا يزودون عن قوت يومهم هنا تتجسد قمة المأساة والملهاة على حد سواء ، وتتبلور أكثر صور الاخفاء والتشويه الايديولوجى سفوراً.

وهذا التشويه يستهدف تجريم الاعتراض على سياسته ووضع المعترضين سواء كانوا مواطنين عاديين أوسياسيين فى معزل عن بقية المجتمع بهدف تعميق القطيعة النفسية وغزو الشخصية من الداخل وتصدير عقدة الإحساس بالذنب لدى من تسول له نفسه الاعتراض والتظاهر احتجاجا على سياسته باختصار يقسم السادات وبضربة واحدة المجتمع المصرى إلى معسكرين الشرفاء وهم الطبقات المستفيدة من الانفتاح وأولئك الذين يقبلون من أبناء الشعب مضمون هذه السياسة

والمعسكر الثانى «الحرامية» أولئك الذين يعترضون على هذه السياسة وفى هذا السياق يقول :

ولكن مثلاً لما نيجى عند قضية زى قضية التخريب مثلاً ، أو التآمر والسرقة هل حل قضية الأسعار ذى ما هم بيقولوا انتفاضة شعبية ، حزب التجمع يقول على اللى جرى ده إنتفاضة شعبية ؟ عيب دى إنتفاضة حرامية، مش إنتفاضة شعبية، إنتفاضة حرامية اللى سرقوا المجمعات الاستهلاكية الانتفاضة الشعبية فين ؟ .... لما يحصل مخطط تخريبى زى ده ما تقولش عليه انتفاضة قومية ، ولا إنتفاضة وطنية ، ولا وثبة وطنية .. لا زى ما قلت دى إنتفاضة حرامية .

وتوصيف السادات لما حدث على أنه «مؤامرة» حاكها الشيوعيون والناصريون يستهدف تجريم المعارضة وعزل المعترضين عن بقية ابناء الشعب وإقامة حاجز نفسى بينهم وبين الآخرين .

وفى معرض تبرير السادات للمزايا التى تتمتع بها الطبقات التى تستفيد من سياسة الانفتاح تقارن بين مزايا هؤلاء وتلك التى يتمتع بها مواطنون فى الاتحاد السوفيتى ويتساءل هل الامتيازات مباحة فى الاتحاد السوفيتى وممنوعة فى مصر؟ وهى إشارة تستهدف صرف انتباه الجمهور عن هذه الوقائع إليها على أنها «عادية» «طبيعية» موجودة فى كل مكان واختيار الاتحاد السوفيتى بالذات دونا عن بقية البلدان العربية المتقدمة ليس عشوائيا وإنما لتعرية مصداقية خصومه من الشيوعيين والناصريين وتبيان تناقض دعواهم للعدل الاجتماعى والمساواة وإظهار تناقض دعوتهم مع واقع الحال بالذات وأن الاتحاد السوفيتى يعتبر الوطن الأم وطن أول ثورة اشتراكية فى التاريخ الحديث وينتهى الأمر بالسادات لاتهام معارضيه «بالعمالة» للاتحاد السوفيتى لعزلهم وتشويه سمعتهم .

يقول السادات :

ليه انتفاضة الحرامية ديه هى موسكو موش فيها ناس كده عندها عربيات .. موسكو فيها اللى راكب موسكو فيتشى وفيها اللى راكب فولجا وفيها اللى راكب الرولز الفاخرة وفيها اللى ماشى على رجليه وبيركب المواصلات زينا إيه الجديد

فيها هنا لا فى مصر لا فى موسكو حلال وهنا لا .. حاجة غريبة طيب لو كان أى نائب عايز يطلع يروح يؤدى عمله كانوا اعتدوا عليه وكسروه . يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق لمؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى .. أظن مكنش فيه أوضح من هذا إعاقة لمؤسسات الدولة .. بيحرقوا الأقسام بيخربوا المواصلات اللى بنشتكى من أزمة النقل والسكة الحديد . .

٦- الوعد الوهمى :

بددت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير الوهم الايديولوجى الذى روج له السادات منذ عام ١٩٧٤ أى بعد إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وكفلت الخبرة المباشرة والحية للمواطنين تعرية هذا الوهم وكشف محتواه وذلك خلال سنوات ثلاث من التطبيق ورغم ذلك فالخطاب الساداتى يحاول تغذية هذا الوهم من جديد حتى يستطيع السيطرة على الموقف إذ يقول :

بس قدامنا أربع سنين صعب .. ما بجنيش عليكم وزى ما سمعتونى بأقول .. ما بخبيش عليكم .. أنا أعدكم بالأتى .. أعدكم أن الأربع سنين كل سنة تبقى أحسن من اللى قبلها وكل يوم يبقى أحسن من اللى قبله لكن أمامى أربع سنين صعب من هنا لغاية سنة ١٩٨٠ ومصر فيها الفلوس وفيها الإمكانيات وفيها الأثاثات وفيها كل شئ لكن الأزمة الطاحنة اللى احنا فيها ما تقوليش النهاردة إن مسارنا يبقى دخلنا ١٠٠ جنيه وتقوللى هاتلنا كمان أكل بـ ١٧٠ جنيه طب وبعدين حيجى الخراب فى اليوم اللى يجى فيه الراجل اللى بيدينى ويقوللى حتسدد منين مافيش ....

وقد وصفنا هذا الوعد بأنه وهمى ليس مصادرة على المطلوب وإنما مقارنة بالمحتوى الإجمالى للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صاحبت تطبيق الإنفتاح الاقتصادى .

فلم يطرأ على هذه الظروف تغييراً ينبئ بمسار جديد وتعديل للشروط التى أدت إلى ١٨ ، ١٩ يناير فلا يزال الانفتاح قائماً وما أتخذ من خطوات لم يمس جوهر السياسة ولا التوزيع العام للدخل القومى.

الطريق إلى القدس
والســلام المفقــود

١٨ ، ١٩ يناير وزيارة القدس :

كانت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ تهديداً لشرعية السادات واختباراً حقيقياً لها ، فقد مثلت ظاهرة فريدة من تاريخ مصر المعاصر منذ عام ١٩٥٢ وأعلنت فشل سياسة الانفتاح الاقتصادى وكشفت الستار عن حقيقة «حلم» الانفتاح.

وفى مواجهة النتائج الخطيرة التى ترتبت على هذه المظاهرات حاول السادات الالتفاف حولها بطريقة تكاد تكون مألوفة وهى اجراء استفتاء تحت غطاء ايديولوجى «الأمان للوطن والمواطن» وبنتائج تصل إلى ٤٢ . ٩٩٪ وقد منح هذا الاستفتاء من جديد غطاءاً شرعياً وقانونياً للعهد الساداتى على الأقل فى مواجهة الخارج والرأى العام الدولى ورغم ذلك كان المأزق الذى سببته هذ المظاهرات لا يزال عميقاً ويصعب القفز فوقه بين عشية وضحاها ولا تزال ذاكره تدق وعى السادات ومعاونيه ومن خلفهما الحلف الطبقى المستفيد من سياساته .

والسؤال البديهى هو هل قادت هذه المظاهرات السادات إلى القدس أم أن السعى وراء الصلح المنفرد هو الذى قاد إلى هذا الانفجار الشعبى ؟ ذلك الصلح الذى سعى إليه السادات ولم تجف بعد دماء الشهداء من المقاتلين المصريين والسوريين والفلسطينيين أى عقب حرب أكتوبر مباشرة ومباحثات الكيلو «١٠١» الشهيرة.

والإجابة فى الواقع لا يمكن حصرها فى أى من شقى الإجابة أى أن المظاهرات هى التى قادت إلى القدس أو السعى للصلح المنفرد هو الذى حفز الانفجار ولكن كليهما معاً فالعمليتان تزامنتا بطريقة تسمح للأولى بالالتقاء مع الثانية فحقائق الاقتصاد وحقائق السياسة تفاعلتا معاً بشكل جدلى فالسعى للانفتاح الاقتصادى واستثمار رؤوس الأموال الاجنبية وأهمال القطاع العام ونمو البرجوازية التقليدية

كان يصب فى أتجاه تعميق مسعى الصلح المنفرد وشل إمكانية تعزيز موقف المحارب العربى وبناء اقتصاد يستطيع الصمود إزاء الصراع مع العدو الصهيونى فحدث أن ترافقت الوقائع الاقتصادية مع الوقائع السياسية بشكل لا يسمح بالانفصال، فلم يكن من شأن اضعاف الأقتصاد تعزيز موقف المفاوض العربى لتحرير الأراضى المحتلة أو استرداد حقوق الشعب الفلسطينى بل على النقيض من ذلك كان يعنى التسليم بتدرج بمطالب الحل السلمى الاسرائيلى الأمريكى.

وبين تجسد معالم سياسة الانفتاح الاقتصادى والقبول تدريجياً بالسير قدما فى طريق التسوية السلمية ، كانت اللقاءات المصرية الاسرائيلية تتعدد عن طريق وسطاء مثل ملك المغرب والرئيس نيكولاى شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا وبرونو كرايسكى رئيس النمسا وشاه إيران (٥) ، وتعمقت عزلة السادات على صعيد العالم العربى واستمرت الأوضاع الاقتصادية فى التأزم وتخلقت آنئذ علاقات ارتباط بين انفجار ١٨ ، ١٩ يناير والتفكير فى زيارة القدس .

هكذا شهدت مصر والعالم العربى مخاض وهم جديد فاق هذه المرة أوهام الانفتاح الاقتصادى ، وهو زيارة القدس التى أحدثت شرخاً كبيراً فى الوعى والضمير العربيين لم يلتئم بعد بل ولا تزال آثاره وبصماته قائمة على الوضع العربى برمته .

فمن ناحية هناك ضغط المشكلات الداخلية الناتجة عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وعجز الحلف الطبقى الحاكم عن معالجتها ، ومن ناحية تمارس الضغوط الاسرائيلية على التراب الوطنى فعلها فى إزكاء زخم التناقضات التى يعانيها حكم السادات ، وأصبح الطريق ممهداً للقدس هكذا قرر السادات القيام برحلته للالتفاف حول هذه المشكلات مجتمعة.

وظهر حينئذ الربط بين السلام وبين الرفاهية المقبلة فإذا كانت الحرب مع اسرائيل وأعبائها هى السبب الرئيسى وراء تدهور الاوضاع الاقتصادية فإن السلام بالضرورة هو المخرج الملائم وصاحب هذه الأطروحة تصاعد النزعة المعادية للعروبة فى المؤسسات الثقافية والإعلامية لتبرير الصلح المنفرد مع اسرائيل وتسهيل قبول الخروج على الأجماع العربى القومى بمقاطعة اسرائيل وعدم

الأعتراف بها .

أدى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تفاقم حاد لمشكلات مصر الاقتصادية ، ارتفاع الاسعار تعميق الخلل بين قطاعات الاقتصاد الوطنى وتدهور الخدمات العامة كالنقل والاسكان والصحة ، صحيح أن سياسة الانفتاح قد أستطاعت جذب بعض رءوس الأموال الاجنبية ولكن هذه الأموال تم استثمارها كما رأينا فى مشروعات تجارية سريعة الربح ومشروعات فندقية وسياحية مستفيدة فى ذلك من التسهيلات التى منحتها الحكومة لهذه الأموال كالأعفاد الضريبى لمدة معينة وغيرها من الضمانات.

وكان من آثار سياسة الانفتاح الاقتصادى أن أصيب الاقتصاد المصرى بتدهور أدى فى نهاية السبعينيات أى من ١٩٧٧ - ١٩٨٠ إلى سيادة الأنشطة السياحية والاستخراجية «البترول» وعائدات قناة السويس وأصبحت هذه الأنشطة مضاف إليها ودائع المصريين المهاجرين العاملين بالخارج فى الدول العربية الخليجية الموارد الأساسية للدخل القومى(٦) والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٩)

المصـــدر	١٩٧٧	السنة ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
البترول	٦٠٠	٦٨٨	١٣٤٧	٥٦٥٠
قناة السويس	٤٢٨	٥١٤	٥٨٩	٧١٠
السياحة	٧٢٨	٧٠٢	٦٠١	٦٨٠
ودائع المصريين فى الخارج	٨٩٦	١٧٦١	٢٢١٤	٢٧٥٠

Aulas (Marie christive) : l'Egypte de Sadate, Bilan d'une 'epoque

وبدا ان السلام الامريكى الاسرائيلى يقترب من تحقيق أهدافه فى العالم العربى ذلك أن السلام من وجهة النظر الامريكية الاسرائيلية ليس فقط الاعتراف باسرائيل عن طريق الدول العربية المجاورة وبالذات مصر ولكن أيضاً تحويل البناء الاقتصادى الاجتماعى لهذه البلدان والحيلولة دون إنجاز تنمية مستقلة متوازنة ومتوجهة للداخل أى أشباع الحاجات الاساسية للسكان وتعزيز البنية الاقتصادية فى المدى الطويل ، بالإضافة إلى محاصرة النفوذ السوفيتى فى المنطقة والابتعاد عن الإشتراكية العربية والقومية العربية كما طبقت فى الستينيات وتفكيك بنية المنطقة وعزل مصر عن العالم العربى.

وفى هذا الإطار فإن سياسة السادات ومشروعه ، بدا أنه يستجيب لها رويداً رويداً فقد سمح الانفتاح الاقتصادى بتعميق تبعية البلاد للخارج وقادت حرب اكتوبر إلى عقد أتفاقيات فض الاشتباك الأول والثانى ومهد كل ذلك لقبول السادات بحل منفرد يخرجه من دائرة الصراع ويضع اسرائيل فى مواجهة البلدان العربية الأخرى.

على صعيد آخر ، فصورة العالم العربى بدت تدعو للتشاؤم فالحرب الأهلية اللبنانية التى بدأت فى عام ١٩٧٥ لم تعد لها نهاية وبدا التدخل السورى فى لبنان بسبب الاعتبارات الجغرافية والتاريخية فى طريق مسدود وتوج الدور السورى بمحاصرة مخيم «تل الزعتر» والحيلولة دون تغيير علاقات القوى لصالح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وجنت المقاومة الفلسطينية حصاد تفجر تناقضات الوضع العربى بجمله .

على ضوء هذه الظروف مجتمعة رفضت اسرائيل مطلب التفاوض المباشر وأصرت عليه دون وسيط وبالذات مع مصر وبدا العالم العربى منقسماً وهو الأمر الذى أفسح الطريق أمام السادات لاتخاذ قراره بالذهاب للقدس حيث كرست هذه الزيارة هذا المناخ واستثمرت حالة التجزئة العربية التى سادت آنذاك .

وفيما يلى من صفحات سنقوم بفحص الخطاب الساداتى حول السلام مع اسرائيل كيف تم تقديمه وما هى الأنماط والدعائم التى استند عليها ؟ ورصد المفاهيم النظرية والايديولوجية التى تمحور حولها خطاب السلام .

١- السلام والمرجع الدينى :

رأينا فيما سبق دلالة المرجع الدينى فى الخطاب الساداتى على الصعيد الداخلى فى مصر وهى التحالف مع الإخوان المسلمين فى مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين بتقديم تنازلات ايديولوجية وكذلك قبول الأمر الواقع واعتباره قدراً لا يجوز التمرد عليه . وفى خطاب السلام الساداتى يعيد انتاج هذه الدلالات ولكن هذه المرة لقبول التعايش مع اسرائيل والاعتراف بها أى الاعتراف باغتصابها للوطن الفلسطينى والتغطية على حقيقة الأسباب التى مهدت لزيارة القدس.

فالسلام مستوحى من «الله» والدين أيا كان ، فهو ليس من اختيار الحلف الطبقى الحاكم ولا تعبيراً عن مصالحه فى الاندماج فى السوق العالمى والقبول بالشروط الامريكية الاسرائيلية ولكنه اختيار «الرب» والشعوب يقول السادات :

وقد جئت إليكم بقدمين ثابتتين ، لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلام وكلنا على هذه الأرض ، أرض الله ، كلنا مسلمون ومسيحيون ويهود.. نعبد الله ولا نشرك به أحداً ، وتعاليم الله .. ووصاياه .. هى حب وصدق وطهارة وسلام .

واختار السادات لإتمام زيارته عيد الأضحى المبارك وذلك لاستثمار المشاعر الدينية لأقصى حد ممكن لصالح مسعاه ، ولم يخل هذا الاختيار من دلالات أخرى؛ استثمار فترة العطلة المقررة فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس وتجنب ردة الفعل التلقائية التى كان من الممكن أن يحدثها قراره بالذهاب للقدس كذلك استثمار قداسة العيد والمعانى الدينية التى يحملها والتى يكن لها المصريون والعرب احتراماً كبيراً ، معنى التضحية والفداء والإيثار والطاعة وهى معانى رائجة فى الثقافة الشعبية ليس من السهل تجاوزها أو الانفصال عنها ، واعتمد السادات على عنصر المفاجأة فى الحدث والدهشة التى صاحبته والتى يمكنها شل رد الفعل على الأقل لحين إتمام الزيارة .

وقد لعب عنصر الدهشة والمفاجأة دورهما بالذات على الصعيد النفسى والسيكولوجى وهو جانب هام فى العملية السياسية ، وكان اختيار يوم عيد الأضحى المبارك مناسبته للسادات للقول بعمومة اليهود والعرب إذ ينحدرون من

جد أكبر واحد هو «إبراهيم» عليه السلام رغم أن انتماء اليهود المقيمين فى اسرائيل حالياً لاولئك الذين أقاموا فى فلسطين من قبل موضع طعون علمية عديدة حيث ينحدر الأولون من أصول أوروبية كما يؤكد ذلك «توماس كيرمان» الصهاينة كانوا أوروبيين وأنه ليس ثمة أية رابطة بيولوجية أو انثروبولوجية بين أجداد يهود أوروبا والقبائل العبرية القديمة»[٧].

ويقول السادت بهذا الخصوص :

وشاءت المقادير أن تجئ رحلتى إليكم ، رحلة السلام فى يوم العيد الإسلامى الكبير عيد الأضحى المبارك عيد التضحية والفداء ، حين أسلم ابراهيم عليه السلام ، جد العرب واليهود . أقول مين أمره الله ، وتوجه إليه بكل جوارحه ، لا عن ضعف بل عن قوة روحية هائلة وعن اختيار حر للتضحية بفلذة كبده ، بدافع من إيمانه الراسخ الذى لا يتزعزع بمثل عليا تعطى الحياة مغزى عميقاً . ولعل هذه المصادفة تحمل معنى جديداً ، فى نفوسنا جميعاً ، لعله يصبح أملاً حقيقياً فى تباشير الأمن والأمان والسلام.

ويستشهد السادات بالزعيم الهندى «غاندى» قديس السلام فى رأيه وذلك لإبراز جذور دعوته للسلام وارتباطها بتراث عالمى وذلك لنزع الخصوصية الإقليمية عنها أى ارتباطها بقضية محددة ومنطقة جغرافية معينة هى العالم العربى .

رغم أن الزعيم الهندى الكبير «غاندى» قَبْل انشاء اسرائيل ، أبدى معارضته المبدئية لسيطرة اليهود على العرب الفلسطينيين حيث أن فلسطين تخص العرب وسوف يكون من الظلم طبقاً له «وغير الإنسانى فرض سيطرة يهودية على العرب»[٨] .

ويذهب الخطاب الساداتى بعيداً فى هذا الشأن فيردد دون وجل بعض أقوال الحكيم «سليمان» إذ يقول :

لماذا لا نؤمن بحكمة الخالق أوردها فى أمثال سليمان الحكيم « الغش فى قلب الذين يفكرون فى الشر ، أما المبشرون بالسلام فلهم فرح » . «لقمة يابسة ومعها سلامة ، خير من بيت ملئ بالذبائح مع الخصام» لماذا لا نردد معا من مزامير داود النبى «إليك يا رب أصرخ .. اسمع صوت تضرعى إذا أستغثت بك ،

وارفع يدى إلى محراب قدسك ، لا تجذبنى مع الأشرار ، ومع فعلة الأثم ، المخاطبين أصحابهم بالسلام والشر فى قلوبهم اعطهم حسب فعلهم ، وحسب شر أعمالهم أطلب السلامة وأسعى وراءها .

ويعيد السادات على الأسماع ذكرى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وصلاح الدين والسماحة التى إتصفا بها للاقتداء بها وليس الاقتداء بالحروب الصليبية إذ يقول :

وبدلاً من أحقاد الحروب الصليبية ، فإننا يجب أن نحيى روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين .. أى روح التسامح واحترام الحقوق .

وكما هو واضح فإن الخطاب الساداتى يحاول إعادة بناء الخبرة التاريخية إذ يستشهد بالماضى لتبرير الحاضر اختلاف الشروط التاريخية العامة .

فالخطاب الساداتى يحاول توحيد الخبرة التاريخية وذلك بتجاهل الفوارق والاختلاف بنى الوضع الذى تجسدت فيه الخبرة السابقة والوضع الراهن أو بمحوها من الذاكرة الجماعية فهو يبعث فى الذهن المصرى والعربى لحظة صعود الدولة الإسلامية وبداية تصدرها مسرح الحضارة ، هكذا فالخطاب الساداتى كخطاب ايديولوجى يستند على التبسيط وتجاهل التناقضات والفوارق ويبحث عن توحيد الوعى وتجاوز الخلافات وذلك لتكثيف الوعى الاجتماعى خلف مسعاه والحيلولة دون اثارة التساؤلات وعلامات الاستفهام.

ولا شك أن الدين هنا عنصر هام لتحقيق هذه الأهداف فالدين بعد الأسطورة يزعم تقديم التفسير والشرح النهائى للعالم فهو يعين المرغوب وغير المرغوب ، الأعمال الصالحة والأخرى الطالحة عالم الرب وعالم الشيطان إذ يسيطر على الاحتياجات الرمزية والمعنوية للجماعة البشرية ويقدم تفسيراً لوجودها وسبب هذا الوجود ويعيد بناء خبرة الجماعة التاريخية والقداسة يتميز به الدين تساعد على الاقتناع وتقليل الخلاف وتوحيد المعنى فهو فى الوقت الذى يمنح الشرعية يفسر التفاوت الاجتماعى بين مختلف الطبقات (٩).

ولا شك أن مكان وزمان الزيارة لهما دوراً هاماً فى تعيين الصور والرموز الدينية التى استعادها الخطاب الساداتى فالقدس مدينة عربية وعاصمة دينية

روحية وجامع لتراث الديانات المختلفة تتعلق بها قلوب المسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء .

إعادة بناء الخبرة التاريخية ، إعادة خلق الماضي للتماثل مع الحاضر هو شكل الإخفاء الأيديولوجي المميز في خطاب السادات حول «السلام».

٢- السلام والرخاء :

لم تذكر الدعوة للسلام في الخطاب الساداتي في هذه الفترة دون أن تكون مقرونة بالرخاء القادم ، فإذا كانت الحرب الاسرائيلية العربية هي مصدر تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب جسامة الأعباء المادية التي تحملتها مصر فإن السلام أو أنهاء الحرب سيكون مقدمة لرخاء مقبل ، لحل المشكلات المتراكمة عبر هذه السنوات .

والمقابلة التي يقيمها الخطاب الساداتي بين السلام والرخاء في مواجهة الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتردي تمثل بلا شك مخرجاً نفسياً من الأزمة . واختيار الالفاظ والمعاني يحمل دلالة كبيرة فمفهوم السلام له قوة سحرية فهو حلم البشرية عامة وليس فقط الشعوب العربية والشعب المصري .

وفي هذا الإطار فإن الأفراد يستقبلون الايديولوجيا من خلال لعبة «اللغة والكلمات» فإذا كانت الأفكارهي الكلمات والمفردات فإن اختيار هذه الأخيرة يعني في النهاية اختياراً فكرياً وايديولوجياً وإذا كانت هناك أكثر من طريقة للتعبير عن الفكرة الواحدة فلا شك أن لاختيار الألفاظ أهمية فائقة .

ويبدو أن الربط في الخطاب الساداتي بين السلام والرخاء كان شرطاً مؤقتاً لتأييد المصريين لمسعاه أي تأ ييداً مشروطاً بحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة .

يقول السادات في خطابه أمام مجلس الشعب المصري في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ :

لقد سمعتموني كثيراً أطالب بأن يمثل جيل أكتوبر الذي مارس متطلبات الحرب وتعبير طريق السلام في الوقت نفسه أقول سمعتموني أطالب أن يمثل هذا الجيل مسئوليات القيادة في مختلف ساحات النهوض بمنطق الإعداد السليم

والتخطيط العلمى واقتحام مسئوليات العمل التنفيذى بحماس وشجاعة وبإيمان يفرض علينا أن نقتصر طريق المعاناة لكى نضع الركائز العلمية والعملية لمستقبل الرخاء والحياة الكريمة لكل أسرة عارقة كادحة على أرض الوطن .

ولكن أين نحن الآن من أوضاعنا الداخلية وإلى أين بعد اتفاق السلام ومتى يجئ الرخاء المرتقب هذه هى الأسئلة التى أعرف تماماً أنها تدور فى ذهن كل مواطن على أرضنا وأعرف أيضاً أن الشعب يردد أننا حققنا انتصارات ضخمة فى شئوننا الخارجية إستحقت تقدير العالم وحققت مصر فى مكان مرموق من الإحترام والإعجاب على المسرح العالمى فمتى نحقق مثل هذه الإنتصارات الفخمة فى شئوننا الداخلية ونحن الآن على مشارف السلام.

وفى نفس الخطاب يؤكد :

أعرف ايضاً أن الشعب يطلب منى ان أتفرغ للوضع الداخلى وأن أعطيه مثل الجهد الكبير الذى أعطيته للمشكلات الخارجية أعرف أيضاً أننا كنا قد أستقبلنا تباشير السلام بالفرحة الكبرى والآمال العامرة فى قلوبنا أن تنعكس كل أضواء السلام على طريق البناء الداخلى فتتخلص بسرعة من مشكلات كادت أن تصبح مشكلات مزمنة وكأنه ليس لها من حلول قاطعة..

كان وصول وهم الانفتاح الاقتصادى إلى طريق مسدود فى ١٨ ، ١٩ يناير فرصة للدخول إلى السلام كحل سحرى لكل المشكلات.

والتقطت وسائل الإعلام هذه «التيمة» أى الربط بين السلام والرخاء تطويرها وتكثيفها بشكل واسع وأصبح السلام هو شعار المرحلة برمتها وأصبحت الشعوب العربية الأخرى معادية للسلام وهى التى أغتنت على حساب المصريين الذين أصبحوا فقراء أو أفقر الشعوب العربية وكرست وسائل الإعلام صورة الجحود العربى والفلسطينى والأريحية المصرية وأستثيرت نزعة «الكرامة» الشخصية وتمهد الطريق لإحداث انقلاب نوعى فى المؤسسة الثقافية والإعلامية يواكب هذه التطورات .

والجماعات الحاكمة فى أى نظام تقدم مصالحها باعتبارها كونية أو باعتبارها مصالح كل طبقات الشعب ومن ثم فاختيارها لخطابها ورموزها ولغتها تتلاءم

بالضرورة مع هذا الهدف أى تتحدث لغة كونية لها طابع عام يتجاوز خصوصية المصالح الخاصة بها ، مفردات تتعلق بالمثل العليا للبشرية السلام والرخاء والحضارة والعدل والإخوة والحرية .

إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن أى خطاب ايديولوجى يتضمن أشكال الإخفاء والتضليل التى تحدثنا عنها ، فالخطاب الايديولوجى المعارض والمناهض لخطاب الحكم بإمكانه كشف تناقضات الخطاب الرسمى وتعرية ثغراته وإبراز جوانب أخرى من التجربة التاريخية أو الواقع القائم فى مواجهة التشويه الذى يروجه الخطاب الحاكم وإذا كان هذا الأخير يسعى للتوحيد ومحو التناقضات والخلافات فإن الخطاب الايديولوجى المعارض بإمكانه السعى لإبراز التمايز فى المصالح والاختلاف فى الرؤى وذلك لاستقطاب جزء من الحقل الايديولوجى وسوق الحاجات الرمزية .

وفى هذا الإطار فإن الخطاب الساداتى يتجاهل الخصوصية أى خصوصية الصراع العربى الاسرائيلى ويقفز فوقها ليتخذ حديثه طابعاً كونياً عن السلام والرخاء. ولا شك أن اختيار هذه المفردات يستجيب لهذه الاحتياجات فالسلام أحد أهم المثل العليا فى تاريخ البشر بل حلمها الذى لا يتوقف وعلى صعيد الدلالات سواء من الناحية الرمزية أو الفعلية تتعارض دلالاته بمدلولات الحرب فى الضمير الإنسانى .

فالسلام فى الذاكرة الجماعية يستدعى الإخوة والبناء ووحدة الجنس البشرى بينما الحرب على النقيض تستدعى التمييز والحقد وتفريق النوع الإنسانى وتدمير الموارد فى سباق التسلح.

هى إذن صورتان متفاوتان فى الوعى والممارسة عبر تاريخ البشرية وبصفة خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وفى المنطقة العربية التى شهدت منذ نشأة اسرائيل عام ١٩٤٨ حروباً لا تنتهى .

٣- السلام والحضارة :

وامتداداً لنفس المنطق السابق، ارتبطت دعوة السادات السلامية بالحضارة والتحضر ومفهوم خاص لهما. فلما يتورع السادات عن اضفاء طابع «حضارى»

على مسعاه السلمى المنفرد الذى خرج على الإجماع العربى القومى ويندرج هذا الربط بين السلام والحضارة فى إطار تبلور وبروز الدعاوى المعادية للعروبة والعرب إذ يتضمن هذا الربط أن العرب ليسوا متحضرين لأنهم يرفضون سياسة السادات المتحضرة ومسعى السلم المصرى المتأسس على الحضارة والمنطلق فيها ويقول فى هذا الإطار فى خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧:

ماذا أقول لشعبى بعد أن عاش مئات الملايين من البشر على طول الأرض وعرضها فى كل بقعة عاشوا أياماً متصلة . عاشوا مقطوفة أنفاسهم ومبهورة أنظارهم بكل يقظة المشاعر والوجدان وهم يتابعون شعب مصر المتحضر العريق وهو يؤدى رسالة التاريخ . يبشر بالحرية والسلام وهو يبنى جسر التحول العظيم من التدمير والتخريب إلى التعمير والبناء ومن ساحات الدمار والأشلاء إلى أبراج الحب والحياة . ماذا أقول لشعبى بعد أن قال له العالم انت الشعب الشجاع. أنت الشعب الجسور. أنت الشعب المنقذ للحياة، ومن أعداد الحياة .

ويضيف قائلاً : أنت الشعب العظيم .

.. نعم أقول بكل السعادة لقد تحقق الهدف الأول والأكبر من رحلة التاريخ وهو تحطيم حواجز الشكوك والمخاوف وفقدان الثقة والكراهية وبدأناها نحن نسلك سلوكاً حضارياً يلتزم بمسئولية القادة أمام شعوبهم وأمام الأجيال المقبلة صاحبة الحق الطبيعى فى الحياة الآمنة الكريمة .

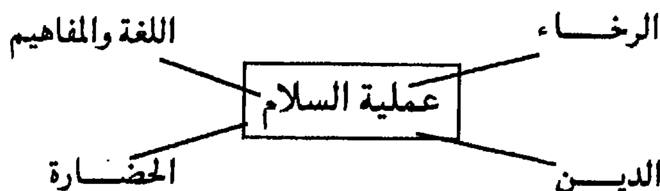
والخطاب الساداتى يقوم هنا بعملية اخفاء ايديولوجى ذات واجهين :

أولهما: نسيان التجربة التاريخية حديثة العهد مع اسرائيل والشعوب العربية. أى ذكرى الصراع المديد بين حركة التحرر العربية والفلسطينية والدولة الصهيونية والحروب التى شنتها الأخيرة على مصر والأردن وسوريا وإغتصاب أراضى الشعب الفلسطينى حرب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ والعدوان المتكرر على لبنان والمقاومة الفلسطينية ، وهذه التجربة التاريخية لها طابع مقلق يستدعى التأمل والتفكير والتساؤل وهما بطبيعتهما مناهضان لطبيعة ومهام الخطاب الايديولوجى باعتباره خطاب عمل وممارسة وتوحيد وقفز فوق التناقضات فى الوعى والواقع ومحو الخلافات لتوحيد وعى الجماهير بوعيه والتركيز العاطفى على شخص صاحب مسعى السلام المنفرد.

ثانيهما: استلهام التجربة التاريخية الغارقة فى القدم أى خبرة الشعب المصرى

الحضارية والروحية فى عهد الفراعنة وذلك لإعادة خلقها وبنائها وتوحيدها مع الظروف الراهنة ودمجها فى إطار الخبرة الواقعية فى طور التشكل لحظة الزيادة فالإشارة للحضارة والتمدن والسلام الذى بناه قدماء المضريون يسعى إلى تحقيق التطابق النفسى والتوحد بين المصريين الحاليين وأجدادهم القدماء إزاء الظرف القائم فى الواقع الآن أى حشدهم وراء عملية السلام وتأييد السادات .

شكل رقم (٣)



شكل (٣) يوضح ترابط المفاهيم فى خطاب «السلام»

٤- صورة سلبية للعرب فى خطاب «السلام»:

استند سعى السلام المنفرد مع اسرائيل والخروج على الإجماع القومى العربى على أحد تيارات الفكر المصرى الحديث والذى كان قد توارى مع ظهور ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وتبلور الدعوة القومية العربية فى الخطاب الناصرى وتصدرها محور العمل العربى العام .

وقد مثل هذا التيار مفكرين مصريين معروفين وقطاعاً من النخبة الثقافية المصرية من بينهم طه حسين وتوفيق الحكيم وحسين فوزى وآخرين كثيرين ، وكان الأول طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر » قد أكد أن مصر ترتبط بحوض البحر المتوسط وأوروبا أكثر من أرتباطها بالعالم العربى والإسلامى ودعا إلى ضرورة الأخذ عن أوروبا ، وقد صدر كتاب طه حسين السابق الإشارة إليه فى عام ١٩٣٦ وكان طه حسين أبرز ممثلى هذا التيار ومنظريه (١٠) .

وقد أعاد الخطاب الساداتى إنتاج هذه الأفكار فى ظروف السعى للسلام المنفرد ولتبرير مسعاه ، تحت دعاوى «الخصوصية » المصرية مقارنة بالدول العربية وقد مهدت هذه الدعوة لنمو تيار ثقافى معادى للتبعية العربية والعروبة ذهب إلى حد المناداة بحياد مصر بين العرب وإسرائيل ! وكأن مصر ليست معنية فى الصراع العربى الاسرائيلى وكأن مشاركتها السابقة كانت تورطاً ولم تكن محض اختيار ودفاعاً عنها.

وقد تمحورت الدعوة اللاعروبية أو المعادية للعروبة فى الخطاب الساداتى حول السلام حول أكثر من صورة وسنعرض فيما يلى لمعالم الصورة العربية فى الخطاب الساداتى :

أ- مصر ضحت من أجل العالم العربى :

لم تكن الأعباء التى تحملتها مصر خلال الحروب العربية الاسرائيلية ثمناً لقضيتها وإنما كانت ثمناً للقضية العربية والبؤس الذى تعانيه الآن والمشكلات التى تأخذ بخناقها هى نتيجة التضحيات التى قدمتها. الآن حان الأوان لكى تتفرغ مصر لقضاياها وهمومها الخاصة إذ يعلن السادات فى نفس الخطاب :

ماذا أقول لشعبى الذى تحمل عن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج أثقل أعباء البذل والعطاء حتى التضحية بالقوت . وأشرف قساوات المعاناة، ما عاناها شعبنا بتواضع المؤمنين وإيمان الصابرين لا يريدون من أحد جزءاً ولا شكورا ، بل هم يتلقون سهام الاتهامات والمباذل والسموم جزءاً وجحوداً ونكراناً.

هنا يحاول الخطاب الساداتى خلخلة حقل المواجهات واستبدال مواقع أطراف المعادلة فى الصراع ، فبدلاً من أن تكون اسرائيل هى العدو الأساسى للشعب المصرى والمسئولة عن تدهور الأوضاع نتيجة عدوانيتها واعتداائها الدائم على الأراضى العربية والمصرية يصبح العرب والدول العربية هم المسئولون عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاعباء التى تحملتها مصر أى أنه يسعى لخلق أعداء وهميين للشعب المصرى بدلاً من الاعداء الحقيقيين وهى صورة شائعة للاخفاء الايديولوجى لصرف الانتباه وصرف الأنظار عن المشكلات الحقيقية والإلمام بأبعاد الموقف فى شمولها وكليتها ويستند الخطاب الساداتى فى ذلك على معاناة

الشعب المصري الحقيقية في عهده وتفاقم مشكلاته ولكنه يطرح أسباباً لهذه المعاناة وعلاجاً لها بعيداً عن الأسباب الحقيقية فالخطاب هنا في صراع ضد خطاب آخر محتمل وممكن ومعارض ويمثل تهديداً للخطاب الساداتي ولكنه لا يعترف بذلك صراحة فغالباً ما يكون هذا الصراع الذي يلقي بظله على الخطاب مضمراً وغير مباشر .

ب- تخلف العرب مقارنة بالمصريين والاسرائيليين المتحضرين :

يصل الخطاب الساداتي قمة التشويه الايديولوجي ويطلق العنان لحمى التشويه والتبرير وهذه الصورة التي يرسمها للعرب ترتبط بالضرورة ببنية المفاهيم المتعلقة بالسلام في خطابه ، فالسلام مسعى متحضر يقدم هو عليه استناداً إلى الحضارة ومن يعارض هذا السعي فهو «بربري» غير متحضر !

استبعد الخطاب الساداتي البلدان العربية المعارضة لسلامه المنفرد من دائرة الأمم المتحضرة باستثناء طبعاً إمارة «عُمان» ويعمد السادات إلى تشويه هذه البلدان التي تناهض سياسته فهي في خطابه بلدان تابعة «لموسكو» وتتلقى شعاراتها وسياساتها إزاءه من الاتحاد السوفيتي إذ يقول السادات في خطابه المؤرخ ٢ أكتوبر ١٩٧٨:

ويخرج راديو موسكو يرسم لهم الشعارات ويصرح رئيس روسيا أن اتفاقية كامب دافيد خيانة للعرب لكي يرددها من بعده الببغاوات وهنا وأمامكم ومن فوق منبركم أتوجه بسؤال لمستر بريجنيف ماذا كان سيكون وصفه إذا ما قبلت ونحن مهزومون عرض القيادة السوفيتية بأن اجلس مع جولدا مائير في طشقند من قبل معركة أكتوبر .. ماذا سيكون وصفه .. قليل من الخجل .. قليل من الحياء .. ولكنهم لا يعرفون الخجل ولا يعرفون الحياء .. وأسفي الشديد على أبناء من بلدي ومن ابنائي يرددون كلامهم كالببغاوات .

ويعمد الخطاب الساداتي في معرض بحثه عن التدليل على تخلف البلدان العربية لوصف صورة الوضع العربي الراهن آنذاك إذ يقول في خطابه ٢ أكتوبر ١٩٧٨ :

ماذا يجري على الساحة العربية اليوم .. والمعسكر الذي يقوده الاتحاد

السوفيتى !

ويطرح السؤال ويجيب عليه فى نفس الوقت :

سوريا تضرب فى لبنان .. تدخل فتصفى الفلسطينيين فى تل الزعتر وتضرب المسلمين وتمر الأيام وتنقلب على المسيحيين وتمر الأيام ويزداد الذى انغمست فيه سوريا وتحول سلاح جيش سوريا لضرب الفلسطينيين وتصفية اللبنانيين.

.. أليس هو معسكرهم .. معكسر الاتحاد السوفيتى والصمود والرفض وكل الكلمات والشعارات.

وفيما يتعلق بالجزائر والمغرب يعلن السادات :

تجرى مأساة اليمة يقتتل فيها العربى مع أخيه العربى بالسلاح السوفيتى الذى أعطى للجزائر..

وجميع اعضاء جبهة «الصمود والتصدى» متخلفون ويقعون خارج دائرة الإنسانية المتحضرة:

من فى تلك الجبهة أيضاً اليمن الجنوبية لا تساوى أن نذكر عنها شيئاً وخاصة بعد أن أصبحت قاعدة سوفيتية وباعت نفسها وأرضها وشرفها ، العراق هذا الذى يريد أن يهدى مصر بالأمس خمسة مليارات دولار .. تذكروا أمس فقط أن مصر مهزومة ومحتاجة لمعونة من العراق .. إن المعركة بيننا وبين تلك الجبهة ذات جذور كثيرة أقوى ما فيها أن هذا البلد يمثل خطراً وتهديداً على تلك الأنظمة ..

هكذا وببساطة يضع السادات معارضيه فى الداخل خارج الأسرة المصرية .. كما رأينا فهم فى رأيه «قليلو أدب» خرجوا على طاعة «كبير العائلة المصرية» كذلك وبنفس هذه البساطة يضع معارضى سياسته من الدول العربية بعيداً هذه المرة خارج دائرة «الإنسانية المتحضرة» فهم متخلفون وهو متحضر هذه الصور المبسطة للاستبعاد وتجاوز الخلافات والقفز فوق التناقضات من أكثر وظائف الخطاب الايديولوجى شيوعاً وممارسة فالخطاب الايديولوجى بطبيعته مناهض للخلاف والتناقض والتباين أو التميز فهو خطاب قسرى توحيدى مغلق ينظر للواقع كما يراه لا كما ينبغى أن يراه أى كما هو ويعيد صياغة الماضى والحاجز

والمستقبل وبنائهما وفقاً لأغراضه والمصالح التى يدافع عنها .

جـ : مصر المتحضرة تهديد للمتخلفين ! :

فى بحث الخطاب الساداتى لتعميق مسعاه إلى السلم ، يسعى فى الوقت ذاته لعزل مصر واستثارتها ضد العرب وتجذير القطيعة بينهما وهو الهدف الذى تسعى إليه اسرائيل منذ البداية أي عزل مصر عن العرب والحيلولة دون تشكل جبهة مواجهة عربية تضم مصر يضيف السادات فى هذا الإطار قائلاً فى نفس الخطاب :

فى سوريا التصفية الجسدية وسجن المزة والمعتقلات فى العراق .. السحل . والتصفية الجسدية والأحكام بالأعدام ، فى ليبيا ، بس فيه حاجة أن أتحدث عما يحدث هناك من ذلك الطفل المجنون. فى الجزائر .. المعتقلات .. السجون ولكن فوق أننا نحمل كل هذه الأمانة أمانة أمتنا العربية فى قضية المصير فإننا نحمل ايضاً أمانة أكبر وأروع هى أن يعيش الإنسان العربى حراً على أرضه هنا فى مصر ديموقراطية ، هنا فى مصر ، جزيرة للأمن والأمان ، هنا فى مصر ، حرص على كرامة الإنسان .. يخافون ذلك أكثر من أى شئ .

يفرض السادات فى خطابه صورتين متناقضتين ، صورة مصر المتحضرة التسامحة وصورة العرب المتخلفة والمتعصبة ، وفى هذا المعنى يهنئ أحد كبار مثقفى مصر السادات لسلوكه المتحضر[11] ومن وجهة النظر هذه يستطيع الأسرائيليون والمصريون باعتبارهم متحضرون التفاهم بعيداً عن التعصب والعنف.

وقد سعى التيار الثقافى والفكري «الاقليمى - الفرعونى» المعادي للفترة العروبية تدعيم مسلك السادات وأضفاء الشرعية الفكرية عليه ، وهذه الافتراضات لا تصمد أمام حقائق الواقع والتاريخ والجغرافيا فالحضارة العربية سباقة من الأندلس إلى الجزيرة العربية وقدم العرب إسهاما بارزاً فى الحضارة العالمية فى العصور الوسطى استفاد منه الأوروبيون أنفسهم فى نهضتهم الحديثة ، وواقع أن مصر جزءاً من الأمة العربية بالتاريخ والثقافة لا يمكن التشكيك فيه إذ يؤكد العالم المصرى الكبير جمال حمدان أن بين اللغة الفرعونية القديمة واللغة العربية هناك ١٠ آلاف كلمة مشتركة [12].

لكن المثير للدهشة فى هذه الصور البسيطة أن عدو الأمس أصبح ليس فقط صديق اليوم ولكنه أيضاً متحضراً ! ينتمى إلى دائرة الإنسانية المتحضرة ولنا بحق أن نتساءل بأى مفهوم يتحدث السادات عن الحضارة ؟ والمتحضرين ؟!

هوامش المبحث الأول

١- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ، القاهرة ، الطبعة العربية ، ١٩٨٣ .

٢- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .

٣- Shoukri (Ghali): L'Egypte contre revalution, Ed, Le Sy- comare Paris , 1979.

٤- Ansart (Pierre) : L'accultation idealogique , in cahirs in- terntationaux de souologie , Valume 111 Paris , 1972 .

٥- انظر الصافى سعيد : «الطريق السرى إلى كامب دافيد» مقال بعنوان «سلام فى الصحراء» مترجم عن كتاب موشى ديان ، منشورة بجريدة السفير اللبنانية ٢٤ مايو ١٩٨٢ .

٦- Aulas (marie Christine) : L ' Egypte de sadate, Bilan d'une epoque, article nn Rublie . 1982.

٧- الاقتباس عن :

Garqudy (Rager) : L'affaire urael , le sionisme palitique, Eds popyros , Paris, 1983 P.P. 58. 59 .

٨- Garaudy (Rager) op. cit P. 28.

Ansart (Pierre) : idealogies , conflits et pouwoin, PUF , -٩
Paris , 1977 P.31.35.

١٠- عبد العظيم أحمد : بعض الملاحظات حول الجذور التاريخية للأزمة الثقافية فى مصر ، مجلة الطريق ، بيروت العدد السادس ، ديسمبر ١٩٨٠ .

١١- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشر ، الطبعة الأولى بيروت ، ١٩٨٠ .

١٢- د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الرابع ، ١٩٨٤ ص ٦٣٧ .

المبحث الثانى

حدود التأييد الشعبى

لمسعى السادات «السلمى»

كيف تعامل المصريون مع توجه السادات السلامى مع اسرائيل ؟ كيف كانوا يرونه وما هو حجم تأييدهم له وفى أى شروط ؟ أسئلة كثيرة قد تختلف حولها الإجابات وتتنوع ولكن يمكننا هنا الإمساك ببعض عناصر الإجابة أو مفتاح فهم هذه العملية الديناميكية المعقدة .

يبدو كما سبق أن أشرنا أن عنصر الدهشة قد غلف فى البداية موقف رجل الشارع المصرى فالحديث عن اسرائيل والاسرائيليين بالذات بعد هزيمة ١٩٦٧ أخذ طابعاً أسطورياً ميثولوجيا ، فإنتصار اسرائيل على العرب فى بضعة أيام قد منحها فى **الذاكرة** الجمعية طابعاً إعجازياً وأسطورياً ، أتاحته زيارة القدس لعنصر الدهشة والفضول من الناحية النفسية أن يصل مداه ليتابع الحدث حتى النهاية ، رأى المصريون الاسرائيليين من خلال الشاشة الصغيرة (١٣) وإختلطت معانى كثيرة فى أذهانهم العيد ، الفداء ، المغامرة، الشجاعة ، السلام ، ومن المحتمل أن تكون بعض عناصر الثقافة الشعبية التراثية قد دخلت بين هذه العناصر لتساهم فى اضطراب الصورة وتعميق الدهشة ونعنى بذلك أنه فى حالة نشوب خلاف بين أسرتين ويبادر «عمدة إحدى الأسرتين للذهاب إلى منزل خصمه لطلب تسوية ما بينهما من خلاف، يبدو ذلك فى التراث الشعبى عملاً خارقاً ومقبولاً بل ونبيلاً ،

نقول أن اختلاط هذه المعانى بالذات فى غياب معارضة سياسية قوية ومنظمة وغياب مؤسسات ديمقراطية تستطيع ان تواجه بالحجة هذا المسعى قد دفع إلى شد المصريين لمتابعة ما يحدث بدهشة أو رؤيته من موقع المتفرج حين تتضح معالم الموقف وتحوله رويداً رويداً لموقع المشارك مع تنامى الحدث وعلو وتيرة أحلام الرخاء المقبل (١٤).

ولم يكن المصريون فى هذه الأونة يملكون سوى الأمل فى تحسين أوضاعهم المعيشية وحل مشكلاتهم المتراكمة عبر السنين ، وقد عنى حلم الرخاء من بين ما عناه أن الامريكيين سيساعدون مصر على حل مشكلاتها وكذلك خفض الميزانية المخصصة للدفاع والتسليح وتقليص الديون وتفرغ الحكومة لمواجهة المشكلات الداخلية المتراكمة وهى عناصر لا يستهان بها فى حسابات المواطن المصرى الذى يتصف بحس عال تجاه المصلحة الخاصة والطبقية حتى لو تعارض إطارها الثقافى والمرجعى مع ثقافته فكان على المصريين أن ينتظروا ثمار هذه العناصر فى المستقبل المنظور ويتطلعوا بطبيعة الحال إلى مستوى للعيش يتناسب مع المستوى الحالى للتدهور فى الأحوال المعيشية وإنخفاض الأسعار وهو وعد السادات لهم .

وبتصاعد الموقف وانعزال السادات ومصر عن العالم العربى ، ونشاط الإعلام وحنكته فى إدارة المعركة ضد العرب دفع ذلك إلى الالتفاف حول السادات ليس فقط انطلاقاً من التأييد المشروط والحذر لمسعاه السلمى وإنما ايضاً باعتباره رئيس مصر ومصرياً فى مواجهة العرب الاغنياء الجاحدين وهى الصورة التى كرسها الإعلام .

وتبلورت مشاعر التأييد للسادات تدريجياً ولكن بشروط بينها تحسين الأحوال المعيشية حل المشكلات المتراكمة وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل وذلك رغم أن خبرة المصريين الغريبة ذاتها تعاكس هذا الاتجاه فقد تحسنت الأحوال المعيشية فى ظل حالة الحرب خلال الخمسينيات والستينيات وليس فى حال السلام (١٥).

وبعودة السادات من القدس استقبل استقبالاً شعبياً مصدره الأمل تحقيق الوعد بالرخاء وحل المشكلات الاقتصادية ويبدو أنهم ظاهرياً خرجوا لاستقبال

السادات ولكنهم في الحقيقة خرجوا لمجرد الإعلان عن بهجتهم بمستقبل أفضل ومعاناة أقل!

ومن ناحية أخرى ، فإن غياب الديمقراطية الحقيقية يجعل من خطاب السلطة خطاباً سائداً دون منازع فهى وحدها تحتكر توزيع وإنتاج الحاجات الرمزية تفسير الماضر وبناء المستقبل وإعادة خلق التجربة التاريخية أي أن خطاب السلطة له الغلبة على ما عداه بالذات عندما تحرم المعارضة من وسائل التعبير والاتصال بالجماهير وتقديم أطروحات جديدة تناهض الخطاب السائد تكشف تناقضاته وصحته. ذلك المناخ أدى بالجماهير المصرية لتأييد السادات بشروط أو تأييد مشروط .

أدى إذن غياب الديموقراطية إلى فاعلية خطاب السادات وتعبئة الجماهير خلف مسعاه السلمى وإقناعها بمشروعية هذا المسعى، ناهيك عن أن أجهزة الإعلام الرسمية قد ركزت على الصور المتناقضة المثيرة؛ أي صورة مصر الفقيرة التي خرجت من الحرب بجرحاها وشهدائها ، مصر الكريمة التى ضحت بالغالى والنفيس وصورة الحرب الغنى الذى راكم الثروات على حساب الدم المصرى المراق! استثارت هذه الصور المواطن المصرى وعمقت إحساسه بالغبن والجحود الآخرين وأصبحت صورة الحرب التى تتسبب فى أغناء الآخريين وإفكار المصريين تحظى بالنفور .

من الصحيح أن الشعب المصرى قد سئم الحروب فالحرب فى ذاتها عملاً كريهاً لا يحب لذاته ولكن من الصحيح أيضاً أن الشعب المصرى قد سئم الحروب التى لا تجلب إلا الهزائم ، سئم الحروب التى يدفع تكاليفها الفقراء من المصريين بينما يغتنى منها الآخرون.

وإذا كانت خبرة المصريين تقول أن مستوى معيشتهم قد تحسن فى ظل حالة الحرب أي فى عهد عبد الناصر فإن ذلك يقود إلى القول أنه لا الحرب فى ذاتها ولا السلم فى ذاته مسئولتان عن التدهور فى الأوضاع الأقتصادية والمعيشية وإنما المحتوى الاجتماعى والسياسى والتاريخى لكل من الحرب ولاسلام على حد سواء والشروط التى تؤطر كليهما فسلام السادات هو اختيار طبقى بالأساس ، اختيار المليونيرات الجدد وأعمدة سياسة الانفتاح .. إلخ الحلف الطبقى الذى عبر عنه بين زيارة القدس فى ١٩٧٧ وتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس

١٩٧٩ عاش الشعب المصرى فى فترة انتظار متردد بين التأييد المتحفظ والمشروط وبين الأمل المرتقب، حالة ترقب سادات موقف المصريين من سعى «السلام» المنفرد فقد انتهت «الزوبعة» التى أثارتها الزيارة وبدأت الدهشة التى أثارتها فى الخمود إذ دخلت المفاوضات ميدان المعركة هو الأمر الذى برر الترقب والحذر فالاسرائيليون ليسوا على استعداد لمجاراة السادات هكذا على طريقته أى تقديم كل شئ مقابل وعد قد يتحقق وقد لا يتحقق ولا يلزم صاحبه شيئاً .

فى هذه الأثناء عملت الاجهزة الاعلامية والدعائية لخلق حالة عداء للعرب تبرر موقف السادات وتخلق حالة تأييد لمسعاه بتعميق عزلة مصر عن العرب وتبرير المضى قدماً فى هذا الطريق وعدم الرجوع إلى الخلف حتى أن الشعب المصرى أصبح لديه إحساس بأن الثروة العربية تحوله إلى أجنبى فى عقر داره أى مصر البلد التى تكتسب فيها مفاهيم «الأرض والعرض» أهمية استثنائية وخاصة بل وقداسة لا تزال حية فى الوعى والممارسة وفى هذا الإطار فإن أحدى افتتاحيات الجرائد الرسمية ذهبت إلى أن القاهرة قد أصبحت «بانكوك» العرب أى مدينة اللهو والدعارة وبدا أن الثروة العربية فى طريقها لانتهاك «عرض مصر»(١٦).

ورغم حساسية هذين المفهومين والمبالغة فى ترويجهما فإن المؤسسة الثقافية والإعلامية لم تتورع عن استثمار نتائجهما لأقصى حد ممكن لتأييد مسعى «السلم المنفرد».

وقد لعبت بساطة الصور التى قدمت للمصريين دوراً هاماً فى تبرير مسلك السادات وشرعيته فى الوقت ذاته وخلق دورة شريرة ومفرغة للفعل ورد الفعل على الصعيد المصرى العربى ساهمت فى تعميق حالة القطيعة النفسية والمألوفة بين مصر والعالم العربى من ناحية ، وتعميق التحالف بين مصر وأمريكا واسرائيل من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالعالم العربى ، فثمة بعض البلدان العربية سلكت فى فترات مختلفة وبالذات بعد الهزيمة كمنافس لمصر فى قيادة العالم العربى وهو الأمر الذى عمق الاتجاهات المعادية للعرب فى المؤسسات الحكومية الرسمية . فقد أعقب الهزيمة فى عام ١٩٦٧ أن بعض البلدان العربية لم تعد ترى استحقاق مصر

لمكانتها فى العالم العربى[١٧] رغم وزنها التاريخى والثقافى والاقتصادى والبشرى.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن رفض سياسة السادات قد أتخذ فى بعض البلدان العربية صيغ استفزازية ومتدنية حيث قامت إحدى البلدان العربية بحصر عدد الأغطية والأحذية التى قدمتها للجيش المصرى[١٨].

وهكذا لعب الفعل ورد الفعل دوراً متزايداً فى جدل العقلية بين السادات والعرب رغم أن سياسته هى مصدر هذه الحلقة المفرغة وهى التى قادت العالم العربى فى هذا الاتجاه .

خصائص الرؤية المعرفية للسادات لطبيعة السلام :

تزييف جوهر الصراع :

خفض الخطاب الساداتى الصراع العربى الاسرائيلى والذى بدأ بوعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ إلى مجرد حاجز سيكولوجى بين الاسرائيليين والعرب ما ان يتم تخطيه حتى يمكن تسويه الصراع ، ولتخطى هذا الحاجز لابد من توافر شجاعة أدبية ضرورية لتجاوز هذه العقبة مرة واحدة وإلى الأبد ومن هذا الإطار يعلن السادات فى خطابه أمام الكنيست الاسرائيلى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ :

.. علينا أن نعترف معاً ، بأن هذا الجوار قد وقع وتحطم فى عام ١٩٧٣. ولكن بقى جوار آخر.

هذا الجدار الآخر يشكل حاجزاً نفسياً معقداً بيننا وبينكم حاجزاً من الشكوك، حاجزاً من النفور حاجزاً من خشية الخداع ، حاجزاً من الأوهام حول أى تصرف أو فعل أو قرار حاجزاً من التفسير الحذر الخاطئ لكل حدث أوحديث . وهذا الحاجز التفسى هو الذى عبرت عنه ، فى تصريحات رسمية، بأنه يمثل سبعين فى المائة من المشكلة .

وتخطى هذا الحاجز هو هدف زيادة القدس كما يعلن فى خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ :

وقد اهتديت إلى أصعب قرار ، وقلت لكم وللعالم أننى مستعد فى سبيل ألا يجرح ابن من أبنائى أن أذهب إلى آخر الأرض .. أن أذهب إلى الكنيست فى إسرائيل لأصارحهم بكل الحقائق ولأقول لهم كلمة الحق والعدل والسلام ، حتى أحطم بذلك جدار الشكوك والخوف وفقدان الثقة ..

ويعتبر تخفيض الصراع العربى الاسرائيلى على هذا النحو شكلاً للاخفاء الايديولوجى حيث يقفز وبضربة واحدة فوق النتائج التى عانتها الشعوب العربية والشعب الفلسطينى من جراء العدوانية الصهيونية فى حرب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٩٨٢ فى لبنان وقبل ذلك كان الشعب الفلسطينى قد تحول إلى لاجئين على أيدى الصهيونية .

٢- إهمال التجربة التاريخية :

وهو أحد أشكال الاخفاء الايديولوجى accultaion idedogique ، ويتمثل كما سبق أن ذكرنا فى تجاهل محتوى التجارب التاريخية التى تدعو للقلق وتحفز التأمل والتفكير وتمثل استدعاؤها عقبة فى طريق تحقيق وظائف الخطاب الايديولوجى الذى يستهدف التوحيد وتجاوز الخلافات والتناقضات وتحقيق الطمأنينة على الصعيد الجماعى والتعبئة حول الفاعل الاجتماعى.

ولا شك أن رؤية السادات للصراع العربى الاسرائيلى تمثل هذا الشكل بجلاء، إذ يتجاهل تجربة الشعوب العربية والشعب الفلسطينى مع الصهيونية لأن الصراع لم يكن فى أى وقت مجرد حاجزاً نفسياً أو «عقدة» نفسية ينبغى حلها ولكنه بالأساس صراع بين حركة التحرر الوطنى والقومى للشعوب العربية والشعب الفلسطينى وبين الصهيونية واسرائيل والامبريالية الغربية ، فتطلع الحركة الوطنية العربية للاستقلال والتحرر والسيطرة على الموارد البشرية والطبيعية واستثمارها لصالح الشعوب العربية يصطدم باسرائيل ومصالحها المناهضة لهذه التطلعات المشروعة . ويكفى للتدليل على ذلك التذكرة بالسبب الذى من أجله شنت اسرائيل الحرب على مصر فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، ففى التاريخ الأول قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس والثانى كان الولايات المتحدة قد يئست من احتواء الناصرية والحركة القومية فعهدت إلى إسرائيل بشن الحرب وتوجيه ضربة قاضية لعبد

الناصر فضلاً عن المتطلبات الداخلية للكيان الصهيونى توقف الهجرة وارتفاع النزوح وتوقف التعويضات الألمانية .

والقفز فوق ذلك يتيح للخطاب الساداتى الانتشار والتوحد وتجنب دواعى التساؤل والقلق وتسطيح الوعى الجمعى وجعله أحادي البعد حتى تتأكد فعالية العملية الايديولوجية .

٣- تجاهل طبيعة الصهيونية :

وهذا التجاهل سواء كان تجاهل الخبرة التاريخية أوتجاهل طبيعة الصهيونية لا علاقة له بالجهل والمعرفة وإنما هى عملية تتم موضوعياً نظراً لأن الخطاب فى صراع مع خطاب آخر محتمل ، لأن هناك عنصر خارجياً يؤثر على المحتوى ويجعله فى حالة صراع غير معترف به .

فالرؤية التى نحن بصددها لا تتوقف لدى طبيعة الصهيونية وهى فى الأصل ظاهرة ارتبطت بالتوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهى الحقيقة التى أقرها «نبى الصهيونية» تيودور هيرتزل فى كتابه «الدولة اليهودية» فلم تكن الحركة الصهيونية ممكنة قبل هذا التوسع [١٩] .

والصهيونية تتميز بالعنصرية حيث تعتمد مفهوم «العرق اليهودى» كبديهة لا تقبل الجدل والنقاش ،

أى تؤخذ كما هى ، وذلك يعنى أن اليهود حيثما كانوا وأينما كانوا يمثلون وينتمون «لعرق» واحد هو «العرق اليهودى» ويرفضون من حيث هم كذلك الاندماج فى «الأغيار» وهذا يعنى معرفتهم للمعاناة من «اللاسامية» أو معاداة السامية "Antisemetisme" المتأصلة من غير اليهود والتى لا يمكن فهمها أو انتزاعها باختصار على اليهود أن يعيشوا فى اسرائيل .

والصهيونية حركة عدوانية تطالب «بحقوق تاريخية» فى «الأرض الموعودة» والتى يعيش فيها الشعب الفلسطينى العربى ، وكان الطريق الوحيد لحصولهم على الأرض هو العنف ضد العرب وإذا كانت اسرائيل تستهدف جلب يهود العالم فى «فلسطين» فإن ذلك يعنى استمرارها فى العدوان على الشعوب العربية

والتوسع فى الأراضى المجاورة حتى يمكنها استيعاب المهاجرين .

وهكذا يقفز الخطاب الساداتى فوق الوقائع العينية والتجربة التاريخية التى لا تزال بعد حية فى الأذهان(٢٠) .

هوامش المبحث الثانى

١٣- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات الطبقة العربية ، القاهرة، ١٩٨٣ .

١٤- محمد حسنين هيكل نفس المصدر السابق .

١٥- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشرة الطبعة الأولى بيروت ، ١٩٨٠.

١٦- Ajami Fouad : Arab predicament : the Arab political thought and practice since 1968 , camlridge pren, London , 1987 .

١٧- أنور عبد الملك : احتجاب مصر وإطلاله على المستقبل ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٨ ، أغسطس ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٨- رضا محرم : عروبة مصر واعباؤها ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٨ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٩- بديعة أمين : المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٠- اعتمدنا فى هذا الفصل على خطابات السادات الآتية :

- خطاب السادات فى ٣ فبراير ١٩٧٧ عقب مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

- خطاب السادات أمام الكنيسيت الاسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

- خطاب السادات في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ عقب زيارة القدس .

- خطاب السادات في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ عقب أبرام اتفاقيات كامب دافيد .

المبحث الثالث

الساداتية وعروبة مصر

كان تأكيد هوية مصر العربية من أهم منجزات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالذوات فى نهايةالخمسينيات وتبلور البعد القومى فى فكر الثورة وانتقاله إلى حيز الممارسة العملية مع ظهور الجمهورية العربية المتحدة من خلال وحدة مصر وسوريا. والواقع أن الفكر القومى لدى زعيم ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر لم يكن فيما يبدو ظروف طارئة ظهرت على مسرح السياسة العربية بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وبداية العدوان الثلاثى على مصر وتعاطف الجماهير العربية فى سوريا وغيرها من البلدان مع نضال الشعب المصرى ، وإنما مثلث الدائرة العربية بدأ أساسا فى توجهات عبد الناصر السياسية والفكرية منذ البداية وبالذات بعد خبرته فى حصار «الفالوجا» خلال حرب ٤٨ (٢٠).

وعلى صعيد آخر فقد دخلت عناصر الفكرة القومية فى رؤية عبد الناصر من خلال إطلاعه على التراث الفكرى لرواد بعض التوصيات الأوروبية وغيرها فقد قرأ عبد الناصر مازينى وغراربيا ليدى وكمال أتاتورك وتأثر بالفكرة منذ وقت طويل (٢١) وهكذا أعادت الثورة لمصر عروبتها وأكدت إنتماءها إلى العالم العربى وحسم الموقف لصالح التيار العربى بعد أن كان قبل عام ١٩٥٢ يتأرجح بين «الوطنية المصرية» و«الانتماء المتوسطى» و«الهوية الفرعونية» ولا شك أن لتردد مصر فى حسم قضية عروبتها كان يعود إلى انشغالها بقضية التحرر الوطنى والتخلص من الاحتلال ومواجهة الملك والقصر.

غير أن مصر لم تتوقف يوماً عن التطلع إلى الانتماء العربى ، فقد نادى رواد الوطنية المصرية بوحدة وادى النيل أى مصر والسودان وعكس ذلك إدراك الزعامات الوطنية لحقائق الجغرافيا والتاريخ وتطلع مصر لأن تكون جزءاً من كيان يتجاوز حدودها[٢٢] ولم تتردد مصر قبل ١٩٥٢ رغم ثقل قضية الاحتلال من المشاركة فى الدعوة للجامعة العربية وكان أول أمين لها مصر هو عبد الرحمن عزام ، واختيرت القاهرة مقراً لها ، ومع ذلك فإن ثورة ٢٣ يوليو قد أحدثت نقلة نوعية فى توجهات مصر العربية إذ لم تؤكد فقط انتماء وهوية مصر العربية وإنما اندلعت لتتزعم العمل العربى القومى ولتبحث عن صيغ وخدوية لتحقيق الوحدة .

ومع بداية عهد السادات لم يكن بمستطاع أحد أن يتصور أن هوية مصر العربية موضع تساؤل ومراجعة ، وأن توضع هذه الهوية فى الاتهام ولكن مع تطور المشروع الساداتى واتضاح أبعاده فى النظرية والتطبيق تبين أن أهم عناصره تكمن فى خلع «الإقليم القاعدة» على حد تعبير أحد المفكرين القوميين من العالم العربى[٢٣] وهو الهدف الذى كانت تسعى إليه الصهيونية منذ البداية .

وإذا كان الخطاب الناصرى القومى خطاب توحيد أى يبرز العناصر التى تقوى من اتجاه العرب القومى والوحدوى فإن الخطاب الساداتى قد تأسس بداية على إبراز عناصر التجزئة وتكثيفها بل واستدعائها بطريقة تتفق مع وظيفته كخطاب «تفتيت» و «تجزئ» يسعى لتعميق التجزئة وتكثيف آثارها .

ولم يتورع الخطاب الساداتى عن استخدام اكثر الصور تناقضاً للوصول إلى هذا الهدف فقد تعرضنا آنفاً لصورة العرب فى خطابه فهم «متخلفون» والمصريون «متحضرون» وهم «اغنياء» ونحن «فقراء»، المصريون يضحون بدمائهم والعرب يرفعون أسعار بترولهم ، العرب بثرواتهم وجيوبهم المتخمة بالدولار والمصريون المتخمون بجرحاهم وقتلاهم فى الصراع ضد اسرائيل.

كان لهذه الصور المتناقضة تناقضاً صارخاً دورها فى تسهيل مهمة السادات أى تعميق القطيعة بين مصر والعالم العربى لتبرير مسعاه، والحال أن عروبة مصر وهويتها العربية ما كان لمسعى السادات ومشروعه أن ينال منها بالصورة التى ابتغاها وأملها، فما تبين للمصريين طبيعة دعواه وطبيعة السلام المنفرد أى منطقة

المعادى للعرب حتى فقدت دعواه مصداقيتها ، فقد كان سلام السادات حرباً على العرب وأصبح استرداد سيناء بالشروط الاسرائيلية الامريكية ثمناً لغزو بيروت وتصفية المقاومة الفلسطينية وضرب المفاعل الذرى العراقى ومقر منظمة التحرير فى العاصمة التونسية وهكذا انكشفت طبيعة السلام المصرى الاسرائيلى وأبعاده فى الممارسة .

وهكذا عمل الخطاب الساداتى على تعميق «تحدى التجزئة» فى العالم العربى وإطلاق العنان للنعرات الطائفية التجزيئية ، فبدلاً من وجود جامعة عربية واحدة وجدت اثنتان إحداهما «إسلامية» بالقاهرة والأخرى عربية بتونس تضم أولاهما مصر والسودان، وتضم ثانيهما البلدان العربية الرافضة لسياسة السادات، وعلى الصعيد الدولى والإعلامى أصبح هناك منطقان يحكمان توجهات الإعلام العربى ، منطق السادات الداعى للسلام بالشروط الاسرائيلية الامريكية ، ومنطق البلدان العربية الأخرى الداعلية لرفض بديل السادات وفقد الإعلام العربى والقضية العربية جزءاً كبيراً من مصداقيتها لدى الرأى العام العالمى .

والحال أن عديداً من البلدان الإفريقية التى كانت تؤازر الحق الفلسطينى العربى، أصبحت بعد السادات فى حل من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل «فليسوا ملكيين أكثر من الملك» ، وفقدت الأوراق العربية المادية والمعنوية قيمتها وفاعليتها فى مضمار التفاوض وتحسين شروط التسوية .

وإذا كان «تحدى» «التجزئة» القائم فى العالم العربى يسبق ظهور وتبلور الساداتية فكر وممارسة ، إلا أنها مع ذلك قد عمقت من هذا التحدى وأطلقت العنان للقوى التى تستهدف تقسيم وتفتيت العالم العربى، ولم يبد العالم العربى منقسماً ومفككاً بالصورة التى ظهرت فى عهد السادات، فهناك جبهة تضم مصروالسودان وعُمَان وهى الدول التى تؤيد مسعى السادات وجبهة أخرى تضم سوريا والعراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبية وغيرها ، والرافضة لمسعى السلم المنفرد أى أن الساداتية عمقت سياسة المحاور فى العالم العربى وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططها الرامى إلى تجزئة العالم العربى إلى وحدات وكانتونات طائفية خلال الثمانينيات وهو المخطط الذى عرضته مجلة «آفاق»، فلبنان يقسم لدولة مارونية وأخرى شيعية ، ومصر تقسم

إلى عنصرين : مسلمين ومسيحيين وهكذا .

ودخل الإعلام العربى منذ ذلك التاريخ فى مسالك شتى ومتناقضة وغلب عليه طابع «الشرذمة والتخبط» وساهم فى تشويش الرؤية لدى المواطن العربى فاختلطت الأوراق وتضاربت خريطة التحالفات على نحو غير مسبوق ولم تقنع مصر السادات فقط بدور المتفرج وإنما شاركت وبفعالية فيما جرى ويجرى على الساحة العربية .

ولم تسلم بطبيعة الحال الأوضاع الداخلية فى مصر ذاتها من آثار ونتائج الخطاب والممارسة الساداتيتين ، وطابعهما «التجزيئى» ، والحال أن لجوء السادات للدين والمرجع الدينى والذى استهدف عقد تحالفات مع الإخوان المسلمين واضفاء طابع القداسة على سياسته كان من نتائجه تشجيع الفتنة الطائفية وخلق مناخ لموات للمواجهة بين عنصر الأمة المسلمين والمسيحيين وذلك للتغطية على حقيقة ما جرى وما يجرى وتشديد قبضته الحكم على المعارضة .

والحال أن الساداتية بأبعادها اللاقومية قد بددت أية إمكانه «للعمل العربى المشترك» بأبسط صوره الرسمية وضربت بعضر الحائط أبسط صيغ «التضامن العربى» كما بدت مثلاً خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتى بالرغم من قصورها وجزئيتها قد أتاحت للمقاتل العربى والمصرى أن يثبت كفاءته وقدرته فى ظروف ومناخ محددين على زعزعة مواقع العدو واختراق حصونه وتهديد أمنه فبدلاً من تطوير واستثمار نتائج الحرب والتضامن والوصول بهما إلى صيغ أرقى وأكثر عمقاً وديموقراطية فى اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة، خرج السادات من هذا الإطار وقاد مصرفى اتجاه يناقض ذلك أى يمهد لانفصال مصر وعزلها وعقد سلام منفرد مع اسرائيل.

إن تدعيم مركز اسرائيل والإقرار بشرعية وجودها فى المنطقة العربية يمر عبر تجزئة العالم العربى والحيلولة دون تجسد الاتجاهات الوحدوية واستراتيجية اسرائيل فى الثمانينيات تستهدف «بلقنة» العالم العربى انطلاقاً من التناقضات والخصوصيات الدينية والمذهبية والطائفية ولم يشمل هذا المخطط فقط تجزئة سوريا والعراق والأردن ومصر وهى الدول المحيطة باسرائيل مباشرة وإنما كذلك الدول العربية الأخرى كالمملكة العربية السعودية وانطلاقاً من دلك فإن مسعى السادات

لعقد سلام منفرد مع اسرائيل يصب فى اتجاه تمهيد الطريق أملها لتنفيذ هذه المهمة.

وذلك لا يعنى فى النهاية أنه الاستراتيجية الصهيونية تستطيع أن تنفذ ما تخطط له - رغم أنها قد نجحت حتى الآن جزئياً فى تحقيق ذلك - وذلك لسبب بسيط هو أن قدرات الذات العربية على الاستجابة للتحدى القائم ومواجهته ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان وكذلك استجابتها لمضمون اللحظة التاريخية، «فالساداتية» رغم نتائجها وآثارها فهى مجرد «انحراف تاريخى» لأنها مناقضة لحقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة فى المنطقة ، فمصر «الإقليم القاعدة» لا يمكن نزعها ببساطة من بيئتها ومناخها العربى رغم ما يبدو على السطح بل إن مشكلات مصر الداخلية لاتجد حلا لها خارج دائرة التكامل العربى الاقتصادى والسياسى وقيامها بدورها المرتقب فى تجسيد التوجه الوحدوى العربى .

هوامش المبحث الثالث

٢٠-انظر:

مصر والعروبة وثورة ٢٣ يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ .

٢١- مارلين نصر الدين والقومية فى فكر جمال عبد الناصر فى مصر والعروبة وثورة يوليو ،نفس المصدر السابق.

وكذلك:

Abouchodid (Marline Nasr) : L'idealagie Nationabdl Arabe dam le ducoum de Gamal Abd El Naser de 1952 - 1970, There de 3 eme cyele uni Paris . Sarbanne , 1979 .

٢٢- طارق البشرى : مصر فى إطار الحركة العربية فى مصر والعروبة وثورة يوليو مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٣- د. نديم البيطار : من التجزئة إلى الوضعية الوحدوية ، مجلة الوحدة عدد ٦ ، باريس ، مارس ١٩٨٥.

خاتمـــــة

رغم كثافة الخطاب الساداتى ، إلا أننا حاولنا عبر هذه الدراسة تعيين المحاور الرئيسية التى تركز حولها إنتاجه الخطابى ، وهى أطروحات الاستمرار فى الفترة الانتقالية التى أعقبت وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر، والانفتاح الاقتصادى ، والسلام ، وذلك من خلال تحقيب للفترة الساداتية الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١، وذلك بهدف تعيين الدلالات الإجتماعية والسياسية لمختلف «التيمات» التى تضمنها خطابه .

ومن خلال ذلك تمكنا من دراسة العلاقات المتداخلة بين الخطاب والتغير الاجتماعى والاقتصادى ، من المرحلة الساداتية بأبعاده الايديولوجية والرمزية والدلالية ، وقد اخترنا ثلاث «تيمات» أساسية فى الخطاب الساداتى ، هى الاستمرارية الكلية فى الفترة الانتقالية من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ ، والانفتاح فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ ، والسلام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ ، دون تجاهل «التيمات» الثانوية كالدين، والتاريخ، والتداخل بين هذه «التيمات» والترابط العنصرى القائم بينها الذى يصل بين الجزء والكل ؛ بحيث تشكل رؤية متماسكة حول الواقع الاقتصادى والاجتماعى.

والواقع أن معالجة الخطاب السياسى تتوزع فى الوقت الراهن بين مناهج متنوعة ، كمناهج تحليل المضمون الكمى والكيفى ، والمناهج المستوحاة من الألسنية ، وتلك التى تتعلق بالعلاقة بين الطبقات واللغة كما يوضح ذلك «برنشتين» إذ يميز بين «الكود المتناسق» Code alabore للطبقات المسيطرة و «الكود المحدود» للطبقات المحكومة ففى الوقت الذى يتميز فيه «الكود

المتناسق» بغنى المفردات، والتعبيرات ، والمفاهيم ، وتعقد القواعد النحوية ، والاستخدام المتزايد للضمير «أنا» يتميز «الكود المحدود» للطبقات الفقيرة بمحدودية المفردات وغياب القواعد النحوية وكذلك استخدام الضمير «نحن».

وكما كنا فى هذه الدراسة قد قمنا بتحديد الهدف وهو الكشف عن الوظيفة الاجتماعية، والسياسية والتاريخية للخطاب السياسى، فإن الأداة المنهجية التى استخدمناها نعتقد أنها تتوافق مع هذا الهدف ، وذلك لم يحل دون أستخدام بعض الجوانب «التكنيكية» لمناهج التحليل الكمى ، وذلك لا يعنى فى نهاية المطاف إنكار قيمة هذه المناهج وفاعليتها «العملياتية» وإنما التعرف عليها مع الوعى بقدرتها الاستكشافية وفى حدود الأهداف التى يريد الباحث الكشف عنها فى الخطاب .

ولأننا منذ البداية حاولنا وضع هذه الدراسة فى إطار ما يمكن أن نسميه «اجتماع الايدويوجيا» Socialogio d'deologiloque أو اجتماع الخطاب Soicoloie du discours أى العلاقة بين تبلور وظهور الايديولوجيات والخطاب وبين التغير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، فى فترة تاريخية معينة ، فقد كان علينا البحث فى العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الخطاب والممارسة ، بين الخطاب وتطوره وإشكاله وبين تطور البيئة الاجتماعية والسياسية والجدل القائم بينهما؛ أى كان البحث فى جذور الخطاب والخلفية التى نشأ فيها وتطور.

وقد ظهر لنا من خلال دراسة الخطاب الساداتى «الطابع الكونى» للغته وهو الطابع الذى يميز «كود» الطبقات الحاكمة ، فى الوقت يتميز فيه «الكود المحدود» بالتخصيص أى الأرتباط بوضع معين ، فالجماعات الحاكمة تقدم خطابها كخطاب كل المجتمع وكخطاب المثل العليا فى تاريخ البشرية .

ونستطيع أن نزعم أننا من خلال هذه الدراسة نستطيع أن نستخلص عدداً من النتائج :

١- أن الوعى اللاتاريخى أو المعادى للجماعات الطبقية التى شكلت عماد سلطة السادات ، وعبر خطابه عن مصالحها وتطلعاتها ، لا يعنى أن هذه الجماعات ليس لها تاريخ فى إطار البناء الاجتماعى والاقتصادى فى مصر خلال

العقود الأخيرة ، أو أنها نمت هكذا فجأة وبلا مقدمات وخارج البنية الاجتماعية ، وإنما يعنى أن هذه الجماعات بسبب أصولها الثقافية ومواقعها فى عملية الإنتاج الاجتماعى ، وأصولها الايديولوجية ونظام القيم الخاص بها ، لا تمتلك مشروعاً تاريخياً حضارياً ، ولا تمتلك مشروعاً اجتماعياً متكاملاً ، ومن ثم فهى تنظر للوجود الاجتماعى فى اللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى ، وكوسيلة فقط للثراء ، والصعود الاجتماعى بصرف النظر عن طبيعة هذا الثراء وأثره على المجتمع ككل.

ويعود الوعى اللاتاريخى الذى ميز هذه الجماعات أو الخطاب الساداتى إلى عدد من الأسباب ، من بينها أن هذه الجماعات لم تساهم بقدر كاف فى النضال الوطنى والقومى قبل ١٩٥٢ ، وبعدها ، ومثل وجودها على المسرح السياسى نتيجة لوجودها «الطفيلى» فى البنية الاجتماعية الانتاجية وكذلك فإن فلسفة «الكسب » التى تبناها لا تتلاءم وطبيعة المشروع التاريخى والمسئولية التاريخية .

٢- أن الممارسة الساداتية أيا كانت نتائجها ، استندت على بعض عناصر الثقافة المصرية الشعبية وبعض التيارات الفكرية المعادية للعروبة ، وقد استثمر ذلك السادات بطريقة عكسية ، أى مناقضة لهذه العناصر الثقافية، كمفهوم «الأسرة والعائلة» ورب «العائلة» و«العيب» وغيرها ، فى مجتمع أرتبطت حياته بالزراعة والهز والاستقرار منذ زمن طويل ، واحتلت فيه الأسرة كوحدة إنتاجية وثقافية مكانة هامة ، واستهدف السادات بذلك تمرير سياسته وتجريم الاعتراض وتوصيف المعارضة «بقلة أدب» والخروج على طاعة «الأب» مصيباً كان أم مخطئاً!

٣- أن مصير التجربة المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فى التنمية والتحديث ، ذو دلالة عامة بالنسبة لبلدان العالم الثالث والعالم العربى كالسودان وسوريا واندونيسيا والأرجنتين ، فبعد أن قطعت هذه البلدان شوطاً كبيراً فى التنمية والاستقلال عادت تحت ضغوط داخلية وخارجية للانكسار ، حيث كثفت القوى الامبريالية ضرباتها للنظم الوطنية الساعية للتحرر والاستقلال والباحثة عن نظام دولى جديد يقوم على العدل والمساواة وهى الضربات التى بدأت فى عام

١٩٦٧ بالعدوان الاسرائيلى على الاراضى العربية ، على أن ذلك لا ينفى خصوصية الوضع فى مصر ، باعتبارها كبرى الدول العربية من الناحية الديموجرافية والاقتصادية وطبيعة الصراع ضد الصهيونية واسرائيل ، وارتباطها بالدائرة العربية ، وهو الأمر الذى ساهم فى تكثيف الضغوط الخارجية ، والتى استندت إلى نواة محلية نمت وتطورت فميا بعد وجعلت للتحول فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية طابعاً سريعاً ومكثفاً وصارخاً فى نفس الوقت .

على أن المشروع الساداتى قد أبرز فى الواقع تدهور مواقع حركة التحرر الاجتماعى والقومى العربى ، مع بداية السبعينيات وثقل ميراث الستينيات، فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، فالتفاوض بين أهداف حركة التحرر العربية فى الاستقلال ، والتطلع إلى السيطرة على الموارد العربية ، واستثمارها لصالح بناء قوة عربية إقليمية فى عالم الاستقطاب الدولى الراهن ، وبين مواقع السيطرة الغربية والوجود الاسرائيلى فى قلب العالم العربى ، عجل من ظهور وتبلور «المشروع الساداتى » فكراً وممارسة ، على أن ذلك لا يعنى أن المشروع الساداتى كان حتمياً أو نتيجة لا مفر منها فى مواجهة هذا التناقض ؛ إذ كان ثمة إمكانية لمشروعات أخرى تتجاوز هذا الضعف والتدهور بإعادة بناء الواقع وتركيب عناصر القوة فى الواقع العربى ، وتعميق التوحد فى الأهداف ، بدلاً من إطلاق العنان لحركة التجزئة والتفكك فى الواقع القومى العربى وتكثيف الإرادة القومية بدلاً من بعثرتها فى اتجاهات شتى وضياع فاعليتها التكتيكية والاستراتيجية .

والأمر البالغ الدلالة هو سعى الساداتية ليس فقط لإنجاز هذا الدور فى إطار العالم العربى أى دور التجزئة والتفكيك والدخول فى إطار السيطرة الامريكية ، وإنما ايضاً تطلعها للقيام بنفس الدور فى العالم الثالث ، فإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية تستهدف القضاء على النفوذ السوفيتى فى إطار الصراع الكونى بين القوتين ، فإن السادات قد بعث بقواته إلى الكونغو وزائير وكاد أن يعلن الحرب على ليبيا الشقيقة ، وباختفاء شاه إيران تطلع السادات إلى «شغل الفراغ» وإعادة تقسيم الأدوار فى المنطقة بشكل يتلاءم مع الحقائق الجديدة فيها .

فى هذا الإطار تقع استراتيجية «السلام» التى تبناها السادات ، فما أن لبس

مسوح الانبياء .. فى مسعاه إلى «السلام» حتى أضعف من مواقع العالم العربى ، وعمق التجزئة ، وسهل لاسرائيل وضع شروطها موضع التنفيذ، فخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى وأصبحت اسرائيل فى مواجهة العرب دون مصر ، وإن هى إلا أيام بعد تنفيذ المرحلة الأخيرة ، للانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، حتى اعتدت اسرائيل على لبنان والمقاومة الفلسطينية ؛ للخلاص من القضية الفلسطينية وإجبار لبنان على توقيع معاهدة على غرار المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وكانت المواجهة تدور فى ظروف مختلفة ظروف تأمين اسرائيل على الجبهة المصرية ، إذ سمح لها ذلك بالتمتع بمزايا إستراتيجية مكنتها من حشد معظم قواتها على الجبهة اللبنانية بتحقيق أهدافها وقد أوضح ذلك الجماهير الشعب المصرى والعربى طبيعة السلام المصرى الاسرائيلى وأهدافه المعلنة والمستترة.

وإذا كان الخطاب الساداتى فى سعيه لتحقيق هذه الأهداف قد استعان بالرموز والإشارات والأساطير ، التى تعمق من روح اليأس والانهزامية التى تلائم مشروعه فإن الخطاب السياسى الجديد ينبغى أن يعيد بناء الرموز والاشارات القادرة على إبراز الإمكانيات الحقيقية للشعوب العربية والشعب المصرى ، وعلى إعادة ولادة روح مقاومة طويلة المدى لإنجاز المشروع التاريخى الحضارى العربى .

وبالرغم من ذلك فإنه لا يمكننا الزعم بأننا قد درسنا كافة الديناميات المختلفة للخطاب الساداتى ، ولا أننا أنتهينا إلى تحديد حقله الدلالى مرة واحدة وإلى الأبد ، ذلك أن دراسة العملية الايديولوجية والفكرية فى المجتمع تتسم بالتعقد والتشابك والتداخل وهو الأمر الذى يحول دون التوصل إلى نتائج حاسمة ولكنه لا يحول دون الإمساك بعناصر الرؤية المنهجية والأسس الفعلية لتطور الخطاب ، ودلالته مقارنة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى المتغير ، ودراسة العملية الايديولوجية فى مجتمع لا تصل بحال إلى مستوى دراسة العملية الاقتصادية بأبعادها العينية والكمية ، إذ تتميز العملية الاجتماعية بتعدد مستوياتها الاجتماعية والسلوكية والنفسية والرمزية ، وتواجد عناصر تنتمى إلى عالم الشعور والولع والاحتياجات اللاواعية وفى بعض الأحوال «اللاعقلانية» وهو الأمر الذى يجعل من دراسة هذه العناصر المتداخلة مهمة تكتنفها الصعوبات .

الخطاب الساداتي وضرورة إعادة بناء خطاب سياسي عربي جديد :

على ضوء إبراز الخصائص المعرفية والايديولوجية وكشف تناقضات وثغرات الخطاب السياسي الساداتي، وآلياته الداخلية والخارجية وطبيعة علاقته بالواقع المصري والعربي وآثاره وعلى صعيد الممارسة السياسية والايديولوجية ، يمكننا التطلع إلى ضرورة بناء خطاب سياسي عربي جديد تكون مهمته إعادة بناء الواقع العربي ونظم عناصره التي تمكن الخطاب الساداتي من بعثرتها وتشتيتها ، ومهمة إعادة البناء تستهدف بناء نموذج للقوة العربية، يمنحها مكانتها في خريطة العلاقات بين الشرق والغرب، ويتطلع إلى تحقيق الأهداف العربية العليا في ترابطها الداخلي والاقليمي، المحلي والعربي، أي التحرر الوطني والاجتماعي واستعادة الذات العربية لفاعليتها وديناميتها وقدرتها على الصمود والمقاومة .

على أن الخطاب السياسي العربي الجديد لا ينبغي أن يقفز فوق التناقضات القائمة أياً كانت آثارها ، وإنما الاعتراف بهذه التناقضات ومعالجتها في إطار الوحدة ، أي الاعتراف بالصراع بهدف تعايش هذه التناقضات والتفاوتات في كل واحد، واستشراف حلول عقلانية وصيغ برنامجية تكفل معالجة هذه الاختلافات في أمن تاريخي ومنظور مستقبلي.

وإذا كان الخطاب الساداتي قد كرس واقع التجزئة العربية وبعثر عناصر الإرادة القومية ، وعمق التناقض بين الأهداف العربية العليا والواقع العربي المعاصر ، فإن خطاباً بديلاً ينبغي أن يعيد توحيد الواقع العربي وتكثيف عناصر الإراردة القومية ، وتعزيز تماسك وحدة الأهداف العربية العليا في التحر الوطني والاجتماعي وبناء قوة عصرية تستطيع أن تمثل عنصراً هاماً في خريطة الصراعات الدولية الراهنة ، وتدعم التقدم المستمر للشعوب العربية تجاه تحقيق أهدافها .

ولا شك أن مهمة بناء هذا الخطاب لا تقع خارج التاريخ ، ولا خارج حقائق الثقافة والجغرافيا ، كما فعل الخطاب الساداتي ، بل على النقيض فإن الخطاب السياسي العربي الجديد ينبغي أن يتأسس على مفهوم للتاريخ العربي يجمع بين المفرقات والموحدات ، بين الجزئيات والكليات ، وبين الخصوصيات والعموميات ، بين التناقض والوحدة ، الصراع والتوحد ، وأن ينظر لهذه العناصر باعتبارها عناصر غنى وقوة ، ووحدة ، وليس عناصر فرقة وتشتت وتجزئة، كذلك فإن عناصر

الجغرافيا السياسية والترابط الجيوبولوتيكى بين وحدات النظام العربى وتعرضها لمؤثرات خارجية واحدة يجب أخذها بعين الأعتبار ، فإذا كان الأعداء التاريخيون للشعوب العربية يرسمون خططهم واستراتيجيتهم على أساس وحدتها فإنه من الأحرى أن يرسم واضعو السياسة العربية تصوراتهم على هذا الأساس .

وحقائق الثقافة لا شك تشغل مكاناً هاماً فى الخطاب السياسى العربى الجديد، الساعى لتجاوز عثرات الخطاب الحالى ، وآثار الخطاب الساداتى ، فالتنوع فى الثقافة العربية المحلية لا ينبغى أن يكون موضوعاً لخطاب يسعى إلى تعميق القطيعة والانقطاع بين الشعوب العربية ، تكريس الخصوصيات على حساب وحدة الكل وفصل الجزء عنه ، كما فعل الخطاب الساداتى عندما استدعى «الخصوصية المصرية الفرعونية» ، لا لشئ إلا الاستعانة بها فى الخروج عن الإجماع العربى ، وتكريس عزلة الشعب المصرى عن الشعوب العربية ؛ هذه العزلة المعادية لمنطق التاريخ والجغرافيا على حد سواء وبعث «المحليات» الجزئية لتغييب الجوهر ، وتضخيم «الذاتية» المحلية على حساب «الذاتية العربية» . وإنما يجب وضع هذه الاعتبارات فى إطار تعظيم «الموحدات» .

نحن بحاجة لخطاب سياسى عربى جديد يستعيد بعث الأهداف العربية العليا وخلق منظومة رمزية ودلالية تستلهم تراث الأمة العربية العربى الإسلامى ، وذلك بهدف تعظيم الطاقة العربية البشرية عل البناء والإنجاز والتقدم صوب التنمية الشاملة المتكاملة والتحرر ، وما من أمة تمكنت من انجاز مشروعها الحضارى والتاريخى فى لحظة معينة ؛ إلا وتبنت مثل هذه القيم والمثل العليا ، إلا ونظمت جملة من الأهداف المعنوية الدافعة والمحركة والتى لا تخضع بالضرورة لحساب الاقتصاد أو المعايير الاقتصادية ، ولكنها تمثل دوافع لإنجاز أهداف تنموية واقتصادية ومادية لا حدود لفاعليتها وديناميتها فى تفجير طاقة الإنسان العربى على العمل والبناء .

إن امكانات «الذات العربية» ليست موضع شك ، رغم المحاولات الدائبة للتقليل من قوتها والنيل من إيجابيتها ، والكشف عن إمكانياتها يرتبط دون جدل بشروط اجتماعية وسياسية وثقافية ، تسمح لها بالنماء والتحرر والاندماج فى واقعها ومعايشة مشكلاته والإسهام فى معالجتها فى إطار مناخ ديموقراطى

واسع ومؤسس يكفل تحقيق وإطلاق الجدل بين «الذات العربية» وبين موضعها أى واقعها بهمومه وأعبائه.

ولا أحد يتصور أن مثل هذا الخطاب بإمكانه تجنب الوقوع فى آليات وديناميات العملية الايديولوجية ؛ أى نزوعها للتجزئة والإخفاء ومتطلبات اللحظة الراهنة والبراجماتية وإنما على الأقل الحد منها والتقليل من آثارها على ضوء الأهداف المنشودة فالأخفاد والتجزئة والصمت الايديولوجى ليس بالضرورة سيئاً أو حسناً فى ذاته وإنما مقارنة بما ينشده من أهداف وبما يسعى إليه من إنجازات وارتباط هذ الأهداف والانجازات من عدمه بالمصالح العليا للشعوب العربية ونضالها من أجل التحرر والتقدم .

ذلك فإن خطاباً سياسياً عربياً جديداً ينبغى أن يستلهم خصوصية التطور الاجتماعى العربى ، وخصوصية الثقافة العربية ، أى يتجنب الوقوع تحت تأثير «النماذج الجاهزة» التى تبلورت فى مجتمعات أخرى وظروف تاريخية مختلفة ويحاول بدءاً من الواقع العربى تشييد نموذج مستقل خاص بالواقع العربى، ولا يعنى ذلك الانعزال عما يجرى فى عالم اليوم ولا تجاهل الاستفادة من حصاد الخبرة البشرية ؛ إن شرقاً وإن غرباً ، وإنما التعرف عليها مع الوعى بنسبيتها وارتباطها بواقع متميز وظروف مختلفة . فالطغيان الهائل لوسائل الاتصال والإعلام كان من نتائجه أن أصبحت خبرات الآخرين وتجاربهم فى متناول الأيدى ، تغزو عقر دارنا ، ولسنا بحاجة للانتقال للبحث عنها ، وذلك عن طريق تطور وسائل الاتصال السمعى والبصرى والخبرى ذلك التطور الذى يجعل من عالم اليوم وحدة مترابطة أو فى الطريق إلى الترابط رغم ما بين مركزها ومحيطها من تناقض وصراع وعلاقات غير متكافئة .

إلا أن صياغة خطاب سياسى عربى جديد تستدعى بالإضافة إلى ما تقدم إلى بلورة عنصرين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة بعث «إرادة جماعية» قادرة على تجاوز الوضع الراهن ، وإذا كانت بلورة هذا العنصر تعنى تقليب الإرادة على مجريات الوقائع ، فنحن بحاجة لمثل هذا التقليب وذلك فى مواجهة «الطابع الحتمى» لمقولات النخبة السياسية والتى سيطر عليها مفهوم «للحتمية» يبدو قدرياً ، فإذا كان التاريخ يسير فى اتجاه متقدم فإن هذا السير لا يسرى تلقائياً

وميكانيكيا وإنما ينبغى أولاً تفهم الضرورة التاريخية ومن ثم التحرر فى مواجهتها أي العمل على تحقيقها ، بإرادة جماعية واعية ومنظمة ، وإذا كان الإنسان نتاج شروطه الاجتماعية والثقافية فإنه ليس مجرد معطى أو إفراز سلبى لهذه الشروط وإنما هو قادر بعقله ووعيه وإرادته على تجاوزها وإعادة خلقها وبنائها ونظمها من جديد فى إطار يسمح له بالازدهار والتقدم فالإنسان بقدر ما تصنعه ظروفه فهو أيضاً يصنعها ويعيد بنائها وذلك حصاد تجربته التاريخية منذ وجوده .

أما العنصر الثانى فيتعلق بالتطلع إلى المستقبل المنظور والبعيد ، فأحد خصائص الوضع العربى الراهن ونتيجة لتعقد مشكلات الحاضر ، تبدو صورة المستقبل غائبة ، والنظر إلى المستقبل فى إطار خطاب جديد يتطلب تشكيل مجموعات ثقافية وأندية علمية تكون مهمتها بحث مشكلات المستقبل وتصور حلول قريبةتجعل صورة المستقبل حلماً قابلاً للتحقيق وليس سراباً يحسبه المرء ماءاً لا يروى عطشا ، ولا شك أن مهمة المستقبل شاقة ومعقده فالمجتمع تتميز ظواهرة بالتعقد والتشابك وتعدد الاحتمالات أمام الحركة التاريخية . ولا جدال أن توفر صورة تقريبية للمستقبل تحاول الإجابة على أسئلة مثل : ما هى أهدافنا فى المستقبل وماذا نريد على وجه التقريب ؟ وما هى الوسائل المتاحة لنا الآن وتلك المتاحة فى مدى زمنى معين ؟ هذه الصورة ستكون عنصراً فعالا فى معالجة مشكلات الحاضر والاقتراب منها ناهيك عن التأهب لمعالجة قضايا المستقبل.

كذلك فإن الخطاب السياسى العربى المناهض للساداتية شكراً وممارسة ينبغى أن يتجاوز الصيغ النظرية الجامدة والمقولات الفكرية الجاهزة والتى حبس نفسه فيها منذ زمن طويل وحالت بينه وبين الوصول ومخاطبة أوسع قطاعات شعبنا العربى وإذا كان لنا أن نستخلص من الساداتية رغم مساوئها وانحرافها درساً ايجابياً فانه ولا شك قدرتها على النفاذ إلى الجماهير العريضة الواسعة من خلال بساطة اللغة والمفاهيم واستلهام بعض عناصر الثقافة الشعبية وعدم الوقوف لدى شكل واحد للخطاب السياسى ، ونعتقد أن ما ذهبنا إليه يمثل أحد المشكلات الهيكلية التى يعانيها الخطاب السياسى العلمانى العربى المناهض للساداتية ، أى القدرة على التوصيل والنفاذ إلى أوسع قطاعات الجماهير بلغة واضحة وسهلة

ومفاهيم صحيحة ولكنها بسيطة وهو تحدى على القوى الوطنية والقومية فى تصرف غيرها مواجهته إى فى الحال أو الاستقبال .

ولاشك أن التحليل الذى قدمناه للخطاب الساداتى عبر صفحات هذا الكتاب يكشف بجلاء أن الساداتية عبر الفكر والممارسة طرحت نفسها «كمدرسة» ومؤسسة ليست فقط فكرية وسياسية وإنما أخلاقية قيمية . فإذا كانت كمؤسسة فكرية وسياسية قد تميزت بالقفز فوق التناقضات والالتفاف حولها والتعلق بالوهم بدلاً من معالجة الواقع فإنها أيضاً تتميز باللاتاريخية.

إذ تكن للتاريخ عداءً مستحكما فهى تأخذ الجزء على أنه الكل واللحظة الراهنة معزولة عن السياق الزمنى التاريخى وما هو معقد ومتشابك على أنه بديهى يدركه المرء هكذا دون عناء بل ودون تفكير إذ هو واضح بسيط لكل ذو حس سليم وهنا بالذات يكمن طابعها الايديولوجى الصارخ. وليست ذلك خاصية تنفرد بها الايديولوجيا الساداتية دون غيرها من الايديولوجيات فمن الواضح أن ارتكاز المؤسسة الايديولوجية على «البداهة والحس السليم» هو قاسم مشترك بين كافة الايديولوجيات ولكن هذه الخاصية اتخذت فى السادات طابعاً خاصاً بل ومبالغاً فيه .

غير أن أخطر جوانب المؤسسة الساداتية هو جانبها الأخلاقى أو المتعلق بالأخلاق والسلوك والممارسة ، فقد نجحت الساداتية إلى حد كبير فى ترسيخ منظومة القيم والممارسات. واكبت التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى الحاصل فى بنية الاقتصاد والمجتمع ، تشابكت بنية الأخلاق والممارسات مع بنية الاقتصاد والاجتماع بحيث كان كل منهما سبباً ونتيجة فى نفس الوقت أو العكس، فالقيم الفردية والبحث عن الخلاص الفردى والهجرة والكسب واعلاء قيمة النقود والاقتناء والمفاخرة والانفاق البذخى على ما عداها من القيم التقليدية كالتضامن والتكافل والجماعية فى مواجهة الشدائد كان مرد ذلك بل وعائده شل أية حلول جماعية - بل ووأدها فى المهد- فى مواجهة الواقع المتردى .

والواقع أن هذه النقطة تحديداً هى من أهم القضايا التى تثيرها دراسة الساداتية والتى ينبغى للباحثين العرب التركيز على دراستها وتأملها فمن المعروف أن التأثير فى البنى القيمية والأخلاقية والسلوكية يتم بمعدلات أقل كثيراً

من مثيلاتها فى بنية الاقتصاد والهيكل التحتى المادى وأن هذه المشكلة تعد من أخطر المشكلات التى تواجه التغيرات الاجتماعية الراديكالية ومع ذلك فإن الساداتية كفكر وقيم استطاعت ان تحدث تأثيراً واسع النطاق فى بنية المفاهيم والقيم والسلوكيات يتلاءم مع متطلباتها الاقتصادية والسياسية بل أن يواكب هذا التأثير المعنوى ، ما إنتاب المجتمع المصرى من تغيرات مادية وهيكلية .

فهرس الأحداث

من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١

١٩٧٠

٢٨ سبتمبر : وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

٥ أكتوبر : اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى توافق بالاجماع على ترشيح اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى باختيار أنور السادات كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية . ووافق مجلس الأمة على ذلك الترشيح فى اليوم التالى، وتم انتخاب انور السادات رئيساً للجمهورية فى الاستفتاء العام يوم ٥ أكتوبر .

١٨ أكتوبر : السادات يقبل إستقالة هيكل من وزارة الارشاد القومى .

٢٠ أكتوبر: اختيار الدكتور محمود فوزى رئيساً لمجلس الوزراء المكون من ٣٢ وزيراً هم تقريباً ذات وزراء الرئيس عبد الناصر .

٣١ أكتوبر : تعيين على صبرى وحسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية .

١٩٧١

١ مايو : السادات يقيل على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية عشية وصول روجرز إلى القاهرة .

٨ مايو : السادات يؤكد بعد لقائه مع روجرز أنه يثق فى الولايات المتحدة وأنه يعتبر أن تلك هى الفرصة الأخيرة .

١٣ مايو : إقالة مجموعة السياسيين المؤيدين للتقارب مع الاتحاد السوفيتى واعتقال عدد منهم وعلى رأسهم على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف .

٢٢ يونيو : السادات يعلن ان عام ١٩٧١ هو عام حسم المعركة مع اسرائيل.

١٦ سبتمبر : فى خطاب عام للأمة السادات يؤكد خيبة أمله فى التوجهات الأمريكية .

١٤ أكتوبر : الإعلان المشترك الصادر عن زيارة السادات لموسكو يتضمن وعداً بمساعدة عسكرية سوفيتية مضمونة لمصر .

١٩٧٢

١٣ يناير : السادات يعلن أن الحرب الهندية - الباكستانية قد أجلت قراره باعتبار سنة ١٩٧١ سنة لحسم الصراع مع اسرائيل .

٨ يونيو : وزير الدفاع الفريق صادق يعلن ان الاتحاد السوفيتى قد قرر الرد على الجسر الجوى الأمريكى لاسرائيل بمضاعفة حمولات الاسلحة لمصر .

١٥ يوليو : رئيس الوزراء د. عزيز صدقى يختصر زيارته لموسكو ويعود للقاهرة بعد يوم من المقابلات مع المسئولين السوفييت .

١٨ يوليو :السادات يطلب من الاتحاد السوفيتى ان يسحب مستشاريه العسكريين من مصر .

١٥ أكتوبر : السادات يعلن ان الصداقة «الاستراتيجية» مع الاتحاد السوفيتى يجب ألا تمس أبداً .

٢٨ أكتوبر : إقالة الفريق صادق تعبيراً عن رغبة القاهرة فى التصالح مع موسكو.

حرب رمضان ١٩٧٣

٣ يناير : الصراع يزداد خطورة بين الحكومة والطلبة ، واغلاق الجامعات بعد أحداث عنف.

٤ فبراير : الدراسة تستأنف بجامعة القاهرة ، وفصل ٦٤ مثقفاً من الاتحاد الاشتراكى بسبب «انهزاميتهم» .

٢٤ مارس : بعد إقالة د. عزيز صدقى السادات يتولى بنفسه رئاسة الوزراء ، وفى ٢٨ مارس يقوم أيضاً بمهام الحاكم العسكرى .

١ أبريل : السادات يعلن : «كل الأبواب التى فتحتها قد أغلقتها اسرائيل فى وجهى بمباركة الامريكان».

١٦ يوليو : العلاقات بين القاهرة وموسكو تعبر أزمة جديدة .

٢٩ أغسطس : فشل المباحثات بين مصر وليبيا حول مشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين .

٢٨ سبتمبر: فى الذكرى الثالثة لرحيل عبد الناصر السادات يصدر قرارات بالعفو عن الصحفيين والطلاب المعارضين .

٦ أكتوبر: الجيشان المصرى والسورى يبدأن حرب رمضان . وبعد عبور الجيش المصرى لخط بارليف ، الهجوم الاسرائيلى المضاد يحاصر الجيش الثالث المصرى فى ثغرة الدفرسوار .

١٦ أكتوبر : السادات يوجه رسالة مفتوحة للرئيس الامريكى نيكسون طارحاً فيها مشروعاً للسلام من خمس نقاط ، مؤكداً فى رسالته على المساندة الامريكية القوية لاسرائيل .

٢٢ أكتوبر : وقف إطلاق النار .

٣١ أكتوبر : السادات يؤكد تقريره للجهود «البناءة» للولايات المتحدة من أجل تحقيق السلام معلناً عن وصول كيسنجر إلى القاهرة .

٧ نوفمبر : عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن فى اليوم التالى لوصول كيسنجر لمصر .

٢٢ نوفمبر : المفاوضات المصرية الاسرائيلية لفك الاشتباك بين القوات تبدأ فى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة - السويس .

١ ديسمبر : مصر وليبيا تستدعيان ممثليهما الدبلوماسيين فى كل من العاصمتين .

١٩٧٤

١٧ يناير : توقيع اتفاق فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى فى الكيلو ١٠١ .

٢٢ ابريل : مجموعة الشباب ومن بينهم عسكريون تهاجم الكلية الفنية العسكرية ويتم القاء مسئولية العملية على ليبيا ، الأمر الذى يضاعف من توتر العلاقات بين القاهرة وطرابلس .

٢٦ ابريل : السادات يغير الوزارة ود. عبد العزيز حجازى يصبح الرجل الثانى فيها .

١٣ يونيو: الزيارة الرسمية الأولى للرئيس نيكسون للقاهرة والسادات يؤكد أن الحل السياسى للقضية الفلسطينية لا يعنى إزالة اسرائيل .

١٧ أغسطس : بمناسبة لقاء الاسكندرية ، السادات والقذافى يقرران وقف «الاحتكاكات العقيمة » بين البلدين .

تحريك «عملية السلام»

١٩٧٥

٨ يناير : زيارة شاه إيران للقاهرة ، حيث يعلن أن ايران سوف تساهم بصورة

واسعة فى تنمية مصر .

٢٠ يناير : قبل زيارته الأولى لفرنسا ، السادات يعلن استعداده لعقد اتفاق سلام مع اسرائيل .

٢٥ يناير: زيارة جروميكو للقاهرة تهيئ مناخاً أفضل للعلاقات المصرية - السوفيتية .

٢٩ مارس : فى خطاب له أمام مجلس الشعب السادات يعلن تجديده لبقاء القوات الدولية التى كان من المفترض إنتهاء مهمتها فى ٢٤ ابريل ويعلن عن فتح قناة السويس فى ٥ يونيو .

١ أبريل : مصر تطلب رسمياً عقد مؤتمر جنيف .

٦ ابريل : السادات يعلن استعداده للسماح للسفن التى تحمل شحنات «غير استراتيجية» والمتوجهة إلى إسرائيل بعبور قناة السويس .

١٤ مايو : السادات يعلن فى بغداد ان اسرائيل بحدودها قبل ١٩٦٧ انما هى حقيقة واقعية واصفاً القول بضرورة القاء اسرائيل فى البحر بأنه مزايدة .

٣ يونيو : بعد القرار الاسرائيلى بتخفيض وجودها الفاعل فى المنطقة العازلة السادات يؤكد ان «عملية السلام قد انطلقت من جديد».

٥ يونيو: السادات يعيد إفتتاح قناة السويس رسمياً .

٢٤ يونيو: مصر تقبل تجديد بقاء قوات الطوارئ الدولية فى سيناء لأربعة شهور جديدة .

٢٧ أكتوبر : السادات يزور واشنطن حيث شدد على التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ ديسمبر: وصول الرئيس جيسكار ديستان إلى القاهرة ، والسادات يؤكد : «أننا لن نسمح أبداً بالعودة إلى حالة اللاحرب واللاسلم ».

١٩٧٦

٢١ فبراير : السادات يقومَ بجولة فى دول الخليج للحصول على معونات مالـــية.

١٤ مارس :السادات يتقدم للبرلمان باقتراح بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وتتم الموافقة فى اليوم التالى بالإجماع ما عدا صوتين فقط .

٢٧ مارس: فى خطابه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السادات يهاجم بعنف العناصر اليسارية التى يتهمها بخلق الفوضى والاضرابات دون مراعاة المعانة الاقتصادية لمصر.

١٧ يوليو: السادات والنميرى والملك خالد يجتمعون فى الرياض لبحث وسائل مقاومة سياسات القذافى .

١٧ سبتمبر : إعادة انتخاب السادات رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٣ , ٩٩٪ .

٢١ ديسمبر: خلال زيارته للقاهرة ، الرئيس السورى حافظ الأسد والسادات يعلنان اتفاق مصر وسوريا على إعداد اتفاق للسلام فى الشرق الأوسط .

١٩٧٧

١ يناير : السادات يدلى بحديث لصحيفة الواشنطن بوست يعلن به تأييده لقيام اتحاد رسمى بين الأردن ودولة فلسطينية تقام فى الضفة الغربية وقطاع غـزة.

١٨-١٩ يناير : يومان من المظاهرات والإضطرابات العنيفة فى كل أرجاء مصر احتجاجاً على قيام الحكومة برفع الأسعار ، والقبض على نحو ١٢٠٠ شخص فى أعقاب الأحداث .

١٠ فبراير : موافقة ٤٢ , ٩٩٪ من الناخبين المصريين على قرارات القمع

التى اتخذها السادات بعد انتفاضة يناير . تضمنت هذا القرارات معاقبة المتظاهرين والمضربين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٥ مارس : السادات يعلن أنه «إذا أرادت الولايات المتحدة ، فإنه بإمكاننا الوصول للسلام فى غضون شهر واحد».

٦ أبريل : خلال زيارته للولايات المتحدة السادات يخلق حالة اختلاف ما بين وجهتى النظر المصرية والامريكية بخصوص تسوية الصراع فى الشرق الأوسط .

٢٢ يوليو : نشوب قتال مسلح عنيف ما بين القوات المصرية والليبية .

٧ أغسطس : السادات يهاجم بعنف الإتحاد السوفييتى بدعوى تحالفه مع ليبيا.

١٤ أغسطس : إيقاف تصدير القمح المصرى إلى الاتحاد السوفيتى .

٢٣ أغسطس : إعادة تأسيس حزب الوفد باسم الوفد الجديد.

٢٦ أكتوبر: خطوة أخرى فى انهيار العلاقات مع موسكو ، السادات يتخذ قراراً بوقف تسديد الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى لمدة عشر سنوات .

٩ نوفمبر : السادات يعلن عن أستعداده للذهاب إلى الكنيست الاسرائيلى للتفاوض حول شروط السلام .

١٩ نوفمبر : زيارة السادات للقدس المحتلة . وردود فعل مستهجنة من كل الدول العربية تقريباً.

٢٣ نوفمبر: ليبيا تقرر سحب الأعتراف بحكم السادات لمصر .

١ ديسمبر : القادة العرب المعارضين لسياسة السادات يجتمعون من أجل الاتفاق على خطوات مشتركة تجاهها ، وبعد خمسة أيام من الاجتماعات لم يتم تخطى كافة الخلافات فى وجهات النظر . العلاقات تقطع بين القاهرة وكل من الجزائر وبغداد ودمشق وعدن وطرابلس .

٢٦ ديسمبر : فى إطار الاجتماعات المصرية - الاسرائيلية فى الاسماعيلية خلافات واضحة فى اللجنة السياسية حول القضية الفلسطينية.

(اتفاقات كامب ديفيد)

١٩٧٨

١١ يناير : التفاوض حول سينا ويبدأ في القاهرة الاجتماع الأول للجنة العسكرية يؤكد اتساع الخلافات بين القاهرة وتل أبيب .

١٤ يناير : السادات يؤكد أن عملية السلام فى خطر . ومسئولون مصريون واسرائيليون يناشدون الولايات المتحدة التدخل .

١٨ يناير : بعد شهرين من زيارة القدس وبدء مفاوضات المصرية الاسرائيلية ، مفاوضات القدس تتوقف والسادات يتهم بيجين بالتسويف .

٢٤ يناير: التأسيس الرسمى لحزب الوفد الجديد باثنين وعشرين نائباً فى البرلمان .

٣٠ مارس : زيارة عيزرا وايزمان للقاهرة واحتمالات عودة اللجنة العسكرية للانعقاد .

١٤ مايو : السادات يهاجم معارضى سياساته من أعضاء البرلمان ، وينتقد بعنف من سماهم «بمفسدى الحياة السياسية».

٢٢ مايو :

٢٣ مايو : السادات يعلن حملة تطهير فى الإدارة وفى الصحافة .

٢٠ يونيو: السادات يعلن عزمه على استمرار الحوار مع اسرائيل ويوجه نقداً عنيفاً لحزب الوفد واليسار ويعلن عن إصدار «ميثاق شرف» قريباً للممارسة الديموقراطية .

٢٢ يوليو: السادات يعلن أن مناحم بيجين هو العقبة الوحيدة فى اتجاه السلام ويرفض لقاءات جديدة دون تنازلات اسرائيلية .

١٥ اغسطس : السادات يعين حسنى مبارك نائباً لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى.

٦ سبتمبر : بدء مباحثات «كامب ديفيد» بين السادات وكارتر ومناحم بيجين.

١٧ سبتمبر : توقيع اتفاقيتى «كامب دافيد».

١٩ سبتمبر: المملكة العربية السعودية ، الأردن ، الكويت يعلنون إدانتهم للاتفاق .

٢ أكتوبر : السادات يدعو كل من سوريا ولبنان والأردن للمشاركة فى مفاوضات السلام مع اسرائيل .

٢٧ أكتوبر : منح جائزة «نوبل» للسلام لكل من السادات وبيجين .

١٩٧٩

٢٦ مارس : توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى واشنطن .

١٩٨٠

٢٩ ابريل : البرلمان يقر «قانون العيب».

٢٠ مايو : السادات يحظر نشاط الجمعيات الإسلامية والمنظمات المسيحية فى الجامعات .

١٩٨١

٤ يونيو : لقاء السادات وبيجين فى شرم الشيخ يسمح باستئناف مفاوضات الحكم الذاتى .

١٧ يونيو: اندلاع أحداث الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط فى الزاوية الحمراء بالقاهرة.

٥ سبتمبر : السادات يصدر قراراً بتنحية الأنبا شنودة ويعلن الحرب على الإخوان المسلمين . ويقوم باعتقال ألف وخمسمائة شخص فى أوساط المعارضة المصرية .

١٥ سبتمبر : السادات يستبعد السفير السوفيتى فى القاهرة ويأمر بأغلاق المكتب العسكرى.

٦ أكتوبر : اغتيال السادات خلال العرض العسكرى احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

المصدر : عن جريدة لوموند الفرنسية الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨١ عدد رقم ١١٤١٢

فهرس الأشكال التوضيحية والجداول

قائمة بمراجع ومصادر الدراسة

En Français : — أولاً : باللغة الفرنسية :

1- Théses uniwersitauie : ١- أطروحات جامعية

- ABOUCH ADID (Marline Nasr) : L'idéalogie nationale arabe dans le discovrs de Gamal ABD EL NASSER; 1952 - éme cyele, Univesité de Paris1970, Thére pour le Doctarat du 3 sorbonne IV, 1979.

MIREL (Pierre) : Recherches sur le systéme politique Egyp- en droit Universitétien : 1967 - 1977 thése de doctorat d'Etat de Poitiers , 1980.

- PECHEUX (Michel) : Vers l'analyse automatique du dis- Université de Pariscours, thése de doctarat de 3 eme cycle, Sarbonnes , 1968 .

2- Livres — ٢- كتب

- ABD EL MALEK (Anouar) : La formation de l'idéologie dans la renaissance nationale de l'Egypte (1805 - 1892) C.N.R.S

Centre natianole des recherches scientifiques Paris, 1969 .

- AMIN (Samir) : Le développement inégol , essai sur les érique, Edition deformations sociales du capitalisme périph Miuint , Paris , 1973 .

- AMIN (samir) : La nation Arabe , Nationalisme et lutte de claues edition de Minuit, Paris , 1976.

- Arechuioni (M . Moilland) et Derbrat (c.) : Le discours politique , Prene universitavie de Lyon, 1984 .

- ANSART (Pierre) : "Toute connoissdnce du social est - elle idéologique ? In socialogie de la connaissance, Etudes réu- nies par DURINGAND (Jean), Edition Payat, Paris , 1979 .

- ANSART (pierre) : idéologie , conflits et pouvoir Editions , Prene universitaine de France , Paris , 1977 .

- Analyse de l'idéologie, etudes publiées sous la direction de "Gérard Duprat", Tome I Problématique, centre d'étude de la galiloé, Paris , 1980 . pensée politique , Edition

-Anolyse de l'déologie, etudes publiées sous la direction de "Gérard Duprat " Tome -2- Thématique, ,Centre d'etude de la pensée Politique, Edition galilée Paris, 1983.

- BALTA (Paul) , RULLEAN (claudine): La vision Nané- rienne , Edition sindbad, Paris, 1982 .

Groissance- BARAN (Paul) : L'économie Politique et la Editions Maspero, Paris, 1967 .

Gmoissance- BETTELHEIM (Charles) Planification et la accélerée, Edition Maspero, Paris.

- BERTAUX (Daniel) : Destins Personnels et structuse de classe , Editions Prenes universitaires de France, Paris, 1977.

- BACHEL ARD (Gaston) : La formation de l'ésprit scientifique , Librourie philosophique I. Vrin, Paris , 1983.

Collection- BAECHLER (Jeam) Qu'est ce que l'éalogie ? idées , Edition gallimard , Paris , 1976 .

- BOURDERON (Roger) : Le Fascisme , idéalogie et Prasociales, Paris , 1979 tique : essai d'analyse comparée, Editions.

- BAROUDI (ABDALLAH) : ldéologie , Savair , Pouvoir dans et doeumentetion inter-l'institntion copitaliste , Edition etudes nationale Paris 1987 .

- CARRE (olivier) : L'idéologie palestivienne de resistance

(Analyse des textes) , 1964 - 1970, Travaux et recherches de scienccs politiques, Fondation nationale de Sciences politiques , Edétians Armand calin, Paris 1972 .

-Carre (alivier) : Septemlr noire , Eds Complexe ,

. Paris , 1980

- CHATELET (Francais) et LEFBVRE (Henri) : L'idéalogie et la vérité, centre d'études soiualisten , Paris , 1962.

tions sociales ,-Diom (Michel) : sociologie at idéologie Edi Paris.

- FESTINGER (Jeon) et KATZ (Daniel) Les Méthodes de recherches dans les sciences sociales , Editians Prenes universitanes de France , Paris , 1963 .

Gallimard - Faucault (Michel : L'ordre dn dirconurs, Eds Paris 19 .

et Marxis-- FOUGEYROLCAS (Pierre) : Sciences Sociales me , Edition Payat, Paris, 1980 .

Contempo-- FOUGEYROLL AS (Pierre) : Les Procmus raims Editious Payat , Paris , 1980 .

- FOUGEYROLLAS (Pierre) : l'obscurantisme contempo- rains LACAN, LVEI - STRAUSS, ALTHUSSER , Editions SPAG Papyrus , Paris , 1983 .

nisnse Poli-- GARAUDY (Roger) : L'offairei sraél , Le sio tique, Edition Papyrus, Paris , 1983 .

- GOLAN (Matti) : Les négociation secrétes de henry Kis- Loffont , Paris ,singer au proche - Cerient , Edition Rabert 1977 .

es sociales ,- GRAWITZ (Madeleime) : Méthodes des scienc Edition Dalloz, 3 eme Ed, Paris, 1976 .

- HABERMAS (Jurgen) : L'espace public ; argchéologie tive de la sociéte bour-de la pubicité comme dimension constitu goise , Eds Payot Paris, 1986 .

- LAROUI (ABD ALLAH) : L'idéalagie Arabe contempo- raime, Editions Français Maspera , Paris, 1977 .

cetuels- LAROUI (ABDALLANH): La crise des intell arabes , Editions Maspero, Paris , 1974 .

- LEON (ABRAHAM) : La conception natericeliste de la mentation internatio-question juive, Editions etulas at docu

nales , Paris , 1968.

Edition- LEFEBVRE (Henri) : L'idéologie structuraliste , Anlhropos , Paris, 1977 .

- MAGUET (Jacques) : Sociologie de connainance , Collec-phie sociale , 2 eme Edi-tion de sociologie générale et philoso tion, Paris , 1969.

- MANNHEIM (Karl) : L'idéalogie et l'utopie libroirie mar-pauline Rollet , Paris ,cel riviere et cie traduit de l'anglais par 1956 .

- MIAILLE (Michel) : Une introduction critique du droit , Edition Maspero, Paris , 1980.

- Marx (Karl) et Engelz (Friedrich) : L'idéologie allemande, tradution de Ager (Henri) et Badie (Gibbert) , Beaudrillard

(Jean) et cartelle (Renée) , Edition sociales , Paris , 1976 .

- MIREL (Pierre) : L Egypte des ruptures , L'ére sodate de Nasser a Moubarak , Edition Sindbod , Paris , 1982 .

- Maingueneass (D.) mitiation aux méthoodes d'analysne du discours, Eds haehette universtite , paris , 1976 .

Edition Seuil- POULANTZAS (Nicos) Fascisme et dictature
- Maspera , Paris , 1974 .

- Pasukanis (E. B) : La théorie générale du droint et le marxisme traduit par J.M. Brohm, Eds Eides et Documenta-tion internationales .

- RODINSON (Maxime) : israil et le refirs arabè, 75 am de

l'lustarie , Edition du seuil , Paris , 1968 .

l'idéalogie-ROBIN (Mourice) : Des cours Sur l'analyse de université de Nanterse , 1983 .

Ammon- Schaff (Adam) : Le Marxisme et l'induidn , Ed Colin , Paris 1968 .

- SCHWARTZ ENBERG (Roger Gérard) : Sociologie poli- Montchrestion , 3tique Call - Universite Nounelle Edition, eme Ed , Paris, 1977 .

par- Said (Edunard) : L'orientalisme : l'orient crée l'occident Eds Seuil , Paris , 1980 .

Edition DE-- ZAZZO (René) : Psychalogie et Marxisme , NOEL / Gonthier , Paris , 1975 .

- L'Egypte d'Aujourd , hui , Permanence et changement : le mayen urient , CNRS ,1805 - 1976 groupe de recherches sur Paris , 1977 .

3- Revues et Reriodiques ٣- مجلات دورية وفصلية :

et de la- ALEXANDRE (Paul) : L'homme de la fidélité continaité , Journal le Monde 1960.

d'une- AULAS (M.C) : L'Egypte de SADATE , Bilan éroque, article Non Pulié , 1982.

cle public- BERQUE (Jocques) : Naner Par Berque , arti par le Navel observateur, 1970.

- DEIPOLA (Emilia) : Critique de la théorie d'Althanmer

sur l'idéalogie , Revue l'homme et la société , No Double , 41 - 42 , 2 eme semestre , Edition Anthropos, Paris , 1976 .

le Monde - DELWASSE (Jiliande) : Les scriles du ponoin 31 oct. 1982 .

Journal le- Fontouine (André) : La fin du Nassérisme , monde , Paris 24 Juil , 1971 .

- L'Egypte : Le 18 Brumaire De M . Sadate, article public Pas la Revue L'exprene , Paris , 17 Mai 1971.

- Husseim (Mahomoud) : L'Egypte en proie aux contradictions LeMonde diplomatique , Paris , Juin 1971 .

- Nizard (L.) : A Propos de l'état , Contribution a une analyse des idéoloies institutionnelles , Revue l'homme et la société, No 31-32 , Eds Antropos, Paris , 1974 .

Le- Rodinson (Maxime) : L'islam , facteur Politique Monde Paris , 5 October , 1970.

- Schaff (Adam) : L'aliénation en tant que problime philos- société , No 31 - 32 Edsphique at Aocial , Revue l'homme et la Anthropos , Paris , 1974 .

-Watarbury (Jean) : Régimre fancire et classe rurale en Egypte , Revue Maghreb - Machrek , No 102 Paris 1983.

- Zarca (Bernard) : L'idéologie et éthos de classe, Revue Anthropos, Paris , 1976 J'homme et la Société, No 41 - 42 , Eds

ثانياً: باللغة العربية

أ- كتب :

- ابراهيم العيسوي وعلى نصار : محاولة لتقدير الخسائر التى ألحقتها الحروب العربية الاسرائيلية منذ عدوان ١٩٦٧ فى «الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، أبحاث المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ايفور بيليايف والفيتى بريمساكوف : مصر فى عهد عبد الناصر ، تعريب عبد الرحمن الخميسى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

- أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ .

- أنور السادات : ورقة أكتوبر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- أحمد بهاء الدين : محاوراتى مع السادات ، دار الهلال ، الاقهرة ، ١٩٨٧ .

- البير فرحات : مصر فى ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، دار الفارابى ، ١٩٧٩ ، بيروت ، ١٩٧٨ .

- بالميرو توليا تى : محاضرات فى الفاشية ، ترجمة انطوان ميداوى ، دار الفارابى ، بيروت .

- بديعة أمين : المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

- برهان غليون : أغتيال العقل : محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- جوده عبد الخالق : الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «مصر فى ربع قرن » ، معهد الأنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٧١ - ١٩٧٧ فى «الانفتاح : الجذور والحصاد ، القاهرة ، ١٩٨٠) .

- جمال الأتاسي : إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر وعلى فكره الاستراتيجي والتاريخي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- جورج طرابيشي : الماركسية والايديولوجيا ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .

- جلال أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر في «الاقتصاد المصري في ربع قرن» بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ، ١٩٧٨ .

- جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، عالم الكتب القاهرة ، الجزء الرابع ، ١٩٨٤ .

- جورج بليخانوف : النظرة الواحدية للتاريخ ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، دار الكاتب العربي للنشر ، القاهرة ١٩٦٩ .

- حسن حنفي : الحركات الاسلامية في مصر ، المؤسسة الاسلامية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٦.

- حسن حنفي : الدين والتنمية في مصر ، في «مصر في ربع قرن» معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- حسن السيد نافعة : مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

- سعد الدين ابراهيم : الأصول الاجتماعية والثقافية للقيادة القومية نموذج جمال عبد الناصر في مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولي القاهرة ، بدون تاريخ .

- علي محافظة : موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

- عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- عادل الجيار : سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٣.

- عبد العليم محمد : الحكم الذاتى والأراضى الفلسطينية المحتلة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨١ .

- علاء طاهر : مدرسة فرانكفورت من هوركها يمر إلى هابرماز ، مركز الإنماء القومى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دون تاريخ .

- فردينان دى سوسر : محاضرات الالسنية العامة ، ترجمة يوسف غازى ومجيد النصر ، دار نعمان للثقافة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، الدار المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- كريمة كريم : توزيع الدخل والدعم من والانفتاح الجذور والمصادر والمستقبل ش دار الشنيطى وشركاه للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- كارل ماركس : رأس المال ترجمة د. دراشد البراوى ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، الاهرة ، ١٩٧٠ .

- محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

- محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

- مهدى عامل : النظرية فى الممارسة السياسية بحث فى أسباب الحرب الأهلية اللبنانية ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- مهدى عامل : القضية الفلسطينية فى ايديولوجية البرجوازية اللبنانية فى مدخل إلى نقض الفكر الطائفى ، مركز الابحاث م ت . ف ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- محمد عابد الجابرى : الخطاب العربى المعاصر ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥.

- محمد عابد الجابرى : بنية العقل العربى دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة من الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ .

- محمد عابد الجابرى : تكوين العقل العربى ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٥.

- محمد المجذوب : الأعتراف باسرائيل من خلال التسوية ، معهد الانماء العربى ، بيروت ١٩٧٨.

- مصر من الثورة إلى .. الردة ، تأليف جماعى ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ « ملخص » ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قضية بداية ونهاية أنور السادات ، الطبعة العربية الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- محمد سيد أحمد : مصر بعد المعاهدة ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- محمد السيد أحمد سعيد : الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ .

- نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف صراع الدين والدولة فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- نبيل راغب : أنور السادات رائد للتأصيل الفكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

صحف ودوريات

- أنور عبد الملك : احتجاب مصر وإطلالة على المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٨ ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .

- السيد ياسين : تعليق على كتاب « التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر » ، مجلة المستقبل ، العدد ٣٨ ، بيروت ، ابريل ١٩٨٢ .

- أحمد صدقي الدجاني : ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، بيروت ، أغسطس ، ١٩٨٠ .

- التجزئة في الوطن العربي ، عدد خاص من مجلة الوحدة ، الرباط ، مارس ١٩٨٧ .

- المجتمع العربي إلى أين ؟ مجلة الوحدة ، باريس ، عدد مارس ١٩٨٥ .

- الصافي سعيد : سلام في الصحراء ، مقال مترجم عن كتاب موشي ديان المعنون « الطريق السري إلى كامب دافيد » ، جريدة السفير اللبنانية ، عدد ٢٤ مايو عام ١٩٨٢ .

- حافظ الجمالي : الايديولوجيا والفلسفة ، مجلة الفكر العربي ، العدد ١٥ معهد الانماء العربي ، بيروت مايو - يونيو ١٩٨٠ .

- رشيد مسعود : ملاحظات حول الفهم الفلسفي للايديولوجي ، مجلة الفكر العربي ، العدد ١٥ خاص بالايديولوجيا والفلسفة ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، مايو ، يونيو ١٩٨٠.

- رضا محرم : عروبة مصر وأعباؤها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .

- عبد العظيم أحمد : بعض الملاحظات حول الجذور التاريخية للأزمة الثقافية في مصر ، مجلة الطريق ، العدد ٦ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٠ .

- فؤاد مرسي : الآثار الاقتصادية للمعاهدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ .

- فؤاد زكريا : سلسلة مقالات معنونة «كم عمر الغضب ؟ رداً على محمد حسنين هيكل بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ يونيو ١٩٨٣.

- لطفي الخولي : السياسة البديلة لسياسة السادات حاضراً وغائباً ، مجلة حوليات سياسية ، العدد ١ السنة الأولى ، باريس ، ١٩٨٢ .

- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، جريدة السفير اللبنانية ، ٢١ مايو ١٩٨٣.

- محمد سيد أحمد : اغتيال السادات ومصير خط السلام المنفرد ، مجلة حوليات سياسية ، العدد ١ ، السنة ١ ، باريس ، ١٩٨٢ .

- ١١ عاماً على الانقلاب الذي دبره السادات وقائع محاكاة على صبرى وجماعته سلسلة حلقات يرويها لبيب شقير ، في جريدة السفير اللبنانية ٢٤ مايو ١٩٨٢ .

- حوار الأسبوع مع حسن التهامى يروى أسرار المبادرة ، في مجلة المصور المصرية ، العدد ٣٠٠٧ ، القاهرة ، ٢٨ مايو ١٩٨٢ .

- الأدب والايديولوجيا الجزء الثاني في مجلة فصول ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، يوليو أغسطس ، سبتمبر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ثالثاً: باللغة الانجليزية

- Books :

- AJAMI (Fouad) : the arab predicament : Arab pohitical theought and praetice since 1967, combridge University Pren London , 1981 .

- COOPER (Mark) : The transfarmation of Egypt , Cy-

room - Helm , London and Comberrd , 1982 .

- COLIN (Summer) : Reading of idealogy , an investigation into the theary marxiste of low and idealogy , London academy pren prem , 1979 .

- WATERBURY (Jean) : Hydropalitics of the Nile valley Syracuse University Press New York , 1979 .

فهرس المحتويات

رقـم الايـداع ١٩٩٠/٥٥١٠